

**السياسة السعودية
تجاه فلسطين والعراق
2010-2001**

السياسة السعودية تجاه فلسطين والعراق 2010-2001

أمجد أحمد جبريل



مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES



الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc. S.A.L

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الطبعة الأولى

1435 هـ - 2014 م

ردمك 9-1332-01-614-978

جميع الحقوق محفوظة

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

الدوحة - قطر

هواتف: 4930181 - 4930183 - 4930218 (+974)

فاكس: 4831346 (+974) - البريد الإلكتروني: E-mail: jcforstudies@aljazeera.net

الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.

عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم

هاتف: (+961) 785107 - 785108 - 786233

ص. ب: 13-5574 شوران - بيروت 1102-2050 - لبنان

فاكس: (+961) 786230 - البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb

الموقع على شبكة الإنترنت: <http://www.asp.com.lb>

يمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأية وسيلة تصويرية أو إلكترونية أو ميكانيكية بما في ذلك التسجيل الفوتوغرافي والتسجيل على أشرطة أو أقراص مقروءة أو بأية وسيلة نشر أخرى بما فيها حفظ المعلومات، واسترجاعها من دون إذن خطي من الناشر.

إن الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأي الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل

اللتضيد وفرز الألوان: أبجد جرافيكس، بيروت - هاتف 785107 (+961)

الطباعة: مطابع الدار العربية للعلوم، بيروت - هاتف 786233 (+961)

المحتويات

9	تمهيد
13	مقدمة
31	الفصل الأول: محددات السياسة السعودية تجاه القضايا العربية
35	البيئة الدولية للسياسة الخارجية السعودية
37	العلاقات السعودية-الأميركية
54	البيئة الإقليمية للسياسة الخارجية السعودية
56	أولاً: التوتر السنّي-الشيعي وتداعياته الإقليمية
58	ثانياً: التنافس السعودي-الإيراني وانعكاساته على سياستيهما الإقليمية
66	ثالثاً: صعود أدوار الفاعلين من غير الدول في منطقة الشرق الأوسط
69	رابعاً: انفراط عقد المثلث السعودي-المصري-السوري
74	خامساً: عدم توازن المكانة السعودية ومسألة قيادة النظام العربي
80	البيئة الداخلية للسياسة الخارجية السعودية
80	أولاً: تأثير نمط نشأة الدولة السعودية على سياستها الخارجية
83	ثانياً: العلاقة بين الديني والسياسي وتأثيرها على السياسة الخارجية السعودية
89	ثالثاً: انعكاسات العلاقة بين العروبة والإسلام على السياسة الخارجية السعودية
95	رابعاً: الأسرة المالكة ونظام الحكم
100	1 - سياسة الحوار الوطني
103	2- سياسة الإصلاح
106	3- أسلوب المبادرة في الشأن الخارجي وحدوده
109	رابعاً: النظام السعودي وإشكالية التعامل مع الشيعة
112	خامساً: النفط والتوجه الاقتصادي للدولة
121	الفصل الثاني: السياسة السعودية تجاه القضية الفلسطينية بعد أحداث 11 سبتمبر/أيلول 2001
124	تداعيات 11 سبتمبر/أيلول 2001 على القضية الفلسطينية وحدود التغير في الموقف السعودي
124	أولاً: حول التكيف الجديد لقضية فلسطين

- ثانيًا: الموقف العربي والسعودي من الاجتياح الإسرائيلي للضفة الغربية ربيع 2002 129
- ثالثًا: الموقف السعودي من العمليات الفدائية والمقاومة الفلسطينية 131
- رابعًا: مبادرة السلام العربية وإشكاليات الانخراط السعودي المباشر في عملية التسوية 136
- 1- مكان قوة المبادرة العربية للسلام 138
- 2- سلبيات المبادرة العربية للسلام 142
- خامسًا: موقف السعودية من مسألة إصلاح السلطة الفلسطينية 151
- السعودية وتطورات القضية الفلسطينية بعد احتلال العراق 157
- أولًا: احتلال العراق وتداعياته على السياسة السعودية تجاه القضية الفلسطينية 158
- ثانيًا: السعودية وخطة خريطة الطريق 159
- ثالثًا: السعودية وحركة حماس: سياسة التقارب المؤقت والحذر 162
- رابعًا: السياسة السعودية ودعم تفعيل عملية التسوية بعد حرب لبنان 2006 172
- حركة الدبلوماسية السعودية في الدوائر الفلسطينية والعربية والدولية (2007-2010) 180
- أولًا- الدبلوماسية السعودية واتفاق مكة: اختراق سياسي أم تهدئة إعلامية مؤقتة؟ 181
- 1- سمات الوساطة السعودية 183
- 2- أوجه قصور اتفاق مكة 186
- ثانيًا: الدبلوماسية السعودية والقمة العربية في الرياض 192
- ثالثًا: السياسة السعودية ومؤتمر أنابوليس 195
- رابعًا: السياسة السعودية وقضية التطبيع مع إسرائيل 199
- خامسًا: الموقف السعودي من حرب غزة 2008/2009 208
- 1-رد الفعل السعودي الأولي: الارتباك سيد الموقف 210
- 2- المرحلة الأولى 211
- 3- المرحلة الثانية 215
- 4- المرحلة الثالثة 217
- الفصل الثالث: السياسة السعودية تجاه العراق بعد أحداث 11 سبتمبر/أيلول 2001 223**
- السياق الدولي والعربي والخليجي لقضية العراق بعد أحداث 11 سبتمبر/أيلول 2001 225
- أولًا: القضية العراقية والتحالفات الجديدة/القديمة في المنطقة 226
- ثانيًا: قضية العراق بين نفوذ الفاعلين الإقليميين وضعف الإطارين العربي والخليجي 228
- المواقف السعودية من قضية العراق (2003-2006) 235
- أولًا: السعودية وآلية المؤتمرات الإقليمية لدول جوار العراق 235

- 239..... ثانيًا: الموقف السعودي من مجلس الحكم الانتقالي وحكومة علاوي
- 245..... ثالثًا: الاقتراح السعودي بإرسال قوات حفظ سلام عربية-إسلامية إلى العراق
- 247..... رابعًا: الموقف السعودي من الانتخابات العراقية الأولى تحت الاحتلال
- 250..... السياسة السعودية تجاه العراق وأزمة المشروع الأميركي لتغيير المنطقة
أولاً: السعودية بين التكيف مع الضغوط الأميركية للإصلاح وبين العمل على إحباط مشروعات
- 251..... تغيير المنطقة
- ثانيًا: بعض أوجه الاختلاف بين الرؤيتين السعودية والأميركية بشأن العراق: دعم حكومة نوري
- 257..... المالكي وهدف مشاركة السنة
- 265..... ثالثًا: أزمة المشروع الأميركي في العراق وغياب الدور العربي وانعكاساتها على السياسة السعودية
- 275..... رابعًا: واشنطن والتنافس السعودي-الإيراني على العراق
- 288..... بعض قضايا العلاقات السعودية-العراقية وإشكالياتها
- 289..... أولاً: موقف السعودية من قضية إلغاء الديون عن العراق
- 294..... ثانيًا: مسألة التمثيل الدبلوماسي بين السعودية والعراق
- 297..... ثالثًا: تكرار التوترات في العلاقات السعودية-العراقية
- 301..... رابعًا: السياسة السعودية والانتخابات العراقية مارس/آذار 2010
- 318..... خامسًا: المبادرة السعودية لاستضافة مباحثات تشكيل الحكومة العراقية
- 329..... خاتمة
- 337..... المراجع

تمهيد

تحتل المملكة العربية السعودية موقعاً مهماً في النظامين الإقليمي والعالمي، نظراً لمكانتها الدينية والسياسية والاقتصادية. وقد تضافرت عدة عناصر لتجعل منها دولة محورية في المنطقة العربية تؤثر فيها وتتأثر بها في علاقة متداخلة تجلّت خصوصاً في أوقات الأزمات والحروب التي مرت بها المنطقة على مدار عقود طويلة.

وإذا كان احتضان الحرمين الشريفين في مكة والمدينة المنورة قد أضفى على السعودية مكانتها الدينية والرمزية الفريدة في نفوس المسلمين، فإن موقعها الجيوستراتيجي المهم في قلب الجزيرة العربية ومساحتها الشاسعة قد فرضا عليها الاهتمام بأمنها الداخلي وأمن نظام الحكم أولاً، ثم الاهتمام بأمن منطقة الخليج العربي ثانياً، ثم الاهتمام بأمن جميع المناطق المتداخلة مع منطقة الخليج ثالثاً، وذلك بحسب ما تمليه إمكانيات السعودية ومصالحها في هذه المناطق.

أما الثروة النفطية الكبيرة، فقد جعلت السعودية إحدى ركائز الاستقرار النفطي المهمة للاقتصاد العالمي الرأسمالي، وأعطتها في الوقت نفسه قدرة مالية ملحوظة تساعدها في التأثير على الدول الأخرى عبر تقديم المساعدات الخارجية والهبات والقروض.

إن هذه الأسباب والاعتبارات مجتمعة تضيف على السياسة الخارجية السعودية أهمية خاصة، وتجعلها حالة جديرة بالدراسة والبحث في أوجه قوتها وضعفها في خدمة القضايا العربية خصوصاً بعد أحداث 11 سبتمبر/أيلول 2001، وفي مقدمتها القضيتان الفلسطينية والعراقية، اللتان تبدوان الأكثر تأثيراً على مجمل المصالح العربية وإعادة تشكيل المنطقة العربية عموماً، والمصالح السعودية خصوصاً.

ولذا فإن هدف هذه الدراسة هو تسليط الضوء على البيئة التي تحيط بصنع السياسة الخارجية السعودية، والبحث في كيفية قيام الرياض بتوظيف الأداة

الدبلوماسية والعلاقات والتحالفات الخارجية على الصعيدين الدولي والإقليمي في نموذج يحاول -دون نجاح كبير في الغالب- تحقيق قدر من الاستقلالية النسبية في سياسته الخارجية، وإيجاد قدر من التوازن الكلي في العلاقة مع القوى الكبرى، وخصوصاً مع الولايات المتحدة الأميركية. وبغية إلقاء الضوء على السياسة السعودية تجاه قضيتي فلسطين والعراق والبيئة المحيطة بها على الصعيد الدولي والإقليمية والمحلية، ستنقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول وخاتمة.

تتناول الدراسة في فصلها الأول محددات السياسة السعودية تجاه القضايا العربية؛ إذ شهدت البيئة الدولية للسياسة السعودية تغيراً بسبب توتر العلاقات الأميركية-السعودية من 2001 إلى منتصف 2005، وكذلك برزت متغيرات إقليمية مؤثرة مثل تصاعد التوتر السني-الشيعي في المنطقة بعد احتلال العراق ربيع 2003، بيد أن المحددات الداخلية السعودية بقيت ثابتة إلى حد كبير؛ مما أدى إلى استمرارية السياسة الخارجية السعودية، فلم يطرأ عليها تغير جوهري في فترة الدراسة؛ فدور الملك والأسرة المالكة وهيئة كبار العلماء في صناعة القرار السعودي بقي محورياً، كما أن تعريف شكل العلاقة بين الديني والسياسي في النظام السعودي ظل ثابتاً إلى حد كبير، بما أعطى في أغلب الأحيان تفوقاً للسياسي على الديني، كما أن اعتماد الاقتصاد السعودي على سلعة النفط وطبيعة التوجه الاقتصادي للدولة، أدت إلى توليد ارتباط عال بين السعودية والنظام العالمي، وفرض التزامات متعددة حدت من القدرة على القيام بتغييرات واسعة في السياسة الخارجية السعودية.

أما الفصل الثاني فركز على أسباب تزايد اهتمام السياسة السعودية بالقضية الفلسطينية عبر تقديم مبادرة السلام العربية عام 2002، ودخولها على خط الوساطة في الخلاف الداخلي الفلسطيني عبر اتفاق مكة فبراير/شباط 2007، وكذلك عبر تمسك الرياض برفض التطبيع الرسمي مع الكيان الإسرائيلي. لكن هذا الاهتمام لم يصل إلى حد تغيير جوهر السياسة السعودية تجاه قضية فلسطين؛ إذ بقيت الرياض تراهن على عملية التسوية ولم تقترب من دعم المقاومة الفلسطينية سياسياً ناهيك عن تبنيها بشكل صريح.

أما الفصل الثالث فيوضح كيف حاولت السعودية إقامة التوازن بين تحقيق أهدافها في العراق (منع تقسيمه، أو انزلاقه إلى حرب أهلية، أو أن يتحوّل إلى مركز للنفوذ المعادي للسعودية في المنطقة)، وبين التعبير عن المواقف السعودية من تطورات الوضع العراقي دون التصادم مع التوجّهات الأميركية بشأنه، ودون التصادم مباشرة مع السياسة الإيرانية أيضاً، أو مع حلفائها في العراق. ورغم ذلك فإن السياسة السعودية تجاه العراق لم تستطع تحقيق تلك الأهداف، وبقيت أسيرة ردود الأفعال تجاه السياستين الإيرانية والأميركية تجاه العراق، اللتين تقاسمتا النفوذ فيه مع سطوة أكبر لإيران وحلفائها هناك.

ثم تأتي الخاتمة التي تحاول إلقاء الضوء على مستوى فعالية السياسة الخارجية السعودية، ودرجة توافق اختياراتها في أدوات تنفيذ تلك السياسة من الأداة الدبلوماسية إلى الأداة المالية في ظل غياب أي فلسفة حقيقية أو رؤية كلية استراتيجية عن هذه السياسة التي تعاني درجة ملحوظة من الجمود، نتيجة الرغبة الواضحة في المحافظة على الوضع الراهن في الإقليم وعدم تغييره، خصوصاً إذا كان هذا التغيير لا يصب في اتجاه مصالح الولايات المتحدة الأميركية، الحليف الأقرب للرياض.

مقدمة

يتناول هذا الكتاب السياسة الخارجية السعودية على مدار عشر سنوات حرجة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية، التي نظر إليها كثيرون بوصفها حدثاً عالمياً فارقاً أثر في النظام الدولي بصفة عامة، وترك تداعياته على المنطقة العربية بصفة خاصة. لاسيما بعد أن تم تهديد الأمن القومي الأميركي على نحو خطير، وبعد أن انهالت الاتهامات على الدول العربية، وخصوصاً المملكة العربية السعودية التي خرج منها 15 شخصاً من أصل 19 أتهموا بتدبير تلك الأحداث.

والواقع أن الآراء تتباين حول ما طرأ من تعبير على السياسة الخارجية السعودية بعد أحداث 11 سبتمبر/أيلول 2001، بسبب التغير في البيئة الدولية ولاسيما الضغوط الأميركية الشديدة التي وجهت للرياض؛ مما فرض عليها التعامل مع تحديات ومؤثرات جمّة، بعد ظهور حالة من التوتر في العلاقات السعودية-الأميركية، استمرت بدرجات متفاوتة بين عامي 2001-2005، وإن بقيت محصورة في إطار قضايا بعينها، دون أن تضرب الإطار الكلي لتلك العلاقات التي استعادت طبيعتها لاحقاً.

لقد شهد ذلك العقد (2001-2010) زيادة الطلب عربياً على دور سعودي يكون أكثر فعالية في القضايا العربية التي شهدت مزيداً من التدويل والأقلمة بعد أحداث 11 سبتمبر/أيلول 2001. وكان على الدبلوماسية السعودية أن تنشط دفاعاً عن تلك القضايا لاسيما مع وقوع حروب وأزمات كبيرة في المنطقة العربية بدايةً من احتلال العراق عام 2003، ومروراً بحرب لبنان صيف 2006، وانتهاءً بحرب غزة 2008-2009.

وفي هذا السياق تحركت الدبلوماسية السعودية دفاعاً عن هذه القضايا، سواء على صعيد اللجوء إلى المؤسسات الدولية لاستصدار قرارات تدين العدوان على

المنطقة العربية، أو على صعيد توضيح المواقف السعودية عبر بيانات سياسية أو مؤتمرات صحفية وإعلامية، أو عبر التواصل مع الحلفاء والأصدقاء في الإقليم والعالم بعقد المؤتمرات الدولية وتنسيق الخطوات أو التحركات السياسية.

بيد أن هذا التفاعل أو الاهتمام السعودي بالقضايا العربية لم يسر دائماً على وتيرة واحدة، وإنما أثرت عليه عوامل داخلية وخارجية، مما قيد السياسة السعودية بشكل عام، وقُصص من إمكانية تغييرها بشكل يتلاءم مع التحديات المتصاعدة القادمة من الوضعين الإقليمي والدولي، لتكتفي الرياض في أغلب الأحيان بإعادة تكييف خطابها وفق المعطيات الجديدة دون القيام بمراجعة أسس سياستها الخارجية، وبالذات في تقليص اعتمادها على الولايات المتحدة الأمريكية.

وإلى حد كبير يمكن اعتبار العامل التاريخي حاكمًا للسياسة الخارجية السعودية ودافعاً لاستمرارها دون تغيير جوهري على مدى أكثر من ثمانية عقود، منذ أخذت الدولة السعودية شكلها الراهن عام 1932، سواء فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية أو بالعلاقات السعودية-العراقية أو بمجمل سياسات المملكة العربية السعودية تجاه القضايا العربية، وهذا ما يمكن فهمه عبر استعراض المحطات البارزة في صيرورة السياسة السعودية وتفاعلها مع قضيتي فلسطين والعراق.

ففيما يتعلق بالخطاب السعودي تجاه قضية فلسطين، تعرف السياسة السعودية استمراراً واضحاً؛ فأغلب ما يتعلق بالدور السعودي في الصراع العربي-الإسرائيلي يرجع في أصوله إلى آراء الملك عبد العزيز آل سعود. وفي حال اقتضت المتغيرات الدولية أو الإقليمية إدخال بعض المرونة أو التغييرات على السياسة السعودية، فإن ذلك لم يكن يتعدى أساليب ممارسة الدور السعودي دون المساس بأصوله ومنطلقاته أو الفلسفة العامة التي ينطلق منها. وبعبارة أخرى، نحن إزاء سياسة تتسم بالاستمرارية والثبات إلى حدٍ ليس بالقليل¹.

لقد رفضت السعودية (مثل الدول العربية الأخرى) قيام دولة يهودية في قلب العالم العربي، لكن بخلاف وضع كل من مصر وسوريا والأردن، جاء الانغماس

1 د. عبد الله الأشعل، المملكة العربية السعودية وقضايا الصراع العربي-الإسرائيلي، جدة: المؤلف، 1989، ص 63-64.

السعودي في الصراع العربي-الإسرائيلي بطيئاً ومتدرجاً، وكانت الرياض تتدخل بالأدوات المالية والدبلوماسية أكثر بكثير من العسكرية. ورغم عداة السعودية لإسرائيل، فقد كان القادة السعوديون أكثر قلقاً بشأن الاختراق السوفيتي للشرق الأوسط وتحالف موسكو مع كل من القاهرة ودمشق وبغداد في خمسينات القرن العشرين، الذي بدا للرياض كتهديد أكبر من التهديد الذي تفرضه الصهيونية¹.

ولذلك اتبع النظام السعودي مسلكاً مختلفاً عما اتبعته النظم العربية الثورية في مصر وسوريا والعراق. ورغم توافق التصورات العربية على الخطر الذي تشكله إسرائيل، فإن الرياض لم تبين رهاناتها على الدعم الروسي للعرب، وإنما رجح لدى السعودية أن منحى الحوار وإقامة العلاقات مع القوى الغربية، وبخاصة الولايات المتحدة، هو الذي يمكن أن يشكّل ضغطاً حقيقياً على الكيان الإسرائيلي².

وكانت الحكومات السعودية ترى في الصراع العربي-الإسرائيلي مصدراً لعدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط بكاملها، وارتكزت سياستها تجاه القضية الفلسطينية على قناعة أو أمل بأنه إذا مارس الغرب، خصوصاً الولايات المتحدة الأميركية، ضغطاً كافياً على إسرائيل، فإن ذلك من شأنه أن ينتج تسوية مقبولة لدى الفلسطينيين³.

ورغم اختلاف التوجهات العربية حول إدارة الصراع العربي-الإسرائيلي ونوعية التحالفات المطلوبة في هذا السياق، فإن السعودية كانت تدرك محورية القضية الفلسطينية بالنسبة للنظام العربي وتفاعلاته المختلفة، سواء بين أعضائه، أو بين هؤلاء الأعضاء وبين مختلف الأطراف الإقليمية والدولية.

كانت السياسة الخارجية السعودية تركز على استخدام الأداة الدبلوماسية وإسنادها بتقديم المساعدات المالية والقروض، فضلاً عن نوع من التحالفات الدولية

1 Gawdat Bahgat, "Saudi Arabia and The Arab- Israeli Peace Process", *Middle East Policy*, Vol. XIV, No.3, Fall 2007, p. 49-56.

2 د. درية شفيق بسيوني، "إسرائيل والدائرة الخليجية: حتميات الأيديولوجيات وبرامجيات المصالح"، شؤون خليجية، العدد 60، شتاء 2010، ص 35.

3 Abdulaziz Bashir and Stephen Wright, "Saudi Arabia: Foreign Policy after the Gulf War", *Middle East Policy*, Vol. I, 1992, No. 1, p. 111.

المستمرة مع دول الغرب، رغم وجود بعض الخلافات ولاسيما فيما يتعلق بقضية فلسطين؛ إذ يوجد اتجاهان في تقدير تأثيرها على علاقات الرياض-واشنطن؛ أحدهما يؤكد أهمية القضية الفلسطينية وامتداداتها العربية، والخلافات الشاسعة في النظرتين الأميركية والسعودية إليها، لكنها تبقى مجرد عنصر في العلاقات بين الدولتين؛ إذ لم يشهد تاريخ العلاقات تحول تلك القضية إلى عامل حاكم إلا في عامي 1973-1974، وهو ما ارتبط بالحظر النفطي آنذاك. ورغم خلاف الدولتين لاحقاً حول صلاحية كامب ديفيد كإطار للتسوية، ورغم الضغوط الأميركية لحمل الرياض على تأييد هذا الإطار، فإن علاقتهما بقيت مستقرة إجمالاً، واستمرت في ظل إصرار الرياض على التعبير عن مواقف داعمة لقضية فلسطين، بما لا يؤثر جوهرياً في الإطار العام للعلاقات السعودية-الأميركية¹.

أما الاتجاه الآخر، فيرى أن موضوع الخلاف الرئيس بين السعودية والدول الرأسمالية الغربية (وعلى رأسها الولايات المتحدة) هو إسرائيل؛ فالموقف الذي تتخذه الرياض من الكيان الإسرائيلي يرجع أساساً إلى التعلق الديني بالطابع الإسلامي للقدس، ربما أكثر مما هو عائد للتضامن مع الشعب الفلسطيني²؛ ولذلك فإن السعودية تعي -منذ عهد الملك المؤسس- أن شرعية نظامها السياسي مرتبطة إلى حد كبير بوضعها داخل العالم الإسلامي، ووضع الأماكن المقدسة بصفة خاصة³. وهذا ما دفع الملك فيصل بن عبد العزيز لاحقاً إلى التأكيد المتكرر على عروبة القدس، إلى درجة اعتبر معها أن قرار مجلس الأمن رقم 242 ليس كافياً

1 حسن أبو طالب، المملكة السعودية وظلال القدس، القاهرة: سينا للنشر، 1991، ص 27-28.

2 د. فريد هاليداي، الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية، ترجمة: د. محمد الرميحي، بيروت: دار الساقى، 2008، ص 85.

3 لمزيد من التفاصيل عن سياسة ابن سعود ومواقفه من القضية الفلسطينية راجع على سبيل المثال: د. إسماعيل أحمد ياغي، موقف الملك عبد العزيز من قضية فلسطين، الرياض: مكتبة العبيكان، 2002/1423، ص 101-104. وأيضاً: د. عبد الفتاح حسن أبو عليّة ورفيق شاكر النتشة، المملكة العربية السعودية وقضية فلسطين، الرياض: الأمانة العامة للاحتفال بمرور مائة عام على تأسيس المملكة، 1999.

لصيانة القدس واستعادة شخصيتها العربية، وأن بلاده معنية بهذا الأمر، فضلاً عن مسؤوليتها أمام الله وأمام المسلمين¹.

وفي خضم التفاعلات العربية وتطورات قضية فلسطين، خرجت السياسة العربية للسعودية بعد هزيمة 1967، من طور العزلة والاكتفاء بامتصاص التيارات المضادة للمصالح السعودية والغربية، إلى طور الوسيط ذي الموقف الحاسم في النظام العربي، مع الأخذ في الاعتبار القيود المحيطة بالدور السعودي التي تجعل صانع القرار مغلول اليد وحادراً في تحركاته الخارجية؛ فالسعودية لا تريد التورط في دفع كلفة الفاعل الرئيس عربياً، وتكتفي بالتدخل حينما تسوء الأوضاع العربية لوقف تدهورها وحفظ هوية الدولة السعودية².

ولا عجب في هذا السياق من أن يزيد الاهتمام السعودي بالصراع العربي-الإسرائيلي بسبب احتلال إسرائيل للقدس الشرقية عام 1967، وحريق المسجد الأقصى 1969، الذي كان الدافع الأبرز وراء تطوير اتجاهي حركة للسياسة السعودية؛ أحدهما يتعلق بإحداث مصالحة تدريجية بين الفكرة العربية من ناحية، والفكرة الدينية الإسلامية التي مثلت أساساً مهماً للشرعية السياسية في دول الخليج. والاتجاه الآخر تدعيم ومأسسة فكرة التضامن الإسلامي؛ إذ اجتهد الملك فيصل في إيجاد آليات لتطبيقها عبر إنشاء رابطة العالم الإسلامي عام 1962 لدعم المجتمعات والمراكز الإسلامية ونشر فكرة التضامن الإسلامي بين الشعوب والأقليات المسلمة، والتي انبثقت عنها عدد من المؤسسات مثل: هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية، ومجمع الفقه الإسلامي، وهيئة الإعجاز العلمي للقرآن الكريم. ومن الآليات أيضاً الندوة العالمية للشباب الإسلامي التي أنشئت عام 1972 لزرع

1 Muhammad Hassanein Heykal, " The Saudi Era", *Journal of Palestine Studies*, Vol. 6, No. 4, Summer 1977, p. 160.

ولمزيد من التفاصيل عن سياسة الملك فيصل تجاه قضية القدس والصراع العربي-الإسرائيلي عموماً راجع: ألكسي فاسيليف، الملك فيصل: شخصيته وعصره وإيمانه، ترجمة: خيرى الضامن، بيروت: دار الساقى، ط2، 2013، ص 426-440. وأيضاً: حسن أبو طالب، المملكة السعودية وطلال القدس، القاهرة: سينا للنشر، 1991.

2 عبد العاطي محمد أحمد، الدبلوماسية السعودية في الخليج والجزيرة العربية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في الأهرام، إبريل/نيسان 1979، ص 49-56.

مبادئ التضامن بين شباب الأمة الإسلامية وتفعيل التعاون بين الجمعيات والمنظمات الشبابية والطلابية في أنحاء العالم سواء في الدول الإسلامية أو في مناطق الأقليات المسلمة¹. ويمكن النظر إلى هذه الآليات بوصفها أدوات لتنفيذ البعد الإسلامي في السياسة الخارجية السعودية؛ فعلى امتداد عقد السبعينات، أصبحت رابطة العالم الإسلامي ومنظمة المؤتمر الإسلامي منبرين توسّع من خلالهما السعودية نفوذها في العالم الإسلامي². وهنا يظهر "أثر العامل الديني في السياسة السعودية والاهتمام بتأكيد دور السعودية كدولة مدافعة عن القيم الإسلامية كأساس لشرعية النظام ومكانته بين الدول العربية والإسلامية. ولذا أيّدت السعودية بيان مؤتمر القمة الإسلامية في مكة (يناير/كانون الثاني 1981) الذي أكد على ضرورة الاستعداد للجهاد من أجل تحرير القدس الشرقية والأراضي العربية"³. وكمحصلة لسياسات الملك فيصل ورؤيته المتوازنة وقرار الحظر النفطي عام 1973، اكتسبت السياسة السعودية تجاه القضية الفلسطينية قدراً متصاعداً من التأثير والأهمية في عقد السبعينات، خاصة في سنوات النصف الثاني منه التي يصفها البعض بـ "الحقبة السعودية"؛ إذ اتسم ذلك العقد بثلاث سمات: صعود تأثير العامل النفطي على العلاقات الإقليمية، وبدايات انتشار المد الإسلامي في الشرق الأوسط، واتجاه علاقات المنطقة نحو مسار "الصفقات" التي استهدفت احتواء سلوكيات الدول. وذلك قبل أن تدخل المنطقة حالة ركود في الثمانينات، التي شهدت حرباً طويلة المدى في الخليج بين العراق وإيران، وتخلّلتها تأثيرات إسرائيلية حادة ارتبطت بإبرام اتفاقيات التسوية مع مصر، وحرب لبنان عام 1982⁴.

1 لمزيد من التفاصيل راجع: د. مانع بن حماد الجهني، التضامن الإسلامي: الفكرة والتاريخ ودور المملكة العربية السعودية، الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات السياسية، 1999، ص 70-106، وخصوصاً ص 100.

2 انظر: د. مضايي الرشيد، تاريخ العربية السعودية بين القديم والحديث، ترجمة: عبد الإله النعيمي، بيروت: دار الساقى، ط2، 2005، ص 186-187.

3 د. هالة سعودي، "العلاقات الأميركية-السعودية: واقعها ومستقبلها"، المستقبل العربي، العدد 76، يونيو/حزيران 1985، ص 46.

4 التقرير الاستراتيجي العربي 2007-2008، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في الأهرام، 2008، ص 126.

بصياغة أخرى، تحسّنت المكانة العربية للنظام السعودي في عقد السبعينات بسبب نشاطه المتزايد في تدعيم القضية الفلسطينية، وبعد الأوضاع غير المستقرة التي شهدتها السعودية في الستينات، تمتعت الدولة بهدوء نسبي خلال عقد السبعينات.

كما حدث - خلال عقدي السبعينات والثمانينات - تغييرات مهمة في النظام العربي ليس في ركائز القوة فحسب بل في كيفية توزيعها أيضاً، ونظراً لاتساع الروابط الاقتصادية العربية زادت احتمالات استخدام القوة المالية أداةً لممارسة النفوذ وتحقيق الهيبة والمكانة؛ مما زاد بشكل واضح من أهمية القدرات الاقتصادية خاصة المالية؛ الأمر الذي انعكس على زيادة نفوذ الدول المنتجة للبتروول (وعلى رأسها السعودية) في النظامين العربي والدولي. وعلى العكس من ذلك كان التغيير في دور القدرات العسكرية كأداة لاكتساب النفوذ في النظام العربي محدوداً نظراً للقيود على الاستخدام الفعلي للقوة العسكرية في منطقة القلب -أي المشرق العربي-. وعلى حين تزايدت أهمية القدرات الاقتصادية تناقصت أهمية القدرات السياسية في النظام العربي لعدة أسباب: تناقص الإحساس بالانتماء إلى جماعة عربية أكبر، وتزايد حصانة النظم السياسية العربية، وتقلص عمليات التعبئة والتأييد والدعاية من خارج الحدود خاصة بعد رحيل جمال عبد الناصر وعدم قدرة الزعماء العرب الآخرين على تجسيد تطلعات الرأي العام العربي¹.

ولعل النتيجة المباشرة لهذه التغييرات البنيوية في النظام العربي هي انعطاف السياسات العربية بالتدرج نحو القبول بوجود إسرائيل على نحو ما تبين في: الصلح المصري-الإسرائيلي 1978-1979، ثم مبادرة الأمير فهد للسلام عام 1981.

1 د. بول س. نوبل، "النظام العربي: الضغوط والقيود والفرص"، في: د. مجت قرني ود. علي الدين هلال (محرران)، ترجمة: د. جابر سعيد عوض، السياسات الخارجية للدول العربية، ط2، 2002، مركز البحوث والدراسات السياسية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة، ص 101-102.

لقد "حدث تحوّل في الموقف السعودي الذي كان يرى أن هدف النضال العربي هو تصفية إسرائيل، وذلك في الإطار السياسي العربي قبل حرب 1967. وأصبح مؤدى الموقف الجديد يقوم على القبول بالدولة العبرية بشكل أو بآخر¹، على أن تصبح دولةً مسالمةً مستعدة للقبول بالحقوق العربية والتخلي عن سياسة الإبادة للفلسطينيين وإرهاب جيرانها العرب، والرغبة في سلام شامل عادل يريح المنطقة من التوتر والحروب، ويجنبها مخاطر التدخلات الأجنبية. وقد رافق هذا التحوّل تحوّل مماثل في نطاق الفكر السياسي اليساري الفلسطيني؛ إذ ظهرت دعوات منادية بتجريد دولة الاحتلال من نزعاتها الصهيونية وإقامة دولة علمانية ديمقراطية تتعايش فيها الأديان الثلاثة جنبًا إلى جنب"².

بيد أن نهج الاعتدال السعودي وتقديم المبادرات لحل الصراع العربي-الإسرائيلي لم يصادف ترحيباً عربياً في البداية، بل كشف قصوراً في رؤية السعودية لكيفية حل ذلك الصراع؛ إذ كان التخطيط السعودي ينطلق من أن تحظى مبادرة الأمير فهد بموافقة الجامعة العربية، ثم منظمة المؤتمر الإسلامي، لكي تُترجم في نهاية المطاف إلى قرار يتبناه مجلس الأمن، بيد أن الرياح لم تأت بما تشتهيحه السفن السعودية؛ إذ تعرّثت المبادرة في مرحلتها الأولى في قمة فاس 1981 التي اعتذر الرئيس السوري حافظ الأسد عن حضورها، ولم تُعتمد المبادرة في العام التالي لأن الرؤساء العرب اقتصروا بها، وإنما ردًا على خطة الرئيس الأميركي رونالد ريغان، وكذلك بسبب حرب لبنان صيف 1982؛ ويبدو أن بعض القادة العرب اعتقدوا أن هذه الحرب خلقت زخمًا لإطلاق عملية سلام نشيطة برعاية أميركية. لكن رد الفعل الأميركي الفاتر على مبادرة الأمير فهد للسلام دفع بالرياض إلى الاقتناع

- 1 ترى بعض الدراسات أن مبادرة فهد للسلام التي أقرتها قمة فاس الثانية 1982 كانت بمثابة تحوّل من استراتيجية المواجهة إلى استراتيجية التسوية". انظر: محسن عوض وممدوح سالم وأحمد عبيد، مقاومة التطبيع: ثلاثون عامًا من المواجهة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007، ص 74.
- 2 بتصرف عن: د. إسماعيل أحمد ياغي، "مبادرة الملك فهد للسلام 1981: مشروع السلام العربي"، في: المملكة العربية السعودية وفلسطين: بحوث ودراسات، الجزء الثاني، الرياض: دار الملك عبد العزيز، 2006، ص 354-355.

بوجهة النظر القائلة بالتراجع عن السياسات الإقليمية والانكفاء نحو الدائرة التقليدية للسياسة السعودية، أي: شبه الجزيرة العربية¹.

ومما يستوجب التوقف عنده، طبيعة توازن القوى العربي الذي سمح بأن تعتمد قمة فاس الثانية في سبتمبر/أيلول 1982 تمرير مبادرة فهد للسلام، في حين لم تتمكن قمة فاس الأولى قبلها بعام واحد من تبني المبادرة نفسها؛ إذ أعطى الوضع العربي المتهالك وزناً استثنائياً لدول الخليج والأطروحات السعودية؛ إذ كان مجلس التعاون الخليجي عام 1982 في بداياته النشيطة، في حين كانت الخلافات محتدمة بين أعضاء "جبهة الصمود والتصدي" بسبب الخلاف بين سوريا وكل من منظمة التحرير الفلسطينية وليبيا، فضلاً عن ضعف الأداء السوري في مواجهة الغزو الإسرائيلي للبنان، رغم الوجود السوري هناك². بعبارة أخرى فإن الوضع الإقليمي عشية قمة فاس الثانية كان لمصلحة تيار "الواقعية السياسية" العربي بعد زوال رونق مواقف جبهة الصمود وبروز مؤشرات دخول المنطقة العربية تحت الهيمنة الأميركية.

وفي سياق عربي أوسع لابد من ملاحظة أن تحوّل الموقف السعودي على النحو المشار إليه، وأن هيمنة الأداتين الدبلوماسية والاقتصادية على أدوات تنفيذ السياسة الخارجية السعودية، لم يحدثا في سياق منفصل عن أوضاع النظام العربي وسياسات دوله الخارجية بصفة عامة؛ فقد "اتسم أداء النظام العربي في القضية الفلسطينية عبر الزمن بالتراجع التدريجي في استخدام الأداة العسكرية لحساب الأداة الدبلوماسية في إطار تصور خاطئ ينظر للتسوية السياسية باعتبارها عملاً دبلوماسياً ينفصل عن القدرة على الفعل العسكري"³. ولذلك يبدو أن "العلاقة

- 1 انظر: د. غسان سلامة، "السياسات فيما بين البلدان العربية: عودة الجغرافية"، في: د. وليام ب. كوانت (محرر) كامب ديفيد بعد عشر سنوات، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1989، ص 468. وأيضاً: د. يزيد صايغ، "أزمة الخليج وإخفاق النظام الإقليمي العربي"، المستقبل العربي، العدد 149، يوليو/تموز 1991، ص 11.
- 2 جميل مطر، "توازن القوى في النظام الإقليمي العربي: الخلفية السياسية لقمة عمان غير العادية"، المستقبل العربي العدد 107، يناير/كانون الثاني 1988، ص 91.
- 3 نقلاً عن: د. أحمد يوسف أحمد، منطلق العمل الوطني: حركة التحرر الوطني الفلسطينية في دراسة مقارنة مع حركات التحرر الإفريقية، نيقوسيا: مؤسسة عيبال للدراسات والنشر، 1992، ص 98.

بين الحرب والسياسة قد اضطرت في وعي النخب العربية الحاكمة على نحو حاد؛ فأصبحت التسوية متلازمة مع الضعف والتراجع لا مع التماسك والقوة. ومن النافل القول: إن الضعيف لا يحصل في مائدة التفاوض إلا على ما يناسب حجمه على الأرض¹.

وفي سياق تحليل تعيير الاستراتيجية العربية والفلسطينية لإدارة الصراع العربي- الصهيوني، برزت فكرة ميل السعودية لفكرة تسوية الصراع مع إسرائيل، بعد تفكك مثلث التضامن العربي-السعودي-المصري-السوري بسبب السياسة الأميركية تجاه عملية التسوية والاختلافات العربية حولها، التي أفضت في النهاية إلى خسارة الرياض للحليف المصري بعد توقيعه اتفاقات كامب ديفيد. كما دفعت تداعيات الثورة الإيرانية، وبروز الخطر الأيديولوجي الشيعي، ثم اندلاع الحرب العراقية-الإيرانية، دفعت الرياض إلى التقارب مع بغداد وتقديم مساعدات وقروض بفوائد ضئيلة بقيمة 25 مليار دولار إلى العراق خلال حربته على إيران. كذلك اتجهت السعودية لتأسيس مجلس التعاون الخليجي عام 1981، ثم استشعرت الرياض الحاجة إلى صياغة إجماع عربي على تسوية يتم التفاوض عليها مع إسرائيل؛ فالعلاقة السعودية الوثيقة مع الولايات المتحدة تطلبت نوعاً من المرونة في مسألة قبول إسرائيل دولةً شرعيةً؛ فجاءت خطة الأمير فهد عام 1981. ومع منتصف الثمانينات، بدأ التركيز العربي يتحول لأول مرة بعيداً عن فلسطين وقضيتها².

- 1 د. عبد الإله بلقزيز، "رؤية في الصراع العربي-الإسرائيلي: ما بعد انهيار التسوية"، في: د. حسن ناعمة (مراجعة وتقديم)، انتفاضة الأقصى وقرن من الصراع، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع ومؤسسة عبد الحميد شومان، 2002، ص 277.
- 2 تيم نبلوك، المملكة العربية السعودية: السلطة والشرعية والاستمرارية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، دبي: المركز، 2007، ص 223. وقران أيضاً: د. هيثم الكيلاني، "الاستراتيجية الأميركية في الجزيرة العربية: مكانة إسرائيل ودورها العضوي الثابت"، شؤون فلسطينية، العدد 185، أغسطس/آب 1988، ص 69. إذ يعتبر الكيلاني أن "الاستراتيجية الأميركية في الجزيرة العربية، خصوصاً بعد نشوب الحرب العراقية-الإيرانية، قد نقلت مشكلة الشرق الأوسط وقضية فلسطين إلى درجة تحتية في سلم اهتمامات الولايات المتحدة. وليست مغالاة القول: إن قضية فلسطين (نتيجة لهذا

على أية حال، فإن سياسة تسوية الصراع العربي-الصهيوني تحولت في تسعينات القرن العشرين إلى خيار عربي جماعي بعد تحرير الكويت وانعقاد مؤتمر مدريد عام 1991. وواظبت الرياض على لعب دور دبلوماسي أساسي في عملية التسوية، وأيدت المملكة العربية السعودية اتفاق أوسلو عام 1993، ثم درجت في خطاها على استهجان السلوك الإسرائيلي خصوصاً بعد وصول حزب الليكود إلى سدة الحكم في إسرائيل عام 1996. ومع تعثر عملية التسوية واندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000 وانعقاد قمة القاهرة في أكتوبر/تشرين الأول من ذلك العام، عادت الأداة الاقتصادية وتقديم المساعدات لتهمين على السياسة السعودية تجاه فلسطين؛ فكانت الرياض هي صاحبة الاقتراح الذي جرى تقديمه إلى القمة الخاص بإنشاء صندوقين لدعم القدس والانتفاضة بقيمة مليار دولار أميركي. وكانت تلك الانتفاضة مناسبة جديدة لإثارة النقاش حول جدوى سياسات "التشدد العربي" في مواجهة إسرائيل، في مقابل دور "دول الاعتدال العربي"، فضلاً عن مناقشة أدوات الدعم العربية الممكنة؛ ابتداءً من الشكل الدبلوماسي، واستخدام الإمكانيات المالية والاقتصادية العربية، والعمل الإعلامي العربي الخارجي المساند للانتفاضة، وانتهاءً بمسألة الدعم العسكري للفلسطينيين والحديث عن استبعاد الحرب النظامية كأحد إمكانات الدعم العربي الرسمي للنضال الفلسطيني، ومضار حشر الموقف العربي في خيار واحد هو "خيار السلام الاستراتيجي"¹.

وعلى أية حال، فقد استمرت الرياض في تقديم المساعدات المالية للفلسطينيين، التي كانت الأداة الأهم التي استخدمتها السعودية لمواجهة مطالبه عدد من الدول العربية للدول النفطية باستخدام النفط كأداة ضغط على الولايات

السبب وأسباب أخرى) قد أصبحت باهتة في سياسات الدول الكبرى وذات التأثير في أوضاع الشرق الأوسط. وحتى في الأمم المتحدة، حيث ولدت القضية وعاشت ولا تزال، غدت قضية فلسطين موضوعاً مكرراً اعتادت الأذان سماعه، فلا يحرك ساكناً. وهنا تكمن المصلحة المشتركة للولايات المتحدة وإسرائيل".

1 راجع: د. أحمد يوسف أحمد، "الرقم العربي في معادلة التحرر الوطني الفلسطيني: تحليل للإمكانيات والقيود"، الدراسات الفلسطينية، العدد المزدوج 45/46، شتاء/ربيع 2001، ص 26-32.

المتحدة، فيما يُعرف في الأدبيات العربية بـ "سلاح النفط"، وهي الدعوة التي ردت عليها الرياض بطرق مختلفة وفي مناسبات متعددة، كان أوضحها تصريح وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل بأن "النفط ليس مدفعاً أو دبابة ولكنه مورد يفيد اقتصادنا"¹. كما ركز الجهد السعودي بعد انتفاضة الأقصى على محاولة توظيف العلاقات الوطيدة بين الرياض وواشنطن لصالح القضية الفلسطينية، وهي محاولة سبقتها محاولات سعودية عديدة تكررت مع تكرار أزمات الصراع العربي-الإسرائيلي، دون أن يعني ذلك نجاح الرياض فيما تريد تحقيقه من أهداف تتعلق بدفع الولايات المتحدة لتبني موقف أقل انحيازاً للجانب الإسرائيلي. وعلى هذا المحور يمكن التمييز بين مرحلتين من التحرك السعودي²؛ إذ لجأت الرياض في المرحلة الأولى للضغط على واشنطن لدفعها إلى تطوير موقفها من القضية الفلسطينية وتنشيط تحركاتها على هذا الصعيد. وقد تكفّل ولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز بإرسال إشارتين مهمتين في هذه المرحلة للإدارة الأميركية؛ تتعلق إحداها برفضه دعوة الولايات المتحدة لزيارتها أثناء جولته الخارجية التي شملت ألمانيا والسويد وكندا والمغرب في مايو/أيار 2001. أما الإشارة الأخرى فتمثلت في الرسالة شديدة اللهجة التي أرسلها الأمير عبد الله إلى الرئيس بوش الابن في أواخر أغسطس/آب 2001³.

وعلى أية حال، فإن وقوع أحداث 11 سبتمبر/أيلول في الولايات المتحدة أجبر السعودية على الارتداد إلى مواقفها الدفاعية، والانشغال بإصلاح الضرر في علاقاتها مع الحليف الأميركي، وإصلاح صورتها كدولة "تفرخ الإرهاب والإرهابيين"، وذلك عبر تقديم المبادرة العربية للسلام أوائل عام 2002؛ وهو ما سيتم تفصيله في الفصل الثاني من هذه الدراسة.

- 1 د. جمال عبد الجواد، "متشددون ومعتدلون: أنماط التفاعل العربي مع الانتفاضة"، في: د. عماد جاد (محرر) انتفاضة الأقصى: طموح الفكرة وأزمة الإدارة، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في الأهرام، 2002، ص 329-330.
- 2 المصدر نفسه، ص 330.
- 3 د. غازي عبد الرحمن القصيبي أميركا والسعودية: حملة إعلامية أم مواجهة سياسية؟، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2002، ص 80 - 83.

أما فيما يتعلق بالسياسة السعودية تجاه العراق والعلاقات السعودية-العراقية التي تمثل موضوع الفصل الثالث من هذه الدراسة؛ فتجدر الإشارة إلى أن التاريخ المعاصر لهذه العلاقات كان مثقلاً بسوء الإدراك المتبادل بين النخب العراقية والسعودية؛ مما فاقم من المشكلات والخلافات بينهما، والتي يُنظر إليها بوصفها سمةً مستمرةً لتلك العلاقات، باستثناء مرحلة تهدئة قصيرة حدثت في أغلب سنوات عقد الثمانينات، بسبب تداعيات الثورة الإيرانية، والحرب العراقية-الإيرانية 1980-1988.

تاريخياً، كان الأساس الموضوعي للخلافات السعودية-العراقية يتعلق بعدة أمور، منها: تجاوزات العشائر والأفراد وتنقل بعض شيوخ القبائل من إحدى الدولتين إلى الأخرى، ومطالبة بعض الأمراء السعوديين بتراخيص للتوغل في أراضي العراق لغرض الصيد، ثم ظهرت المشكلات الحدودية بعد توالي ظهور النفط في مناطق متنازع عليها بين الدولتين ما بين 1957 و1962¹، ثم ظهر الخلاف حول السياسات النفطية، وتجلى التنافس العراقي-السعودي على دور الزعيم الإقليمي في منطقة الخليج العربي، وكذلك الخلاف حول أمن الخليج والدور الخارجي في حمايته.

ورغم وجود هذا الأساس الموضوعي في الخلافات السعودية-العراقية، فإن قدرًا يُعتد به منها يرجع إلى سوء الإدراك المتبادل بين نخب الدولتين، واختلاف نظام الحكم وأيديولوجيته، وطبيعة التحالفات الخارجية الدولية وكل ما يتعلق بتوجه السياسة الخارجية للسعودية والعراق.

إن هذا الجانب الإدراكي في العلاقات أدى مثلاً إلى تفاقم أزمة الخليج الثانية 1990/1991، وإلى خلق قدر هائل من الاعتقادات والحسابات الخاطئة؛ فالأطراف الثلاثة المباشرة في الأزمة (أي: الحكومات الكويتية والعراقية والسعودية) انطلقت في سياساتها من اعتقادات وأوهام ومبالغات وحسابات خاطئة حول نيات

1 لمزيد من التفاصيل راجع: د. قحطان أحمد سليمان الحمداني، السياسة الخارجية العراقية من 14 يوليو/تموز 1958 إلى 8 فبراير/شباط 1963، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2008، ص 275-277.

وقدرات وإمكانيات بعضها البعض، أكثر بكثير من تقدير الوقائع بصورة موضوعية هادئة بعيداً عن التسريبات والإيحاءات الغربية (والأميركية على وجه الخصوص)¹. وثمة أمثلة أخرى تؤكد انتهاج السياسة الأميركية لاستراتيجية "تأزيم منطقة الخليج" وسعي واشنطن إلى "شيطنة" العراق وإيران في عيون بعض المسؤولين الخليجيين، في مقابل النصائح الأميركية المتكررة بالانفتاح على إسرائيل ودعم فكرة تسوية الصراع معها².

أما في تحليل الشق التعاوني من العلاقات السعودية-العراقية فيمكن القول: إن هذه العلاقات لم تعدم شيئاً من التقارب، وإن ظلَّ -بحكم العوامل الهيكلية الحاكمة لهذه العلاقة- تقارباً مؤقتاً، وارتبط بظروف إقليمية ودولية معينة كانت تحمل في طياتها تهديداً مشتركاً للطرفين، وإن بدرجة متفاوتة لكل واحد منهما. ويذكر في هذا السياق تأثير الثورة الإيرانية على تقرب السعودية والعراق من بعضهما البعض؛ فبسبب هذه الثورة التي ترافقت مع ظروف إقليمية مضطربة تمثلت في تدهور العلاقات السعودية-المصرية بعد توقيع اتفاقات كامب ديفيد، وبقاء سوريا وحيدة وسط دوامة الصراع مع إسرائيل، أصبحت الفرصة مواتية للعراق لتسلم الزعامة العربية، وكانت السعودية واعية لهذه التحولات فسعت إلى تحسين العلاقات مع العراق. وبغض النظر عمّا بين نظامي الرياض وبغداد من تباينات، فإن كليهما كان قلقاً من الثورة الإيرانية، ناهيك عن القلق من صراع القوى العظمى في الخليج. كما عارض البلدان اتفاقات كامب ديفيد. إضافة إلى وجود مصالح حيوية لهما في قرارات منظمة الأوبك³.

1 د. عبد الخالق عبد الله، "أزمة الخليج: خلفية الأزمة.. دور الإدراك والإدراك الخاطئ"، في: د. أحمد صدقي الدجاني وآخرون، أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991، ص 87، وص 91-93.

2 راجع: د. جمال علي زهران، أزمت النظام العربي وآليات المواجهة، القاهرة: دار الشروق، 2001، ص 28-31.

3 William B. Quandt, *Saudi Arabia in the 1980s: Foreign Policy, Security, and Oil*, Washington, D.C.: The Brookings Institution, 1981, p. 20-22.

وباستثناء فترة الحرب العراقية-الإيرانية ما بين عامي 1980 و1988 (التي شهدت قدرًا من التقارب بين الرياض وبغداد)، يمكن النظر إلى العلاقات السعودية-العراقية عمومًا في إطار علاقات التنافس والتناوب والعداوة المبطنّة أو التعايش القلق في أفضل الأحوال¹.

ولعل هذا يفسّر قصر مدة التقارب العراقي-السعودي منذ عام 1979، الذي أخطأ البعض بتصويره على أنه شكل من أشكال التحالف خصوصًا أنه امتد لاحقًا ليصبح تقاربًا خليجيًا-عراقيًا في مواجهة ما رأته أقطار الخليج خطرًا إيرانيًا مباشرًا. ولقد دفعت إلى هذا التقارب خمسة عوامل، وهي: ابتعاد مصر عن الفعل العربي المباشر، في الوقت الذي تعرّض فيه الخليج لآثار الثورة الإيرانية، وحملة الضغوط الأميركية في موضوع احتمالات الامتداد السوفيتي من أفغانستان إلى الخليج، وأحداث مكة عام 1979، والخلاف المتصاعد بين العراق وسوريا².

وبشكل عام انتهجت السعودية في منطقة الخليج سياسة ذات شقين؛ أحدهما خلق أشكال وأطر تفاعلية تشمل السعودية ودول الخليج الخمس الأخرى فقط دون إيران والعراق، بينما يقوم الشق الآخر على عزل هذه الدول الخمس عن تأثيرات النفوذ الإيراني والعراقي، كي تنفرد الرياض بالتأثير على الخيارات السياسية لهذه الدول الصغيرة. لكن المشكلة التي كانت تواجه السعودية دائمًا هي قصور قدراتها عن تحقيق هدف عزل العراق وإيران بالشكل الذي كانت تأمله، فضلًا عن سير دول الخليج الخمس في كثير من الأحيان في اتجاهات لا تريدها الرياض³.

وفي الواقع، كانت هذه المساعي السعودية متعارضة مع رؤية العراق لدوره في منطقة الخليج الذي كان يطمح دائمًا إلى أن يكون القوة القائدة والحركة فيها،

1 د. مضايي الرشيد، مأزق الإصلاح في السعودية في القرن الحادي والعشرين، بيروت: دار الساقى، 2005، ص 150.

2 راجع: د. علي الدين هلال وجميل مطر، النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية، ط5، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986، ص 166.

3 د. محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه، (34)، 2000، ص 412.

لكنه اصطدم مع السياسة الأميركية وأهم حلفائها الإقليميين في الخليج (السعودية)، وكان واضحاً أن الطموح العراقي غير ممكن التحقيق بسبب الأهمية الفائقة لمنطقة الخليج لدى الدول الغربية، خصوصاً أهميتها النفطية¹.

وفي الوقت ذاته ترسّخت لدى النخبة السعودية قناعة بأن بلدهم يجب أن يلعب الدور الأكبر في النظام الإقليمي لشبه الجزيرة العربية، "ولا ينبغي التفريط في الدور السعودي هناك لحساب قوى إقليمية أخرى، أو حتى أطر تنظيمية تضم دول شبه الجزيرة أو الخليج. وترتب على ذلك أن السعودية كانت -وما زالت- تفضّل العلاقات الثنائية وعدم إقامة هياكل أمنية في الخليج بعيداً عن السيطرة السعودية؛ فالسعودية تحاول عزل النظام الخليجي عن النظم الإقليمية المجاورة"².

وهذا يعني أن السياسة الخارجية السعودية تركز على محورية مفهوم التوازن الإقليمي، بما يعني عدم تمكين العراق أو إيران من التحول إلى قوة مهيمنة فعلياً على الخليج. مع حرص السعودية على إبعاد القوى الإقليمية من خارج الجزيرة العربية ومنعها من التواجد فيها (مثلما حدث مع مصر إبان حرب اليمن في ستينات القرن العشرين)، وكذلك عدم ترحيب السعودية بوجود قوة دولية دائمة في منطقة الخليج، خصوصاً إذا لم تكن صديقة للرياض³.

لقد غاب عن التصورات السعودية في أغلب الأحيان إدراك مغزى مقولة: "إن العراق هو البوابة الشرقية المعنية بالدفاع عن الوطن العربي"، ونظرت الرياض إلى هذه المقولة بوصفها مجرد تبرير أو غطاء دعائي لطبيعة النظام البعثي. بيد أن المفارقة أن السعودية أخذت تدرك ذلك بالضبط في اللحظة التي سقط فيها العراق في قبضة

1 أحمد منبسي، "دول مجلس التعاون الخليجي والمسألة العراقية"، في: أحمد إبراهيم محمود (محرر)، الخليج.. والمسألة العراقية من غزو الكويت إلى احتلال العراق 1990-2003، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في الأهرام، 2003، ص 94-95.

2 د. محمد السيد سليم، "الرؤية السعودية لأمن الخليج"، في: د. عبد المنعم المشاط (محرر)، أمن الخليج العربي: دراسة في الإدراك والسياسات، مركز البحوث والدراسات السياسية-كلية الاقتصاد والعلوم السياسية-جامعة القاهرة، 1994، ص 40-41.

3 حسن أبو طالب، "أسس صنع السياسة الخارجية السعودية"، السياسة الدولية، العدد 90، أكتوبر/تشرين الأول 1987، ص 36-53.

الاحتلال الأميركي والنفوذ الإيراني؛ الأمر الذي فتح - لأول مرة في التاريخ العربي المعاصر - بوابة بغداد أمام الدور الإيراني في المنطقة العربية¹. وإجمالاً، يمكن القول: إن تطور العلاقات السعودية-العراقية مرّ منذ وصول البعث إلى السلطة في العراق عام 1968 حتى وقوع العراق تحت الاحتلال عام 2003 بثلاث مراحل متميزة²:

المرحلة الأولى: (مرحلة التنافس والصراع الأيديولوجي 1968-1980): حيث شكّل التباين الأيديولوجي والسياسي بين النظامين السعودي والعراقي المحدد الأهم للعلاقة بينهما؛ فعلى حين كان أحدهما نظاماً ملكياً محافظاً ذا صبغة دينية لازمت نشأته واستمراره، كان نظام العراق جمهورياً ثورياً قائماً على الفكر البعثي؛ مما أدى لإشكاليات وتداخيات جمّة وأثر على مجمل تطورات منطقة الخليج العربي، التي كانت تشهد اصطفاً إيرانياً-سعودياً مدعوماً بالسياسة الأميركية المعادية للعراق ونظام بغداد القريب من الاتحاد السوفيتي وسياساته.

المرحلة الثانية: (مرحلة التعاون المؤقت بين السعودية والعراق لمواجهة إيران الثورية 1980-1988): إذ شعرت كل من الرياض وبغداد بوطأة السياسات الثورية الإيرانية وخطورة التهديد الأيديولوجي القائم على تصدير الثورة ومساندة المستضعفين (التي تعني ضمناً تأليب شيعة العراق والخليج العربي على النظم السياسية الحاكمة). لكن تعاون البلدين كان مرهوناً بهذا المتغير الآني المتعلق بإيران، وما إن انتهت الحرب العراقية-الإيرانية حتى عاد التوتر والشك المتبادل ليسود العلاقات السعودية-العراقية، مع وجود لحظات استثنائية من التحسن الطفيف، كما حدث إبان القمة العربية في بيروت مارس/آذار 2002.

المرحلة الثالثة: (مرحلة احتواء الدور العراقي 1990-2003): التي سادها القلق السعودي من طموحات الهيمنة العراقية على منطقة الخليج، مع استمرار

1 د. خالد الدخيل، "بروز الدور السعودي في إطار النظام العربي الراهن"، الدراسات الفلسطينية، العدد 72، خريف 2007، ص 6.

2 راجع في هذا المعنى: حاتم عليان محمد الحازمي، السياسة السعودية تجاه أمن الخليج من عام 1990-2003، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية-جامعة القاهرة، 2005، ص 243-244.

رغبة الرياض في أن يبقى العراق موحدًا وغير مقسّم، أي: أن يبقى نظام الرئيس صدام حسين قائمًا لتجنّب السيناريو الأسوأ المتمثل في خشية الرياض من اندلاع حالة من الفوضى والحروب الأهلية في العراق التي ستغذيها النعرات الطائفية التي نجح الرئيس العراقي في تأجيل انفجارها بصورة شاملة. ولكن السعودية حرصت في الوقت ذاته على المطالبة بتنفيذ العراق لكامل قرارات الشرعية الدولية، وأبدت تعاونًا واضحًا مع السياسات الغربية في إحكام الحصار على النظام العراقي؛ مما مهّد لإضعاف العراق دولة ومجتمعًا، وصولاً إلى احتلاله وإسقاط نظامه.

والواقع أن استعراض هذه الخلفية حول تطور السياسة السعودية تجاه القضايا العربية، ولاسيما تجاه القضيتين الفلسطينية والعراقية، يثبت استمرارية تلك السياسة كونها محكومة بعدد من العوامل/المحددات التي سيتم التطرق إليها في الفصل الآتي، الذي يحاول رسم صورة كلية لبيئة صنع القرار السعودي الخارجي بمختلف مستوياتها، من العوامل الدولية إلى الإقليمية إلى المحلية السعودية.

الفصل الأول

محددات السياسة السعودية تجاه القضايا العربية

يتناول هذا الفصل أهم العوامل المؤثرة على السياسة الخارجية السعودية في الفترة محل الدراسة (2001-2010). ويبدأ بالمحددات الدولية للسياسة الخارجية السعودية، ويوضح الضغوط التي تعرضت لها الرياض بعد أحداث 11 سبتمبر/أيلول 2001، وحال العلاقات السعودية-الأميركية بعدها، وكيف تعاملت الرياض مع هذه الضغوط عبر شرح حقائق المواقف السعودية ردًا على الهجوم الإعلامي/الدبلوماسي الشرس الذي شنّته وسائل إعلام أميركية وغربية، والذي تورّط فيه نفر من الرسميين الأميركيين وبعض الباحثين المقربين من صانع القرار الأميركي.

ثم يستعرض الفصل أبرز المحددات الإقليمية التي أثّرت على السياسة الخارجية السعودية في فترة الدراسة، وتمثلت في خمسة محددات؛ أولها: التوتر السنّي-الشيوعي وتداعياته الإقليمية، وثانيها: السياسة الإيرانية تجاه منطقتي المشرق العربي والخليج العربي، وثالثها: بروز دور الفاعلين من غير الدول في القضايا الاستراتيجية العربية، ورابعها: حالة التفكك الواضحة لعلاقات دول المثلث العربي (السعودية-مصر-سوريا)، وخامسها: عدم توازن المكانة السعودية وانعكاساتها على السياسة الخارجية.

وأخيرًا، يتناول الفصل أهم المحددات الداخلية للسياسة الخارجية السعودية، وهي خمسة؛ أولها تأثير نمط نشأة الدولة السعودية على سياستها الخارجية، وثانيها العلاقة بين الديني والسياسي في النظام السعودي وتأثيرها على السياسة الخارجية، وثالثها الأسرة المالكة ونظام الحكم السعودي، ورابعها النظام السعودي وإشكالية التعامل مع الشيعة، وخامسها النفط والتوجّه الاقتصادي للدولة.

ويأتي هذا التقسيم متدرّجًا من المستوى الدولي إلى المستوى السعودي الداخلي، أي: بالانتقال من العام إلى الخاص، نظرًا لأن هذه الدراسة تدرس أساسًا التغيّر الذي حدث (أو لم يحدث) في السياسة الخارجية السعودية بعد أحداث 11

سبتمبر/أيلول 2001، والمفترض هنا أن تأثير المحدد الدولي (وخصوصاً الضغوط الأميركية) على السعودية قد تصاعد بعد تلك الأحداث؛ إذ لم يسبق في تاريخ العلاقات السعودية-الأميركية أن تعرّضت الرياض لمثل هذا الضغط المكثف والمتنوع في أدوات تنفيذه. كما أن المحددات الإقليمية المؤثرة بالفعل على السياسة السعودية بعد 9/11 يمكن النظر إليها بوصفها نوعاً من التداعيات لتلك الأحداث (لاسيما ما يتعلق بالهيار الدولة العراقية وتفكيك مؤسساتها، والنشاط الإيراني الملحوظ في توظيف تداعيات احتلال العراق لتوسيع دور إيران الإقليمي، وتصاعد نشاط الفاعلين من غير الدول في المنطقة وخاصة حركات المقاومة الوطنية والتنظيمات الإسلامية الجهادية)، ويمكن القول: إن طبيعة السياسة الأميركية تجاه المنطقة أسهمت في إظهار تأثير هذه المتغيرات الإقليمية وتعظيم تداعياتها.

وهذا التقسيم للمحددات إلى ثلاثة مستويات لا يهدف إلى فصلها عن بعضها وعن تفاعلاتها البنينة بقدر ما يهدف إلى تنظيم عرض المعلومات التي سترد أدناه بقصد توضيحها وتفكيكها وتمييزها أولاً، ثم تقوم الدراسة لاحقاً بعملية تركيب المحددات من جديد وبيان كيفية تفاعلها معاً، ومحاولة توضيح تأثيرات بعضها على مخرجات السياسة السعودية تجاه القضيتين الفلسطينية والعراقية.

ومعلوم أن السياسة السعودية تجاه القضايا العربية لا تتحرك بدون قيود، فهي لا تملك مساحة من الحركة المطلقة، وإنما تعمل في إطار عدد من العوامل (أو المحددات) التي تشكل الإطار الذي يحكم السلوك الخارجي. ويُقصد بالمحددات مجموع الضغوط والقيود والمؤثرات والمتغيرات (الناعبة من البيئتين الداخلية والخارجية) التي تفرض نفسها على السياسة الخارجية السعودية، سواء عند رسم أهداف هذه السياسة، أو تنفيذها، أو عند التخطيط للمراحل المستقبلية منها، إن كان على صعيد الاستمرار في السياسة ذاتها، أو تغيير بعض عناصرها وأدوات تنفيذها بما يتلاءم مع ما يستجد من متغيرات على الصعيد الدولي أو الإقليمي أو العربي أو السعودي.

البيئة الدولية للسياسة الخارجية السعودية

رغم كثرة المتغيرات الخارجية التي أثرت على السياسة السعودية تجاه قضيتي فلسطين والعراق في فترة الدراسة، فإن التجاوب مع العامل الأميركي كان الأهم تأثيراً على السياسة الخارجية السعودية قبل أحداث 11 سبتمبر/أيلول 2001 وبعدها. ومع الإقرار بوجود توترات سابقة في علاقات الدولتين على تلك الأحداث¹؛ فإن العلاقة الأمنية الأميركية-السعودية تبقى ذات بُعد استراتيجي، وكذلك البعد النفطي-الاقتصادي في العلاقات بين الدولتين. ورغم وجود نقاط خلاف بينهما، خصوصاً حول موضوعي العراق بعد احتلاله ربيع 2003، وكيفية التعامل مع تصاعد النفوذ الإقليمي لإيران وحلفائها في المنطقة، فإن السعودية والولايات المتحدة لا تزالان متقاربتين جداً فيما يخص النظرة الكلية لشؤون المنطقة العربية والخليج العربي، والخطر الإيراني، حتى مع اختلاف الرياض وواشنطن حول الأدوات والوسائل في التعامل مع ذلك الخطر، وهو خلاف في الجزئيات وليس الكليات على أية حال.

ونظراً لأهمية هذا المحدد (أي: العلاقات السعودية-الأميركية) سيتم التركيز عليه أدناه، مع أهمية الالتفات إلى ملاحظتين جوهريتين فيما يخص التوجّه الخارجي للسياسة السعودية ونظرتها لتحالفاتها على الصعيد الدولي؛ إحداهما أن الضغوط الأميركية على السعودية في قضية الإصلاح السياسي والثقافي (خصوصاً بعد احتلال

1 كانت العلاقات الأميركية-السعودية تمرّ بحالة من التوتر المكتوم قبل أحداث 11 سبتمبر/أيلول 2001 بكثير؛ إذ برزت طوال عقد التسعينات من القرن العشرين مجموعة من التحديات الجديدة دون أن يتوفر فهم استراتيجي مشترك لها بين واشنطن والرياض، ومنها: انتشار المعارضة الداخلية في المجتمع السعودي، وتزايد الفراغ السياسي في أفغانستان وفشل مشروع الدولة هناك، واندلاع الانتفاضة الفلسطينية حريف عام 2000. وقد أضاف كل واحد من هذه التحديات ساحةً أخرى للخلاف السياسي بين الولايات المتحدة والسعودية، وأسهم بشكل أو بآخر في تصاعد التوتر في علاقتهما المتبادلة فيما بعد. راجع:

Rachel Bronson, "Understanding Us-Saudi Relations", in: Paul Aarts and Gerd Nonneman (Eds.) *Saudi Arabia in the balance: Political economy, Society, Foreign affairs*, (New York: New York University Press), 2005, p. 384- 385.

العراق) قد أدت إلى زيادة اهتمام السياسة الخارجية السعودية بالذهاب شرقاً عبر البحث عن روابط أعمق مع تكتل الجوار الآسيوي الصاعد (لاسيما مع الصين). وقد قام العاهل السعودي عبد الله بن عبد العزيز وولي عهده الأمير سلطان مطلع 2006 بجولة على عدد من الدول الآسيوية، فيما بدا كأنه "النفاتة سعودية نحو الشرق"¹. ويلاحظ هنا أن التعاون السعودي مع بكين يبقى أقل تكلفة من الناحية السياسية مقارنة بالتعامل مع واشنطن؛ فانتقادات الصين للحملة الأميركية على الإرهاب، ورفض بكين الضغوط التي تمارسها واشنطن في موضوعات حقوق الإنسان والديمقراطية ينسجمان مع المواقف السعودية الراضة للتدخل في الشأن الداخلي، باعتبار أن الإصلاح طبقاً لرؤية الرياض يأتي من الداخل وبعملية متدرجة.

الملاحظة الأخرى أن هذا الالتفات السعودي شرقاً لا يعني التخلي عن التحالف الخارجي الأساسي مع الولايات المتحدة، وإنما يعني فقط الإفادة السعودية المحدودة في أوقات توتر العلاقات مع واشنطن من مبدأ تنويع العلاقات الخارجية لزيادة القدرة التساومية السعودية في علاقاتها بالشريك الأميركي، عبر إبقاء خيارات الرياض مفتوحة بدون تغيير أسس السياسة الخارجية السعودية². هذا رغم أن

1 انظر: خالد فياض، "السياسة الخارجية السعودية والتوجه شرقاً"، السياسة الدولية، العدد 165، يوليو/تموز 2006، ص 166-167. والملاحظ أن بعض الدراسات تستخدم مصطلح "التوجه" لوصف هذا السلوك السعودي التكتيكي، وهو خطأ علمي لأن توجه السياسة الخارجية يتسم عادة بدرجة أكبر من الثبات؛ فالسعودية لديها توجه نحو دول الغرب، وخصوصاً الولايات المتحدة الأميركية، لكنها تستخدم الورقة الآسيوية لزيادة قدرتها التساومية فقط، وبشكل يتسم بالآنية في الغالب الأعم. وقد يتغير هذا الأمر على المدى البعيد بسبب الضغوط التي تفرضها تداعيات الربيع العربي والتغيرات في النظام الدولي، كما لوحظ من من حولة ولي العهد السعودي الأمير سلمان بن عبد العزيز الآسيوية في فبراير/شباط ومارس/آذار 2014، التي استبقت بها الرياض زيارة الرئيس الأميركي لها أواخر مارس/آذار 2014.

2 Bahgat Korany and Moataz A. Fattah, "Irreconcilable Role-Partners? Saudi Foreign Policy between the Ulama and the US", in: Bahgat Korany and Ali E. Hilal Dessouki (Eds.), *The Foreign Policies of Arab States: The Challenge of Globalization*, Cairo: The American University in Cairo Press, 2008, p. 389.

السياسة السعودية قد بدأت تعاني (منذ عام 2005 على الأقل) من انعكاسات تزايد أخطاء السياسة الأميركية في المنطقة العربية، وأنه في المحصلة النهائية قد تجد الرياض أن مصالحها ستتحقق بشكل أفضل - في المدين المتوسط والبعيد- إذا قامت بتعزيز (وربما تحويل) وجهتها الخارجية نحو دول جنوب آسيا والشرق الأقصى؛ حيث القوى الاقتصادية الصاعدة، والثقل الاقتصادي لكل من الصين والهند، مما قد يتيح فرصة حقيقية لعلاقات أفضل تجمع بين السعودية وبين هذه القوى¹.

ورغم انحياز بعض التقييمات لمفهوم "شراكة سعودية مع قوى آسيوية أو أوروبية" استناداً إلى تحليل بعض المصالح الآنية المرتبطة بتداعيات احتلال العراق، أو قيام كبار المسؤولين السعوديين بزيارات إلى عواصم آسيوية أو أوروبية في توقيتات ترتبط بوجود توترات في علاقات الرياض مع واشنطن، إلا أن هذه النظرة بدأت تتراجع بعد سنوات معدودات من احتلال العراق بسبب غياب متطلبات الشراكة السعودية الاستراتيجية مع هذه القوى، خصوصاً في الجانب القيمي والإدراكات المتبادلة، مما يمنع حدوث خلافات عميقة لا يمكن تجاوزها².

العلاقات السعودية-الأميركية

لا يختلف الدارسون حول أهمية هذه العلاقات ومحوريتها في فهم تطورات المنطقة العربية، وإنما يقع الخلاف حول ترجيح درجة تبعية السياسة الخارجية السعودية أو استقلاليتها بالنسبة للسياسة الأميركية³.

1 Tim Niblock, *The US-Saudi Alliance: A Crisis Overcome?*, *Journal of Social Affairs*, (Emirates), Vol. 23, No. 89, Spring 2006, p. 58..

2 للاطلاع على مثال بالتطبيق على العلاقات السعودية-الروسية، انظر: د. صالح بن محمد الخثلان، "العلاقات السعودية-الروسية: علاقات نوعية بدلاً من شراكة استراتيجية"، *المجلة العربية للعلوم السياسية*، العدد 34، ربيع 2012، ص 91-101.

3 لمزيد من التفاصيل راجع المصادر الآتية: حسن أبو طالب، *المملكة السعودية وظلال القدس، القاهرة: سينا للنشر*، 1991، ص 11؛ أحمد فارس عبد المنعم، "الدور السعودي في الاستراتيجية الأميركية"، *السياسة الدولية*، العدد 67، يناير/كانون الثاني 1982، ص 87. د. هالة سعودي، "العلاقات الأميركية-السعودية: واقعها ومستقبلها"، *المستقبل العربي* العدد 76، يونيو/حزيران 1985، ص 44-52.

وعلى أية حال فقد لعب العامل الاقتصادي المتمثل في النفط واستخراجه منذ ثلاثينات القرن العشرين دوراً محورياً في بناء هذه "العلاقة المميزة"، إضافة إلى ثلاثة عناصر أخرى؛ أولها: العامل الأمني-العسكري، الذي ينطوي على ضمان أمن السعودية وتزويدها بالأسلحة الأميركية والتعاون ضد الخصوم المشتركين وخصوصاً "الإرهاب". وثانيها: دور السعودية "المعتدل" في الصراع العربي-الإسرائيلي. وثالثها: مكانتها البارزة في العالمين العربي والإسلامي¹.

وفي سياق العلاقات السعودية-الأميركية يمكن الإشارة إلى النقاط الآتية:

1 - اتسمت العلاقات السعودية-الغربية عموماً، والعلاقات السعودية-الأميركية خصوصاً، بشكل عام بالتميز طوال خمسة عقود حتى بداية الألفية الثالثة. غير أن ذلك التميز لم يكن بالضرورة على وتيرة واحدة؛ إذ شهدت العلاقات بين الرياض وواشنطن حالة من التوتر وخاصة بعد تفجيرات الرياض والخبر عامي 1995 و1996 ضد القوات الأميركية، وهي التفجيرات "التي أسست وأرخت لبداية قلق شعبي من الوجود الأميركي، وكذلك أفرزت عدم ارتياح رسمي سعودي من التدخل في الشؤون الداخلية وخاصة في إطار التحقيقات في تلك التفجيرات. تلك الحالة العامة من العلاقات السعودية-الأميركية المتميزة بدأت تتوتر بعد أحداث 11 سبتمبر/أيلول 2001"².

2 - مثلت أحداث 11 سبتمبر/أيلول 2001 نقطة مهمة في تاريخ العلاقات السعودية-الأميركية خصوصاً، والعلاقات العربية-الأميركية عموماً؛ فقد انطلقت السياسة الأميركية على مدار النصف الثاني من القرن العشرين من منهج براغماتي يوظف ضعف الوطن العربي وتناقضاته لبلورة سياسة قادرة على تحقيق المصالح

1 Paul Aarts, "Events versus trends: The role of energy and security in sustaining the US- Saudi relationship ", in: Paul Aarts and Gerd Nonneman (Eds.) Saudi Arabia in the balance: Political economy, Society, Foreign affairs, (New York: New York University Press), 2005, p. 403.

2 بتصريف عن: د. متروك الفالح، "المستقبل السياسي للسعودية في ضوء 9/11: الإصلاح في وجه الاختيار والتقسيم"، موقع قضايا الخليج، على الرابط:

www.gulfissues.net/mpage/derasat/alfalih.htm

النفطية الأميركية، دون أن يؤثر ذلك على تأييدها المطلق لإسرائيل في صراعها مع الدول العربية. وإذا تحقق لواشنطن درجة من الصداقة مع فاعلين رئيسيين في النظام العربي إبان النظام الدولي ثنائي القطبية (سواء بسبب حاجة هؤلاء الفاعلين إلى الحماية الأميركية، أو وجود وضع من التنافس الدولي الذي يفرض السعي لزيادة الحلفاء، أو بسبب قدرة النظام العربي على الإتيان ببعض الإنجازات في لحظات استثنائية)، فإن جميع هذه الأسباب أخذت في التحوّل بعد تفكك المعسكر الاشتراكي وتفكك النظام العربي بعد توقيع الرئيس السادات لاتفاقية السلام مع الكيان الإسرائيلي، ثم تدمير العراق واحتلاله¹.

وبناء عليه "لم تعد الولايات المتحدة حريصة على حماية أي نظام عربي ولا الاستماع إليه، مهما كان قدره أو درجة استعداده للتعاون؛ فالكل مطالب بالتغيير والاستجابة للمطالب الأميركية. وبذا دفعت أحداث سبتمبر/أيلول 2001 واشنطن إلى تغيير نهجها البراغماتي بآخر ينطلق من رؤية أيديولوجية أو عقائدية واضحة ومتكاملة. وكانت رؤية إدارة بوش الابن تروم صياغة العالم كله، وخاصة النظام شرق الأوسطي، لكنها (أي: الرؤية) كانت رؤية إسرائيلية في ثوب أميركي، مما وضعها في مأزق حقيقي، وولّد درجة من الرفض العربي الخافت لها؛ فقد كان صعباً على العرب (سواء على المستوى الرسمي أو الشعبي) قبول إملاعات واشنطن في ظل احتلال أميركي للعراق، ومحاولات لفرض تسوية بالشروط الإسرائيلية، بالتزامن مع ضغوط أميركية هائلة على أغلب الدول العربية لتغيير مناهجها التعليمية والثقافية والإعلامية. مما دلّ في حينه أنه لا بد أن يتغير العرب أو أن تتغير تلك الرؤية الأميركية كي توجد أرضية مشتركة لحوار عربي-أميركي يخرج علاقات الطرفين من مأزق تداعيات احتلال العراق والتوترات المرتبطة بقضايا أقدم مثل فلسطين ولبنان².

3 - لم تأخذ العلاقات السعودية-الأميركية طريقها إلى التحسّن من جديد، إلا في منتصف 2005، كما ستشير الدراسة أدناه. وكان أحد التأثيرات البارزة

1 د. حسن نافعة، "وجهة نظر في تطور الرؤية الأميركية تجاه العالم العربي"، السياسة

الدولية، العدد 153، يوليو/تموز 2003، ص 79.

2 المصدر نفسه.

لأحداث 11 سبتمبر/أيلول 2001 هو ظهور آراء تحاول الربط بينها، وبين مستوى الإحباط العربي من المواقف الأميركية التي زاد انحيازها لإسرائيل بعد اندلاع انتفاضة الأقصى خريف عام 2000. وقد استثمرت إدارة بوش الابن تداعيات تلك الأحداث لممارسة ضغوط شديدة على الدول العربية عموماً، والسعودية خصوصاً، لوضعها في موقف يسلب حججها التي تبرّر بما دعمها للقضية الفلسطينية.

إن إصرار الرياض في دفاعها عن الحقوق الفلسطينية استجلب الضغوط السياسية والحملات الإعلامية الأميركية/الصهيونية على السعودية بعد 9/11، وهي حملات كانت تتم لحساب جهات صهيونية نافذة في الإعلام الأميركي تهدف للنيل من دور الرياض في القضايا العربية والإسلامية. ورغم أن الحملات بدأت منذ انتفاضة الأقصى، فإن هناك من ربط بين بداية الحملة الأميركية على أفغانستان خريف 2001 وتشديد الضغوط التي مارستها واشنطن على مراكز القرار العربي والإسلامي، وبذا كانت الحرب على أفغانستان هي الباب الواسع لشنّ الحملات الواسعة ضد السعودية ومصر واليمن والسودان والعراق والصومال وباكستان. ورغم وجود تباين في مواقف المؤسسات الأميركية من هذه الحملات الإعلامية، فإن المؤكد أن قوى اللوبي الصهيوني نجحت في استثمار ارتباطات المواقف الأميركية على الصعيدين الرسمي والشعبي لتنفيذ الأجنحة الإسرائيلية¹.

في هذا السياق كانت وزارة الخارجية الأميركية منزعجة من التشهير بالسعودية، إلى حد أن وزير الخارجية كولن باول حاول التدخل لإيقاف الحملات ضد الرياض دون نجاح يُذكر. بينما أخذ صقور المحافظين الجدد النافذون في وزارة الدفاع (البنتاغون) يشاركون في تصعيد الموقف مع السعودية؛ إذ قال نائب وزير الدفاع الأميركي بول وولفويتز: "إن الحرب ضد طالبان يجب أن تبدأ من السعودية"، مما حدا بالرياض إلى تنبيه واشنطن إلى أن مثل هذه التصريحات ليست لمصلحة البلدين وتزيد من الشرخ بينهما، وهو ما حاول الرئيس بوش الابن أن

1 طارق إبراهيم، "الحملة الإعلامية على السعودية: الوسائل الأميركية والأهداف الصهيونية"، الملف العربي-الأوروبي العدد 112، ديسمبر/كانون الأول 2001، باريس: مركز الدراسات العربي-الأوروبي ص 15-17.

يعالجه عبر اتصال هاتفني مع ولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز؛ إذ أبدى بوش أسفه للحملة الإعلامية ضد السعودية فيما اعتبر الأمير هذا الأسف بادرة إيجابية علّها تكون منطلقاً لتصحيح الخلل القائم في المفاهيم السياسية والإعلامية السائدة في الوسط السياسي الأميركي¹.

وقد تمحور مضمون هذه الحملات الإعلامية حول الاتهامات التالية: الوهابية مسؤولة عن التطرف في العالم الإسلامي كله، السعودية هي التي خلقت حركة طالبان، وهي التي موّلت -ولا تزال- تنظيم القاعدة وزعيمه أسامة بن لادن، الرياض لم تتعاون في التحقيقات عن الأشخاص الخمسة عشر من السعوديين المتهمين في أحداث 11 سبتمبر/أيلول 2001، السعودية رفضت السماح للقبوات الأميركية باستخدام قواعدها الجوية في الهجمات ضد أفغانستان. وباختصار، فإن مفاد هذه الاتهامات تحوّل السعودية من دولة صديقة للولايات المتحدة إلى دولة عدوة².

وبشكل أكثر تفصيلاً يتضح من تحليل أبعاد هذه الحملات ودلالاتها أنها توزعت على أربعة اتجاهات رئيسية³:

الاتجاه الأول: تناول دور السعودية في دعم المؤسسات الخيرية والتعليمية في العالم الإسلامي -وخصوصاً في باكستان- بما أسهم في نمو تنظيم القاعدة وجماعات متطرفة أخرى. والثاني: حاول إيجاد علاقة بين المال السعودي وتمويل التطرف والإرهاب بتوجيه الاتهامات إلى أعضاء الأسرة المالكة السعودية أو بعض الجمعيات الخيرية السعودية (مثل مؤسسة الحرمين). أما الثالث: فحاول دمج السعودية بالإرهاب من خلال الربط بينها وبين بعض حركات المقاومة ضد الاحتلال خصوصاً حركتي حماس والجهاد الإسلامي الفلسطينييتين. في حين كان الاتجاه الرابع يقوم بحملة تحريضية لتخريب العلاقات الأميركية-السعودية، لإجبار

1 المصدر نفسه، ص 16-17.

2 د. غازي عبد الرحمن القصيبي أميركا والسعودية: حملة إعلامية أم مواجهة سياسية؟، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2002، ص 88-93.

3 راجع: أشرف سعد العيسوي، "أبعاد ودلالات الحملة الإعلامية الصهيونية-الأميركية لربط السعودية بالإرهاب"، شؤون خليجية، العدد 32، ص 123-124.

إدارة بوش الابن على اتباع نهج أكثر صرامة في التعامل مع السعودية، والتخلي عن التساهل إزاء الرياض نظير الحصول على مساندة في الحملة الأميركية على العراق.

ويمكن القول: إن هناك سببين أساسيين لهذه الحملة¹، أحدهما يتعلق بمعارضة السعودية لعملية التطبيع مع إسرائيل، ونجاح الرياض والقاهرة في عرقلة مسار التطبيع العربي والإسلامي المتسارع مع إسرائيل في منتصف عقد التسعينات؛ فهذا الموقف السعودي المتوازن أثار حنق الأقاليم والجماعات الصهيونية التي لم تتمكن من مهاجمة الرياض بشكل مباشر أو اتهامها بالعداء للسلام أو السامية، وهي صاحبة مبادرة الأمير فهد للسلام. بينما أصبحت الفرصة مواتية تمامًا بعد أحداث 11 سبتمبر/أيلول 2001، لكي تتحرك هذه التيارات الصهيونية لتشويه صورة السعودية وسمعتها في الدوائر الأميركية والأوروبية. أما السبب الآخر وراء الحملة فيمكن في "السياسات والدعاية التي تتبناها التيارات العلمانية الموجودة في واشنطن والعواصم الأوروبية، والتي كانت تراهن على عدم نجاح التجربة السعودية بسبب منهجها الديني المحافظ. وقد وجدت هذه التيارات أيضًا في أحداث 9/11 فرصة سانحة لربط السعودية بالتطرف والإرهاب وعدم التسامح الديني، وهو ما يستهدف الأيديولوجية السياسية التي يركز إليها نظام الحكم والمجتمع في السعودية".

لقد انتقلت هذه الحملات إلى مستوى أعلى بعد أحداث سبتمبر/أيلول 2001؛ غير أن الجديد فيها كان يتعلق بتحويلها إلى ما يشبه السياسة الرسمية للولايات المتحدة تجاه السعودية، دون أن تعترف الإدارة الأميركية بتبني هذه الحملات.

والواقع أن لهذه السياسة الأميركية فائدة مباشرة ووظيفة مركبة؛ إذ تتكفل هذه السياسة بتوصيل الرسالة السياسية كاملة دون أن تتورط الإدارة الأميركية في توتير علاقتهما المباشرة بالرياض، ويكون الرد الرسمي الأميركي على أية طلبات

1 بتصرف عن: عثمان الرواف، "هذه الحملة الإعلامية المجنونة ضد المملكة: مضمونها، أسبابها، وكيفية التعامل معها"، الشرق الأوسط 30 أكتوبر/تشرين الأول 2001.

سعودية بتوضيح موقفها من الحملة هو أن آراء وسائل الإعلام الأميركية لا تمثل وجهة النظر الرسمية¹.

ولكن رد الفعل الأميركي غير الرسمي كان مهمًا لسببين على الأقل؛ أحدهما أن هجمات 9/11 قد تركت أثرًا واضحًا على مدركات الشعب الأميركي؛ مما وضع العلاقة مع السعودية على مسرح الجدل الداخلي الأميركي، والآخر أن الخط الفاصل بين التوجهات الشعبية الأميركية وبين موقف الإدارة الأميركية لم يعد واضحًا بعد أن أصبحت رموز فكرية وصحفية معروفة بقربها من مركز صنع القرار في إدارة بوش الابن تنتقد السعودية بشكل فجّ، في تناغم مضمونه أن السعودية باتت جزءًا من المشكلة في الشرق الأوسط، وليست جزءًا من الحل².

أما الرياض من جهتها فقد أرسلت السيد عادل الجبير (مستشار ولي العهد السعودي للشؤون الخارجية وقتذاك) إلى الولايات المتحدة أواخر عام 2001 لتحسين صورة السعودية ومواجهة هذه الحملات المعادية لها³.

4 - لعل من أهم تداعيات أحداث 9/11 على السياسة الخارجية السعودية ما يتعلق بمحاصرة العمل الدعوي والخيري والتبرعات المالية الخارجية للذين يعتبران من أدوات تعزيز النفوذ السعودي الخارجي، فضلاً عن أهدافهما الأصلية المتمثلة في مدّ يد العون والمساعدة إلى المحتاجين من المسلمين وغيرهم.

بيد أن الحملة الأميركية على العمل الخيري الإسلامي لم تكن وليدة أحداث 11 سبتمبر/أيلول 2001، فقبل وقوع تلك الأحداث ألقى السفير مايكل شيهان (منسق مكافحة الإرهاب في وزارة الخارجية الأميركية) خطابًا عن الإرهاب في

1 د. القصيبي أميركا والسعودية: حملة إعلامية أم مواجهة سياسية؟، مصدر سابق، ص 97-98.

2 د. تيم نبلوك، المملكة العربية السعودية: السلطة والشرعية والاستمرارية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، دبي: المركز، 2007، ص 247-248.

3 نقلًا عن: د. منار الشوربجي، "الولايات المتحدة والمسألة العراقية: مآزق دول الخليج العربي"، في: أحمد إبراهيم محمود (محرر)، الخليج.. والمسألة العراقية من غزو الكويت إلى احتلال العراق 1990-2003، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في الأهرام، 2003، ص 60.

مركز أبحاث بروكنجز بواشنطن 10 فبراير/شباط 2000، وزعم فيه أن "هناك نوعاً من العلاقة الوثيقة بين الإرهاب والعمل الخيري، لاسيما في العالم الإسلامي. وقال: إن لدى الإرهابيين شبكات تمويل خاصة بهم عبر تجارة المخدرات ومؤسسات الأعمال والثروات الخاصة والمؤسسات الخيرية. وفي كثير من البلدان حيث الحكومات لا تقدر على توفير خدمات عامة أساسية، تنشئ هذه الجماعات مؤسسات عامة موازية، مثل المدارس والمستوصفات العامة والشبكات الاجتماعية"¹.

على أية حال، فإن الاستجابة السعودية للضغوط الأميركية لم تتأخر كثيراً؛ إذ وقعت الرياض في 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2001 على الاتفاقية الدولية لمنع تمويل الإرهاب، والتزمت تطبيق قرار مجلس الأمن رقم 1373 لعام 2001 الخاص بمكافحة الإرهاب، وفرضت نظاماً صارماً على التحويلات المالية، بحيث لا يُسمح بها إلا عبر البنوك، ولا يُسمح للجمعيات الخيرية بالعمل في السعودية إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك، وإخضاع أعمالها وحساباتها للمراقبة من الجهات الحكومية المختصة، واتباع بعض المعايير القانونية والاقتصادية والإشرافية. إضافة إلى قيام وزارة الداخلية بتشكيل وحدة لمكافحة غسيل الأموال، وتشكيل أخرى في وزارة المالية، فضلاً عن إنشاء "الهيئة السعودية الأهلية للإغاثة والأعمال الخيرية في الخارج" التي تخضع لإشراف وزارة الخارجية السعودية².

وكان واضحاً أن قضية ضبط التبرعات السعودية ومراقبتها باتت جزءاً من الأولويات الأميركية بعد أحداث 11 سبتمبر/أيلول، ومن مداخل الضغط في موضوع الإصلاح السياسي المطلوب من النظام السعودي، حتى لو اتخذ ذلك شكلاً مبتكراً أقرب إلى "غير الرسمي" مثل تقارير الكونغرس الأميركي وتوصياته

-
- 1 عمرو عبد الكريم، "العمل الخيري والإغاثي الإسلامي: استحكام سياسة تخفيف المنابع"، في: مجموعة مؤلفين، أممي في العالم: حولية قضايا العالم الإسلامي، العدد الخامس، الجزء الثاني، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية 1424هـ/2003م، ص 721.
 - 2 راجع: د. عصام عبد الشافي، البعد الديني في السياسة الأميركية تجاه المملكة العربية السعودية، القاهرة: المكتبة العصرية، 2014، ص 158-168.

لصانع القرار، أو الرسالة التي وجهها د. جريجوري جاوس-أستاذ العلوم السياسية في جامعة فيرمونت الأميركية- إلى ولي العهد الأمير عبد الله بن عبد العزيز في أكتوبر/تشرين الأول 2004 وعنوانها: "إنقاذ المملكة". وقدّم فيها رؤيته واقتراحاته لكيفية إصلاح السعودية لنفسها بدون أن تقع في "أيدي المتطرفين"، وركّز فيها على محورين: إصلاح الداخل السعودي، وترميم علاقات السعودية بالولايات المتحدة¹.

5 - بلغت الحملات الإعلامية على السعودية ذروةً كبيرةً مع تقديم السيناتور الجمهوري عن ولاية بنسلفانيا أرلين سبكتر مشروع "قانون محاسبة السعودية لعام 2003"، والذي كان يدعو إلى فرض عقوبات على السعودية على غرار ما حدث مع سوريا منتصف نوفمبر/تشرين الثاني 2003، وذلك إذا لم توقف الرياض دعمها لحركة حماس وتتعاون مع الولايات المتحدة في حربها على الإرهاب. ومن العقوبات: حظر تصدير المواد المتعلقة بالشؤون العسكرية ومعدات دوائر تصنيع الوقود وأجهزة الحاسب الآلي الكبيرة، وتحديد سفر الدبلوماسيين السعوديين في حدود دائرة نصف قطرها 25 ميلاً ومركزها مقر السفارة التي يعملون بها.²

6 - اتبع النظام السعودي لاحتواء الضغوط الأميركية المطالبة بالإصلاح - خصوصاً بعد أحداث 9/11 مباشرة- سياسةً مكوّنة من عدة خطوات؛ أولها: تركيز ولي العهد آنذاك (الأمير عبد الله) على التعامل مع الحملة الأميركية بأبعادها السياسية والإعلامية والثقافية، باعتبارها حملة ضد المسلمين وعقيدتهم، ترتبط بحملة صهيونية يديرها اللوبي الصهيوني في واشنطن ضد مواقف السعودية من القضية الفلسطينية، لاسيما دعمها المالي لانتفاضة الأقصى. ثم قام الأمير بالاجتماع -على مراحل- بعدد من الفئات والقوى السعودية، من أساتذة الجامعات

1 راجع نص رسالة جريجوري جاوس لولي العهد السعودي، شؤون سعودية، العدد 21، ديسمبر/كانون الأول 2004، على الرابط:

www.saudiaffairs.net/webpage/sa/issue21/article21/articale09.htm

2 "مؤيدون لإسرائيل في الكونغرس يطرحون مشروعاً لمحاسبة السعودية"، الشرق الأوسط 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2003. وأيضاً: د. عصام عبد الشافي، البعد الديني في السياسة الأميركية تجاه المملكة العربية السعودية، مصدر سابق، ص 30-31.

والمعلمين والتجار والمشايخ والعسكريين، لحشدهم جميعاً ضد الحملة الأميركية المناهضة للسعودية. وكانت محاولة منه للتأكيد على أهمية الوحدة الوطنية في التعامل مع انعكاسات أزمة العلاقات الأميركية-السعودية على الأوضاع الداخلية، وهذه الآلية تطورت لاحقاً إلى مؤسسة الحوار الوطني¹.

أما الخطوة الثانية فكانت تكليف شركات علاقات عامة بتحسين صورة السعودية في الساحة الأميركية، واستكتاب عدد من الأفلام الأميركية للدفاع عن المملكة العربية السعودية، وأهمية استقرار العلاقات معها. ثم جرى إرسال عناصر قيادية -ضمن وفد سعودي كبير- برئاسة الأمير نواف بن عبد العزيز إلى منتدي دافوس في فبراير/شباط 2002، وقام الأمراء المرافقون له بإجراء مقابلات تلفزيونية مع وسائل إعلام أميركية، وركزوا على أهمية الدور التعاوني الذي قامت به الرياض في الماضي، وما يمكن أن تقوم به في الحاضر والمستقبل في ردٍّ غير مباشر على الحملات الإعلامية التي شنتها العناصر الإعلامية الأميركية المعادية للسعودية، خصوصاً في صحيفتي نيويورك تايمز وواشنطن بوست. أما الخطوة الثالثة فكانت تسريب مبادرة سعودية إلى الصحفي توماس فريدمان مطلع عام 2002، تتمحور حول التطبيع الكامل مع إسرائيل، مقابل انسحابها الشامل من الأراضي العربية المحتلة منذ 1967².

وقد كان الهدف الأساسي من طرح السعودية لمبادرة السلام العربية يتعلق بكسب تقدير الولايات المتحدة بعد أحداث 9/11 عبر تدشين مقاربة سعودية/عربية أكثر تصالحية مع إسرائيل، بما يضمن تحقيق السلام والأمن الإقليميين، وتأكيد الموقع الدبلوماسي القيادي للسعودية في الوطن العربي. ورغم ذلك لم يكشف رد الفعل الأميركي على المبادرة عن كبير اهتمام بها سوى فيما يتعلق بالاستعداد العربي للتطبيع مع إسرائيل؛ فعند استقبال الرئيس الأميركي جورج بوش الابن لولي العهد السعودي الأمير عبد الله في إبريل/نيسان 2002 تحدث بوش عن الدور الذي يقوم به الأمير بوصفه "رجل دولة"، بينما

1 د. متروك الفالح، "المستقبل السياسي للسعودية في ضوء 9/11"، مصدر سابق.

2 المصدر نفسه.

تحدث الناطق باسم البيت الأبيض عن وجود "مساحات من الخلاف" بين الرؤية الأميركية والخطط السعودية¹.

ورغم محدودية نتائج هذه الزيارة، فإن بعض الآراء أشارت إلى الأولوية التي منحها الأمير عبد الله لثلاث قضايا؛ "أولاها: وضع حد لحصار الرئيس ياسر عرفات، ووضع نهاية للعمليات العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية، لأنها ستفرز تداعيات خطيرة على أمن المنطقة واستقرارها، إذا لم تكبح واشنطن جماح رئيس الوزراء أرييل شارون. وثانيها: شرح أهمية إيجاد قوات دولية لحماية الفلسطينيين، وثالثتها: توضيح الأسس التي تقوم عليها العلاقات بين واشنطن والوطن العربي"². ولكن مجمل هذه الجهود السعودية لم تثمر شيئاً ملموساً، كما اتضح لاحقاً؛ مما دفع وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل في لقائه مع محطة سي. إن. إن إلى التعبير عن امتعاضه من مواقف الإدارة الأميركية³.

ولذا بقي الاتجاه الأميركي الذي ينتقد السعودية قوياً، وبات بعض المؤسسات الأميركية القريية من دوائر صنع القرار من بين أهم منتقدي النظام السعودي. وأصبح موضوع المذهب الوهابي الذي تتبناه الرياض، فضلاً عن قضايا أخرى مادة لمناقشات حادة داخل الكونغرس الأميركي في عامي 2002 و2003، إلى أن أصدرت لجنة مشتركة من مجلسي الشيوخ والنواب تقريراً (نُشر في 24 يوليو/تموز 2003) يتهم السعودية صراحة بتمويل تنفيذ هجمات 11 سبتمبر/أيلول، وبأنها كانت على علم بأن الجماعات التي تلقت التبرعات السعودية استخدمتها في تمويل الإرهاب. وأورد التقرير أيضاً شهادات عدد من المسؤولين الأميركيين انتقدوا فيها حكومة الرياض بسبب عدم تعاونها في مجال مكافحة الإرهاب⁴.

1 د. تيم نبلوك، المملكة العربية السعودية: السلطة والشرعية والاستمرارية، مصدر سابق، ص 253-254.

2 نقلاً عن: شحاتة محمد ناصر، "زيارة الأمير عبد الله لواشنطن: قراءة في الرؤية السعودية للسلام مع إسرائيل"، شؤون خليجية، العدد 30، صيف 2002، ص 100.

3 المصدر نفسه.

4 لمزيد من التفاصيل راجع: سمير فاروق حافظ، "مؤتمر مكافحة الإرهاب: تجربة المملكة العربية السعودية"، شؤون خليجية، العدد 36، شتاء 2004، ص 134-141.

يضاف إلى ذلك التقارير والدراسات الأميركية، التي طالبت بوضوح بمعاقبة النظام السعودي، بل إنشاء جمهورية مستقلة في شرق الجزيرة العربية (تضم آبار النفط)، إذا ما واصلت الرياض دعم المدارس التي تقوم بتلقين "الحقد" ضد الولايات المتحدة على حد تعبير إحدى الدراسات¹.

7 - في إطار إعادة تقييم العلاقات السعودية-الأميركية بعد أحداث 9/11 برزت ثلاث قضايا؛ أولاها رفض الرياض أن تشارك في الحربين اللتين شنتهما واشنطن وحلفاؤها بعد تلك الأحداث على أفغانستان حريف 2001، والعراق ربيع 2003. أما الثانية فكانت تتعلق باستجابة الحكومة السعودية للضغط الأميركية في موضوع الإصلاح على الصعيدين الثقافي والاقتصادي مع إبداء انفتاح محدود على صعيد الإصلاح السياسي. أما القضية الثالثة فتتعلق بقيام الرياض بتقليص علاقاتها العسكرية مع واشنطن وصولاً إلى طلب أن تغادر القوات الأميركية الأراضي السعودية لسببين؛ أحدهما التحولات في السياسة الأميركية بعد 9/11 التي نقلت الرياض خلال أشهر قليلة من موضع الصديق والشريك للولايات المتحدة إلى موضع الاتهام ودعم "الإرهاب". والآخر سحب الذرائع من تنظيم القاعدة والتيارات السلفية الجهادية الأخرى التي اتخذت من الوجود الأميركي في أراضي شبه الجزيرة العربية دوماً مبرراً لانتقاد النظام السعودي².

وقد كانت الفترة التالية مباشرة لأحداث 11 سبتمبر/أيلول حافلة بالمواقف والتصريحات والدراسات الأميركية التي توجّه انتقادات صريحة لنظام الحكم السعودي، وتراوحت الرؤى الأميركية بين وصول علاقات واشنطن بالرياض إلى مفترق طرق، وبين الحاجة إلى معالجة القضايا الإشكالية فيها من قبيل: وجود تيارات في الجانبين تروّج لصورة سيئة عن الجانب الآخر، والدعم المالي السعودي لصالح منظمات

1 المصدر نفسه، ص 134-135. وراجع أيضاً: هاني رسلان، "السعودية والمسألة العراقية بين التهديد الخارجي والمأزق الداخلي"، في: أحمد إبراهيم محمود (محرر) الخليج.. والمسألة العراقية من غزو الكويت إلى احتلال العراق 1990-2003، مصدر سابق، ص 80 وما بعدها.

2 Tim Niblock, "The US-Saudi Alliance: A Crisis Overcome?", Op Cit., p. 49-56

ومؤسسات تعتبرها الولايات المتحدة "إرهابية"، والمطالبة الأميركية بفتح الاقتصاد السعودي أمام الاستثمارات الأجنبية خصوصاً في قطاع الطاقة، واتخاذ إجراءات لإصلاح المنظومة القانونية السعودية استجابةً لشروط العضوية في منظمة التجارة العالمية، ومطالبة الرياض لواشنطن بأن تكشف عن المعتقلين العرب لديها، سواء داخل الولايات المتحدة أو في السجون التابعة لها خارجها، وتسهيل حصول السعوديين (من الدارسين أو الزائرين) على تأشيرات دخول للولايات المتحدة¹.

8 - يمكن اعتبار مطالبة الرياض بسحب القوات الأميركية من الأراضي السعودية واحداً من التدايعيات الأساسية لأحداث 11 سبتمبر/أيلول؛ فقد حملت التطورات الاستراتيجية في منطقة الخليج الحكومة السعودية على مراجعة موقفها إزاء الوجود العسكري الأميركي على أراضيها، لاسيما مع اتضاح تصميم واشنطن على التوسع في استخدام الأداة العسكرية في تنفيذ سياستها الخارجية في الشرق الأوسط، مع ملاحظة أن قائمة الاستهداف الأميركية شملت أساساً دولاً إسلامية مما خلق مشكلات داخلية للنظام السعودي.

ولعل هذا هو السبب المباشر في امتناع الرياض عن السماح للطائرات المشاركة في العمليات ضد أفغانستان باستخدام المطارات السعودية أثناء الحملة الأميركية على نظام طالبان في أكتوبر/تشرين الأول 2001؛ الأمر الذي تكرر عندما انتقلت الولايات المتحدة لشن حربها على العراق؛ إذ اعترضت الرياض على استخدام أراضيها لمهاجمة العراق، مما أفضى إلى انتهاء التنسيق العسكري الأميركي-السعودي بمجرد انطلاق الحرب في مارس/آذار 2003؛ "إذ لم تشارك السعودية فيها لا بتوفير التسهيلات ولا بالمساهمة في القوات ناهيك عن المساهمة في التمويل"². وكان عدم انخراطها في عملية

1 Details in: "U.S. - Saudi Relations: Bump in the Road or End of the Road", *Middle East Policy*, Vol. x, No. 4, Winter 2003, p. 124-125.

2 على العكس من ذلك ترى بعض التحليلات العربية (المستندة إلى ما ذكرته صحيفة نيويورك تايمز في 29 ديسمبر/كانون الأول 2002) أن السعودية سمحت للأميركيين باستخدام مركز القيادة المتطور في قاعدة الأمير سلطان الجوية شمال الرياض. انظر: هاني رسلان، "السعودية والمسألة العراقية بين التهديد الخارجي والمأزق الداخلي"، في: أحمد إبراهيم محمود (محرر) مصدر سابق، ص 87. وأيضاً: د. محمد السعيد إدريس،

عدتها الولايات المتحدة في غاية الحساسية بالنسبة إليها، مؤشراً على درجة التغير التي طرأت على العلاقة بين البلدين. وبعيد اندلاع حرب العراق قام عضو مجلس الشيوخ الأميركي السيناتور آرلين سبكتر بتقديم قانون محاسبة السعودية أمام مجلسي الكونغرس، المشار إليه آنفاً¹.

وفي أواخر إبريل/نيسان 2003 أعلن مسؤولون أميركيون عن نقل مقر القيادة الجوية الأميركية لمنطقة الخليج من قاعدة الأمير سلطان في السعودية إلى قاعدة العديد في قطر، ورأى البعض في ذلك تفككاً في علاقة التحالف الأميركية-السعودية، وأن واشنطن بقرارها سحب القوات من السعودية إنما تعاقب الرياض لأنها لم تدعم الجهود العسكرية الأميركية بصورة كافية أثناء حرب العراق 2003، وأن الرياض لن تكون بعد ذلك هي الحليف الإقليمي والاستراتيجي لواشنطن، كما أن الأسرة السعودية لن يكون بوسعها في المستقبل الاعتماد على الدعم الأميركي المطلق لها، بعد أن تغيرت أولويات الولايات المتحدة بعد أحداث 9/11، وبعد الإطاحة بالنظام العراقي ربيع 2003².

وإذا كانت سيطرة الولايات المتحدة على العراق تتيح لها وجوداً عسكرياً طويل المدى، كما تتيح لها أن تضع يدها على موارد العراق النفطية، فإن هذا يعني بروز عراق ما بعد الاحتلال بوصفه بديلاً إقليمياً عن السعودية؛ إذ يتحول العراق في تلك الحالة إلى "دولة يحكمها نظام تابع للولايات المتحدة

"مجلس التعاون الخليجي والعراق: خبرة الماضي وسيناريوهات المستقبل"، السياسة الدولية، العدد 152، إبريل/نيسان 2003، ص 130. وأيضاً: د. محمد سلمان طابع، "الموقف العربي من الأزمة العراقية: بين هامشية الدور والبحث عن دور ضائع"، ورقة مقدمة إلى مؤتمر "خمس سنوات على الاحتلال الأميركي للعراق: الواقع والآفاق"، مركز البحوث والدراسات السياسية-كلية الاقتصاد والعلوم السياسية-جامعة القاهرة، 10 و9 إبريل/نيسان 2008، ص 27-34.

1 د. تيم نبلوك، المملكة العربية السعودية: السلطة والشرعية والاستمرارية، مصدر سابق، ص 251-252.

2 انظر: خالد رجب سعيد الزهراني، تداعيات أزمة سبتمبر 2001 على العلاقات السعودية-الأميركية: دراسة في الإدارة السعودية للأزمة، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية-جامعة القاهرة، 2006، ص 111-115.

. ومن ثم تنخفض الأهمية الاستراتيجية للسعودية في علاقتها مع واشنطن، والمستمدة أساساً من كون السعودية المصدر الأكبر للنفط إلى الولايات المتحدة، كما أن ذلك ينعكس من ناحية أخرى على الصراع العربي-الإسرائيلي بصورة سلبية حيث يزداد اختلال موازين القوى لصالح إسرائيل. بيد أن الأكثر أهمية من ذلك كله هو أن الأسرة المالكة كانت ترى أن ضرب العراق سوف يتسبب في نتيجة بالغة الخطورة بالنسبة إليها تتمثل في فقدانها الضامن الرئيس لأمنها؛ إذ إن دخول العراق بوصفه بديلاً محتملاً للسعودية وقوة مرجحة في تحديد أسعار النفط على الساحة الدولية، سوف يجعل واشنطن في وضع أفضل لفرض رؤاها وسياساتها على الرياض، خاصة بعد الأوضاع الجديدة المترتبة على هجمات 9/11، والتي باتت فيها "محاربة الإرهاب" الأولوية الأولى للولايات المتحدة، وباتت تُروّج فيها أفكار عن "إعادة هيكلة السعودية دولةً ومجتمعاً"¹.

بيد أن رأياً آخر ذهب إلى أن مسألة سحب القوات الأميركية من السعودية لا تعكس بالضرورة أزمةً في علاقات البلدين، بقدر ما تعكس اتفاقاً بينهما على مغادرة القوات بعد أن انتهى مبرر وجودها الرئيس وهو مراقبة الأجواء العراقية حسب قرارات الأمم المتحدة، كما أن هذا الإجراء يتماشى مع الرغبة الأميركية في إعادة نشر قواتها في المنطقة وخفضها، بوصفها جزءاً من إعادة تخطيط التواجد الأميركي العسكري في العالم؛ بحيث تبلور صيغ مختلفة من الوجود الفعلي إلى الوجود الرمزي في وسط وغرب آسيا ومنطقة القرن الإفريقي. وتكشف هذه الخريطة الجديدة عن الترابط بين أهداف "الحرب على الإرهاب" وتطبيق استراتيجية "الحرب الوقائية" في المناطق التي تعتبرها واشنطن مصدراً لتهديدات محتملة من جهة، وبين المساعي الأميركية لنزع أسلحة الدمار الشامل بالقوة العسكرية من جهة أخرى².

1 بتصرف عن: هانئ رسلان، "السعودية والمسألة العراقية بين التهديد الخارجي والمأزق

الداخلي"، في: أحمد إبراهيم محمود (محرر) مصدر سابق، ص 82.

2 الزهراني، مصدر سابق، ص 111-115.

9 - أن هذا التوتر في علاقات الرياض بواشنطن بعد أحداث 11 سبتمبر/أيلول 2001، قد استمر بدرجات متفاوتة حتى إبريل/نيسان 2005¹، الذي شهد لقاء ولي العهد السعودي الأمير عبد الله مع الرئيس بوش الابن في كراوفورد بولاية تكساس، ثم تأسيس لجنة الحوار الاستراتيجي بين السعودية والولايات المتحدة. ورغم حدوث أزمات سابقة في تاريخ العلاقات نتيجة اختلاف السياستين الأميركية والسعودية (كما حدث إبان الحظر النفطي 1973، وأيضاً بشأن صلاحية اتفاقات كامب ديفيد إطاراً للتسوية منذ 1978 وحتى أواخر الثمانينات)، فإن كلا الطرفين كان حريصاً على إدارة أزمات العلاقات بينهما في السر أو الخفاء، بعكس ما حدث منذ عام 2001 حتى ربيع 2005؛ إذ ظهرت الخلافات بين الدولتين إلى العلن، وتعرضت السعودية بنظامها وأيديولوجيتها وتعليمها وثقافتها لواحدة من أضخم الحملات الإعلامية والسياسية².

10 - يثير تقييم مستوى العلاقات السعودية-الأميركية بعد مرور أكثر من عقد على أحداث 11 سبتمبر/أيلول 2001 آراء مختلفة، ويذهب بعضها إلى حد اعتبار أن الملك عبد الله بن عبد العزيز أدخل تغييرات فعلية على سياسات السعودية على الصعيدين الداخلي والخارجي. ورغم استمرار التحالف بين الرياض وواشنطن، فإن السعودية باتت تسعى إلى تنويع حلفائها بما يشمل فرنسا وروسيا الاتحادية والصين. ويستدل أنصار هذا الرأي القائل بوجود توجه لدى الرياض بتمييز مواقفها عن مواقف الحليف الأميركي بعدة أمور، منها: تعبير السعودية عن قلقها من الحربين اللتين شنتهما واشنطن على أفغانستان والعراق إدراكاً من

1 تشير مصادر أخرى إلى أن علاقات البلدين أخذت في التحسن بوضوح بعد تفجيرات الرياض في مايو/أيار 2003؛ التي شجعت السلطات السعودية على العودة إلى الانخراط العلني في "الحرب ضد الإرهاب" بدعم من الشعب والمؤسسة الدينية. راجع: نايف بن حثلين، صراع الحلفاء: السعودية والولايات المتحدة الأميركية منذ 1962، ترجمة: أحمد مغربي بيروت: دار الساقبي، 2013، ص 348.

2 راجع: د. أحمد البرصان، "انعكاسات أحداث 11 أيلول على العلاقات الأميركية-السعودية"، دراسات شرق أوسطية (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط)، العدد 21، حريف 2002، ص 15.

الرياض لخطر حملة المحافظين الجدد لإعادة تشكيل الشرق الأوسط بما يتناسب مع مصلحة إسرائيل، ووصفُ العاهل السعودي -أثناء كلمته أمام القمة العربية في الرياض أواخر مارس/آذار 2007- الوجود الأميركي في العراق بأنه "غير شرعي"، وسعي السعودية لتحييد أضرار السياسة الأميركية في المنطقة عبر تفعيل المبادرة العربية للسلام ومحاولة المصالحة بين حركتي فتح وحماس في مكة فبراير/شباط 2007، فضلاً عن دعم الرياض المتكرر لإيجاد تسوية للأزمة السياسية في لبنان والتقارب السعودي-السوري (لاسيما في عامي 2009 و2010)، نظراً لاقتناع الملك عبد الله ابن عبد العزيز بأن "حل النزاعات العربية يجب أن يبقى في أيدي عربية"¹.

ومثل هذا الاختلاف حول مستوى العلاقات السعودية-الأميركية بعد أحداث 11 سبتمبر/أيلول يعيد الاعتبار إلى الكتابات التي أعطت وزناً خاصاً لتأثير البعد الديني/الثقافي على تلك العلاقات منذ نشأتها وحتى اليوم.

وبينما يسلّم هذا الاتجاه في التحليل بتميّز العلاقات السعودية-الأميركية، إلا أنه يؤكد أن واشنطن اتبعت نحو الرياض سياسة احترازية عبر رصد مستوى التراكم الكمي للسياسة الإسلامية السعودية؛ بهدف اختبار قدرتها على التأثير في صورة الولايات المتحدة داخل الوطن العربي والعالم الإسلامي؛ فقد اهتمت واشنطن بوضع أسس لقواعد توتر قابلة للتحريك داخل السعودية نفسها بالإضافة إلى توظيف بؤر توتر مجاورة لها إقليمياً، بحيث تتمكن واشنطن من خلال هذه الأوراق من الضغط على الرياض عند الضرورة؛ فالسياسة الأميركية خلال مرحلة الحرب الباردة قامت على ترسيخ فكرة الانفراد بالسعودية وتوجيه سياستها بما يتفق مع التوجهات الاستراتيجية الأميركية، وإعداد الرياض لتضطلع بدور في التعاون مع هذه الاستراتيجية².

1 باتريك سيل، "ثورة ملكية في المملكة العربية السعودية"، الحياة 26 مارس/آذار 2010.

2 عصام محمد عبد الشافي، السياسة الأميركية تجاه المملكة العربية السعودية: دراسة في تأثير البعد الديني (2001-2005)، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية-جامعة القاهرة، 2009، ص 267-271.

وإذا شئنا تلخيص جوهر انعكاس المحدد الدولي على السياسة السعودية تجاه القضايا العربية في فترة الدراسة، يمكن القول: إن السعودية تعرضت على مدار أربع سنوات بعد أحداث 11 سبتمبر/أيلول 2001 لضغوط خارجية هائلة وصلت إلى حد المطالبة بتغيير المناهج التعليمية السعودية وتقييد تأثير الفكر الوهابي على المجتمع السعودي وفتح الاقتصاد، لا سيما في القطاعات الاستراتيجية المتعلقة بالنفط والغاز، أمام الاستثمار الأجنبي. وقد نجحت الرياض عبر اتباع آلية التكيف المدروس في التعامل مع تلك الضغوط؛ فأعدت هيكله علاقاتها مع الولايات المتحدة الأميركية لتخطي تداعيات أحداث 9/11 وكذلك تداعيات احتلال العراق 2003، ولجأت السياسة السعودية إلى أداتين اثنتين؛ إحداهما: الدفع بالمبادرة العربية للسلام عام 2002، والأخرى: تنشيط علاقاتها الخارجية الأوروبية والروسية والصينية والآسيوية، في استفادة محدودة من مبدأ تنويع العلاقات السعودية الخارجية لتوسيع خيارات صانع القرار في تعامله مع أزمة العلاقات السعودية-العراقية التي انتهت تماماً بحلول ربيع 2005، وإن بقي الموضوعان: العراقي والإيراني يثيران بعض الخلاف بين الرياض وواشنطن وهو خلاف في الجزئيات وليس الكلليات كما أشير آنفاً.

هذه الوضعية المستقرة للعلاقات الأميركية-السعودية تسمح في الواقع للرياض بمجال من الحركة الدبلوماسية في قضيتي فلسطين والعراق، سواء بدفع مبادرات سياسية لتفعيل عملية تسوية الصراع مع إسرائيل كلما آلت إلى التعثر، أو بمحاولة تقديم النصح للسياسة الأميركية في تعاملها مع العراق المحتل، على نحو ما سيأتي في الفصلين الثاني والثالث، مع التأكيد على آنية المبادرات السعودية ومحدودية تأثيرها على تطور هاتين القضيتين على الأرض.

البيئة الإقليمية للسياسة الخارجية السعودية

إذا كان عامل العلاقات السعودية-الأميركية هو أهم المحددات الدولية تأثيراً على السياسة الخارجية السعودية على مدار سنوات هذه الدراسة 2001-2010، ففعل أبرز المحددات الإقليمية في الفترة ذاتها تمثل في خمسة أمور؛ أولها: التوتر

السني-الشيوعي وتداعياته الإقليمية، وثانيها: السياسة الإيرانية تجاه منطقتي المشرق العربي والخليج العربي، وثالثها: بروز دور الفاعلين من غير الدول في قضايا فلسطين والعراق ولبنان (أي القضايا الاستراتيجية العربية)، ورابعها: حالة التفكك الواضحة لعلاقات دول المثلث العربي (السعودية-مصر-سوريا)، وخامسها: عدم توازن المكانة السعودية ومسألة قيادة النظام العربي.

وثمة ملاحظتان جوهريتان فيما يخص انعكاسات هذه المحددات الإقليمية على السياسة السعودية ونظرتها لتحالفاتها على الصعيد الإقليمي؛ إحداهما: أن العقد التالي لاحتلال العراق شهد حدوث تحولات في موازين القوى الإقليمية في المنطقة خصوصاً لصالح دول الحزام الشمالي في الشرق الأوسط (أي: تركيا وإيران)، مقابل تراجع دول الحزام الجنوبي (أي: مصر والسعودية). وبينما نجحت أنقرة جزئياً في تعزيز وزنها الإقليمي منذ صعود حزب العدالة والتنمية عبر دبلوماسية الاتفاقات الاقتصادية مع سوريا والعراق وإيران وسياسة "تصفير المشكلات" مع محيطها، استطاعت طهران عبر سياستها العراقية، وتحالفاتها الإقليمية مع سوريا والفاعلين من غير الدول، وسعيها لامتلاك التقنية النووية أن تحرز (ولو آنياً) مكانة بارزة في المنطقة، وإن بقيت مكانتها مهددة بالتراجع على المدى البعيد نتيجة بلوغ السياسة الإيرانية حدًا واضحًا من العدوانية إزاء خصومها في المنطقة. وثمة أهمية لرصد معنى صعود تأثير الجماعات المسلحة في موازين القوى في الشرق الأوسط، ومنها: حزب الله، وحركة حماس، والمليشيات العراقية المسلحة، وتنظيم القاعدة، وحزب العمال الكردستاني في تركيا، وجماعة الحوثيين في اليمن¹.

أما الملاحظة الأخرى فهي أن أغلب ملامح البيئة الإقليمية المحيطة بالمملكة العربية السعودية تشكّل في الواقع ضغطاً على صانع القرار السعودي يحد من قدرته على تنفيذ أهداف سياسته الخارجية. وبهذا المعنى يتشابه المحددان الدولي والإقليمي في أنهما يفرضان قيوداً على الرياض. وهذا يعود جزئياً إلى غياب النظرة الاستراتيجية عن السياسة الخارجية السعودية، واعتمادها منطلقاً جامداً في التحالف

1 د. محمد السيد سليم، "الوطن العربي وموازنين القوى الإقليمية"، السياسة الدولية، العدد 179، يناير/كانون الثاني 2010، ص 148-149.

شبه الدائم مع الولايات المتحدة الأميركية، والعداء شبه الدائم لأية قوة دولية أو إقليمية (أو فاعل من غير الدول) تحاول تحدي النفوذ الأميركي والغربي في المنطقة، أو تسعى إلى خلخلة التوازنات الإقليمية المستقرة. فهناك بشكل عام غياب لمبدأ تنويع العلاقات السعودية مع أقطاب النظام الدولي، ما خلا لحظات التوتر في العلاقات مع الولايات المتحدة، وثمة نظرة مذهبية-طائفية تهمين على العلاقات السعودية الإقليمية، وهي بهذا إنما تدعم استمرار الوضع الإقليمي القائم وتعارض تغييره سواء بشكل كلي أو جزئي.

أولاً: التوتر السنّي-الشيوعي وتداعياته الإقليمية

يعطي هذا البعد صورة أخرى لتداخل الديني/المذهبي مع السياسي في المنطقة العربية الحافلة بالتنوع الاجتماعي والمذهبي والديني. وإذا كان التوتر السنّي-الشيوعي والصدام الطائفي والمذهبي قد اقتصر أول الأمر على العراق الرازح تحت الاحتلال الأميركي-البريطاني ومجلس الحكم الانتقالي ذي الصبغة الطائفية، فإن هذا التوتر قد بدأ يتحوّل من ظاهرة عراقية داخلية إلى ظاهرة إقليمية ذات أبعاد دولية بمجرد إدلاء العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني بتصريحاته إلى صحيفة واشنطن بوست في 8 ديسمبر/كانون الأول 2004؛ إذ أعرب عن تخوفه من قيام ما سُمّاه: "الهلال الشيوعي" في منطقتي الشرق الأوسط والخليج، والذي يخضع للنفوذ الإيراني¹.

كما أسهمت تطورات أخرى منذ بداية عام 2004 في تأجيج الحساسيات الطائفية بين السنّة والشيعة في العراق، ومنها: تزايد الأجنحة العسكرية والمليشيات المسلحة التابعة للقوى الشيعية الرئيسة (مثل: فيلق بدر وجيش المهدي)، وتسرب عناصر جهادية وتنظيمات مسلحة تدين بفكر تنظيم القاعدة إلى العراق وعلى رأسها "جماعة التوحيد والجهاد" التي أسّسها الأردني أبو مصعب الزرقاوي، وتفجير مرقد الإمامين الشيعيين علي الهادي والحسن العسكري في منطقة سامراء

1 التقرير الاستراتيجي العربي 2006-2007، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في الأهرام، 2007، ص 143.

ذات الأغلبية السنّية في 22 فبراير/شباط 2006؛ وهو الأمر الذي كشف عن تحوّل العراق إلى ساحة مفتوحة لصراع عدد كبير من أجهزة المخابرات والأمن الدولية المتداخلة مع أطراف عراقية متعددة، وتصريح الرئيس المصري حسني مبارك في 8 إبريل/نيسان 2006 لقناة العربية الفضائية، الذي اهتم فيه أغلب الشيعة بالولاء لإيران وليس لدولهم، وقيام حزب الله اللبناني في 12 يوليو/تموز 2006 بأسر جنديين إسرائيليين بعد مهاجمة دوريتين للجيش الإسرائيلي؛ الأمر الذي أطلق شرارة حرب لبنان صيف ذلك العام، حينما انحازت أطراف عربية إلى تحميل الحزب مسؤولية تفجير تلك الحرب خدمة للمشروع الإيراني، وأخيراً، إعدام الرئيس العراقي السابق صدام حسين في 30 ديسمبر/كانون الأول 2006 في حي الكاظمية الشيعي في بغداد، بكل ما انطوى عليه ذلك الحدث من دلالات ونتائج على الصعيدين المذهبي والطائفي مع تعمّد إعدامه أول أيام عيد الأضحى؛ مما أعطى المشهد صبغة الانتقام الطائفي وحوّل الرئيس العراقي إلى رمز ديني للطائفة السنّية، وأجّج مشاعر العداة بين سنّة العراق وشيعته¹.

وقد تزامنت هذه التطورات الإقليمية المهمة التي أجّجت الاستقطاب الإقليمي على أسس سياسية ومذهبية مع الانقلاب الأميركي على إيران في الخليج، "وتحميل واشنطن لكل من إيران وسوريا وحزب الله مسؤولية الأوضاع المتأزمة في العراق ولبنان وفلسطين، كما تزامنت هذه التطورات مع دعوة وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس إبان حرب لبنان صيف 2006 إلى قيام شرق أوسط جديد يولد من رحم هذه الحرب. وكانت تعني بهذا "الشرق الأوسط الجديد" أنه سيكون ثمرة الإجهاز الإسرائيلي على حزب الله في لبنان، وثمره إجهاز الحصار الاقتصادي على نفوذ حركة حماس في فلسطين، وسيكون مقدمة لإحكام الحصار على سوريا وإيران بما يؤدي إلى خلق واقع سياسي إقليمي جديد له ثلاثة معالم؛ أولها: أن تتراجع أهمية الصراع العربي-الإسرائيلي كمحدد للعلاقات الإقليمية، أي: تعجّل الدول العربية بالتطبيع مع إسرائيل بغض النظر عن حال عملية التسوية. وثانيها: أن يصبح الصراع العربي-الإيراني بديلاً عن الصراع العربي-

1 المصدر نفسه، ص 143-151.

الإسرائيلي؛ أي: أن تصبح إيران هي العدو للعرب وغيرهم في المنطقة بدلاً من إسرائيل التي يجب أن تتحوّل إلى صديق. وثالثها: أن يسود الصراع الطائفي السني-الشيوعي العلاقات داخل دول المنطقة بما يؤدي إلى تفاقم الصراع مع إيران، وبما يساعد على فرض مخطط إعادة ترسيم الخرائط السياسية في المنطقة على أسس طائفية ومذهبية وعرقية¹.

ويلاحظ أيضاً اتساع بنود الصراعات الإقليمية لأجندة التدخلات الخارجية سواءً لتفجير الصراعات المذهبية/الطائفية في الداخل العربي، أو بين العرب وكل من الأتراك والإيرانيين؛ إذ إن ورقة القومية والمذهبية والطائفية تشهد ترايداً في استخدامها في الاستراتيجية الأميركية-الصهيونية، لإعادة تشكيل المنطقة العربية وجوارها التركي والإيراني؛ "حيث إن المطلوب هو تقسيم المقسّم، بعد أن تم خلال قرنين سابقين تقسيم المكمّل. وهذا التقسيم الجديد يخدم مصالح رأسمالية عالمية لم تعد تنظر إلى العالم إلا بمعيار ما يخدم الاستثمارات والمصالح التي اتخذتها معياراً لتقسيم الدول"².

ثانياً: التنافس السعودي-الإيراني وانعكاساته على سياستيهما الإقليمية

تفرّق بين الرياض وطهران اعتبارات مصلحة سياسية/أمنية/اقتصادية، ولكنها تتدثر بغطاء أيديولوجي/ثقافي/مذهبي. ومن بين موضوعات الخلاف الأساسية طبيعة التحالفات الخارجية للبلدين، خصوصاً فيما يتعلق بشكل العلاقات وطبيعتها مع الولايات المتحدة. ولذا فإن إيران ما زالت ترتاب من العلاقات الأميركية-السعودية وتهاجمها من حين لآخر على خلفية قضايا متعددة³، تتمحور حول

1 د. محمد السعيد إدريس، "المحدد الطائفي بين الخطابات المعلنة والسياسات الفعلية"، في: أسامة أحمد مجاهد (محرر ومراجع) إيران والعرب: المصالح القومية وتدخلات الخارج، برنامج الدراسات الحضارية وحوار الثقافات-كلية الاقتصاد والعلوم السياسية-جامعة القاهرة، 2009، ص 244.

2 انظر: د. نادية محمود مصطفى، "التدخلات الخارجية ومسيرة أزمت المنطقة: التجربة التاريخية وآفاق المستقبل"، في: المصدر نفسه، ص 98.

3 أنور قرقاش، "إيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: الاحتمالات والتحديات في العقد المقبل"، في: د. جمال سند السويدي (معد)، إيران والخليج: البحث عن الاستقرار، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1996، ص 198.

التنافس الجيوسياسي بينهما، الذي يجري استخدام الدين/المذهب فيه بوصفه أداة خطابية وأداة سياسية خارجية¹.

وينظر البعض إلى عام 1979 الذي وقعت فيه الثورة الإسلامية في إيران بوصفه بدايةً لسلسلة من المواقف العدائية التي اتخذها نظام الخميني ضد المملكة العربية السعودية في عدة قضايا، وكانت تهدف -أي: المواقف- إلى الضغط على الرياض عبر عدة آليات؛ أولها: تشجيع شيعة المنطقة الشرقية في السعودية للخروج على الدولة. والثانية: العمل على استخدام موسم الحج لنشر أفكار الثورة الإيرانية وتصديرها إلى الأقطار الإسلامية الأخرى. والثالثة: إثارة البلبل والشكوك حول مصداقية الحكومة السعودية وقدرتها على خدمة الأماكن المقدسة ورعاية زوارها، إلى حد المطالبة الإيرانية بتشكيل لجنة إسلامية مشتركة تتولى الإشراف على مكة والمدينة. أما الآلية الرابعة فكانت تدريب أعداد من المجموعات للقيام بأعمال إرهابية على الأراضي السعودية وضد الدبلوماسيين السعوديين في الخارج².

ومهما يكن من أمر خلافات الدولتين السابقة على احتلال العراق ربيع 2003، فإن شكل العلاقات بين الرياض وطهران وانعكاساته الإقليمية قد تزايدت أهميته بعد ذلك الحدث، وتجلّى ذلك في كافة أزمات المنطقة وقضاياها التي ازداد بروز العنصر المذهبي/الطائفي فيها كما أسلفنا، بسبب نشاط السياسة الإيرانية في تثبيت حضورها في منطقتي الخليج العربي وشرق المتوسط اعتماداً على الرصيد التاريخي لإيران فيهما وامتداداتها الطائفية والسياسية هناك.

وحتى يحقق المشروع الاستراتيجي الإيراني أهدافه في المشرق العربي مدّت طهران حضورها الإقليمي إليه عبر توظيف مجموعة من العوامل على رأسها نجاحها في استثمار أخطاء السياسة الأميركية في العراق والمنطقة؛ الأمر الذي أحلّ بتوازنات المشرق العربي إثر تولي حلفاء طهران مقاليد السلطة في العراق المحتل.

1 توبي مايسن، الخليج الطائفي والربيع العربي الذي لم يحدث، ترجمة: أمين الأيوبي بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2014، ص 45-48.

2 سعيد باديب، العلاقات السعودية-الإيرانية 1932-1982، لندن: دار الساقي ومركز الدراسات الإيرانية والعربية، 1994، ص 116-118.

أما العامل الثاني فيتجلى في العلاقة الاستراتيجية الإيرانية مع سوريا التي تمكّن إيران من التحرك في نطاق جغرافي واسع يبدأ من غرب إيران مروراً بالعراق وسورية وصولاً إلى لبنان وفلسطين. مما يجعل إيران على تماسٍ مباشرٍ مع إسرائيل، ويمكنها من ممارسة ضغط كبير على الدول العربية الرئيسة خصوصاً في ظل تعثر عملية تسوية الصراع العربي-الإسرائيلي. ولئن بدت العلاقة الاستراتيجية الإيرانية مع سوريا ذات صبغة دفاعية محضة طوال الثمانينات والتسعينات (إذ كانت تركز أساساً على لبنان)، إلا أن سقوط بلاد الرافدين في الفوضى وتصاعد نفوذ حركات الإسلام السياسي في فلسطين، ووضَع إيران في مرحلة هجوم على التوازنات السائدة في المنطقة، باستخدام العلاقة مع سوريا ولكن لتحقيق أهداف أكبر. أما العامل الثالث فيتمثل في التحالف الإيراني مع حزب الله، الذي يتجاوز النواحي السياسية ليصل إلى التحالف المرجعي/المذهبي، وهو يعطي لإيران إطلالة جغرافية على شمال فلسطين المحتلة ويسهم في الضغط على إسرائيل، عبر حزب الله الذي أثبت في حرب لبنان عام 2006 قدرته على استهداف العمق الإسرائيلي¹.

وتشير بعض التحليلات الإيرانية إلى "نجاح طهران عملياً في نقل الصراع إلى المجال الحيوي الإسرائيلي بعد أن كان يدور لسنوات طويلة بين الدول في إطار المواجهات التقليدية التي انتهت إما باتفاقات سلام أو ترتيبات لوقف إطلاق النار وفصل القوات عن بعضها. لكن النفوذ الإيراني في الساحتين اللبنانية والفلسطينية دليل على فشل الاستراتيجية الإسرائيلية، وهو نفوذ لم يأت من فراغ، ولكنه جاء لأسباب موضوعية ومرتبطة بالاصطفافات والاستراتيجيات الإقليمية التي كانت ولا تزال تطمح إلى احتواء القوة الإيرانية الإقليمية وتمهيشها والالتفاف على قدراتها وتحالفاتها"².

- 1 د. مصطفى اللباد، "قراءة في مشروع إيران الاستراتيجي تجاه المنطقة العربية"، شؤون عربية، العدد 129، ربيع 2007، ص 40-41.
- 2 بتصرف عن: سيد حسين موسوي، "إيران والدور التركي في الشرق الأوسط"، شؤون الأوسط، العدد 132، ربيع 2009، ص 6-7.

والواقع أن مثل هذا التحليل يخفي حقيقة قيام إيران بعملية توظيف ناجحة للقضية الفلسطينية في إطار صراعتها المتصل لتثبيت طهران قوة إقليمية عظمى في الشرق الأوسط؛ إذ باتت تستطيع التأثير عملياً في أهم مصلحتين أميركيتين في المنطقة (أي: تدفق النفط وأمن إسرائيل)؛ فقد تبنت إيران منذ ثورتها عام 1979 سياسة تهدف إلى أسلمة الصراع العربي-الإسرائيلي، حتى تتيح لنفسها موقعاً مركزياً في المنطقة، ونجحت في توظيف التشرذم العربي لتقلب التوازنات الإقليمية تماماً بعد الاحتلال الأميركي للعراق عام 2003، ولعبت دوراً مهماً في عرقلة عملية تسوية الصراع العربي-الإسرائيلي التي من شأنها عزل إيران، وذلك عبر التحالف مع حركات المقاومة الإسلامية في فلسطين ولبنان، وبدا "أصبح ملف التسوية الفلسطينية واحداً من ملفات لا رابط بينها للوهلة الأولى، مثل: مضيق هرمز، الحضور الإيراني في الخليج العربي، الملف النووي الإيراني، دور إيران في العراق، تحالف إيران مع النظام السوري، القضية الفلسطينية. وأمسّت هذه الملفات رهينة الطموح الإقليمي الإيراني الذي لم يتبدل في جوهره بين الشاه السابق وجمهورية إيران الإسلامية، وإن تبدلت الطرق والوسائل وفق تغيير موازين القوى الإقليمية والدولية"¹.

ومن الواضح أن هذه السياسة الهجومية لطهران المدفوعة بمحصول الصراع الداخلي بين القوى السياسية الإيرانية قد أثرت على علاقتها بدول مجلس التعاون الخليجي وطبيعة التوجهات الإيرانية تجاه الخليج؛ فعلى حين عكست التوجهات البراغماتية لطهران نفسها على مسار العلاقات مع دول الخليج في حقبة الرئيس محمد خاتمي الذي عمد إلى تنحية الخلافات بين بلاده ودول مجلس التعاون وتدشين مسارات تقاربية تتم على أسس اقتصادية وأمنية إلى جانب بث رسائل طمأنة، فقد عادت بواعث القلق والتوتر إلى دول الخليج بعد وصول أحمددي نجاد إلى سدة الرئاسة، وهو المعروف بميوله المحافظة وسعيه لإحياء المبادئ الخمينية، خصوصاً ما يتعلق منها بتصدير الثورة².

- 1 د. مصطفى اللباد، "إيران والقضية الفلسطينية: مشاعر التضامن وحسابات المصالح"، الدراسات الفلسطينية، العدد 94، ربيع 2013، ص 80-83. والافتباس من ص 81.
- 2 التقرير الاستراتيجي العربي 2005-2006، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في الأهرام، 2006، ص 241-242.

وعلى خلفية القلق من برنامج إيران النووي، تضمن البيان الختامي لقمة دول مجلس التعاون الخليجي بأبوظبي ديسمبر/كانون الأول 2005 تشديداً على ضرورة التزام جميع الأطراف المعنية بالشأنين السوري واللبناني (بما فيها إيران) بقرارات مجلس الأمن (أرقام: 1559، 1636، 1644) الخاصة بلجنة التحقيق الدولية في اغتيال رفيق الحريري. كما طالبت دول الخليج إيران بضرورة إبداء المرونة في التعامل مع المجتمع الدولي بشأن برنامجها النووي والعمل على إخلاء منطقة الخليج من أسلحة الدمار الشامل¹.

ورغم سعي طهران إلى طمأنة السعودية ومصر وكافة دول الخليج إلى أنها لا تسعى لامتلاك أسلحة نووية، وهو ما فعله الرئيس الإيراني أحمدني نجاد في زيارته إلى الكويت في فبراير/شباط 2006 مؤكداً أن "إيران جازاً يريد الاستقرار لجزيرانه وللمنطقة برمتها"، إلا أن دول الخليج بقيت على توجسها من دخول المنطقة في أتون الصراع السياسي المحتدم بين طهران وواشنطن، خاصة أن الأخيرة لم تتورع عن إشراك أغلب الدول العربية (ودول الخليج في مقدمتها) في مساعيها لعزل إيران ومعاقبتها، مما يوجج التهديدات الإيرانية المستمرة باستهداف أية دولة تقدم مساعدة لوجستية أو تسهيلات لضرب إيران².

ومع التسليم بوجود أسباب حقيقية للخلافات السعودية-الإيرانية، يجب القول أيضاً: إن الولايات المتحدة أشاعت بعد احتلالها للعراق مخاوف لدى دول عديدة ومن بينها دول الخليج من خطورة حدوث هيمنة إيرانية على المنطقة

-
- 1 المصدر نفسه، ص 242. ولمزيد من التفاصيل حول الموقف السعودي من برنامج إيران النووي، والخطوات السعودية لمواجهة هذا البرنامج راجع المصادر الآتية:
 - د. حاسم يونس الحريري، "تداعيات الانتشار النووي في منطقة الخليج على دول مجلس التعاون"، السياسة الدولية، العدد 167، يناير/كانون الثاني 2007، ص 183.
 - التقرير الاستراتيجي العربي 2007-2008، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في الأهرام، 2008، ص 220.
 - التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي لمعهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي (سيبري) 2007، ترجمة: عمر الأيوبي وآخرين، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007، ص 347.
 - 2 التقرير الاستراتيجي العربي 2005-2006، مصدر سابق، ص 242.

بالتنسيق مع القطب الصيني الصاعد عالمياً؛ إذ تتخوّف الولايات المتحدة من أن أكبر "احتياطات الطاقة في العالم توجد في مناطق ذات غالبية شيعية؛ فالاحتياطي النفطي السعودي على سبيل المثال، يقع معظمه في مناطق ذات تجمعات شيعية ضخمة، وهي المناطق المتاخمة للحدود مع العراق؛ حيث يقابلهم في الجانب الآخر من الحدود إخوة لهم من العراقيين الشيعة الذين باتوا اليوم يملكون القدرة على السيطرة على مقدرات العراق السياسية والاقتصادية. وما تتخوّف منه واشنطن بالفعل، ومعها حلفاؤها في الشرق الأوسط، وعلى رأسهم الأسرة الحاكمة في السعودية، أن يقوم تحالف شيعي فضفاض، يضم إلى جانب شيعة العراق وإيران، شيعة السعودية، ويكون مستقلاً عن واشنطن ومتحكماً في احتياجات الطاقة الأكبر في العالم، خاصة إذا اتجه هذا الحلف شرقاً نحو الصين، هذا المارد الاقتصادي الذي تحشاه الولايات المتحدة بشدة؛ إذ يشكّل هذا التحالف التهديد الأكبر الذي تخشاه واشنطن وتعمل جاهدة لاحتوائه وتفادي حصوله"¹.

وعلى صعيد آخر فقد انعكست ملفات الخلافات العربية-الإيرانية على زيادة الهواجس العربية من طهران، وهو ما ظهر جلياً في التحفظات العربية على مقترح الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى بإنشاء رابطة للجوار العربي في القمة العربية الثانية والعشرين في سرت أواخر مارس/آذار 2010.

بيد أن موسى فشل أثناء مداوالات قمة سرت في تمرير هذا المقترح الذي استاءت منه كل من الرياض والقاهرة؛ إذ رفض وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل الاقتراح قائلاً: "إنني لا أعتقد أن الوقت قد حان ليرى العرب أن إيران غيرت موقفها تجاه الدول العربية". كما رفضه رئيس الوزراء المصري أحمد نظيف².

1 نقلاً عن: فنسان الغريب، مأزق الإمبراطورية الأميركية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008، ص 318.

2 انظر: "استياء مصري-سعودي من موسى بسبب اقتراح رابطة الجوار"، القدس العربي 29 مارس/آذار 2010. وراجع تفسيراً لمواقف دول الاعتدال من التحفظ على شمول إيران ضمن اقتراح رابطة الجوار في: بشير عبد الفتاح، "بواعث التوتر بين العرب وإيران"، شؤون عربية، العدد 142، صيف 2010، ص 41.

وإجمالاً لما تقدم يمكن القول: إن العلاقات السعودية-الإيرانية ذات طبيعة تنافسية في سياقها العام؛ إذ تؤدي عوامل التنافس حول النفوذ الإقليمي، واختلاف التحالفات الخارجية لكل منهما، والمنافسة السياسية-الثقافية، والخلافات الأيديولوجية إلى توتر العلاقات الثنائية بينهما. كما أن غياب العراق جرّاء احتلاله عام 2003 لم يمثل عاملاً داعماً لتلك العلاقات لأنه زاد من اختلال التوازن الإقليمي لصالح إيران، وهو ما زاد الهواجس الأمنية لدى السعودية ودول الخليج الأخرى، خصوصاً أن طهران لم تتوقف عن تطوير قدراتها العسكرية منذ ذلك الحين، سواء على صعيد قوتها البحرية أو تطوير قدراتها النووية بغض النظر عن سلميتها أو احتمال تطورها إلى قدرات نووية عسكرية في وقت لاحق¹.

وتبقى الإشارة إلى حدود التنافس السعودي-الإيراني مع تصاعد الاصطفافات الطائفية في المنطقة بعد احتلال العراق؛ فرغم اختلاف الدولتين الواضح في عدة ملفات إقليمية، فإنهما حرصتا في بعض الأحيان على التنسيق بينهما لمنع وقوع صدام بين القوى المؤيدة لكل منهما في لبنان خصوصاً بعد حرب يوليو/تموز 2006. وبينما رأت الرياض أن ينحصر التنسيق في الملف اللبناني دون غيره، رأت طهران في هذا التنسيق إدراكاً إيرانياً-سعودياً مشتركاً لحاجة المنطقة إلى تعاون البلدين وليس إلى إحداهما من دون الأخرى².

ومن جهة أخرى فقد زار الرئيس الإيراني محمود أحمدني نجاد الرياض في 3 مارس/آذار 2007، وصرّح بعد لقائه العاهل السعودي بأنه جرى الاتفاق على وقف الفتنة في العالم الإسلامي والتصدي للمؤامرات الهادفة إلى تقسيمه، كما أشار نجاد إلى أن إيران والسعودية واعيتان تماماً لتهديدات أعدائهما.

ويمكن القول: إن الفترة الرئاسية الأولى لأحمدني نجاد قد برز فيها مكوّنان لسياسة إيران الخارجية؛ أحدهما: سياسة توسيع التعاون مع مصر والسعودية بعد

1 محمد يعقوب عبد الله، "العلاقات السعودية-الإيرانية وأمن الخليج: 1979-2003"، شؤون خليجية، العدد 36، شتاء 2004، ص 27.

2 انظر: د. خالد الدخيل، "بروز الدور السعودي في إطار النظام العربي الراهن"، الدراسات الفلسطينية، العدد 72، خريف 2007، ص 9.

سقوط النظام العراقي، مع سعي طهران لإقامة محادثات مباشرة مع واشنطن، بما يتضمن أيضاً ارتباط طهران المباشر بالمحادثات التي تجريها القوى المتحالفة لإعادة الأمن إلى كل من العراق وأفغانستان، وذلك أملاً في تفادي دخول إيران في دورات جديدة من المنافسة مع الدول العربية وتجنباً لتعقيد العلاقات الإيرانية مع الولايات المتحدة. أما المكوّن الآخر فكان يتضمن إقامة سياسة تحالفات نشيطة لدعم جهود إيران في استكمال قدراتها النووية؛ إذ سعت طهران إلى ربط قضيتها النووية بسياقات أوسع، مثل: التشهير بازدواجية الغرب الذي يتغاضى عن أسلحة إسرائيل النووية، وانتهاكات إسرائيل المتكررة لحقوق الإنسان الفلسطيني، وتدعيم العلاقات مع سوريا والقوى الشيعية العراقية فضلاً عن حزب الله وحركة حماس¹. ومن جهة ثالثة صرح وزير الخارجية الإيراني منوشهر متكي في أغسطس/آب 2010: "نحن سعداء بتحسين العلاقات بين السعودية وسوريا وندعم ذلك، فسياسة إيران الاستراتيجية تكمن في القيام بدور مهم في تحقيق التقارب الإقليمي والارتقاء بالتعاون الثنائي ومتعدد الجوانب بين دول المنطقة، مثل: سوريا ولبنان ومصر والعراق وإيران وتركيا والأردن والدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، ومواجهة مؤامرات الأعداء"².

وبغض النظر عن التصريحات الدبلوماسية الصادرة عن الطرفين السعودي والإيراني التي تهدف إلى تهدئة الأجواء بينهما كلما آلت إلى التوتر، فإن الحاصل هو أن المحدد الإيراني يلعب دوراً محورياً في الحدّ من قدرات السياسة السعودية على الحركة في القضايا العربية؛ إذ يشكّل قيماً على الدور السعودي من جهة، كما أنه يطرح رؤية منافسة أو بديلة لما يقدمه النهج السعودي الخارجي "المعتدل" من جهة أخرى. بيد أن الأهم هو النفوذ الإيراني في العراق ولبنان وسوريا واليمن، وتحالفات طهران الإقليمية، بما في ذلك دعم حركات المقاومة الفاعلة ضد

- 1 كايهان بارزيجار، "استراتيجية السياسة الخارجية لإيران بعد صدام حسين"، ترجمة: سمير زكي البسيوني، مختارات إيرانية، العدد 115، فبراير/شباط 2010، ص 6.
- 2 "متقي يشيد بالتقارب السعودي-السوري.. ويدعو إلى تحسين العلاقات لمواجهة الأعداء"، الشرق الأوسط 9 أغسطس/آب 2010.

الاحتلال الإسرائيلي والتواصل والتنسيق الدائم معها، وهو ما تفتقده أغلب السياسات الخارجية العربية، ومنها السياسة السعودية بطبيعة الحال.

ثالثاً: صعود أدوار الفاعلين من غير الدول في منطقة الشرق الأوسط

في سياق بيئة المنطقة العربية المضطربة، برز منذ تسعينات القرن العشرين متغير جديد فائق الأهمية في تأثيره على السياسات الخارجية العربية عمومًا، والسياسة الخارجية السعودية خصوصًا، وهو تزايد الدور الذي يلعبه الفاعلون من غير الدول (Non-State Actors)؛ الأمر الذي يمثل إحدى مشكلات الدور السعودي في الوطن العربي لسببين على الأقل؛ أحدهما: طبيعة السياسة الأميركية تجاه هؤلاء الفاعلين؛ إذ ترغب واشنطن في تحجيم أدوارهم المعارضة في أغلبها للسياسة الأميركية، فضلاً عن تخفيف مواردهم المالية وعزلهم عن التأثير على التفاعلات السياسية في مجمل المنطقة، لاسيما أن أغلب هؤلاء الفاعلين على علاقة ما بإيران. أما السبب الآخر فيرجع إلى نظرة هؤلاء الفاعلين إلى العلاقات العربية-الأميركية عمومًا، وإلى الدولة السعودية ذاتها خصوصًا فيما يتعلق بعلاقتها مع واشنطن، وما يرونه عداً أميركياً للإسلام والمسلمين، ودعمًا للأنظمة الاستبدادية في الوطن العربي، وانعكاسات ذلك كله على مستقبل المنطقة برمتها.

ويلاحظ بروز تحوّل في طبيعة الفاعلين الإقليميين في الشرق الأوسط، بسبب انتقال الفاعلين من غير الدول إلى "دول داخل الدول عبر امتلاك أجنحة عسكرية، وبنية اقتصادية، وإعلام مستقل، وتحالفات خارجية، ومؤسسات موازية، ونسبة من التحكم في تفاعلات الحرب والسلام في الإقليم. وهو ما يؤدي إلى التعامل مع هؤلاء الفاعلين من غير الدول كأمر واقع يتم الاشتباك أو التفاعل معه، لكن دون أن تعترف أغلب الدول به رسمياً"¹.

وكان البعض توقع أن إقدام الولايات المتحدة على احتلال العراق لن يؤدي إلى تهدئة توترات المنطقة وحل مشكلاتها، بل سيقود إلى إعادة إذكاء المشاعر

1 د. محمد عبد السلام، "إقليم يعاد بناؤه"، في: التقرير الاستراتيجي العربي 2008-2009، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في الأهرام، 2010، ص 10-11.

والأحقاد في العلاقات الصراعية بين الغرب والشرق العربي الإسلامي؛ وهو ما وجدت فيه بعض الحركات الإسلامية المعادية للغرب حافزاً إضافياً يثبت صدقية منطلقاتها، في حين وضع ذلك الاحتلال أنصار الديمقراطية والحداثة في المنطقة العربية أمام عودة السلوك الاستعماري من جديد لأبرز الدول الغربية، أي: الولايات المتحدة. ويبدو أن كثيراً من هذه الحركات الإسلامية (لاسيما بعد سقوط الاتحاد السوفيتي) أخذت ترى أن السياسة الأميركية تستهدفها هي بالذات، لا بالطرق البوليسية أو الاستخباراتية التقليدية، بل بالحربين المتتاليتين في أفغانستان والعراق¹.

ومع التأكيد على الدور الذي يلعبه الفاعلون من غير الدول في القضايا الاستراتيجية العربية، ثمة ملاحظتان مهمتان؛ إحداهما تتعلق بتبني بعضهم خطاباً سياسياً تحريضياً يصل أحياناً إلى حد "الانغلاق الطائفي الكامل"، مع وجود استثناءات بالطبع، مع التذكير بأن ظاهرة "الطائفية السياسية" التي تعاني منها بعض السياسات العربية هي أقدم وجوداً من وجود هذه الحركات الإسلامية نفسها. أما الأخرى فتتعلق بقابلية هؤلاء الفاعلين من غير الدول للتوظيف أو الاستخدام من بعض الدول داخل الشرق الأوسط وخارجه؛ فلا غرابة إذن أن تكون هذه الحركات جزءاً من سياسات الصراع الإقليمي أو الإقليمي-الدولي، بدون أن ينفي هذا سعي هؤلاء الفاعلين إلى تحقيق أهداف خاصة بهم وتمتعهم بهامش من الاستقلالية يزيد أو ينقص وفقاً لعوامل موضوعية وذاتية تتعلق بهذا الفاعل أو ذلك. وعلى أية حال، فإن تأثير الفاعلين من غير الدول على السياسة السعودية تجاه القضايا العربية ليس إيجابياً في مجمله؛ إذ لا يشكّلون مورداً أو حليفاً يمكن للرياض الاعتماد عليه في ظل أمرين؛ أحدهما طبيعة القيود التي تفرضها العلاقات الدولية للسعودية، والآخر اختلاف رؤاهم السياسية والاستراتيجية عن نظيرتها السعودية، وهو ما يُترجم على الصعيد العملي بقدر محدود جداً من الاتصالات السياسية بين

1 انظر: د. جورج فرم، انفجار المشرق العربي: من تأميم قناة السويس إلى غزو العراق 1956-2006، ترجمة: د. محمد علي مقلد، بيروت: دار الفارابي، 2006، ص 177-

الرياض وهؤلاء الفاعلين (في أوقات الأزمات غالباً)، سواء على شكل التقارب الحذر والمؤقت بين السعودية وحركة حماس الفلسطينية إبان توقيع إعلان مكة فبراير/شباط 2007، أو قيام الرياض بدعوة بعض أقطاب القوى السياسية العراقية إبان طرح المبادرة السعودية لاستضافة مباحثات تشكيل الحكومة العراقية حريف 2010، أو القيام ببعض الاتصالات مع حزب الله اللبناني بعد حرب صيف 2006. وجميعها اتصالات سياسية أرادت منها الرياض أن تحدّ من تغلغل النفوذ الإيراني في القضايا العربية، دون أن يتحقق لها سوى قدر ضئيل من النجاح الآني أو الإعلامي¹.

ولعل مما يزيد من صعوبة مهمة السياسة السعودية في القضايا العربية، فضلاً عن العائق المتمثل في صعود دور الفاعلين من غير الدول فيها هو تعقّد قضايا المشرق العربي نتيجة ثلاثة عوامل؛ أولها: تركيز الإدارة الأميركية منذ أحداث 11 سبتمبر/أيلول 2001 ضغوطها على أنظمة المشرق العربي أكثر من مغربه؛ فالتغيير حصل في العراق بوسائل عسكرية، فيما تمّ الضغط على السعودية واليمن وسوريا بوسائل سياسية بالأساس لكنها لم تخلُ من تلويح بعقوبات اقتصادية، وكان واضحاً أن أي حل للصراع العربي-الإسرائيلي سيتأخر ريثما تُستكمل سياسة تقليص أظافر الدول العربية الكبرى، حتى يفهم الفلسطينيون أن عليهم التزام حسن السلوك قبل أن يظفروا بدولتهم الموعودة والمخاطبة بالشروط التعجيزية المنصوص عليها في خطة خارطة الطريق². وثانيها: هو أن عملية تفكيك المشرق العربي وصلت حدّاً كبيراً باحتلال العراق وتفكيكه، (ثمّ مع تطورات الثورة السورية)؛ مما أدى -ضمن نتائج أخرى- إلى تمركز مجموعة كبيرة من التيارات الجهادية في المنطقة وممارستها لأنشطة متزايدة ضد الوجود الأميركي فيها، وذلك رداً على السياسات الأميركية في "الحرب على الإرهاب"³. وثالثها: هو حالة

1 ستشير الدراسة لاحقاً إلى نماذج من الاتصالات السياسية السعودية مع هذه الأطراف في الفصلين الثاني والثالث.

2 انظر في هذا المعنى: د. ناصر منيف قلاوون، "النظام العربي... إلى أين؟"، شؤون عربية، العدد 114، صيف 2003، ص 69.

3 انظر: د. جورج قرقم، مصدر سابق، ص 150-154.

التآكل المتزايدة التي تشهدها الدولة السورية نتيجة تفاعلات الانتفاضة الشعبية فيها منذ ربيع 2011، التي باتت ساحة للصراع بالوكالة بين قوى دولية وإقليمية ومحلية إضافة إلى حركات عنفية محلية.

رابعاً: انقراط عقد المثلث السعودي-المصري-السوري

توقع البعض أن تؤدي تداعيات 9/11 إلى إدراك الدول العربية الكبيرة لضرورة تطوير سياسة مشتركة للتعامل مع مستجدات السياسة الأميركية، والاتفاق على ما هو ضروري لاحتواء الهجوم الدبلوماسي الأميركي. بيد أن أطراف المثلث السعودي-المصري-السوري كانت ترى أن طبيعة مرحلة ما بعد سبتمبر/أيلول 2001 تختلف عن الأوضاع التي سادت بعد حرب الخليج الثانية عام 1991¹. ويبدو أن هذا التوقع لم يكن في محله؛ إذ بدأ أن الضغوط الخارجية تدفع الطرفين المصري والسعودي إلى افتراق تدريجي مع الضلع الثالث في هذا المثلث (أي: الطرف السوري)، وكان واضحاً أن القضية الفلسطينية ستكون أولى ضحايا هذا التطور السلبي في النظام العربي.

وقد بدأ التباعد بين السعودية وسوريا بسبب السياسة الأميركية بعد 11 سبتمبر/أيلول 2001، فرغم شراسة الحملة الأميركية على الرياض، كما جرى تفصيله آنفاً، فإن دمشق كانت في موقف أصعب بسبب دعمها لحركات المقاومة الفلسطينية واللبنانية (وخصوصاً حزب الله) التي أصبح التضيق عليها داخلياً في نطاق الحملة الأميركية على "الإرهاب" والدول الراحية له.

وخلال قمة شرم الشيخ الثلاثية التي جمعت قادة مصر والسعودية وسوريا في مايو/أيار 2002 برزت بوادر خلاف بين الطرفين الأولين وبين سوريا؛ إذ اتهم الرئيس بشار الأسد في 21 مايو/أيار 2002 بعض الزعماء العرب بالتجاوب مع الأجندة الأميركية دون نقاش أو محاولة تأثير، وانتقد الطريقة التي رُتبت بها تلك القمة، وأشار بصراحة إلى أن واشنطن هي التي ضغطت لعقدها بهدف إدانة

1 د. عزمي بشارة، الانتفاضة والمجتمع الإسرائيلي: تحليل في خضم الأحداث، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص 232-239.

العمليات الاستشهادية باعتبارها إرهاباً، لكنه ألح إلى أن معارضة سوريا لذلك التوصيف أدت إلى تخفيف تلك الصيغة لتصبح إدانة العنف بكل أشكاله¹.

وقد ازدادت تعقيدات العلاقة بين السعودية وسوريا بشكل لافت بعد اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري في شباط/فبراير 2005. بيد أن التوتر الصريح فيها لم يظهر بوضوح إلا أثناء حرب لبنان 2006 وما بعدها، والتي كشفت عن انقسام عربي بشأن الموقف من حزب الله بين جبهتين؛ "إحدهما تؤيد المقاومة وتترجمها سوريا، والأخرى تتحفظ على المقاومة (أو حتى تعترض عليها) وتترجمها السعودية؛ مما أفضى إلى حالة من الاستقطاب في تفاعلات النظام العربي، خصوصاً بعد خطاب الرئيس السوري في 15 أغسطس/آب 2006 الذي أشار فيه إلى أن الحرب "أسقطت أصحاب أنصاف المواقف أو أنصاف الرجال". وكان طبيعياً أن يثير هذا الخطاب ردود فعل سياسية وإعلامية حادة في دول الاعتدال العربي التي اعتبرت نفسها مقصودة بذلك الخطاب؛ الأمر الذي اعتبره كثير من المراقبين تدشيناً لحرب باردة عربية جديدة².

لقد أعادت حرب لبنان 2006 "تشكيل المثلث السعودي-المصري-السوري، بإخراج سوريا منه، وتقدم الأردن لشغل موقعها. ومعلوم أن هذا المثلث لم يكن قبل الحرب في أفضل حالاته، فقد باعدت المواقف المختلفة من القضيتين الفلسطينية واللبنانية بين الطرفين المصري والسعودي من جهة، والطرف السوري من جهة أخرى. لكن أهمية الحرب هي أنها جعلت المواجهة السياسية مفتوحة بين الأطراف الثلاثة. بيد أن التكتل الناشئ بين القاهرة والرياض وعمّان، هو علاقة عمل تأسست على هاجس مشترك، وهو هاجس القلق من القدرة التعبوية الإيرانية للشيععة العرب³.

1 د. وحيد عبد المجيد، "التفاعلات العربية-الإقليمية تجاه الحرب على غزة"، السياسة الدولية، العدد 176، إبريل/نيسان 2009، ص 79-80.

2 بتصريف عن: د. أحمد يوسف أحمد، "التداعيات العربية"، في: ملف "الحرب الإسرائيلية على لبنان وتداعياتها"، المستقبل العربي العدد 332، تشرين الأول/أكتوبر 2006، ص 46-47.

3 بتصريف عن: د. نيفين مسعد، "التداعيات على إيران"، المستقبل العربي العدد 332، أكتوبر/تشرين الأول 2006، ص 70.

وبذا أصبحت السعودية بعد حرب لبنان 2006 تقود تكتلاً عربياً من الأطراف المتوجسة من النفوذ الإقليمي الإيراني، وهو تكتل يشمل مصر والأردن ودول الخليج (ربما باستثناء قطر التي تنسج علاقة خاصة مع إيران)، واللافت أن الرياض التي "لعبت دوراً أساسياً في محاصرة المد القومي العربي في الستينات، انتقلت إلى مربع الدفاع عن أهل السنة و"الهوية العربية" في وقت لم يعد يُعنى بالدفاع عن تلك الهوية أي أحد"¹.

ومن الملاحظ أن التركيز على أفكار ومصطلحات الهوية العربية والعروبة والتضامن العربي والمصالحة العربية والنهوض بالعمل العربي المشترك.. إلخ، أخذت منذ حرب لبنان 2006 تحتل حيزاً أكبر من المعتاد سابقاً في الخطاب السياسي السعودي الخارجي، في مسعى واضح لاحتواء النفوذ المتصاعد لإيران وحلفائها في المنطقة العربية. ومن ذلك أن الرياض أخذت تعيد "التذكير بطبيعة الجامعة العربية بوصفها حلفاً حقيقياً بين أعضائها، حلفاً عسكرياً، وحلفاً سياسياً، وحلفاً اقتصادياً" كما ورد على لسان الأمير سعود الفيصل².

وبعيداً عن التفاصيل الدقيقة للعلاقات السعودية-السورية والملاحظات التي يمكن إيرادها على التقارب الذي حصل بين البلدين اعتباراً من بداية عام 2009، لم ينعكس هذا التقارب إيجاباً على مجمل أداء النظام العربي إذا استثنينا التوافق المؤقت بين البلدين على دعم حكومة سعد الحريري في أغلب شهور عام 2010؛ "فالسعودية وسوريا مع كل وزنهما العربي لا تستطيعان القيام وحدهما بمهمة النهوض بالنظام العربي، وربما لو انضمت مصر إلى هذه المصالحة لكان الوضع أفضل، وإن لم يضمن بالضرورة توحيد النظام العربي حول قيادة متماسكة. صحيح أن إنجازات كبرى قد نُسبت في السابق للمثلث المصري-السعودي-السوري، لكن أوضاع النظام العربي صارت أعقد بكثير من قدرات هذا

1 المصدر نفسه.

2 إيمان أحمد رجب، النظام الإقليمي العربي في مرحلة ما بعد الاحتلال الأميركي للعراق، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص 222. والمصدر يجيل إلى: الحياة 16 يوليو/تموز 2006.

المثلث، ومن ثم فإن إعادة تشكيله ستمثل خطوة مهمة (وإن كانت غير كافية) في إحياء النظام العربي، ذلك أن هذا المثلث يفتقد كثيراً من الدول المؤثرة في المغرب العربي وغيره¹.

وقد أثبتت تطورات الملف اللبناني اعتباراً من منتصف يناير/كانون الثاني 2011 محدودية آثار التقارب السعودي-السوري في منع انفجار أزمات لبنان الداخلية؛ فهو تقارب في إطار تنسيق ثنائي، ولا يرقى إلى بلورة رؤية سعودية-سورية عربية مشتركة لقضايا المنطقة. وهو ما اتضح إثر فشل المسعى السعودي-السوري في التعامل مع أزمة موضوع المحكمة الدولية الخاصة باغتيال رفيق الحريري.

ولذا يميل البعض إلى أن بروز المحور السوري-الإيراني بالإضافة إلى حزب الله، قد جاء على حساب التكتل التقليدي السابق في المنطقة، ألا وهو المثلث المصري-السعودي-السوري، فقد شكّلت علاقة إيران مع سوريا خصماً من علاقة الأخيرة مع كل من مصر والسعودية، ربما بما يكشف عن انتهاء صلاحية المثلث المصري-السعودي-السوري. وما بين الحرب على لبنان صيف 2006 والحرب على غزة في مطلع 2009، برز الاختلاف جلياً بين أطراف هذا المثلث، ولم يقتصر الخلاف على التوجهات والرؤى فحسب، وإنما وصل إلى تعارض المصالح أيضاً خصوصاً فيما يتعلق بطبيعة العلاقة مع إيران؛ إذ يبدو أن تقارب سوريا مع إيران أصبح يتزامن مع ابتعاد دمشق عن المحيط العربي الذي أضحي بموج بخلافات عربية-عربية مستعرة².

أما على صعيد العلاقات السعودية-المصرية، فإن الاستناد إلى تحالفات خارجية دولية متشابهة، واتخاذ خطوات منسّقة ضد الخصوم الإقليميين يمثلان مدخلاً مهماً للتقارب. ورغم وجود بعض الخلافات الثنائية المصرية-السعودية،

1 د. أحمد يوسف أحمد، "المصالحة السعودية-السورية وتداعياتها العربية"، الاتحاد (أبوظبي) 13 أكتوبر/تشرين الأول 2009. ولمزيد من التفاصيل راجع: أمجد أحمد جبريل، "التقارب السعودي-السوري ومستقبل العلاقات العربية-العربية"، شؤون عربية، العدد 140، شتاء 2009، ص 24-35.

2 خليل العناني، "مراكز قوى جديدة في الشرق الأوسط"، شؤون عربية، العدد 138، صيف 2009، ص 40-41.

فإنها لا تغير من حقيقة التقارب بين التوجّهات الدولية والإقليمية للبلدين. ومن أمثلة هذه الخلافات ما شهده أواخر عام 2008 من تنافس سعودي-مصري حول ترديد الأزمات المتفجرة في المنطقة العربية، فضلاً عن رفض القاهرة فكرة بناء جسر يربط مدينة شرم الشيخ المصرية بالسعودية¹. إضافة إلى تصريحات وزير المالية المصري التي أشار فيها إلى أن السعودية غير مؤهلة للحدوث باسم المنطقة في اجتماعات مجموعة العشرين الاقتصادية². وهي خلافات استوجبت انعقاد قمة مصرية-سعودية في الخامس من ديسمبر/كانون الأول 2008 في جدة، لمنع تدهور العلاقات بين البلدين وإعادة وضعها على الطريق الصحيحة³. في ظل تقديرات بوجود استياء مصري مما تعتبره القاهرة زحفاً سعودياً على دورها ومكانتها، بدايةً من توسطها بين حركتي حماس وفتح عام 2007 (وهي وساطة تمت دون تنسيق مع مصر)، ومروراً برعاية السعودية اتفاق مصالحة بين السودان وتشاد، وانتهاءً بشكاوى تتعلق بالإساءة إلى العاملين المصريين بالسعودية⁴.

واستناداً إلى أوجه التنافس بين الرياض والقاهرة، يمكن الادعاء بأن العلاقات بينهما قابلة للانتكاس أو الانتعاش وفقاً لحدوث متغيرات أو تأثيرات في البيئة الدولية أو في البيئة الداخلية في كلا البلدين، ولكن هذه العلاقات المتغيرة تبقى شديدة التأثير على مجمل الوضع العربي العام، والسياسة الخارجية للبلدين تجاه القضايا العربية الأساسية⁵. ويبدو واضحاً أن تأثير السعودية في النظام العربي

1 د. مضوي الرشيد، "مشروع تحديث الحكم السعودي"، ورقة العمل في حلقة نقاشية بعنوان "السعودية.. إلى أين؟"، المستقبل العربي العدد 368، أكتوبر/تشرين الأول 2009، ص 116.

2 انظر: "السعودية ترفض انتقادات وزير المالية المصري بشأن مجموعة الـ20"، الشرق الأوسط 26 نوفمبر/تشرين الثاني 2008.

3 د. أحمد يوسف أحمد، "القمة المصرية-السعودية ومستقبل العلاقات العربية"، الاتحاد (أبوظبي) 16 ديسمبر/كانون الأول 2008.

4 "الرياض المستاءة رفضت انتقادات وزير المالية المصري بشأن مجموعة العشرين"، القدس العربي 26 نوفمبر/تشرين الثاني 2008.

5 للاطلاع على نموذج للتوترات بين السعودية ومصر، راجع: أجمد أحمد جبريل، "الثورات العربية والعلاقات العربية البينية: التوتر المصري-السعودي نموذجاً"، شؤون عربية، العدد 150، صيف 2012، ص 184-198.

يتزايد كلما استندت إلى تفاهم مع مصر وسوريا، والعكس صحيح أيضاً، رغم أن هناك اتجاهًا في التحليل يرى بحق أن إحياء المثلث المصري-السعودي-السوري لم يعد كافيًا بمفرده كآلية لقيادة النظام العربي¹.

وعلى أية حال، فإن تفكك العلاقات الارتكازية للنظام العربي ومنها العلاقات بين دول هذا المثلث العربي شكّلت إضعافاً لقدرات السياسة السعودية تجاه قضيتي فلسطين والعراق، ورغم أن القاهرة كانت أقرب للرياض على مدار العقد التالي لأحداث 11 سبتمبر/أيلول 2001، مقارنة بعلاقات السعودية مع سوريا، فلا يمكن إغفال أن البلدان الثلاثة عجزت عن التأثير إيجابياً في تلك القضيتين، ومنعهما من التدهور والانهيار.

خامساً: عدم توازن المكانة السعودية ومسألة قيادة النظام العربي

عند تحليل هذه المسألة، يمكن التمييز بين ثلاثة اتجاهات في الرأي؛ أولها: يستند إلى خبرة العلاقات العربية-العربية وتفاعلات النظام العربي على مدار أكثر من أربعة عقود. وهذا الاتجاه يميل إلى وصف الدور السعودي بأنه "يعبر عن مركز ثقل لكنه لا يضطلع بدور قيادة النظام العربي، ومن ثم فلا يجب تكييف الدور السعودي على أنه يعبر عن "حقبة سعودية" في الوطن العربي؛ فالرياض لا تستطيع أن تبادر بسياسات معينة، ولكنها تستطيع فقط أن تكون قوة مساعدة في تنفيذ سياسات بادر بها غيرها، وذلك بسبب القيود المتعددة على الدور القيادي السعودي. ومما يُضعف هذا الدور افتقاد المملكة العربية السعودية لظاهرة تكامل عناصر القوة، وبالذات الافتقار إلى العنصر البشري الذي يمثل أساس قوة أية دولة من الدول"².

وفي حالة السعودية تحديداً، فنحن هنا أمام دولة لها ثقل اقتصادي وديني تستطيع الاعتماد عليه في التأثير على الدول الأخرى، بل حتى على الفاعلين الجدد

1 انظر: د. أحمد يوسف أحمد، "التداعيات العربية"، في: ملف "الحرب الإسرائيلية على لبنان وتداعياتها"، مصدر سابق، ص 44.

2 بتصرف عن: د. أحمد يوسف أحمد، تأثير الثروة النفطية على العلاقات السياسية العربية، القاهرة: دار المستقبل العربي 1985، ص 53.

من غير الدول في المنطقة العربية مثل حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، لكنها دولة محافظة على الصعيدين السياسي والثقافي؛ إذ "لم تتبنَ أجندة إقليمية قيادية ذات أهداف واضحة ينتج عنها سياسة فعالة في العقود الماضية يكون هدفها التأثير ومدّ نفوذ السيطرة القيادية. وقد نتج عن ذلك حدوث تطورات كبيرة في الحوار الإقليمي للسعودية من دون أن يكون لها دور محوري في تحديد وجهة تلك التطورات، ومنها احتلال العراق ربيع 2003"¹.

ويشير أبرز المتخصصين في شؤون النظام العربي إلى "وجود تأثير للنفط على هذا النظام، إلا أن هذا التأثير ليس دليلاً على تحوّل القيادة إلى الأقطار النفطية العربية في السعودية والخليج، لأن هذا التحول لا يمكن أن يحدث تحت تأثير عنصر واحد هو المال، خاصة أن السعودية لم تترجم قوتها النفطية إلى قوة حقيقية ربما باستثناء عهد الملك فيصل بالنظر إلى رؤيته التاريخية، وذلك فضلاً عن فقدانها النسبي للاستقلال في الحركة بسبب علاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية"².

أما الاتجاه الثاني في قراءة مكانة السعودية وموقعها من التأثير على النظام العربي فيرى أنها تتمتع (مع دول الخليج العربي الخمس الأخرى) بمكانة متميزة على الصعيد العربي، ويرى البعض أن الثروة تمارس تأثيراً على مسألة الأدوار الإقليمية ولو على نحو غير مباشر؛ إذ يؤثر النفط على المناخ العام للعلاقات العربية، فالمناخ الذي يأخذ فيه صانع القرار المصري قراراته مثلاً قد تغيّر، وهو يكون واعياً بتأثير السعودية دون أن يُقال هذا صراحة، أي: إن النفط قد غيّر من قواعد السياسة في النظام العربي³.

وبالإضافة لكل ما سبق فلا يجب النظر إلى السعودية بوصفها قوة نفطية فقط؛ فالسعودية منذ ما قبل طفرة النفط التي حدثت بعد الحظر النفطي عام

1. بتصرف عن: د. خالد الحروب، "انتقال مركز الثقل في المنطقة بين الاعتبارات السياسية والاقتصادية والإعلامية"، شؤون عربية، العدد 130، صيف 2007، ص 31.
2. د. أحمد يوسف أحمد، تأثير الثروة النفطية على العلاقات السياسية العربية، مصدر سابق، ص 51.
3. المصدر نفسه، ص 52.

1973، بل وتاريخياً، كان لها دور مهم في المنطقة لأسباب تاريخية وأيديولوجية، وكذلك بسبب وضعها الجيوبوليتيكي في شبه الجزيرة العربية¹.

وثمة من يميل في هذا السياق إلى التدليل على ذلك بوجود دور سعودي ملحوظ يتخطى الوطن العربي ليصل إلى العالم الإسلامي استناداً إلى دورها الواضح في عدة مناطق ومنها أفغانستان الذي جعل السعودية مطلع عام 2010 مؤهلة لأداء دور الوساطة هناك، بعد الاقتناع الغربي بأن الحل العسكري لم يعد كافياً لمعالجة المسألة الأفغانية، وأنه لا بد من إسناد دور الوساطة إلى واحدة من الدول العربية أو الإسلامية؛ "فالسعودية تتمتع بالكثير من الأوراق الإسلامية والعربية والاقتصادية والمعنوية التي تتجاوز موقعها كدولة عربية؛ ولذلك فإن عددًا كبيراً من المحافل الدولية لا يمكنه أن يتجاهل أوراق السعودية؛ إذ يشير عديد من الأمثلة إلى أنها قوة إقليمية لها نفوذ عالمي"².

وترى إحدى الدراسات أن دول الخليج ستكون مؤهلة لقيادة الوطن العربي في القرن الحادي والعشرين، وذلك استناداً إلى ثلاثة عوامل، وهي: "1- العامل الاقتصادي المتمثل في النمو الاقتصادي الاستثنائي الذي تتمتع به دول الخليج. 2- العامل السياسي المتمثل في وجود نوع من الحراك السياسي الداخلي والخارجي لدى هذه الدول. 3- العامل التكاملي أو الاندماجي المتمثل في بروز دول مجلس التعاون الخليجي ككتلة سياسة متجانسة"³.

ولكن هذا التقييم يتعرض في الحقيقة لكثير من النقد؛ فصحیح أن دول مجلس التعاون الخليجي تمثل مجموعة من الدول المتحدة في اللون، ولكنها مختلفة في المنهج والاتجاه. كما أن استعراض تاريخ المجلس يدل على أنه لم يكن متماسكاً ما خلا في السنوات الثلاث الأولى بعد إنشائه. أما بعد غزو العراق للكويت عام 1990 ثم

1 راجع: المصدر نفسه، ص 51.

2 نقلاً عن: د. عبد الله الأشعل، "الوساطة في المسألة الأفغانية"، الحياة 3 مارس/آذار 2010.

3 انظر: د. محمد بن هويدن، "دور دول الخليج في قيادة العالم العربي في القرن الحادي والعشرين"، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 132، السنة 35، محرم 1430 هـ/يناير/كانون الثاني 2009م، ص 213-251.

وقوع العراق تحت الاحتلال الأميركي ربيع 2003 فقد تبلورت معادلات جديدة في منطقة الخليج بل في الشرق الأوسط برمته، بسبب اشتداد صراع المحاور في المنطقة من لبنان إلى غزة وانتهاءً بالحرب اليمنية-الحوثية والانتخابات العراقية في مارس/آذار 2010. وتشير تحليلات إيرانية في هذا الصدد إلى أن محور الاعتدال قد مُني بإخفاقات متعددة في السنوات الماضية. وبما أن السعودية هي التي تتولى زعامة هذا المحور، فقد انخفض معدل تأثيرها في معادلات المنطقة، كما فقدت هيبتها الدبلوماسية. كما أن العديد من قرارات مجلس التعاون الخليجي لا تنفذ، فضلاً عن أن خلافات أعضائه حول عدة قضايا أخذت تخرج للعلن إلى حد يهدد بانهيار المجلس على المدى البعيد¹.

أما الاتجاه الثالث في قراءة مكانة السعودية وموقعها من التأثير على النظام العربي فيذهب (بخلاف الرأي السابق) إلى أن هناك هوة عميقة بين قدرات الدول العربية الكبيرة ونفوذها الفعلي. وهذا يعني أن الحديث عن أدوار قيادية عربية أو سياسات خارجية متماسكة أو مستقلة فيه قدر من المبالغة لأن قمة النظام الدولي تخرق جميع تفاعلات النظام العربي.

"ورغم كل الآثار التي أحدثتها النفط في المجالات السياسية والاقتصادية في الوطن العربي، فإنه هدم قواعد السلوك السياسي العربي ولم ينسج شبكة لقواعد جديدة تلم البعثة وتحدد الأهداف. وتحت تأثير التغيرات السلوكية التي أحدثتها النفط منتصف السبعينات، بولغ في تقدير قوة السعودية، سواء قوتها داخل النظام العربي أم قوتها الدولية، كما بولغ في تصوير بدايات تحالف مصري-إيراني-سعودي، وبولغ في تصوير احتمالات ممارسة السعودية للنفوذ في الولايات المتحدة، وبولغ في قوة السعودية داخل العالم الإسلامي. واتضح فيما بعد أن كلاً من السعودية ومصر قد تعرضتا لحملة تفخيم وتعظيم للقدرات قادتها أجهزة الإعلام الغربية وشاركت فيها الدبلوماسية الأميركية، بشكل أدى إلى نشأة هوة عميقة بين القدرات وبين النفوذ الفعلي. وبعد أن تَمَّت البعثة في النظام العربي،

1 راجع: "مجلس التعاون الخليجي على وشك الانهيار"، الدبلوماسية الإيرانية، مترجم في: مختارات إيرانية، العدد 120، يوليو/تموز 2010، ص 73-74.

اتجهت مصر إلى الانعزال، واتجهت السعودية بعدها إلى التقوق داخل محيطها الإقليمي في الجزيرة العربية. ومع تراكم العجز العربي جرى تحميل الدول العظمى مسؤولية حل مشكلات النظام العربي وحماية أعضائه وتزايد احتراق النظام الدولي لجميع التفاعلات العربية¹.

وعلى أية حال، ومهما كان وزن المملكة العربية السعودية ومكانتها الإقليمية وفقاً لأي من هذه الاتجاهات الثلاثة، فإن ذلك لا يطمس حقيقة أن لها تأثيراً ما في التطورات التي تحدث في منطقة الخليج العربي وكل المناطق المتداخلة معها. وبسبب القرب الجغرافي للسعودية من مناطق الأزمات في كل من العراق وفلسطين وقوس الأزمات الممتد من إيران إلى أفغانستان وباكستان، فإن الرياض لا تستطيع أن تعزل نفسها عن نتائج النزاعات الإقليمية على النفوذ والهيمنة والصراعات الأيديولوجية؛ فهناك قدر محقق من التداخل بين المصالح السعودية وهذه النزاعات التي تبدو في تزايد بشكل عام لأسباب متعددة؛ إذ تتعرض دول الشرق الأوسط إلى مستويات متفاوتة من التدخلات والضغط الخارجية للتأثير عليها في وقت تتآكل فيه قدرة هذه الدول على حل المشكلات التي تواجهها بنجاح².

وبناءً على هذا كله ربما يمكن القول: إن المحددات النابعة من النظام العربي فرضت على السياسة السعودية أن تلعب دور الوسيط والموازن في العلاقات العربية-العربية، فضلاً عن أن عدم توازن مكانة المملكة العربية السعودية قد دفعها بشكل عام إلى تبني سياسة تحالفات عربية ودولية معينة بما يساعد على تأمين المصالح السعودية الخارجية وحماية الأمن الوطني للبلاد من التهديدات الإقليمية والأيديولوجية.

وإجمالاً لتأثير المحدد الإقليمي على السياسة السعودية يمكن القول: إن هذه السياسة تواجه بمرور الوقت تحديات كبيرة نابعة من البيئة الإقليمية المحيطة بها؛ إذ

1 بتصرف عن: د. علي الدين هلال وجميل مطر، النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية، ط5، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986، ص 130.

2 راجع: د. تيم نبلوك، المملكة العربية السعودية: السلطة والشرعية والاستمرارية، مصدر سابق، ص 37-38.

تنتشر بمقربة منها التيارات الإسلامية بمختلف أشكالها من التيار المعتدل (الإخوان المسلمون في مصر وفلسطين والأردن)، مروراً بنماذج "الإسلام السياسي" التي تطل من إيران والعراق وتركيا وباكستان، وانتهاءً بالتيارات الإسلامية الجهادية (تنظيم القاعدة وفروعه المختلفة في الوطن العربي) التي تهدد المملكة العربية السعودية، وخصوصاً من حدودها مع العراق وحدودها الجنوبية مع اليمن حيث ينتشر عدد من القبائل المؤيدة لتوجهات عنيفة في أغلبها.

ويضاف إلى ذلك وصول أحزاب إسلامية إلى الحكم في عدد من الأقطار العربية التي شهدت أمطاً متباينة من الاحتجاجات والانتفاضات منذ عام 2011 بداية من تونس ومروراً بمصر وليبيا، وإن كانت لا تزال تمر بمخاضات عميقة قد تعوق ترسيخ نماذج إسلامية في هذه الدول، بما ينافس النموذج السعودي. وهو ما يفرض على أية حال أن تطوّر السعودية (ودول النظام العربي إجمالاً) مقاربة جديدة للقضايا العربية تتعامل مع تزايد تأثير البعد الإسلامي فيها، المحمول على ركيزتين؛ إحداهما: تزايد التأثير التركي والإيراني في مختلف قضايا المنطقة، والأخرى: هي تصاعد دور الفاعلين من غير الدول في هذه القضايا.

ومع ذلك ربما يمكن القول: إن العلاقات السعودية بكل من مصر وتركيا وباكستان تبقى عاملاً مساعداً للرياض في حركتها الإقليمية إجمالاً؛ إذ يمكن أن تساعد القاهرة في كل ما يتعلق بالقضية الفلسطينية، فيما تملك أنقرة بعض الأوراق المؤثرة في القضية العراقية. ويجب الإشارة هنا إلى أن الضغوط القادمة من النظام العالمي ومن البيئة الاستراتيجية لإقليم الشرق الأوسط، أدت إلى تزايد الدورين الإيراني والتركي فيه، مع تفكيك النظام العربي عبر عملية سياسية واستراتيجية طويلة بدأت منذ حرب الخليج الثانية عام 1991، واكتملت أركانها بغزو العراق واحتلاله؛ مما أدى في المحصلة إلى حدوث قدر من تآكل النظام العربي واندراجه في نظام إقليمي أوسع، وبناءً عليه توارت المبادرات والجهود العربية لحل الأزمات العربية، وتناقصت قدرته (أي: النظام العربي) على التأثير في القضايا الاستراتيجية العربية، وعلى رأسها قضيتا فلسطين والعراق، بالمقارنة مع

تزايد القدرات التركية والإيرانية في هذا المجال، مع بروز دور إسرائيلي مباشر أو غير مباشر في التأثير على هذه القضايا العربية¹.

البيئة الداخلية للسياسة الخارجية السعودية

إذا كانت المحددات الدولية والإقليمية للسياسة السعودية قد فرضت واقعاً صعباً على صانع القرار السعودي في فترة الدراسة، مما كان يدعو إلى القيام ببعض التغيير (أو التكيف) ولو كان شكلياً في إطار تنشيط حركته الدبلوماسية، فإن المحددات الداخلية لعبت دوراً معاكساً، وأدت من ثم إلى استمرارية السياسة الخارجية والحد من إمكانية حدوث تغييرات واسعة فيها.

أولاً: تأثير نمط نشأة الدولة السعودية على سياستها الخارجية

يطرح نمط نشأة الدولة في الوطن العربي عدة إشكاليات، ومنها: تقييم شكل علاقاتها وتحالفاتها الخارجية، ودرجة استقلاليتها أو تبعيتها، ومدى استقرارها وكفاءتها في التعبير عن الجماعات السياسية التابعة لسلطانها ونفوذها. ويمكن القول: إن الدولة العربية التي نشأت بعد انحسار الاستعمار الغربي بصورته المباشرة افتقرت إلى السيادة الفعلية، وشابها أوجه قصور واضحة جعلتها دولة ضعيفة تتبع مراكز الهيمنة العالمية؛ مما فرض عليها منطق التبعية والعمل في إطار استراتيجية القوى أو الدول الكبرى (العربية في معظمها)، ولذا عملت (ولا تزال) مثل قوة محلية تابعة للمركز تستمد منه القوة والشرعية، وأسهمت بفعالية في استقرار هذا المركز واستمرار هيمنته².

والمؤكد أنه منذ انهيار السلطنة العثمانية لحق بالمنطقة العربية ضعف بنيوي ملحوظ. وقد كان لشبه الجزيرة العربية والهلال الخصيب النصيب الأكبر منه؛ مما

1 التقرير الاستراتيجي العربي 2010، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في الأهرام، 2011، ص 286-287.

2 انظر: د. برهان غليون، "معوقات العمل الوحدوي العربي وسبل تجاوزها"، المستقبل العربي العدد 367، سبتمبر/أيلول 2009، ص 130.

أدى إلى فشل المشروع الهاشمي في إنشاء دولة موحدة للعرب تحت راية الهاشميين، كما أدى إلى ضغوط بريطانية حاسمة على عبد العزيز آل سعود وأواخر عشرينيات القرن العشرين ليختار بين "منطق الدولة القطرية ذات الحدود الواضحة وبين منطق التمدد الواسع شمالاً"، فاختار منطق الدولة وتصدى لحركة الإخوان التي اعتمد عليها في جهوده لتوحيد الجزيرة العربية تحت حكمه، والذين كانوا يتطلعون إلى يوم دخولهم دمشق وبغداد، بينما كانت قواعد السياسة الدولية تقضي بالفصل الواضح بين إقليمي شبه الجزيرة العربية والهلال الخصيب، وبمصير مختلف لكل منهما¹.

وبهذا المعنى فإن تأسيس الدولة السعودية في مطلع القرن العشرين لم يكن معزولاً عن الصراع الدولي على تقاسم تركة الدولة العثمانية. وحينما اتجه عبد العزيز آل سعود من منفاه في الكويت إلى الرياض عام 1902، كان "مدعوماً بالتأييد البريطاني للتخلص من آل الرشيد، حكام نجد وحلفاء الأتراك. وقد جاءت مناصرة الحكومة البريطانية لابن سعود في إطار تاريخي وموضوعي يهدف إلى إضعاف السلطنة العثمانية، عبر إضعاف وجودها ووجود حلفائها في الأطراف، وأيضاً في إطار حماية خاصة بريطانيا في جنوب العراق وبلاد الشام، وتأمين الطريق في شرق السويس الذي يوصل إلى الهند درة التاج البريطاني"².

إن هذا البعد التاريخي في نشأة الدولة السعودية يمارس تأثيراً واضحاً على سياستها الخارجية، التي تعاني من مشكلات الجغرافيا (بسبب مساحتها الشاسعة نسبياً) والديمقراطية (بسبب محدودية العنصر البشري) والضعف العسكري الاستراتيجي؛ مما أفرز بشكل عام قلقاً سعودياً من أية محاولات وحدوية عربية، كونها ستضع القيادة بيد أحد المراكز العربية السياسية التقليدية (أي: القاهرة أو بغداد أو دمشق). ومن ثم قامت السياسة السعودية على أسس دفاعية مترعة

- 1 د. غسان سلامة، "التعددية والتحييد المتبادل: العلاقات العربية-العربية في الراهن والمحتمل"، المستقبل العربي العدد 115، سبتمبر/أيلول 1988، ص 102.
- 2 نقلاً عن: د. يوسف مكّي، "الحالة السعودية"، في: د. نيفين مسعد (محرر ومنسق)، كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص 149.

بالخبرات التاريخية المتوجسة من كون الأراضي السعودية (وشبه الجزيرة العربية إجمالاً) هدفاً للغزو الأجنبي من قبل القوى الأقوى عسكرياً، وهكذا تولّد هدف حفظ استقلال البلاد ووحدها، وهدف تثبيت وضع العائلة المالكة السعودية في وجه خصومها الإقليميين والداخليين بوصفهما أهم أهداف السياسة الخارجية السعودية¹. وهكذا فإن سيادة البنية القبلية الانشطارية في شبه الجزيرة العربية، واضطراب الوضع الإقليمي نتيجة الصراع بين اللاعبين المحليين والإقليميين والدوليين، دفعا النخب السعودية لتبني سياسة خارجية ذات طابع محافظ. كما أدى تزايد الفوائض المالية الناجمة عن اكتشاف النفط واستخراجه، بدوره إلى تعزيز سلطة القرار في يد عدد محدود من الأفراد؛ مما جعل السياسة الخارجية معزولة عن التأثيرات الشعبية. ولقد كانت التفاعلات النسقية الإقليمية ضمن الإطار الاجتماعي الخارجي محددًا رئيساً للنهج السياسي السعودي الخارجي في طوره: التعديلي التوسعي (1902-1934)، والمحافظ (1934-1953). ولذلك اتسمت السياسة الخارجية السعودية خلال النصف الأول من القرن العشرين بالسّمات التالية²:

- وضوح منطوق السلطة لدى النخبة السياسية السعودية؛ الأمر الذي سمح بالتوسع الإقليمي السعودي في الفترة التي شهدت نهاية الدولة العثمانية وتبلور نمط الدولة القطرية الحديثة.
- القدرة على المناورة في مواجهة اللاعبين الإقليميين، والتكيف مع البيئة السياسية المحيطة؛ مما يوضح أن التوجّه السياسي السعودي الخارجي يقوم على مفهوم براغماتي للمصالح الوطنية السعودية.
- في ظل انتقال السياسة الخارجية السعودية من الطابع التعديلي أثناء إنشاء الدولة، إلى الطابع المحافظ بعد استقرار النسق الإقليمي على نظام

1 Jacob Goldberg, *The Foreign Policy of Saudi Arabia: The Formative Years, 1902-1918*, Cambridge, Massachusetts and London: Harvard University Press, 1986, p. 182-183.

2 د. مشاري عبد الرحمن النعيم، "السياسة الخارجية السعودية 1902-1953: أثر النسق الإقليمي ضمن بنية اجتماعية خراجية"، شؤون اجتماعية، العدد 67، خريف 2000، ص 89-122.

الدولة القطرية، كان الحرص السعودي على بناء علاقات وثيقة مع لاعب عربي رئيس أو أكثر، لمواجهة تعاضم نفوذ أي لاعب إقليمي آخر (أي: لعب دور الموازن كما أشرنا آنفاً).

- إصرار الرياض الدائم على الاحتفاظ بعلاقة متميزة مع دولة كبرى ذات نفوذ فاعل إقليمياً، سعياً لتعزيز هامش المناورة السعودي على الصعيد الإقليمي.

- بعد انتهاء طور تكوين الدولة وتوسيعها، قلَّ تأثير المؤسسة الدينية المحافظة في عملية صنع السياسة الخارجية وتنفيذها، مع بقاء تأثيرها واضحاً في الخيارات السعودية الداخلية والنقاشات الوطنية المحلية.

- رغم اكتساب عملية صنع القرار السياسي الخارجي بُعداً بيروقراطياً واضحاً منذ ثلاثينات القرن العشرين، فإن الطابع العام لعملية صنع السياسة الخارجية السعودية وتنفيذها يتسم بصورة عامة بمشاركة عدد محدود من الأفراد.

ثانياً: العلاقة بين الديني والسياسي وتأثيرها على السياسة الخارجية السعودية

رغم أن قرارات السياسة الخارجية السعودية، وعلاقات السعودية الدولية والإقليمية والعربية تخضع -مثل بقية دول العالم- لاعتبارات سياسية واقتصادية واستراتيجية في المقام الأول، فإن النخبة السعودية عملت دائماً على إظهار الطابع الإسلامي والعروبي للسياسة الخارجية للدولة، تماشياً مع مكانتها الرمزية.

والواقع أن الكتابات حول هذا المحدد تنقسم إلى اتجاهين؛ أحدهما يحاول الدفاع عن الأفكار الوهابية وتأثيرها الإيجابي على رفد الدولة السعودية بالشرعية والقوة المعنوية لسيطرتها على البلاد (وهو الاتجاه الذي سنهتم به أدناه). أما الاتجاه الآخر فيقدم نقداً للخطاب الوهابي بوصفه خطأ قابلاً للمناقشة في عالم الإسلام السنّي، فضلاً عن أن هذا الخطاب بدأ يخلق أزمات للدولة السعودية بعد أحداث سبتمبر/أيلول 2001.

في الاتجاه الأول يُشار إلى أن الحركة الوهابية كانت المقدمة للدولة السعودية، ولذا فإن فهم الجذور الأولى للحركة وطبيعتها يظل أساسياً لفهم طبيعة الدولة التي تلتها "ومن الناحية التاريخية كانت الحركة الوهابية، عندما ظهرت في القرن الثاني عشر الهجري/الثامن عشر الميلادي، تمثل الذروة التي وصلت إليها عمليات تشكّل الدولة في نجد آنذاك. وفي الوقت نفسه كانت البداية الحقيقية والفعليّة لتبلور مفهوم الدولة في وسط الجزيرة العربية، وبالتحديد الدولة المركزية على مستوى الجزيرة ككل. بهذا المعنى كانت الوهابية استمراراً لسياق تاريخي طويل -أي: سياق عمليات تشكّل الدولة- وبداية لمرحلة تاريخية جديدة، أو بداية مرحلة الدولة ذاتها"¹.

ورغم أن عمر الدولة السعودية المعاصرة لا يعد طويلاً، فإن هذا الاتجاه ينظر إليها باعتبارها "المرحلة الأخيرة من عملية تشكّل متقطعة يعود تاريخها إلى عام 1745م (الموافق 1157هـ)، عندما تم التوصل إلى عقد حلف ديني-سياسي بين المصلح والقائد الديني للحركة الوهابية الشيخ محمد بن عبد الوهاب، ومحمد بن سعود رئيس مدينة الدرعية. وهذا الحلف غير المكتوب، والذي اكتسب اسم "وثيقة الدرعية"، كان في الواقع أساس التحالف بين القوة السياسية للبيت السعودي، والقوة العقائدية (الأيديولوجية) لبيت آل الشيخ. وقد وفر هذا الحلف للحركة الوهابية حليفاً وقاعدة سياسية، وفي الوقت نفسه، دشّن عملية تكوين الدولة التي توّجت بتأسيس الدولة السعودية الأولى"².

ويشيد هذا الاتجاه بالدور الذي لعبته الأيديولوجية الوهابية في إزالة الحواجز التي كانت تعوق بناء دولة قومية ذات سلطة مركزية موحدة. وفضلاً عن تفتيت الولاءات التقليدية وإضعاف البنى التي كانت تقوم عليها، نجحت مبادئ الوهابية في تأسيس حركة الإخوان الوهابيين التي شكّلت ما يشبه المؤسسة السياسية

- 1 د. خالد الدخيل، الوهابية بين الشرك وتصدع القبيلة، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث، 2013، ص 21-22. وأيضاً: د. خالد الدخيل، "الجذور الاجتماعية للحركة الوهابية: قراءة مختلفة لتاريخ الدولة السعودية"، المستقبل العربي العدد 257، يوليو/تموز 2000، ص 42.
- 2 د. خالد الدخيل، الوهابية بين الشرك وتصدع القبيلة، ص 17-18.

والعسكرية الجاذبة للولاءات والهوية الجديدة. بيد أن هذا الوضع لم يعد فعالاً - في رأي البعض - بعد انتهاء مرحلة تكوين الدولة، وما لم يتم تأسيس مؤسسات سياسية بديلة تستطيع استيعاب الناس ومنحهم ولاءات حديثة تتناسب مع شكل الدولة الجديدة، سيكون المصير هو العودة إلى الولاءات القديمة، وبذر بذور ذبول الدولة في المدى البعيد¹.

وانعكاساً للدور المهم الذي لعبته الحركة الوهابية في إنشاء الدولة، تمتع العلماء السعوديون (ولا يزالون) بسلطة مهمة على مجتمعهم، بخلاف الوضع في البلدان العربية الأخرى. بيد أن عالم السياسة لم يعد واقعاً تحت السيطرة الوهابية أو سلطة العلماء².

ولا شك أن تطور الدولة السعودية أدى إلى "تقوية سلطة النخبة السياسية المركزية؛ فالتأثيرات المتشعبة للتحديث، وعوائد الدولة المالية الضخمة أعطت مركز النخبة السياسية الأساسية، وهو الملك، الوسائل اللازمة للتأثير على الأحداث بشكل مستقل عن المؤسسة الدينية والقبائل. وفي الوقت الذي زادت فيه أهمية المجالات الثقافية والاقتصادية والقانونية التي يتمتع فيها مركز النخبة بالنفوذ، أصبحت المناحي التي يوجد للنخبة الدينية نفوذ فيها - مثل شؤون واحتياجات الأفراد اليومية - ذات أهمية أقل"³.

أضف إلى ذلك أن اتساع صناعة استخراج النفط في المملكة العربية السعودية منذ خمسينات القرن العشرين، وما ترتب عليها من زيادة إيرادات الحكومات السعودية قد أديا إلى مزيد من التعقيد الإداري في الدوائر الحكومية؛ الأمر الذي أثار بدوره على العلاقة التقليدية بين الدين والدولة في السعودية في جانبين؛ أحدهما: "أنه

1 انظر على سبيل المثال: د. تركي الحمد، "توحيد الجزيرة العربية: دور الأيديولوجية والتنظيم في تحطيم البنى الاجتماعية-الاقتصادية المعيقة للوحدة"، المستقبل العربي العدد 93، نوفمبر/تشرين الثاني 1986، ص 28-40.

2 انظر: د. مضايوي الرشيد، مسألة الدولة السعودية: أصوات إسلامية من الجيل الجديد، ترجمة: ميشلين جبور، بيروت: دار الساقى، 2009، ص 16.

3 د. عبد الله جمعة الحاج، الدولة الوطنية والإسلام في العالم العربي: نماذج مختارة، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2012، ص 183.

زاد من المفارقة في دور الدين والسياسة كل في مجاله. والآخر أنه تثبت للدولة سلطة واضحة على مناطق كانت سابقاً خاضعة لنفوذ الدين والمؤسسات الدينية؛ وبذا فقد العلماء الكثير من مهامهم التقليدية، وأصبحوا بمثابة فريق ذي فاعلية محدودة في شؤون الحكومة وسياساتها، دون أن يعمل كقوة مركزية مستقلة¹.

لكن انحسار النفوذ السياسي للعلماء لا يعني تراجع موقع الدين في البنية السياسية للدولة السعودية، ومما يبين الأهمية القصوى التي لا يزال الدين يحتلها في السعودية، هو أن أهم وثيقة دستورية في تاريخ البلاد التي صدرت عن الملك فهد بن عبد العزيز عام 1992 سميت بـ "النظام الأساسي للحكم"، ولم تسم بـ "الدستور" مع أنها في واقع الأمر تحمل روح الدستور؛ إذ توضح الأسس التي ينبنى عليها الكيان السعودي. وهي تسمية جاءت على ما يبدو لتجنب ما قد ينجم عن ذلك من انطباع من أن هذه الوثيقة وُضعت لتحل محل القرآن الكريم باعتباره دستور البلاد الأساسي².

بيد أن مصادر أخرى لا تزال ترى أن العلماء والمؤسسات الدينية في السعودية تضطلع بسلطات سياسية عبر قيام العلماء بتسيير السياسات الحكومية.

1 د. أمّن الياسيني، الدين والدولة في المملكة العربية السعودية، ترجمة: د. كمال اليازجي، بيروت: دار الساقى، ط 2، 1990، ص 67. وبينما يرى هذا المصدر أن الدولة السعودية تمكّنت من توسيع سلطاتها وإلحاق علماء الدين بالإدارة لتتصرف المؤسسة الدينية وفقاً لمشيئة ملك البلاد والبيروقراطية، تشير دراسة أخرى إلى أن الأمر كان يتعلق بنجاح الحكومات السعودية في "اكتساب ثقة المؤسسات الدينية والفقهاء ومساندتهم لسياساتها، وذلك بفضل إقناعهم تدريجياً بإمكانية التوفيق بين الشريعة وسياسة التوحيد، وكذلك بشرعية إدخال بعض المرونة في تأويل بعض المظاهر من الاجتهاد الفقهي يكون متماشياً مع السياسة التي تنتهجها الحكومة". ومع أن المصدرين ينتهيان إلى أن السياسي تغلب على الديني في النموذج السعودي، إلا أنهما يختلفان حول الآلية: هل هي الإلحاق السلطوي والإداري أم الإقناع. انظر: د. الصادق بلعيد، "دور المؤسسات الدينية في دعم الأنظمة السياسية في البلاد العربية"، في: د. غسان سلامة وآخرون، الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ومعهد الشؤون الدولية في إيطاليا، ج 2، 1989، ص 668-669.

2 د. خالد الدخيل، "الجذور الاجتماعية للحركة الوهابية: قراءة مختلفة لتاريخ الدولة السعودية"، مصدر سابق، ص 38.

وبهذا تكون "مؤسسة العلماء ذات سلطة سياسية ودينية، في ظل تحالف مع نظام الحكم والتوافق حول الشريعة الإسلامية وطريقة تطبيقها، ثم سياسة التجديد، على أساس توخي المزيد من الاعتدال والمرونة في أعمال الاجتهاد الفقهي ليطمأن مع إكراهات السياسة وضرورتها"¹.

ولم يترك النظام الأساسي للمملكة العربية السعودية مجالاً للتساؤلات حول الهوية الإسلامية للدولة؛ إذ تهيمن على أغلبية مواد المصامين الدينية مثل النص على الشريعة الإسلامية والعقيدة الإسلامية والإسلام وكتاب الله والإشارة إلى مصطلح "أولي الأمر". كما يؤكد على الوظيفة العقائدية للدولة في حماية الدين. ولعل أكثر مواد النظام صراحة في ذلك هي المادة 23 التي تنص على أن "تحمي الدولة عقيدة الإسلام، وتطبق شريعته وتأمّر بالمعروف وتنهى عن المنكر.. وتقوم بواجب الدعوة إلى الله". كما تشير المادة الثالثة إلى أن علم الدولة "تتوسطه كلمة لا إله إلا الله محمد رسول الله، تحتها سيف مسلول"، وهي إشارة إلى أن كيان الدولة كله مرتبط بالإسلام، وتنص المادة 13 على أن "يهدف التعليم إلى غرس العقيدة الإسلامية في نفوس النشء"، وتنص المادة 33 على أن "تنشئ الدولة القوات المسلحة وتجهزها من أجل الدفاع عن العقيدة والحرمين الشريفين والمجتمع والوطن"، وتنص المادة 34 على أن "الدفاع عن العقيدة الإسلامية.. واجب على كل مواطن"².

ولعل محدودية التأثير الغربي على السعودية وعدم خضوعها لاحتلال أجنبي قد أسهما في التأكيد على الصبغة الإسلامية للنظام الأساسي للحكم في السعودية؛ فالنظام الأساسي يجري على أساس أن نصوص القرآن والسنة تسمو فوق النصوص الوضعية الأخرى، بمعنى أنه لا يجوز للدولة إصدار نظام أو قانون يتعارض مع نصوص القرآن والسنة"³.

- 1 رشيد مقتدر، الإسلاميون: دراسات في السياسة والفكر، بيروت والدار البيضاء: المركز الثقافي العربي 2013، ص 220.
- 2 د. عبد الرضا علي الأسيري، "الإسلام في دساتير دول مجلس التعاون الخليجي"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 13، شتاء 2007، ص 127-135.
- 3 المصدر نفسه، ص 144-145.

ويبدو من تتبع العلاقة بين الديني والسياسي في السعودية أنها مرّت بعدة مراحل¹، فطوال مرحلة تكوين الدولة كانت العلاقة تعاونية وترقى إلى درجة التحالف، بهدف ترسيخ نظام الحكم والدولة الناشئة. بيد أن رغبة الملك عبد العزيز آل سعود ومن بعده الملك فيصل في استكمال عملية بناء الأمة وتمديد نظام الحكم قد أدت إلى الحدّ من تدخل العلماء في الشؤون السياسية ونفوذهم عمومًا، واستمرت هذه المرحلة تقريبًا حتى وقوع الثورة الإسلامية في إيران عام 1979. ومع بروز الخطر الأيديولوجي الشيعي، جاء رد النظام السعودي عبر اعتماد سياسة تدعيم الهوية الوهابية وترسيخ بنية الدولة التي تخدم مصالحها المحلية والخارجية على الأمد القصير. ومع ذلك، مهّدت هذه السياسة الطريقَ للأزمات التي واجهتها الدولة السعودية في التسعينات وفي الألفية الجديدة؛ فقد أدت تداعيات حرب الخليج الأولى ثم استدعاء السعودية للقوات الأميركية عام 1990 في سياق حرب الخليج الثانية إلى تزايد التناقضات في سياسات السعودية على الصعيدين المحلي والخارجي، الأمر الذي استثمرته المعارضة السعودية التي انتقلت إلى خارج الدولة².

وإذا كان عقد الثمانينات من القرن العشرين قد شكّل العقد الذهبي في العلاقة بين الحكومة السعودية والتيار الوهابي لدعم الجهاد الأفغاني ومواجهة تحديات الثورة الإيرانية الشيعية، فإن هجمات 11 سبتمبر/أيلول 2001 قد أصابت هذه العلاقة بشئ من التصدع بسبب الضغوط الأميركية على الحكومة السعودية للجم المؤسسة الدينية والاتهامات الموجهة للتعليم السعودي³.

بيد أن هذا الفتور في العلاقة بين الطرفين سرعان ما تحوّل إلى علاقة تناغم جديدة لمواجهة التحديات التي فرضتها حرب العراق ربيع 2003؛ إذ عمدت

-
- 1 لمزيد من التفاصيل راجع: د. عبد الله جمعة الحاج، الدولة الوطنية والإسلام في العالم العربي مصدر سابق، ص 181-220.
 - 2 راجع: د. تيم نبلوك، المملكة العربية السعودية: السلطة والشرعية والاستمرارية، مصدر سابق، ص 53.
 - 3 معتز سلامة، "كيف تفكر المؤسسة الدينية في السعودية"، ملف الاهرام الاستراتيجي، العدد 125، مايو/أيار 2005، ص 53-54.

الرياض إلى توسيع مساحة العمل الإعلامي أمام علماء الدين لاستنفار الجمهور السعودي ضد "الخطر الشيعي القادم"، واحتواء خطر انتقال خلايا تنظيم القاعدة والمجاهدين العرب من العراق إلى السعودية¹.

ورغم استمرار دور المؤسسة الدينية في السعودية محددًا رئيسًا من محددات صنع القرار، فإن الملك عبد الله بن عبد العزيز عمل منذ توليه السلطة في عام 2005 على "الحد نسبيًا من نفوذ هذه المؤسسة، وعمد إلى نزع صلاحية الضبطية القضائية من هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولكنه ما زال يراعي تأثير المؤسسة الدينية، كما يتضح من تأجيله حسم بعض القضايا المتعلقة بالمرأة، مثل السماح لها بقيادة السيارات"².

ثالثًا: انعكاسات العلاقة بين العروبة والإسلام على السياسة الخارجية السعودية

اتصالًا بمسألة العلاقة بين الدين والسياسي تحسن الإشارة إلى قضية العلاقة بين البعدين العربي والإسلامي في السياسة الخارجية السعودية التي تتسم بدورها بدرجة من التعقيد، وهو ما يؤكد أن هناك طرحًا سعوديًّا خاصًا للعلاقة بين العروبة والإسلام بوصفهما دائرتين متداخلتين للحركة الإقليمية.

ويمكن القول: إن "السعودية تختلف مع بعض الدول العربية حول الدور الذي يمكن أن تلعبه حركة التضامن الإسلامي في سبيل دعم الجهود والقضايا العربية؛ فالإسلام بالنسبة للسعودية هو الركن الأول في سياستها الخارجية، ولا يمكن للعالم الإسلامي إلا أن يكون عمقًا استراتيجيًا لدعم هذه السياسة"³.

إن هذا التداخل بين البعدين العربي والإسلامي في السياسة الخارجية السعودية يظهر في الواقع منذ عهد مؤسسها الأول حينما استعان الملك عبد العزيز

1 د. فؤاد إبراهيم، السلفية الجهادية في السعودية، بيروت: دار الساقى، 2009، ص 128-129.

2 بتصرف عن: د. نيفين مسعد، "كيف يُصنع القرار في الأنظمة العربية"، المستقبل العربي العدد 379، سبتمبر/أيلول 2010، ص 27-28.

3 نقلًا عن: د. عبد الله سعود القبايع، السياسة الخارجية السعودية، المؤلف، بدون مكان نشر، 1407هـ/1986م، ص 225.

آل سعود بالإسلام بوصفه وسيلة للعمل على النطاق الإقليمي. وكان يعتبر أن كيان الدولة الذي أسسه ريادةً في المجال المحيط به، بمعنى أنه يلعب دور حامي الإسلام، والمدافع عن استقلال العرب. "وكان هدف السياسة الخارجية لابن سعود هو بلوغ أقصى حدّ من وحدة الأقطار العربية والإسلامية، أو إحلال الوئام بين دول العالم الإسلامي على أساس توجهات العقيدة الإسلامية الداعية إلى تطبيق مبادئ التضامن والتعاقد والشورى في ممارستها السياسية على جميع الأصعدة، وصولاً إلى تخلي هذه الدول عن التدخل بالقوة في الشؤون الداخلية لبعضها البعض. ولهذا شاركت السعودية عام 1944، مع دول أخرى، في تأسيس جامعة الدول العربية. وهكذا باتت العروبة، إلى جانب الإسلام أهم مبادئ السياسة الخارجية السعودية، أي: الانتماء إلى الوطن العربي الواحد، وصياغة أهداف واحدة تجمع شمل جميع العرب، وممارسة النشاط المهادف إلى تقوية التضامن العربي ودعم المصالح العربية"¹.

بيد أن دعوة التضامن الإسلامي لم تبلغ مداها في السياسة الخارجية السعودية إلا على يد الملك فيصل بن عبد العزيز. وهي دعوة تنبع من ثلاثة عوامل؛ أولها: العامل الإسلامي إذ إنها دعوة لله وللرجوع إلى الدين السوي لمواجهة المخاطر التي تهدد المسلمين. وثانيها: مواجهة التيارات والشعارات المبدّدة لشمل الأمة الإسلامية مثل الدعوات العلمانية والماركسية والصهيونية. وثالثها: محاولة إنشاء تنظيم سياسي إسلامي شامل يقوم بواجب التعاون بين المسلمين، وجمع شتاتهم لاسترداد حقوقهم، ودرء الأخطار المحيطة بهم، وجذب السند الإسلامي في الصراع العربي ضد إسرائيل².

لقد كان الملك فيصل يرى أن "اجتماع كلمة المسلمين يعني تغييراً هاماً في ميزان القوى العالمي، وسيكون له أثره على تطور العلاقات الدولية، كما أنه يؤمّن

1 بتصرف عن: غريغوري كوساتش ويلينا ميلكوميان، تطور السياسة الخارجية السعودية من تأسيس الدولة إلى بدايات الإصلاحات، الرياض: معهد الدراسات الدبلوماسية، وزارة الخارجية السعودية، 1426هـ/2005م، ص 26-28.

2 راجع: د. محمود حسن أحمد ود. تاج السرحان، السياسة الخارجية في عهد الملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود، بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2008، ص 76-78.

مصالح المسلمين ويعززها، ويوفّر الحماية لأقطارهم، ويمنع العوامل الهدّامة المتسللة إلى مجتمعاتهم وعقيدتهم، ويزيد من دعمهم للقضية الفلسطينية، ويجعلها قضيةً إسلاميةً تحظى بمساندة العالم الإسلامي كله"¹.

لقد نجحت الرياض فيما فشلت فيه سابقاً كل من باكستان وإيران اللتين حاولتا جمع البلاد الإسلامية في إطار تنظيمي واحد؛ فقد استفادت السعودية من "اجتماع عدد كبير من مسلمي العالم على أراضيها سنوياً في موسم الحج لتأسيس رابطة العالم الإسلامي التي كان من أهدافها النضال ضد الفكر الإلحادي في العالم الإسلامي. كما نجح الملك فيصل في إحياء مؤتمر العالم الإسلامي الذي تأسس في القدس عام 1931 لدعوة المسلمين للجهاد ضد الصهيونية في فلسطين". كما تبنت فيصل أيضاً فكرة عقد مؤتمر لزعماء الدول الإسلامية وقام بزيارة عدد من الدول الإسلامية عام 1966 للترويج لهذه الفكرة. هذا رغم معارضة مصر التي شكك رئيسها آنذاك في هدف ذلك المؤتمر، الذي "لم يكن يجمع بين حكومات الدول الإسلامية الداعية له شئ إلا الارتباط بعلاقات قوية مع الغرب؛ إذ رأى جمال عبد الناصر أن ذلك المؤتمر هو شكل جديد لحلف بغداد، وأطلق عليه: "الحلف الإسلامي"، متهماً الداعين له بخدمة المصالح الغربية"².

ويرى البعض أن الرياض عملت بعد نكسة 1967 على "إحداث مصالحة تدريجية بين الفكرة القومية العربية، وبين الفكرة الدينية الإسلامية التي مثّلت أساساً مهماً للشرعية السياسية في دول الخليج، كما أسلفنا. وبوسعنا أن نرى بوضوح هذه المصالحة التدريجية منذ منتصف السبعينات تقريباً في الخطاب السياسي لدول الخليج عامة وللمملكة العربية السعودية بوجه خاص"³.

- 1 بتصرف عن: المصدر نفسه، ص 77.
- 2 نقلاً عن: د. أحمد علي سالم، "رؤية المسلمين للغرب وأثرها في وحدتهم السياسية: من الدولة العثمانية إلى منظمة المؤتمر الإسلامي"، المسلم المعاصر، العدد 124، محرم/صفر/ربيع الأول 1428هـ - إبريل/مايو/يونيو 2007م، ص 163-164.
- 3 نقلاً عن: د. محمد السيد سعيد، مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج، سلسلة عالم المعرفة، العدد 158، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب)، 1992، ص 101.

ولما كان الملك فيصل من دعاة التضامن الإسلامي، فقد حاول إيجاد آليات لتطبيق هذه الفكرة، ومنها: إنشاء رابطة العالم الإسلامي عام 1962 لدعم المجتمعات والمراكز الإسلامية ونشر فكرة التضامن الإسلامي بين الشعوب والأقليات المسلمة، والتي انبثقت عنها عدد من المؤسسات مثل: هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية، ومجمع الفقه الإسلامي، وهيئة الإعجاز العلمي للقرآن الكريم. ومن الآليات أيضاً الندوة العالمية للشباب الإسلامي التي أنشئت 1972 لزرع مبادئ التضامن الإسلامي بين شباب الأمة الإسلامية وتفعيل التعاون بين الجمعيات والمنظمات الشبابية والطلابية في أنحاء العالم سواء في الدول الإسلامية أو في مناطق الأقليات المسلمة¹.

غير أن رأياً آخر يذهب في اتجاه مختلف إذ يرى أن السعودية (ودول الخليج أيضاً) لا تتبنى في الحقيقة سياسة خارجية تقوم على البعد أو التوجه الإسلامي، وإنما تخضع بحكم عوامل داخلية وخارجية متفاعلة إلى عملية تجاذب وربما توازن بين البعدين العربي والإسلامي. وضمن هذين البعدين أيضاً ثمة عوامل تدفع دول الخليج وثمة كوابح تحدّ من توغل هذه الدول في هذا الاتجاه أو ذاك؛ فعلى حين تندفع دول الخليج إلى البعد العربي بحكم عوامل اللغة والتاريخ المشترك والقرب الجغرافي والالتزامات التي يفرضها الصراع العربي-الإسرائيلي، فإن ثمة عوائق تحد من اندفاعها -أي: دول الخليج- في هذا البعد، ومنها: التناقض السياسي مع بعض الأنظمة العربية، وخطورة حدوث اختراقات سياسية عربية-لنظم الخليج، والحذر الخليجي من الانغماس الزائد في الصراع العربي-الإسرائيلي وتطوراته المختلفة².

وبالمنطق نفسه تتعمق علاقة دول الخليج مع العالم الإسلامي نتيجة عوامل: العقيدة الإسلامية المشتركة بين الطرفين، وإيجاد بعد جغرافي إسلامي موازن (وربما

1 المزيد من التفاصيل راجع: د. مانع بن حماد الجهني، التضامن الإسلامي: الفكرة والتاريخ ودور المملكة العربية السعودية، الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات السياسية، 1420 هـ/1999م، ص 70-106، وخصوصاً ص 100.

2 د. عبد الله فهد النفيسي، "منطقة الخليج بين البعدين العربي والإسلامي"، المستقبل العربي العدد 140، أكتوبر/تشرين الأول 1990، ص 99.

بديل في بعض الأحيان) للبعد العربي، وعنصر الثراء الخليجي الذي يسمح بتقديم المساعدات أو القروض للدول الإسلامية الأكثر فقراً. وبالمقابل، فإنه مما يحدّ من الاندفاع نحو البعد الإسلامي عدم رغبة الدول الخليجية في تبني المضامين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للإسلام التي تنادي بالعدل المطلق بين الناس، وتسخير المال العام للمصلحة الإسلامية العامة، وتعميق التشاور السياسي بين أجزاء الأمة، والتصدي لنماذج الاستبداد والقيادة السلطوية؛ فالإسلام الذي تهتم به دول الخليج لا يتعدى الإسلام المحافظ غير الحركي، الذي يميل بطبيعته إلى السكون والتركيز على توفير أسس الاستقرار وليس التغيير¹.

إن استناد النظام السعودي إلى قراءة معينة لقيم العروبة والإسلام لإسباغ المشروعية على سياساته الداخلية والخارجية، أفرز محاولة للمزاوجة أو المصالحة التدريجية منذ منتصف السبعينات تقريباً بين الفكرة العربية من ناحية، والفكرة الإسلامية، أقله على مستوى الخطاب السياسي السعودي حتى لو وُجد التضارب على صعيد السياسة التنفيذية.

في هذا السياق يشير البعض إلى أن "المملكة العربية السعودية كانت وما زالت تطالب بتشذيب مفهوم الوحدة العربية ووضعه في النسق التاريخي والسياسي الصحيح، بعيداً عن الأيديولوجيات المستوردة، وعن دوائر الصراعات الدولية، وعن النعرات المذهبية المتنافرة. لذلك فإن الوحدة العربية يجب أن تنطلق براءة لا إله إلا الله محمد رسول الله، ويجب أن تكون السعودية -باعتبارها الأرض التي نبت فيها الجذر العربي والأرض التي انطلقت منها الدعوة المحمدية- هي المركز والمكان الذي تنطلق منه الوحدة العربية"².

وإذ ينتقد هذا الكاتب التضاد المفتعل بين العروبة والإسلام، وينتقد دخول مفهوم العرقية إلى الدعوة إلى الوحدة العربية خصوصاً في عقدي الخمسينات والستينات، يؤكد أنه لا خوف على الإسلام من العروبة؛ فلا يمكن نجاح قيام

1 المصدر نفسه، ص 100-102.

2 بتصرف عن: د. أمين ساعاتي، رؤية سياسية من المملكة العربية السعودية: أزمة الخليج وما بعد، القاهرة: المركز السعودي للدراسات الاستراتيجية، 1991، ص 219-220.

الوحدة العربية بدون دينها الأقوم، أي: الإسلام الحنيف، وأن تكون وحدة عربية- إسلامية تراعي خصائص الأمة وتفتح على كافة الملل. بمحبة وتسامح، بمعنى أن "تكون الوحدة العربية هي المدخل للوحدة الإسلامية، تمامًا مثلما أن الوحدة الخليجية هي المطمح والمدخل للوحدة العربية الشاملة"¹.

ولذلك فلا عجب أن يؤكد ملوك السعودية في أوقات متكررة على أن المبدأ الأول للسياسة الخارجية السعودية هو التضامن الإسلامي، والثاني هو الوحدة العربية. وفي سبيل بلوغ هذه الغاية، أنفق القادة السعوديون كثيرًا من المال، وقالوا كلامًا بليغًا يهدف إلى تعزيز وضعهم في العالمين العربي والإسلامي، وربما يكونون قد أحرزوا قسطًا من النجاح في هذا المضمار؛ فامتلاك ثروة ضخمة أعطى بشكل واضح معنى جديدًا للنشاط السعودي في الشؤون الإسلامية في عقد السبعينات. وعلى أية حال، كان الإسلام -ولا يزال- ملمحًا مستمرًا في السياسة الخارجية السعودية منذ وقت طويل، ليس بمنطق تشجيع الإسلام والدول الإسلامية بالضرورة، ولكن بمعنى تشجيع مصالح النظام السعودي في الشرق الأوسط ورعايتها. وبينما التزم عديد من القادة السعوديين بمقاربة أو تقديم قضايا الإسلام في العالم بأسره، إلا أنهم كانوا ملتزمين قبل كل شيء بتعزيز استقرار نظامهم ونفوذهم في المنطقة².

وأيا كانت حقيقة الفهم السعودي لأفكار العروبة والإسلام، ومهما كانت طبيعة الرابطة بينهما، فإنه لا يمكن إنكار أن السياسة الخارجية السعودية تنطوي على البعدين معًا، حتى لو تفاوت مدى ظهورهما من قضية إلى أخرى، تبعًا لمقتضيات المصالح الوطنية السعودية، وأخذًا في الاعتبار مسألتين؛ إحداهما أن "سعي الرياض إلى تحقيق مقومات التضامن الإسلامي يتم عبر سياسة النفس الطويل والهدوء في الطرح"³، والأخرى أن "السعودية هي دولة محافظة تميل إلى

1 المصدر نفسه، ص 226-227.

2 James p. Piscatori, "Islamic Values and National Interest: The Foreign Policy of Saudi Arabia", in: Adeed Dawisha, (ed.) *Islam in Foreign Policy*, (Cambridge: Cambridge University Press), 1983. p. 33.

3 د. مانع بن حماد الجهني، مصدر سابق، 127.

الإبقاء على الأوضاع الراهنة، ولا ترى لها مكسباً في تغيير موازين القوى بشكل يؤثر على وجودها ويحلُّ بأمنها الوطني. ومع ذلك تحبذ السعودية نشر الإسلام والدفاع عنه في أجزاء مختلفة من العالم ولكن بأساليب غير ثورية. وعليه، فإن أهداف السياسة الخارجية السعودية تتأثر بمذنبين العنصرين وتعمل على إيجاد التوازن بين طبيعة نظامها السياسي المحافظ، وبين طبيعة الأيديولوجية السياسية التي تتبناها الدولة، وتحمل بالتأكيد بُعداً عقائدياً عالمياً¹.

رابعاً: الأسرة المالكة ونظام الحكم

ينظر البعض إلى الأسر الحاكمة في دول مجلس التعاون الخليجي بوصفها "القوة الأكثر أهمية في المنظومة السياسية" في ظل ضعف مجموعات المعارضة السياسية وتفتتها وعجزها عن القيام بأي دور حاسم في تشكيل البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ولذلك لا تزال العشيرة والأسرة والقبيلة تشكل جزءاً مهماً من الشخصية السياسية في منطقة الخليج².

وواقع أن النخبة السعودية الحاكمة تركز إلى مصدرين مهمين للقوة؛ أحدهما: الربيع النفطي الضخم الذي يتيح لها تشكيل حزام من فئات تحيط بها وتخدمها. أما الآخر فيتعلق بالبعد المعنوي؛ إذ تستفيد السلطة السياسية من دعم المؤسسة الدينية الوهابية لها، كما أسلفنا. ويبدو أنه في مثل الحالة السعودية لا يمكن فصل الاقتصادي عن السياسي من جهة، والديني عن السياسي من جهة أخرى³.

بيد أن أهم المتغيرات أو المؤثرات في صنع القرار السعودي الخارجي إنما يتعلق بالملك الذي يمثل مرجع السلطات الثلاث في السعودية، وهو محور العملية

1 د. عبد الله سعود القبايع، مصدر سابق، ص 104-105.

2 انظر: د. جودت بهجت ود. حسن جوهر، "عوامل السلام والاستقرار في منطقة الخليج في التسعينات: إرهابات الداخل وضغوطات الخارج"، المستقبل العربي العدد 211، سبتمبر/أيلول 1996، ص 44-45.

3 انظر: د. محمد بن صنيان، السعودية الدولة والمجتمع: محددات تكوّن الكيان السعودي، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2008، ص 98-99.

السياسية في البلاد، مع وجود تأثير لبعض الأطراف في عملية صنع القرار على هيئة شكل هندسي خماسي الأضلاع يتفاوت تأثير كل واحد فيها، وهي: الملك ومجلس العائلة، هيئة كبار العلماء، الحرس الوطني، الوجهاء، التكنوقراط، مع تأكيد الأهمية الخاصة للملك¹.

ومتلما هي الحال في أغلب الدول النامية، يتمتع صانع القرار السعودي (الملك) بسلطات واسعة تجعل من دراسة تصوراته أمراً بالغ الأهمية، بسبب تأثير ذلك في ميدان السياسة الخارجية؛ حيث تقل القيود المفروضة على القائد السياسي خاصة تلك المفروضة من الرأي العام الداخلي، كما يتيح ضعف المستوى المؤسسي توسيع مساحة الدور السياسي للملك بما يتفق وتوجهاته².

ويمكن الإشارة إلى بعض صلاحيات الملك التي تتناولها المواد من 55 إلى 70 من "النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية"؛ فالملك هو "الذي يقوم بالسياسة العامة سياسةً شرعيةً طبقاً لأحكام الإسلام ويشرف على تطبيق الشريعة الإسلامية والأنظمة والسياسة العامة للدولة وحماية البلاد والدفاع عنها" (م 55). كما أن "الملك هو رئيس مجلس الوزراء" (م 56)، وله حق تعيين نوابه والوزراء بأمر ملكي، وهؤلاء مسؤولون بالتضامن أمامه عن تطبيق الشريعة الإسلامية والأنظمة والسياسة العامة للدولة، وله أيضاً أن يحل مجلس الوزراء ويعيد تكوينه (م 57). كما يحق له حل مجلس الشورى وإعادة تكوينه (م 68)، ويحق له أن يدعو مجلس الشورى ومجلس الوزراء إلى اجتماع مشترك، وله أيضاً أن يدعو من يراه إلى حضور هذا الاجتماع لمناقشة ما يراه من أمور (م 69). و"هو القائد الأعلى لكافة القوات العسكرية، وهو الذي يعين الضباط وينهي خدماتهم وفقاً للنظام" (م 60). وهو من يعلن حالة الطوارئ والتعبئة العامة والحرب (م 61). وهو الذي يستقبل

1 د. نيفين مسعد، "كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية"، المستقبل العربي مصدر سابق، ص 13-14.

2 انظر: د. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998، ص 375. وانظر في المعنى نفسه: د. لويد جونسون، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة: د. محمد بن أحمد مفتي ود. محمد السيد سليم، الرياض: جامعة الملك سعود، 1409هـ/1989م، ص 15-18.

ملوك الدول الأخرى ورؤساءها ويعين ممثليه لديها، ويقبل اعتماد ممثلي الدول لديه (م 63). كما تصدر الأنظمة والمعاهدات والاتفاقيات الدولية والامتيازات ويتم تعديلها بموجب مراسيم ملكية (م 70)¹.

وربما تكتسب الفترة التي تعالجها هذه الدراسة أهمية معينة نابعة من شخصية الملك عبد الله بن عبد العزيز، الذي عُرف عنه عندما كان ولياً للعهد تزعم الجناح المتحفظ داخل الأسرة المالكة على السياسات الأميركية خصوصاً تجاه القضية الفلسطينية، وأنه كان يعتبر أن "أكثر التهديدات خطورة على الشرق الأوسط ليس الاتحاد السوفيتي مثلما كانت تشيع إدارة رونالد ريغان، ولكن الولايات المتحدة نفسها"².

غير أن دراسات أخرى لم ترَ في ذلك التوجّه العربي للأمير عبد الله بن عبد العزيز عداءً للأميريين بالضرورة، تماماً مثلما لا يمكن تفسير ميل الملك فهد إلى تأييد السياسة الأميركية بأنه عداءٌ للعرب. فالأمر كان يتعلق بالحفاظ على التوازن في التوجّهات الخارجية للمملكة العربية السعودية في عقد الثمانينات؛ إذ ركز الملك فهد اهتمامه على الشؤون الدولية، فيما ركز ولي عهده (الأمير عبد الله) على الشؤون الإقليمية وخاصة العربية. وكان الاثنان متفقين مع غالبية أسرة آل سعود على الضرورة الاستراتيجية لإقامة علاقات طيبة مع القوى الدولية الرئيسية خصوصاً الولايات المتحدة، وكذلك الدول العربية الأساسية مثل مصر وسوريا³.

1 راجع نصوص المواد من 55 إلى 70 من "النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية".

2 حسن أبو طالب، "أسس صنع السياسة الخارجية السعودية"، السياسة الدولية، العدد 90، أكتوبر/تشرين الأول 1987، ص 45. وأيضاً: د. بهجت قرني، "السياسة الخارجية السعودية والدفاع عن العقيدة في عالم متغير"، في: د. بهجت قرني ود. علي الدين هلال (محرران)، السياسات الخارجية للدول العربية، ترجمة: د. جابر سعيد عوض، ط2، 2002، مركز البحوث والدراسات السياسية-كلية الاقتصاد والعلوم السياسية-جامعة القاهرة، ص 526.

3 انظر: جوزيف أ. كيشيشيان، الخلافة في العربية السعودية، ترجمة: غادة حيدر، بيروت: دار الساقى، ط2، 2003، ص 108.

وقد درج كثير من التحليلات على القول: إن تولي الملك عبد الله العرش السعودي لن يحمل تغييراً كبيراً للسياسة السعودية، (استناداً إلى أنه كان الحاكم الفعلي للبلاد منذ منتصف التسعينات بسبب مرض الملك فهد)¹، إلا أن ذلك لم يكن دقيقاً تماماً؛ فتولي الملك عبد الله فَتَحَ من الناحية العملية ما يمكن تسميته: "مرحلة ما بعد الملك فهد" التي بقيت مؤجلة طوال السنوات الماضية دون أن يستطيع الملك عبد الله حسم ملفات ذات أهمية قصوى آن وقتها وعلى رأسها: "ملف الإصلاح الداخلي، وقضية الخلافة وطريقة انتقال السلطة داخل الأسرة السعودية. وذلك على أساس أن قضية العلاقات مع الولايات المتحدة أصبحت تسير في خطوط شبه مستقرة. أما القضايا الإقليمية (مثل الأوضاع في العراق وفلسطين وغيرها) فتأتي في المرتبة الثانية بعد القضايا السعودية الداخلية المتعلقة بالنظام السعودي"².

ولذا فإن "تولي الملك عبد الله لمقائيد السلطة باعتباره ملكاً على البلاد، زاد من قدرته على إنفاذ القرارات والسياسات واتخاذ القرارات المطلوبة لمواجهة التحديات الماثلة، وهذا ما يجعل مرحلة حكمه مختلفة عن سابقتها بعد أن أصبحت السعودية مضطرة لتحديد اختيارات حاسمة أو واضحة المعالم من بين البدائل المحدودة للتصرف، وهو أمر لم تعتد عليه طوال حقبة الملك فهد. ورغم طابع الاستمرارية والاستقرار الذي اتسمت به السياسات السعودية لفترة طويلة في الداخل والخارج على السواء، إلا أنها أصبحت منذ 11 سبتمبر/أيلول 2001 مواجهة بمجموعة من المتغيرات على أكثر من صعيد، الأمر الذي كان يستوجب

1 أشار العديد من الدبلوماسيين الغربيين إلى أنهم لا يتوقعون تغييرات كبرى في السياسة الخارجية السعودية أو النفطية بعد تولي الملك عبد الله، وهو رأي انحاز إليه الأمير تركي الفيصل الذي تولى عدة مناصب مهمة، من بينها مدير الاستخبارات السعودية وسفير السعودية لدى بريطانيا ثم الولايات المتحدة الأمريكية. انظر: د. جاسم الحريري، "السياسة الخارجية السعودية: المتغيرات والمستقبل"، شؤون الأوسط، العدد 129، صيف 2008، ص 162-163.

2 هاني رسلان، "المملكة العربية السعودية في مرحلة ما بعد الملك فهد"، ملف الأهرام الاستراتيجي، العدد 128، أغسطس/آب 2005، ص 87.

اتخاذ طائفة واسعة من الإجراءات أو التحوّل في السياسات لمواجهة هذه المتغيرات أو محاولة التكيّف معها، بيد أن هذه الاستجابة اتسمت بالبطء في معظم الأحيان، وفي أحيان أخرى شابهها بعض التردد"¹.

لكن هذا الرأي القائل بانفراد الملك عبد الله بالقرار منذ توليه العرش رسمياً، يخالف رأياً آخر يشير إلى وجود تقييمات مختلفة بخصوص مراكز صنع القرار في النظام السعودي بعد توليه مقاليد السلطة. ويرى أحد هذه التقييمات أن الملك عبد الله (الذي كان يتولى منصب قائد الحرس الوطني السعودي) ركّز اهتمامه منذ بداية عهده في موازنة نفوذ الأمراء الآخرين أكثر من اهتمامه بتقرير مسار التطور العام في الشؤون السياسية للمملكة. وقد كان عليه في بعض الأحيان قبول تشتت السياسة السعودية وانتشار مراكز صنع القرار داخل الدولة².

وربما يكون هذا هو ما دفع الملك عبد الله إلى تأسيس "هيئة البيعة" بغرض تنظيم شؤون انتقال العرش السعودي بصورة سلسة بعد رحيله؛ وفي هذا السياق صدر أمر ملكي في 18 أكتوبر/تشرين الأول 2006 يقضي بتعديل الفقرة ج من النظام الأساسي للحكم للنصّ على تشكيل هيئة للبيعة، تنظّم شؤون الحكم وتبايع الملك وتختار ولي عهده. وبينما رأى البعض في ذلك خطوةً ثالثةً في طريق الإصلاح الداخلي الذي بدأ بتحديث البنى الإدارية والمؤسسية في ستينات وسبعينات القرن العشرين، ثم تواصلت في عقد التسعينات عبر إصدار "النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية" و"نظام مجلس الشورى" و"نظام المناطق"، وذلك قبل إجراء الانتخابات البلدية في عام 2005؛ رأى آخرون أن تشكيل هذه الهيئة له علاقة بتنظيم انتقال العرش أكثر من علاقته بمسألة الإصلاح السياسي³.

1 المصدر نفسه.

2 د. مضاوي الرشيد، "مشروع تحديث الحكم السعودي"، مصدر سابق، ص 117.

3 انظر: د. أحمد يوسف أحمد ود. نيفين مسعد (محرران)، حال الأمة العربية 2006-2007: أزمات الداخل وتحديات الخارج، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007، ص 82-83.

وعلى أية حال، يمكن رصد ثلاثة انعكاسات مهمة لأفكار الملك عبد الله بن عبد العزيز على السياستين الداخلية والخارجية للسعودية (وهي: الدعوة إلى الحوار الوطني، والحرص على انتهاج سياسة الإصلاح الجزئي، وتبني أسلوب المبادرة في الشأن الخارجي). وكان بعض هذه الأمور قد بدأ بعد أحداث 11 سبتمبر/أيلول 2001 كما أشير آنفاً، إلا أن تجلي هذه الخطوات لم يكتمل إلا بعد تولي الملك عبد الله مقاليد السلطة رسمياً.

1 - سياسة الحوار الوطني:

أشرنا آنفاً إلى الحملة الأميركية-الصهيونية التي تعرضت لها السعودية بعد أحداث 11 سبتمبر/أيلول 2001، وكيف تحركت الرياض للدفاع عن صورتها الخارجية وعن الإسلام في إطار رؤية الأمير عبد الله (ولي العهد آنذاك). وقد بدا واضحاً أن السعودية أخذت بعدها تلجأ بكثافة أكبر إلى استخدام الأداة الإعلامية في تنفيذ سياستها الخارجية. ولذا جرى تنظيم دورات الحوار الوطني، والقيام بحملات إعلامية في لندن مثل "الليالي السعودية" التي أقامتها السفارة السعودية هناك من باب إحياء التراث، فضلاً عن الحملة السياسية المنطلقة من واشنطن والمهادنة إلى إعادة رسم صورة السعودية لدى الإدارة والشعب الأميركيين بعد الاتهامات للنظام السعودي بتمويل "الإرهاب" وترويج "الفكر المتطرف"¹.

ويمكن أن نرصد في تقييم آلية الحوار الوطني ثلاثة اجتهادات؛ أولها: نظر إلى موضوع الحوار الوطني بوصفه "آلية للانفتاح الداخلي والتغيير المتدرج"، في إطار التعامل مع تصاعد ضغوط البيئة الخارجية، وتداعيات موجة العمليات الإرهابية التي ضربت البلاد 2003-2004، وبروز قناعة ملكية بالإصلاح، لاسيما لدى الملك فهد بن عبد العزيز في خطاب افتتاح مجلس الشورى السعودي في 17 مايو/أيار 2003، وأيضاً لدى الأمير عبد الله بن عبد العزيز (ولي العهد آنذاك) الذي قام برعاية الحوار الوطني، وعمل على توجيه أجهزة الدولة نحو تهيئة البيئة

1 د. مضاي الرشيد، مآزق الإصلاح في السعودية في القرن الحادي والعشرين، بيروت: دار الساقى، 2005، ص 98.

المجتمعية، والذي أشار في كلمة له في يناير/كانون الثاني 2004 إلى المبادئ التي تحكم الحوار الوطني ومنها أن الدولة ماضية في نهج الإصلاح المدرج الذي يخضع لسبيل "الوسطية التي لا تفرط والاعتدال الذي لا يميل"، وأن السعودية لا تقبل أن يمس أحد العقيدة الإسلامية باسم حرية الرأي، التي ستحميها الدولة شريطة الالتزام بأداب الحوار وقواعده ونبذ الغلو والتطرف من أي اتجاه كان¹.

وضمن هذا الاجتهاد الأول أيضاً رأى باحث آخر أن الحوار بدأ استجابة للمتغيرات الإقليمية والعالمية؛ إذ برزت قضايا سياسية واجتماعية واقتصادية وفكرية جديدة، وحرص مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني على توفير البيئة الملائمة لمناقشتها مع تركيز الاهتمام على الموضوعات التي تسهم في تعزيز الأمن الوطني السعودي بشقيه الداخلي والخارجي، وبجميع أبعاده، عبر التنسيق والعمل المشترك مع كافة مؤسسات المجتمع وفئاته باستخدام ثلاث آليات: عقد اللقاءات والندوات، وإجراء البحوث واستطلاعات الرأي العام، والإعلام والتوعية والنشر وبرامج العلاقات العامة².

أما الاجتهاد الثاني فيرى أن هذا الحوار نشأ في سياق مواجهة الدولة مع موجة الإرهاب التي استهدفت السعودية بعد احتلال العراق مباشرة؛ إذ ارتأى صانع القرار أن يستعين بالعلماء وأساتذة الجامعات والكتّاب والصحفيين في جهود الحوار الوطني الذي بدأ أولى جولاته في الرياض في يونيو/حزيران 2003 بعد شهر واحد من تفجيرات الرياض وأقل من ثلاثة أشهر على وقوع العراق في براثن الاحتلال الأميركي. بينما خُصصت الجولة الثانية من الحوار لموضوع "التطرف والاعتدال"، وانهقدت في مكة في ديسمبر/كانون الأول 2003. وهو ما عكس جدول أعمال الحكومة لمكافحة الإرهاب وتجنيد النخبة الدينية/الفكرية لإصدار بيان يدين العنف

1 د. حسن أبو طالب، "ماذا يجري في المملكة..؟! كرة الثلج التي تحركت"، الكتب، وجهات نظر، العدد 63، إبريل/نيسان 2004، ص 4-9.

2 د. خليل بن عبيد الحازمي، الحوار الوطني ودوره في تعزيز الأمن الوطني للمملكة العربية السعودية، الرياض: مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني، 1431 هـ/2010 م، ط 3، ص 97-98.

ويقوِّض الأسس الأيديولوجية التي يسوقها مؤيدو العنف، وذلك عبر تبني قيم الوسطية الإسلامية. وكان واضحاً أن غاية الحكومة من هذه اللقاءات الحوارية تحقيق هدفين؛ أحدهما: مأسسة الحوارات الوطنية رداً على "كثافة الاهتمام الإعلامي الدولي بشأن السعودية عقب أحداث 11 سبتمبر/أيلول لتغيير صورة البلاد بوصفها مجتمعاً مغلقاً وسرياً. وفيما سمحت الحكومة لوسائل الإعلام الدولية والعالمية بأن تجري تحقيقات صحافية على أراضيها، فإنها سعت إلى خلق أجواء انفتاح عبر حوار منضبط. والآخر حرص الحكومة على تجنيد المجتمع المدني لتحمل مسؤولياته في تضيق الخناق على التطرف والعنف. وبما أن موضوع الإرهاب كان أحد الموضوعات المتواترة في جميع جلسات الحوار الوطني، فإن هذا يدل على قيام المشاركين بإدانة العنف والتشديد على الولاء للدولة والأخذ بمفهوم الوحدة الوطنية"¹.

لكن اجتهاداً ثالثاً رأى في الحوار الوطني، وخصوصاً في جولته الثانية، مؤشراً إيجابياً على مدى الجدية والمصادقية في نمو الحوار وتطوير مسيرته. وقد نصت المادة الخامسة من توصيات تلك الجولة على "الدعوة إلى تجديد الخطاب الديني، بما يتناسب مع المتغيرات المعاصرة، مع الفهم الواعي لأحوال العالم الخارجي، والتعاطي معه بانفتاح ومتابعة وتفاعل". أما المادة التاسعة فكانت حول "تطوير مناهج التعليم في مختلف التخصصات على أيدي المتخصصين، بما يضمن إشاعة روح التسامح والوسطية". وكان اثنان من المشاركين قدّما ورقة عمل بعنوان "المقررات الدراسية الدينية: أين الخلل؟ قراءة في فقه التعامل مع الآخر والواقع والحضارة في المقررات". وأوصت الورقة بضرورة "إعادة النظر في المقررات الدراسية بحيث يتم تنقيتها من آثار الممارك الكلامية والسياسية في تاريخ الجدل العقدي، وتنقيتها من النزعات التكفيرية، والتركيز على ما دلّت عليه النصوص، واستقر عليه كبار فقهاء الأمة من الكف عن تكفير أهل القبلة، ووجوب تقرير عصمة دمائهم وأموالهم وأعراضهم"².

1 د. مضاوي الرشيد، "مشروع تحديث الحكم السعودي"، مصدر سابق، ص 103.

2 حسن بن موسى الصفار، الطائفية بين السياسة والدين، الدار البيضاء وبيروت: المركز الثقافي العربي 2009، ص 61-71.

على أية حال، فقد تم تأسيس مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني في أغسطس/آب 2003، الذي أصبحت مهمته "العمل على إشاعة روح الحوار، والدعوة للتسامح الفكري العقيدي، ومحاربة التطرف". وتم تنظيم عدة جولات أخرى من الحوار، وتناولت عدة موضوعات تمس قضية الإصلاح السياسي، مثل: المرأة: حقوقها وواجباتها، وعلاقة التعليم بذلك، ومشكلات الشباب، والتعليم الفني في السعودية... إلخ¹.

ومهما كانت الآراء أو الانتقادات التي توجه للحوار الوطني في السعودية، ومهما كانت محدودية نتائجه²؛ فإن ذلك لا ينفي أن هذه الآلية أفادت النظام خارجياً؛ إذ أبرزته في صورة الساعي إلى إصلاح الداخل السعودي بالحوار وأدوات أخرى. وقد صرح الملك عبد الله في 1 إبريل/نيسان 2006 بأننا لا نستطيع أن نبقي جامدين والعالم يتغير من حولنا، ويجب أن نعمل على تعميق الحوار الوطني وتحرير الاقتصاد ومحاربة الفساد ومكافحة الإرهاب، حتى نضمن العيش الكريم للسعوديين³.

2- سياسة الإصلاح

تشير بعض الدراسات الاجتماعية إلى الإصلاح في السعودية بوصفه عملية مستمرة يتلازم فيها الديني والاجتماعي والرسمي والشعبي، بيد أنها كانت عملية تدريجية، وتبتعد عن الأسلوب الثوري، لتفادي السلبيات المرتبطة بذلك الأسلوب؛ فالإصلاح مفهوم متجذر في المجتمع السعودي منذ نشأة الدولة السعودية الأولى

- 1 د. عبد الكريم بن حمود الدخيل، "الإصلاح في المملكة السعودية: الأبعاد السياسية والاقتصادية"، في: د. مصطفى كامل السيد (محرر)، الإصلاح السياسي في الوطن العربي مركز دراسات وبحوث الدول النامية- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة، 2006، ص 188-189.
- 2 د. مضاي الرشيدي، "مشروع تحديث الحكم السعودي"، مصدر سابق، ص 103-108. ويمكن الاطلاع على تصور نقدي نظري آخر للحوار في: محمد محفوظ، الحوار والوحدة الوطنية في المملكة العربية السعودية، بيروت: دار الساقى، 2004، ص 21-62.
- 3 راجع تصريحات العاهل السعودي في: الحياة 2 إبريل/نيسان 2006.

عام 1744، بيد أن وتيرته قد تصاعدت بعد حرب الكويت عام 1991، ثم بلغت (أي: عملية الإصلاح) ذروتها بعد أحداث 11 سبتمبر/أيلول 2001¹.

غير أن دراسات أخرى ترفض هذا الطرح، وترى أنه يستحيل فصل النقاش حول الإصلاح عن النزاعات الأوسع حول السلطة والتأثير ضمن العائلة المالكة. ورغم أن كثيراً من الدارسين الغربيين يميلون لتصنيف أعضاء الأسرة المالكة المساندين لتدعيم العلاقات مع الولايات المتحدة والغرب بوصفهم إصلاحيين أو مساندين للديمقراطية السياسية، فإن الواقع ربما يشير إلى عكس ذلك؛ فالملك عبد الله بن عبد العزيز يوصف بأنه يمثل الجهة الأكثر محافظة في الأسرة، والأكثر التزاماً بالقيم الإسلامية والعربية، والأقل دعماً للعلاقات مع الولايات المتحدة، ومع ذلك فالدفع الأساسي للإصلاح إنما يأتي منه شخصياً بالإضافة إلى مجموعتين أخريين؛ إحداهما: مجموعة من الأمراء الذين انتموا في ستينات القرن العشرين إلى "حركة الأمراء الأحرار"، ومنهم الأميران: طلال بن عبد العزيز ونواف بن عبد العزيز. والأخرى أبناء الملك فيصل بن عبد العزيز وخصوصاً الأميرين: سعود الفيصل، وتركبي الفيصل. في حين يركز اتجاه آخر في الأسرة المالكة على حاجات النظام السعودي الأمنية وليس قيام درجة أكبر من التمثيل السياسي في السعودية. وبعد أحداث 11 سبتمبر/أيلول 2001 بات الأمير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية يقلل من أهمية الإصلاح السياسي ويؤكد أن الحاجة المركزية هي هزيمة التهديد الإرهابي الذي تواجهه البلاد، ومن ثم أشار بعض التقارير إلى معارضته هو وبعض الأمراء السديريين إجراء الانتخابات البلدية عام 2005².

وبعض النظر عن هذا الجدل داخل الأسرة المالكة الذي لا يمكن التشكيك في وجوده، فإن البعض يرى أن القيادة السعودية أدركت أن "الإصلاح بات الأسلوب شبه الوحيد لمواجهة التحديات التي تعاضمت حول الدولة بعد هجمات

1 د. عبد العزيز الغريب، "دراسة في الاتجاهات الإصلاحية في السعودية"، دراسات شرق أوسطية، العدد 27، ربيع 2004، ص 41-86.

2 د. تيم نبلوك، المملكة العربية السعودية: السلطة والشرعية والاستمرارية، مصدر سابق، ص 170-173.

11 سبتمبر/أيلول. وهذا الإصلاح كان يتضمن مستويات عدة، ومن أبرز أهدافه تعضيد تماسك المجتمع وقدرته على استيعاب المتغيرات الخارجية؛ فهو وسيلة لتحقيق التماسك في الداخل من جهة، وتعظيم القدرة على مواجهة التحديات والضغوط الخارجية من جهة أخرى، ومن ثم فإن الإصلاح له علاقة بالسياسة الخارجية وقضاياها المختلفة وأبرزها مواجهة الإرهاب والجماعات المتطرفة والمنظمات الخيرية التي حادت عن الطريق"¹.

كما أن الحكومة السعودية وجدت أن التشديد على آلية الإصلاح السياسي والاقتصادي ربما تسهم في تحسين العلاقات المتوترة مع واشنطن. صحيح أن النظام لم يصبح ليبرالياً، إلا أنه جرت بعض الخطوات المحدودة، مثل: إجراء الانتخابات البلدية وإطلاق تصريحات عن رغبة القيادة السعودية في إعطاء فرصة أكبر للنساء².

ولكن اتجاهاً آخر في التحليل يميل إلى اعتبار الخطوات الإصلاحية الجاري اتخاذها منذ تولي الملك عبد الله بن عبد العزيز مقاليد الحكم عام 2005 لا تتعدى نطاق "الإجراءات الرمزية" الهادفة إلى تبديد التوتر الناتج عن الضغوط الدولية على السعودية في موضوع الإصلاح وتأكيد الدور القيادي للملك؛ فالقيادة لا تستجيب للمبادرات الإصلاحية في حال كان انبعاثها من المجتمع السعودي، وإذا ما أريد لأية خطوة في اتجاه مشاركة سياسية أكبر أن تنجح فلا بد أن تكون برعاية الملك؛ فالإصلاح من أعلى يبقى السبيل المقبول نحو تحقيق المكاسب الصغيرة من قبل الجمهور؛ إذ أصبح جدول أعمال الدولة في الإصلاح يمثل المفتاح لتأهيل الجمهور لعصر جديد، أي: "عصر الملك الجديد"³.

وربما يعزّز هذا الاتجاه في التحليل الإشارة إلى أن دول "الاعتدال" العربي استفادت من المتغيرات الإقليمية للالتفاف على الضغوط الأميركية بشأن الإصلاح.

- 1 د. حسن أبو طالب، "الإصلاح والسياسة الخارجية السعودية"، السياسة الدولية، العدد 156، إبريل/نيسان 2004، ص 105.
- 2 د. تيم نبلوك، المملكة العربية السعودية: السلطة والشرعية والاستمرارية، مصدر سابق، ص 249-250.
- 3 د. مضاوي الرشيد، "مشروع تحديث الحكم السعودي"، مصدر سابق، ص 112-113.

وتبدو في هذا السياق الأهمية الواضحة لحرب لبنان صيف 2006 التي قلّصت إلى حد كبير هذه الضغوط، إلى حد أن البعض كتب أن تلك الحرب غيّرت خريطة اهتمامات النخب والمواطنين في المجتمعات العربية؛ "فبعد أن تميّزت السنوات الثلاث التالية لسقوط بغداد بحراك سياسي غير مسبوق، وبنقاشات موسّعة حول فرص التحول الديمقراطي وإمكاناته عربيًا، عاد الصراع مع إسرائيل إلى الواجهة، ليدفع الرأي العام العربي في اتجاهات بعيدة كل البعد عن حديث الديمقراطية"¹.

3- أسلوب المبادرة في الشأن الخارجي وحدوده

بصرف النظر عن تقييم سياسات السعودية في عهد الملك عبد الله، فقد عمل إلى حد كبير على تدعيم المبادرات الخارجية، خصوصًا بتوظيف الأدوات أو الأصول الرمزية في تنفيذ سياسته الخارجية عدة مرات نذكر منها على سبيل المثال: قيام منظمة المؤتمر الإسلامي تحت سقف مجمع الفقه الإسلامي الدولي بالدعوة إلى عقد مؤتمر لكبار المرجعيات الدينية وعلماء المسلمين من الشيعة والسنة، الذي انعقد بالفعل يومي 19 و20 أكتوبر/تشرين الأول 2006، وأصدر العلماء السنة والمراجع الشيعة العراقيون الذين حضروا "وثيقة مكة المكرمة في الشأن العراقي"، والتي عُرفت أيضًا باسم "وثيقة حقن الدماء". وهو ما ستعالجه هذه الدراسة لاحقًا بتفصيل أكبر.

أما المحاولة الثانية لاستثمار المكانة الرمزية لمكة المكرمة فتمثلت في نداء الملك عبد الله بن عبد العزيز في 28 يناير/كانون الثاني 2007 إلى الفرقاء الفلسطينيين للاجتماع هناك، وإشارته إلى أن الخلاف الفلسطيني الداخلي لا يخدم سوى أعداء الأمة الإسلامية والعربية، وتشديده على أن السعودية لا تقبل أن تقف صامته متفرجة لأنها صاحبة دور تاريخي وتشارك فلسطين في المصير، ودعوته الأطراف الفلسطينية لا فرق بين طرف وآخر إلى الالتقاء "في السعودية وفي رحاب بيت الله الحرام، لبحث أمور الخلاف بينهم بكل حيادية دون تدخل من أي طرف آخر،

1 د. عمرو حمزاوي، "الظلال الإقليمية لحرب لبنان"، الشرق الأوسط 24 أغسطس/آب 2006.

لنحقق لأمتنا العربية والإسلامية أحييتها في قضيتها، ولنصل إلى حل يرضي الله سبحانه وتعالى، ويحقق آمال الشعب الفلسطيني الشقيق والشعوب الإسلامية والعربية وكل من آزر القضية ودعمها"¹.

أما المحاولة الثالثة فتمثلت في الدعوة إلى حوار الأديان والمشاركة في أنشطته ورعايتها؛ الأمر الذي انخرطت فيه السياسة السعودية بكثافة على مدار عام 2008، على نحو ربما يشير إلى تصاعد أهمية الأداة الثقافية في تنفيذ السياسة الخارجية السعودية، لاسيما في احتواء حملات الإساءات المتكررة للإسلام ودفع شبهة الإرهاب عنه. ومن الملاحظ أن معالجة قضايا التطرف والانغلاق، والتشديد على قيم التسامح والانفتاح والحوار والوسطية، باتت عناصر حاضرة في كثير من الخطابات الملكية التي تستشهد كثيراً بما تحقق في مؤتمرات مكة المكرمة ومديرد ونيويورك لحوار الأديان "لتحقيق الوئام الإسلامي ثم التفاهم العالمي لقطع الطريق على قوى التطرف والتعصب في مختلف الثقافات"². ففي خطاب العاهل السعودي أمام مجلس الشورى في مارس/آذار 2009 لخص الملك أولويات السياسة الخارجية لبلاده في أربعة أمور: لم الشمل العربي، والمصالحة الفلسطينية ودعم حقوق الشعب الفلسطيني، والانفتاح على القوى والثقافات العالمية عبر مبادرات حوار الحضارات والأديان لدعم السلام العالمي وتفويت الفرصة على المتطرفين لخلق صراع حضارات وتصادم أديان، مع دور حميد مع الآخرين لحلحلة الأزمة المالية العالمية³.

1 راجع: "نداء للملك عبد الله بن عبد العزيز يدعو فيه الرفقاء الفلسطينيين إلى لقاء عاجل في مكة للبحث في الخلاف بينهم"، الدراسات الفلسطينية، العدد 69، شتاء 2007، ص 194.

2 لمزيد من التفاصيل حول الانخراط السعودي في مسار حوار الأديان وتطور السياسة السعودية في هذا الاتجاه، انظر: أمجد أحمد جبريل، "مبادرة السعودية للحوار بين الأديان: من مؤتمر مكة إلى مؤتمر نيويورك 2008"، في: وسام الضويبي (محرر)، حوار الأديان: مراجعة وتقويم، القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع 2011، ص 141-180.

3 افتتاحية الوطن، "الانفتاح على العالم ومعيشة الناس محور سياسة الملك عبد الله"، الوطن (السعودية) 28 ربيع الأول 1430هـ - 25 مارس/آذار 2009م.

وأياً كان تقييم المرء لمدى نجاح هذه المحاولات أو فشلها، فمن اللازم رصد أن أغلبها قد جاء في سياق مستوى مرتفع من نشاط الدبلوماسية السعودية في أعقاب حرب لبنان صيف 2006. وحتى لو اعتبرنا أن ذلك يعبر عن حالة استثنائية ظهرت عامي 2006 و2007 حينما استضافت الرياض القمة العربية، فإن ذلك يشير إلى وجود ارتباط ما بين صعود الدور السعودي إقليمياً بالتزامن مع النجاح في توظيف المكانة الرمزية الهائلة لمكة المكرمة في نفوس المسلمين، والتي استضافت ثلاثة مؤتمرات مرتبطة بهذه المحاولات التي أشير إليها للتو.

إن وضع هذه المبادرات في سياقها الصحيح وحجمها الطبيعي لا ينتقص من أهمية الحراك الدبلوماسي الذي كانت تحدثه في القضايا العربية حتى لو لم تصل إلى تحقيق أهدافها النهائية، ولعل هذا ما تكرر ثانية مع المبادرة السعودية لحل أزمة تشكيل الحكومة العراقية، والتي جرى طرحها أواخر أكتوبر/تشرين الأول 2010، وأثارت في حينه عدداً من ردود الأفعال على الصعيدين العراقي والإقليمي.

وإجمالاً، فقد تميّزت "الدبلوماسية السعودية في مرحلة الملك عبد الله بن عبد العزيز بنشاط مكثّف، وبالعامل المتواصل على عدة ملفات عربية في الوقت نفسه. وكان أهم ما استحدثته أسلوب المبادرة إلى إطلاق مواقف سياسية في قضايا عربية أو إقليمية، فيما يبدو أنه محاولة لاستباق فعل آلية المشاورات العربية. واللافت أن هذا الأسلوب المبادر إلى إعلان موقف سياسي قبل أن تتضح مواقف الدول العربية الأخرى، لم تعرفه الدبلوماسية السعودية من قبل. قد يكون ذلك نتيجة التغيّر الذي حدث على مستوى القيادة، وبالتالي ميل النظام السياسي بعد ذلك إلى تبني مبدأ "المحاولة الاستباقية" لفرص خيارات سياسية معينة، أو ربما لإعطاء إشارة إلى أن السعودية تدعم خياراً محدداً من عدة خيارات مطروحة قد يكون تم الحديث عنها قبلاً. مهما يكن الأمر، فإن إعلان الرياض مواقف استباقية في قضايا إقليمية مهمة يمثل تحولاً ملحوظاً في السياسة الخارجية السعودية، إذ كانت العادة أن تنتظر تبلور موقف عربي أو دولي من هذه القضية أو تلك لإعلان موقفها. بعبارة أخرى: كانت الدبلوماسية السعودية تحرص على عدم المبادرة إلى إعلان موقف قبل تبلور مواقف الآخرين. ويبدو أن شيئاً ما استجد هنا ذا صلة

بالتغيّر على مستوى القيادة في السعودية، وما صاحب ذلك من تغيّرات إقليمية ودولية¹.

وتبقى الإشارة إلى أن اتجاهًا آخر في التحليل ربط هذه "الصحة الدبلوماسية السعودية" بتساعد الدور الإيراني في المنطقة العربية ورغبة الرياض في التصدي له، مما يشير إلى آنية هذه الصحة وعدم تعبيرها عن رؤية استراتيجية عربية أو محاولة لاتباع مدخل إعادة بناء القوة العربية توطئة لتعامل أصوب مع دول الحوار العربي، وعلى رأسها إيران².

رابعًا: النظام السعودي وإشكالية التعامل مع الشيعة

رغم محدودية الإحصائيات والبيانات الرسمية حول أعداد الشيعة في دول الخليج العربية، فإن بعض المصادر تشير إلى أنهم يشكّلون 12% من إجمالي عدد السكان الأصليين في دول مجلس التعاون الخليجي الست، والذين يُقدر عددهم بـ 32 مليون نسمة³.

وتذكر إحدى الدراسات أن انتماءات غالبية السكان في السعودية تتوزع على ثلاثة مذاهب سنيّة: المذهب الشافعي (في الحجاز)، المذهب الحنبلي (في نجد والإحساء)، المذهب المالكي (في الحجاز والإحساء). ووفقًا لهذه الدراسة يشكّل الشيعة الاثنا عشرية ما بين 10 و15% من مجموع سكان السعودية حسب إحصاء عام 2004⁴.

بيد أن المجتمع الشيعي السعودي ينقسم هو الآخر إلى عدة فروع أو اشتقاقات مذهبية. ولئن كان الشيعة الاثنا عشرية يتركزون في المنطقة الشرقية من البلاد، فإن

1 المصدر نفسه، ص 7-8.

2 د. نيفين مسعد، "معضلة العلاقات العربية-الإيرانية منذ احتلال العراق"، الدراسات الفلسطينية، العدد 75/74، ربيع/صيف 2008، ص 40. وأيضًا: د. أحمد يوسف أحمد، "تآكل الدور المصري في النظام العربي"، الدراسات الفلسطينية، العدد 71، صيف 2007، ص 71.

3 انظر: د. محمد سعد أبو عامود، "الشيعة في الخليج وتفاعلات الصراع الأميركي-الإيراني"، السياسة الدولية، العدد 168، إبريل/نيسان 2007، ص 95.

4 انظر: د. فواد إبراهيم، الشيعة في السعودية، بيروت: دار الساقي، 2007، ص 5.

لهم وجوداً في بعض المناطق الأخرى. بينما يقطن في منطقة نجران طائفة من الشيعة الإسماعيلية، ويتواجد في المدينة المنورة وبعض أطراف الحجاز طائفة من الشيعة الإمامية، كما يتواجد أعداد من الشيعة الكيسانية في منطقة ينبع¹.

الأمر المهم في هذا السياق هو تأثير وجود هذه الأقلية على السياسة الخارجية السعودية، لاسيما بعد احتلال العراق عام 2003؛ فمن جهة يتركز الشيعة السعوديون في المنطقة الشرقية الغنية بالنفط، ومن جهة أخرى يشككون من أوضاعهم الاقتصادية الصعبة؛ مما يجعل المسألة الشيعية ذات تقاطعات فيها بُعد جغرافي، وبعد مذهبي، وبعد اقتصادي. ومن ثم فقد أثارت مطالب الشيعة منذ عام 2003 جدلاً كبيراً في الساحة السعودية، بين الذين نظروا إليها بوصفها خطراً يجب مواجهته، سواء في السلطة أو في المؤسسة الدينية، وبين الذين عملوا على التفاعل معها ومحاولة احتوائها، سواء في السلطة أو في المؤسسة الدينية أيضاً².

والواقع أن المؤسسة السياسية في السعودية تتمتع بنظرة أكثر انفتاحاً من المؤسسة الدينية بالنسبة لموضوع الشيعة، وهو ما تجلّى بعد احتلال العراق حينما "ظهرت بوادر لانفتاح الأمير عبد الله بن عبد العزيز (ولي العهد آنذاك) على بعض مطالب الشيعة التي بلورها 450 من رموزهم في وثيقة أعدوها عام 2003؛ فقد التقى بـ 18 منهم لمناقشتها. ومن مظاهر ذلك الانفتاح الحذر: التخفيف على شيعة القطيف والمدينة في ما يخص بناء الحسينيات، وإحياء ذكرى عاشوراء، وإصدار مطبوعات.. إلخ. لكن اندلاع حرب لبنان عام 2006 أحيى فتاوى متشددة تحرم نصره حزب الله لتشيّعه؛ الأمر الذي كشف عن خلل في تعامل المؤسسة الدينية مع قضية الاختلاف المذهبي، وهو خلل له أثره المجتمعي الفادح على ضوء النفوذ الملحوظ الذي تتمتع به تلك المؤسسة" في المجتمع السعودي³.

1 المصدر نفسه، ص 20.

2 شحاتة محمد ناصر، "سياسات النظم الحاكمة في البحرين والكويت والعربية السعودية في التعامل مع المطالب الشيعية (2003-2008): دراسة مقارنة"، المستقبل العربي العدد 387، مايو/أيار 2011، ص 38 و47.

3 راجع: د. نيفين مسعد، "النزاعات الدينية والمذهبية والعرقية (الإثنية) في الوطن العربي"، المستقبل العربي العدد 364، يونيو/حزيران 2009، ص 68.

ولعل ما يقلق النظام السعودي هو البعد الإقليمي للمسألة الشيعية، الذي يبدو داعماً لطموحاتهم السياسية، لاسيما تلك التأثيرات القادمة من تحسّن الوضع السياسي لشبيعة العراق والبحرين والكويت. بالإضافة بالطبع إلى ما سبقت الإشارة إليه من إشكاليات العلاقات السعودية-الإيرانية، خصوصاً منذ الثورة الإسلامية في إيران عام 1979، فقد شهدت السعودية عدة مظاهر لتأثيرات الإسلام السياسي الإيراني كان أخطرها ما يتعلق بالمنطقة الشرقية في السعودية عامي 1978 و1979 حيث انتشرت أعمال الشغب وقامت المواجهات في عدد من المدن والقرى الشيعية؛ مما أعاد إلى ذاكرة النظام السعودي الإضرابات السابقة للشبيعة أعوام 1953 و1956 و1970¹.

ورغم تأثر الشبيعة في كل من البحرين والكويت والسعودية بدرجات متفاوتة بنظرية "ولاية الفقيه"، فإن الحركة السياسية الشيعية في السعودية شرعت في مراجعة أفكارها منذ عام 1989 وعدلت عن إيمانها بتلك النظرية، وأخذت تقدم مشروعاً وطنياً إصلاحياً بعيداً عن تلك النظرية. وشارك قياديون سابقون في تلك الحركة في عدد من العرائض التي جرى تقديمها لنظام الحكم السعودي، ومن أمثلتها: "رؤية لحاضر الوطن ومستقبله" في ديسمبر/كانون الأول 2002، والعريضة الشيعية "شركاء في الوطن" في إبريل/نيسان 2003، ووثيقة الإصلاح الدستوري في ديسمبر/كانون الأول 2003، وهي عرائض أكّدت الانتماء الوطني، وأن السعودية هي الوطن النهائي الذي "لا بديل عنه ولا ولاء لغيره" كما جاء في عريضة "شركاء في الوطن"².

ودون الخوض في تفاصيل أو تاريخ العلاقات بين النظام السعودي وشبيعة المنطقة الشرقية، فقد تبدّل المشهد السياسي السعودي كثيراً منذ حرب العراق؛ إذ أصبحت غالبية القوى السعودية تنزع نحو الانضواء في إطار عمل جمعي تتوحد

1 جوزيف أ. كيشيشيان، الخلافة في العربية السعودية، ترجمة: غادة حيدر، بيروت: دار الساقى، ط2، 2003، ص 162-165.

2 بتصرف عن: شحاتة محمد ناصر، "سياسات النظم الحاكمة في البحرين والكويت والعربية السعودية..."، مصدر سابق، ص 36.

فيه المواقف والمطالب، ونجحت هذه القوى نسبياً في تكييف تطلعاتها مع المطلب العام الشعبي الذي يرغب في إخراج الدولة من أزمتها المتعددة. وربما لأول مرة يحدث تلاقٍ مجدداً بين رموز من التيارات المختلفة في السعودية في محاولة لبناء شكل فضفاض من التحالف الوطني العامل على حث الحكومة على إدخال إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية شاملة وعاجلة¹.

كذلك فإن السعودية لم يعد بوسعها تجاهل مطالب الشيعة فيها بالنظر إلى السياق الإقليمي الجديد بعد احتلال العراق. "ولئن كانت الدولة قادرة على العمل بصورة خاطفة لكبح جماح الحراك الشيعي، كما فعلت مع الاتجاه السلفي المتشدد، فإنها تدرك أن أية مواجهة مستقبلية مع إيران قد تجعل السعودية عرضة لاضطرابات في المدن الشيعية في المنطقة الشرقية. وقد حاولت القيادة السعودية بناء جسور مع إيران، وهي تدعو إلى الحوار والدبلوماسية. ولكن تبقى قطاعات من المجتمع السعودي متقبلة لفتاوى راديكالية، تُدين الشيعة وجماعات دينية أخرى من خارج التيار العام"².

وعلى أية حال، فإن الأمر المرجح أن النظام السعودي سيقى يعاني من إشكالية التعامل مع الشيعة السعوديين عبر علاقة متذبذبة من الانفتاح الحذر والتوجس الدائم، خصوصاً في ظل التمدد الإقليمي الإيراني والمتغيرات الخاصة بالضغط الدولي من أجل الإصلاح السياسي في دول الخليج العربي، والموقف الفكري الوهابي من هذه الأقلية.

خامساً: النفط والتوجه الاقتصادي للدولة

كان النفط -ولا يزال- أحد أهم أسباب اهتمام الدول الكبرى بمنطقة الخليج ومحيطها المباشر، وهذا ما يجعل الاستقرار السياسي في الدول المصدرة للنفط مسألة مهمة تعمل الدول الغربية جاهدة على تأمينها وضبط أية مسارات محتملة للتغيير في هذه المنطقة لتلافي حدوث أي تهديد محتمل للمصالح الغربية كما حدث بعد الثورة الإسلامية التي أطاحت بشاه إيران عام 1979.

1 د. فؤاد إبراهيم، الشيعة في السعودية، مصدر سابق، ص 57-58.

2 د. مضاوي الرشيد، "مشروع تحديث الحكم السعودي"، مصدر سابق، ص 126.

ويستبعد البعض احتمال وقوع مشكلات مشابهة في السعودية (التي تعتبر من منظور الأمن النفطي الدولة الأهم بالنسبة للغرب)، ولكن حتى إذا حدثت مثل هذه المشكلات فإنه من غير المحتمل أن ينقطع النفط السعودي عن الأسواق فترة طويلة، لأن اعتماد السعودية على الإيرادات النفطية وعلى الأسواق الغربية في تأمين معظم الاحتياجات السعودية الأساسية، سيجبرها على العودة بسرعة إلى أسواق الصادرات النفطية¹.

إن الأهمية الفائقة للذهب الأسود بالنسبة للمملكة العربية السعودية تتجلى في أنه يمثل عنصراً من أهم أربع ركائز يستند إليها النظام السعودي، (وهي: الدين أو خدمة الحرمين الشريفين، والقبيلة التي تمثل قاعدة النظام، والقوى الاجتماعية المساندة، والنفط). وقد لعب النفط دوراً أساسياً في زيادة الحضور السعودي على الساحتين العربية والدولية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وهو عنصر فاعل في كل الأزمات التي مرّت بها منطقة الشرق الأوسط منذ ذلك التاريخ إلى اليوم، بل يمكن وصف بعض الحروب التي شهدتها هذه المنطقة بأنها "حروب النفط"، ولعل الحرب على العراق ربيع 2003 لا تكون آخرها².

صحيح أن النفط أسهم في إحداث سيولة كبيرة لدى السعودية، وأعطى سياستها الخارجية قدرة على التأثير على مواقف الدول الأخرى عبر المال، إلا أن هذه السيولة لم تستخدم في القطاعات الإنتاجية في كافة المجالات، بل استُخدمت في قنوات أدت إلى: الشراهة في الاستهلاك، وتضخم الأجهزة الحكومية والخدمية، والتوسع في القروض الخارجية والهبات، والإخفاق في خلق بيئة صناعية في المجتمع السعودي؛ فصناعة النفط لم تكسب عمالها من المواطنين مهارات تفيدهم في مجالات خارج النفط، رغم محاولات شركة أرامكو السعودية في هذا الصدد، وطول مدة خدمتها³.

- 1 انظر: هوشانج أمير أحمددي، "النفط في مطلع القرن الحادي والعشرين: تفاعل بين قوى السوق والسياسة"، دراسات استراتيجية، العدد 4، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1996، ص 50-51.
- 2 د. يوسف مكّي، "الحالة السعودية"، في: د. نيفين مسعد (محرر ومنسق)، كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية، مصدر سابق، ص 150-154.
- 3 د. محمد بن صنيتان، السعودية الدولة والمجتمع: محددات تكوّن الكيان السعودي، مصدر سابق، ص 59.

وبهذا المعنى تعد السعودية نموذجاً لاقتصاد المنتج الواحد المندمج كلياً في النظام الاقتصادي الدولي. ورغم محاولات الدولة الاتجاه نحو اتباع سياسة اقتصادية تعتمد على مبدأ تنويع مصادر الدخل للدولة منذ الخطة الخمسية الثانية (1975-1980)، فإن هذا التوجّه الاقتصادي لم ينجح بعد في أن يكون بديلاً للاعتماد على عائدات النفط¹. ولذا فإن "ارتباط السعودية بالاقتصاد الرأسمالي العالمي عموماً، وبالولايات المتحدة الأمريكية خصوصاً، هو ارتباط عميق ومتعدد الجوانب؛ فالسعودية كانت وما زالت تعتمد على الاقتصاد الرأسمالي العالمي في بيع النفط، وفي الحصول على حاجاتها من السلع والخدمات، وفي توظيف الفوائض المالية النفطية، وفي إقامة الصناعات الجديدة وتشغيلها، وتطوير الحياة الاقتصادية داخلها"².

ورغم الجهود الواضحة التي بُذلت في عهد الملك عبد الله بن عبد العزيز لبناء قاعدة علمية وجامعات قوية تشكل ركيزة لبناء الإنسان بوصفه أهم عناصر رأس المال الاجتماعي اللازم لزيادة رأس المال المادي وتنويع مصادر الدخل الوطني، فإن ثمة محدودية في منجزات الخطط الاقتصادية الخمسية للدولة في الفترة من 1970 إلى 2010، ولا يزال الإيراد النفطي في ميزانية الدولة ونفقاتها يمثل نسبة عالية، مما يدل على استمرار الحاجة إلى تشجيع الادخار وبناء رأسمال منتج ليحل مكان الدخل النفطي عندما تغيب شمس، وهو ما يحتاج بدوره إلى قرار سياسي/استراتيجي يقوم بضبط وإدارة السياسات الاقتصادية العليا والكلية لكي تقوم على الاستثمار في رأس المال البشري وكل ما يتعلق بالإنسان تعليمياً وصحة ودخلاً وإنتاجاً وحضارة³.

وفي سياق تحليل الآثار الاقتصادية لاحتمالات تراجع عائدات النفط مستقبلاً طرحت إحدى الدراسات ضرورة ترشيد السياسات الاقتصادية السعودية عبر

- 1 د. عمر الحضرمي، البعد الاقتصادي في السياسة الخارجية السعودية، عمان: دار الفتح، 2002، ص 108.
- 2 د. إبراهيم العيسوي، قياس التبعية في الوطن العربي بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية وجامعة الأمم المتحدة، مشروع المستقبلات العربية البديلة، 1989، ص 93.
- 3 د. عبد العزيز محمد الدخيل، التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية: قراءة نقدية، بيروت: دار الساقى، 2012، ص 878-880.

خطوات سريعة لإيجاد موارد غير بترولية، وتطوير قنوات إيراد أخرى وسن الضرائب والرسوم، وترشيد عمليات الإنفاق الحكومي عبر تطوير مؤسسات إدارة المالية العامة، وضرورة الملاءمة بين السياسة الاقتصادية وسياسات التعليم والتدريب الوطني، والحد من الفساد الإداري والبيروقراطية التي تعوق حركة القطاع الخاص الوطني وتزيد من التكلفة الإنتاجية في القطاعين العام والخاص والاقتصاد برتمته¹.

ورغم أهمية هذا الاتجاه الناقد لاعتماد النموذج التنموي السعودي على النفط، فإن ثمة من يذهب في اتجاه آخر يقوم على الإشادة بهذا النموذج واستمراريته وتوافقه مع البيئة المحلية، خصوصاً عبر مقارنته بالنموذجين العراقي والمصري. وهكذا يكون "النموذج السعودي مزية في أن منطلقه يتفق مع الركائز الأساسية والخط العام الذي قام عليه تشييد وبناء الدولة السعودية الحديثة؛ فمن ناحية نلاحظ سنة الاستمرارية في النمو العضوي للنظام، بمعنى أن تطور النظام السعودي منذ تأسيس الدولة السعودية قد تميز بوضع فريد استطاعت بموجبه الدولة السعودية أن تقيم قواعد دولة عصرية من واقع تقليدي، فهي لم تشهد فترات الانقطاع أو الانفصال، وإنما تعرف وصلاً في نمط النمو السعودي يتفق مع منشأ الدولة السعودية المعاصرة. من هنا يلقب النموذج السعودي بـ "التقليدية الحديثة" أو "الاستحداثات من واقع التقليدية". ولذلك على المخطط السعودي أن يراعي التوفيق بين ضوابط وتوازنات معينة قائمة في النظام؛ الأمر الذي قد يحد من حرية حركته، إلا أنه من ناحية أخرى يكسبه الشرعية؛ إذ يجنبه الرجوع إلى قدراته القهرية للمحافظة على النظام، نتيجة لمراعاة ضوابط تنبعث من ذات النظام ولا توضع من قبل النخبة، الأمر الذي يعكس توافقاً بين عقائد النخبة والمحيط العام الذي يتواجد فيه النظام السعودي. وإذا كان النظام السعودي قد استطاع -إلى حد كبير، وعلى مدى فترة زمنية طويلة- الحفاظ على هذا الانسجام وهذه السلاسة في الحركة وإحداثيات التطور والتغيير، فإن ذلك لم يمنع من حدوث اختلالات فجائية نتيجة الآثار غير المحسوبة لمعدلات التغيير السريع التي لا يمكن لأي نظام -مهما بلغت قدرته- أن يسيطر تماماً على عواقبها الاجتماعية

1 المصدر نفسه، ص 110 - 115.

والسياسية، ولعل أبرز هذه الانقطاعات حادث الاستيلاء على الكعبة علم 1979، والذي كشف عن التطور التحتي لعوامل السخط الاجتماعي والسياسي التي حملت بدورها الشعارات الإسلامية نفسها التي يحملها النظام، والتي يرى المحللون الاجتماعيون أنها كانت النتائج الطبيعي لعمليات التغيير السريع التي تبنتها برامج التنمية السريعة في السبعينات¹.

وبعيداً عن هذين الاتجاهين يمكن تلخيص تأثير المحدد النفطي على السياسة الخارجية السعودية بأنه يمثل سلاحاً ذا حدين؛ فهو يسمح للسعودية بدور في السياسات المتعلقة بأسعار النفط وإمداداته، ويوفر للدولة أيضاً قدرة مالية كبيرة تعينها على التأثير في محيطها العربي والإسلامي عبر أداة المساعدات الخارجية والهبات والقروض، لكنه من الناحية الأخرى يقيها أسيرة الاندماج في علاقات وثيقة مع الاقتصادات الغربية ومؤسسات النظام الرأسمالي العالمي إجمالاً، وعرضة للتأثر بأية تقلبات تحدث في سعر هذه السلعة الاستراتيجية، مما يحد بدوره من قدرات صانع القرار في سياساته الداخلية والخارجية.

وإجمالاً لتأثير المحدد الداخلي على السياسة السعودية ربما يمكن القول: إن هذا المحدد يصب في اتجاه استمرارية تلك السياسة، التي يبدو أنها تتسم بالثبات إلى حد ليس بالقليل؛ إذ لم يطرأ عليها تغيير كبير على الأقل في فترة هذه الدراسة 2001-2010. فدور الملك والأسرة المالكة وهيئة كبار العلماء في صناعة القرار السعودي يبقى محورياً، كما أن تعريف شكل العلاقة بين الدين والسياسي في النظام السعودي يظل ثابتاً إلى حد كبير، بما يعطي في أغلب الأحيان تفوقاً للسياسي على الديني. ورغم الانفتاح الحذر الذي تبديه المؤسسة السياسية السعودية تجاه الشيعة السعوديين، فإن القيود القادمة من المؤسسة الدينية والتحديات الإقليمية النابعة من الصعود الإيراني تفرض حدوداً على ذلك الانفتاح، بما يرجح أن تبقى المسألة الشيعية عنصراً مؤثراً على السياسة الخارجية السعودية في المستقبل المنظور، وأخيراً فإن اعتماد الاقتصاد السعودي على سلعة النفط وطبيعة التوجه الاقتصادي للدولة،

1 بتصرف عن: د. مني أبو الفضل، المدخل المنهجي لدراسة النظم العربية، القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، 2013، ص 252-254.

تولّدان ارتباطاً عالياً بالنظام العالمي، وتفرضان التزامات متعددة تحد من القدرة على القيام بتغييرات واسعة في السياسة الخارجية السعودية.

ومن المهم في نهاية هذا الفصل إبراز بعض النتائج التفاعلية/التركيبية بين المحددات الخارجية والداخلية للسياسة الخارجية السعودية على النحو الآتي:

- تحاول السعودية في سياستها الخارجية التوفيق بين اعتبارين متعارضين؛ أحدهما خارجي يخص العلاقة القوية مع الولايات المتحدة التي جعلت الرياض تشارك واشنطن في خصومتها مع عدة أطراف إقليمية (مع مصر إبان حكم الرئيس جمال عبد الناصر، ومع إيران الخميني، ومع العراق البعثي خصوصاً تحت حكم الرئيس صدام حسين، وبشكل عام مع أية توجهات راديكالية تريد تغيير المنطقة العربية بما يتعارض مع التوجّه السعودي المعتدل والحريص على الاستقرار). أما الاعتبار الآخر فيتعلق بمكانة السعودية على الصعيدين العربي والإسلامي وأثر العقيدة الدينية والأيدولوجية السياسية التي يتبناها النظام السعودي، مما يلزم الرياض بمساندة القضايا العربية-الإسلامية ونصرتها، وفي مقدمتها قضية فلسطين، ولكن ضمن الحدود والقيود التي تفرضها السياسات الدولية والإقليمية والأبعاد الداخلية السعودية¹.

- يجب أن تعمل السياسة الخارجية السعودية على ثلاثة مستويات مختلفة في الوقت نفسه؛ فعلى المستوى الدولي تبرز محورية العلاقة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة، وكذلك الدور السعودي في استقرار سوق النفط. أما على المستوى العربي أو الإقليمي فتسعى الرياض للعب دور الموازن بين جيرانها الأقوى منها عسكرياً والأكبر من حيث تعداد السكان. أما على مستوى شبه الجزيرة العربية فإن السعودية تؤكد على دورها الريادي في مقابل اليمن والدول الخليجية الأصغر من السعودية حجماً ومساحة، ولاسيما الإمارات وقطر. بيد أن الأهم من ذلك هو

1 د. درية شفيق بسيوني، "إسرائيل والدائرة الخليجية.. حتميات الأيديولوجيات وبرامغيات المصالح"، شؤون خليجية، العدد 60، شتاء 2010، ص 33-34.

أن السياسات التي تبدو ذات فائدة واضحة للسعودية على أحد مستويات سياستها الخارجية، يمكن أن تسبب مشكلات على مستوى ثانٍ لهذه السياسة؛ فتحالف النظام السعودي مع واشنطن كان - كما يرى البعض - ذا فائدة كبيرة على الصعيدين العسكري والاقتصادي، لكنه جعل الرياض عرضةً لانتقادات حادة من محيطها الإقليمي فضلاً عن استياء الجمهور السعودي منه في بعض الأحيان، كما حدث مباشرة بعد حرب الخليج الثانية عام 1991، وكذلك بعد أحداث 11 سبتمبر/أيلول 2001¹.

ويبدو أن التوليف بين مستويات عمل السياسة الخارجية السعودية يتعلق بإشكالية بنوية وتاريخية؛ فقد واجه الملك عبد العزيز معضلة الموازنة بين الحساسية الدينية لأتباعه، وبين الحاجات الملحة للملك لعقد تحالفات خارجية مع أطراف قوية في النظام الدولي يبنى على أساس شرعية دولية لدولته الناشئة².

- لا تخلو السياسة الخارجية السعودية من بعض التناقضات أحياناً، خصوصاً في الدائرتين العربية والإسلامية. ورغم الجهد السعودي الواضح في دعم دول هاتين الدائرتين، والتزام الرياض بتقديم المساعدات والمنح المالية، وتجنب التدخل (العلمي أو المباشر) في شؤون تلك الدول الداخلية، فإن السعودية لم تطبق مبدأ عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية في أزمة الخليج الثانية 1990/1991 عندما استعانت بالقوة العسكرية لردع العراق، نتيجة "مخاوف وهواجس أثبتت الوقائع أنها غير حقيقية؛ إذ اعتقدت النخبة الحاكمة السعودية أن العراق يهدد سلامة الأراضي السعودية، ونتج عن ذلك زيادة التواجد العسكري

1 F. Gregory Gause, "The Foreign Policy of Saudi Arabia", in: Raymond Hinnebusch & Anoushiravan Ehteshami (Eds.), *The Foreign Policies of Middle East States*, London: Lynne Rienner Publishers, 2002, p. 193-194.

2 د. عبد الله جمعة الحاج، الدولة الوطنية والإسلام في العالم العربي مصدر سابق، ص 186.

الأميركي في منطقة الخليج العربي". وثمة مخاوف من تكرار السلوك السعودي نفسه لردع إيران أيضاً في ظل تزايد الشكوك الأميركية والغربية في نمو حجم القدرات النووية الإيرانية وقوتها¹. ويبدو أن تناقضات السياسة السعودية قد تزايدت كثيراً منذ انطلاق شرارة التغيير في العالم العربي من تونس أواخر عام 2010، خصوصاً أنها أبرزت دوراً ملموساً للحركات الإسلامية، وعلى رأسها حركة الإخوان المسلمين. وثمة من يشير هنا إلى "تغير ما في طريقة صناعة السياسة السعودية، وأن الموضوعي يتراجع حثيثاً لصالح الشخصي وغير المحسوب جيداً؛ فقد دخلت على هذه السياسة عناصر من الارتباك والكراهية والشك؛ مما أدى لإحجام الرياض عن تقديم يد العون والمساعدة للبلدان العربية التي شهدت مشاركة إسلامية في الحكم بعد الثورات العربية، وعاملت السعودية القادة الجدد لهذه البلدان بقدر كبير من الشك. وسرعان ما تطور هذا الموقف إلى تبني سياسة الإطاحة بالنظم الديمقراطية الجديدة وقواها الإسلامية، على السواء. وهي سياسة سيكون لها انعكاساتها على السعودية ذاتها، ولو بعد حين"². ولعل هذا كله مما يدل على أن مستوى التحديات التي تواجه السعودية وسياستها الخارجية يتصاعد بمرور الوقت، مما يؤكد إلى حاجتها إلى القيام بمراجعة لفلسفة هذه السياسة ومنطلقاتها وأدوات تنفيذها وتحالفاتها الخارجية، ولاسيما مع الولايات المتحدة الأميركية.

-
- 1 بتصرف عن: د. جاسم الحريري، "السياسة الخارجية السعودية: المتغيرات والمستقبل"، مصدر سابق، ص 148-149.
 - 2 بتصرف عن: د. بشير موسى نافع، "سياسات غير عقلانية قائمة على الكراهية والثقة المفرطة بالنفس"، القدس العربي 23 يناير/كانون الثاني 2014. على الرابط:
<http://www.alquds.co.uk/?p=126104>

الفصل الثاني

السياسة السعودية

تجاه القضية الفلسطينية

بعد أحداث 11 سبتمبر/أيلول 2001

يبحث هذا الفصل في تفاعل السياسة السعودية مع قضية فلسطين على مدار عشر سنوات، منذ أحداث 11 سبتمبر/أيلول 2001 وحتى نهاية عام 2010. وقد كان هذا العقد حافلاً بالمتغيرات الدولية والإقليمية التي حاصرت القضية الفلسطينية وفرضت على الشعب الفلسطيني مزيداً من القيود والمعوقات في نضاله التحرري. وسرى أدناه كيف حاولت الرياض دعم وجهة نظرها بالفصل بين تداعيات أحداث سبتمبر/أيلول 2001 والحملة الأميركية على "الإرهاب" من جهة، وبين نضال الشعب الفلسطيني وسعيه لنيل حقوقه من جهة أخرى.

وينقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث؛ يعالج أولها حدود التغير في الموقف السعودي من قضية فلسطين بعد أحداث 11 سبتمبر/أيلول 2001. أما الثاني فيتناول السياسة السعودية وتطورات القضية الفلسطينية بعد احتلال العراق ربيع 2003. وأخيراً، يأتي المبحث الثالث الذي يستعرض حركة الدبلوماسية السعودية في الدوائر الفلسطينية والعربية والدولية (2007-2010).

وسيركز التحليل في هذا الفصل إجمالاً على ثلاثة عناصر أساسية؛ أولها الضغوط الأميركية والإقليمية على السياسة السعودية (أو مدخلات السياسة)، وثانيها طبيعة الاستجابة أو المواقف السعودية (أو مخرجات السياسة)، وثالثها كيف حاولت السعودية استخدام الأداة الدبلوماسية لتنفيذ سياستها الخارجية، ومحاولة إقامة التوازن بين الضغوط الشديدة على الرياض لتغيير موقفها الداعم للقضية الفلسطينية، وبين التعبير عن رؤيتها الخاصة بضرورة طرح مبادرة عربية لتسوية الصراع العربي-الإسرائيلي، وتفعيل عملية التسوية خصوصاً بعد الحروب الثلاثة الكبيرة التي تعرضت لها منطقة المشرق العربي في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ابتداءً من حرب العراق 2003، إلى حرب لبنان صيف 2006، وانتهاءً بحرب غزة 2008-2009.

تداعيات 11 سبتمبر/أيلول 2001 على القضية الفلسطينية وحدود التغيير في الموقف السعودي

يتناول هذا الجزء بالتحليل المواقف السعودية من التكييف الجديد لقضية فلسطين بعد أحداث 11 سبتمبر/أيلول 2001، التي مهّدت لتقارب أكبر بين المواقف الأميركية والإسرائيلية من المقاومة الفلسطينية، كما تجلّى في اجتياح قوات الاحتلال الضفة الغربية ربيع 2002، وتداعيات ذلك الاجتياح على فرض مسألة إصلاح السلطة الفلسطينية بوصفها مدخلاً لتصفية انتفاضة الأقصى. كما يعالج المبحث الجهود الدبلوماسية السعودية لإخراج عملية التسوية من أزمتها المتكررة، عبر طرح مبادرة السلام العربية عام 2002.

أولاً: حول التكييف الجديد لقضية فلسطين

تركت المتغيرات العالمية بعد أحداث سبتمبر/أيلول 2001 آثارها على القضية الفلسطينية، التي كادت إسرائيل أن تتمكن من تغيير تكييفها، من قضية تحرر وطني ونضال شعب واقع تحت الاحتلال، إلى حرب تشنّها إسرائيل على "الإرهاب"¹. لقد أوجدت تلك الأحداث معادلات وظروفاً دولية جديدة، وكان أهمها الاقتراب الأميركي الجديد في التعامل مع "الإرهاب الدولي" الذي اتسم بالغموض، وعدم تحديد هدف نهائي للحملة على الإرهاب، والخطط المتعمد بين أعمال المقاومة المشروعة ضد الاحتلال الأجنبي بكافة الوسائل وبين الإرهاب الأعمى².

1 "لا تشابه القضية الفلسطينية من حيث اتساع وكثافة حثيائها الدولية أية قضية وطنية أخرى في التاريخ الحديث (..) ولا توجد قضية وطنية تأثرت وتتأثر بالأحداث الدولية، كما تتأثر قضية الشعب الفلسطيني". د. عزمي بشارة، الانتفاضة والمجتمع الإسرائيلي: تحليل في خضم الأحداث، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص 221-222.

2 التقرير الاستراتيجي العربي 2001، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في الأهرام، 2002، ص 257.

وربما يتمثل التأثير الأكبر لتلك الأحداث على الشرق الأوسط في جعل العامل الدولي (أي: مطاردة واشنطن للإرهاب) يكتسب أولوية على العامل الإقليمي (أي: السعي لإيجاد تسوية للقضية الفلسطينية). وهنا تكمن أهمية فكرة "محور الشر" التي ابتدعها بوش الابن. ورغم بعض التردد الذي شاب سياسته بعد تلك الأحداث مباشرة، إلا أن الأميركيين اقتنعوا بأن قيادة ياسر عرفات هي قيادة يجب نسبتها إلى معسكر "الشر" أو معسكر "الإرهاب"¹.

لقد باتت واشنطن بعد أحداث 9/11 تنطلق من أن "الصراع العربي-الإسرائيلي لم يعد يمثل تشخيصاً صحيحاً لواقع العلاقة بين إسرائيل والأطراف العربية، وإنما أصبح التشخيص الصحيح، في ضوء التشرذم العربي، هو حصر المواجهة في إطار مواجهة فلسطينية-إسرائيلية، وتحولت الأطراف العربية (غير الفلسطينيين) إلى وسطاء يريدون تجنب بلوغ المواجهات (التي تحكمها محاربة الإرهاب) حدًا من العنف يهدد استقرار المنطقة العربية برمتها مستقبلاً"².

وبجانِب الضغوط الإسرائيلية التي استهدفت رأس السلطة الفلسطينية بهدف إضعافها تمامًا، "صعدت واشنطن ضغوطها على الرئيس عرفات لتحديد موقفه من "الإرهاب" بالأفعال وليس بالأقوال، ودعته إلى اتخاذ إجراءات حازمة وقاسية باتجاه وقف الانتفاضة لأنها لن تحقّق شيئاً. وفي هذه الأثناء التي كانت تشهد قرب الانتهاء من العمليات العسكرية الأميركية في أفغانستان، تضمّن خطاب الرئيس بوش الابن أمام الأمم المتحدة في 10 نوفمبر/تشرين الثاني 2001، ضرورة تحقيق ما وصفه "بالسلام العادل" في الشرق الأوسط، وأن تكون هناك دولة فلسطينية إلى جانب الدولة الإسرائيلية كجزء من آليات ضمان أمن إسرائيل نفسها. بيد أن الطرح الأميركي لهذه الدولة كان مجرد إعلان يهدف إلى استقطاب التأييد العربي للحرب ضد الإرهاب من ناحية، ولتكتيف الضغوط على السلطة

1 محمد سيد أحمد، "11 سبتمبر/أيلول والقضية الفلسطينية"، الدراسات الفلسطينية، العدد

52، خريف 2002، ص 27.

2 المصدر نفسه، ص 29.

الفلسطينية من ناحية أخرى، وهو ما تمثل في التأكيد الأميركي على أولوية وقف الانتفاضة تحت تسمية "وقف العنف والتحرير"¹.

وقد ظهر عجز النظام العربي عن حماية الرئيس عرفات، ورفضت واشنطن الالتفات إلى مطالب بعض دوله بالضغط على شارون. واتضح أن الموقف الأميركي تبني وجهة النظر الإسرائيلية المتطرفة التي يعبر عنها شارون، وصمم المسؤولون الأميركيون آذانهم عما تطالب به الدول العربية (حتى المعتدلة منها)، وضغطوا لإفشال أي رهان فلسطيني أو عربي على دور أوروبي يُلطف من غلواء السياسة الأميركية².

وفي نطاق أقل من عامين على أحداث 9/11 أخذت مواقف الاتحاد الأوروبي تقترب شيئاً فشيئاً من الموقف الأميركي من حركات المقاومة العربية التي تمارس النضال المسلح ضد إسرائيل³.

لقد أدرك صانع القرار الإسرائيلي بمجرد وقوع أحداث 9/11 أن الفرصة أصبحت مواتية لتغيير تعامله مع انتفاضة الأقصى بنهج أكثر تشدداً، بعد أن تحولت البيئة الدولية بعد تلك الأحداث إلى التركيز على شن حملة عالمية لمكافحة الإرهاب. وحينئذ كان على حكومة شارون أن تجتهد في أن تصوّر للعالم ما تقوم به من قمع للانتفاضة وكأنه جزء من تلك الحملة الغامضة والفضفاضة التي أعلنتها الإدارة الأميركية على "الإرهاب"، والتي تضمنت إطلاق أحكام جائرة على حركات التحرير الوطني تعمّدت إحداث خلط واسع بين حق المقاومة المشروعة ضد الاحتلال الأجنبي وبين الإرهاب الأعمى⁴.

- 1 نقلاً عن: التقرير الاستراتيجي العربي 2001، مصدر سابق، ص 265.
- 2 د. عماد جاد، "القضية الفلسطينية وتداعيات اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر"، السياسة الدولية، العدد 147، يناير/كانون الثاني 2002، ص 106.
- 3 راجع: د. عمرو الشوبكي، "حظر حماس: الدعم الأوروبي للإرهاب الإسرائيلي"، الأهرام 16 سبتمبر/أيلول 2003.
- 4 انظر: د. السيد عوض عثمان، "انتفاضة الأقصى: جدل العسكرية والمقاومة السلمية"، في: د. عماد جاد، (محرر)، انتفاضة الأقصى: طموح الفكرة وأزمة الإدارة، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في الأهرام، 2002، ص 89.

و لم يقف طموح السياسة الإسرائيلية عند حد إدراج فصائل المقاومة في نطاق استهدافات هذه الحملة، بل تخطّاه إلى إدراج سوريا وإيران أيضاً؛ ففي تصريح لأرييل شارون في 18 سبتمبر/أيلول 2001 ذكر أن بلاده ستشارك في التحالف الدولي ضد الإرهاب (بقيادة واشنطن) إذا ما دعيت إلى ذلك. وعلى هذا التحالف حين يشرع في البحث عن أهداف مناسبة، ألا يغفل سوريا وغيرها من الدول التي ترعى الإرهاب، وعليه كذلك ألا يغفل أيّاً من المنظمات الإرهابية في المنطقة، بما في ذلك الحرس الخاص لعرفات. ولم ينسَ شارون في مناسبة أخرى ضمن سياق ضرورة مواجهة الأنظمة الراحية للإرهاب أن يشير إلى أن العمل العسكري ليس هو الخيار الوحيد المتاح، وأن هناك ضغوطاً اقتصادية وسياسية ودبلوماسية يمكن دائماً ممارستها، مثل حرمان سوريا من الحصول على مقعدها غير الدائم في مجلس الأمن¹.

ورغم التأثير الضاغط للحملات الأميركية/الصهيونية على الرياض، إلا أن الخطاب الرسمي السعودي واصل التأكيد على استمرار الدعم للشعب الفلسطيني إلى أن يقيم دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف. وفي هذا الإطار كان طبيعياً أن يستمر التواصل بين الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات وولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز سواء عبر الاتصالات الهاتفية أو الرسائل الخطية المتبادلة التي يحملها مسؤولو السلطة الفلسطينية الذين يزورون السعودية، التي تأتي في إطار التشاور الدائم بين الطرفين، وتحريك عملية التسوية، وإيجاد حلول لفك الحصار عن الشعب الفلسطيني. وهذا وجه آخر لاختلاف السياسة السعودية تجاه قضية فلسطين عن نظيرتها الأميركية في ظل إدارة بوش الابن الأولى، التي قاطعت عرفات بوصفه "جزءاً من المشكلة وليس جزءاً من الحل".

وقد نوّه مصطفى الشيخ ديب السفير الفلسطيني لدى السعودية في يناير/كانون الثاني 2002 بـ "الشراكة السعودية-الفلسطينية"، واصفاً الرياض بأنها

1 أميرة أبو سمرة، "إسرائيل: استراتيجية ناجحة في توظيف الأزمة وتداعياتها"، في: مجموعة مؤلفين، أمّتي في العالم: حولية قضايا العالم الإسلامي، ج 1، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، 2003، ص 311.

"الشريك الأهم للسلطة الفلسطينية في عملية السلام"¹.

وربما يمكن ملاحظة قدر من التناقض ما بين الخطاب والسلوك السعوديين على الصعيد الخارجي؛ فعلى سبيل المثال أشار الأمير عبد الله ولي العهد السعودي أمام القمة الخليجية في مسقط 30 ديسمبر/كانون الأول 2001 في سياق التأثير بما يجري على أرض فلسطين من تدمير ومذابح دامية، إلى أن الجهد العربي والإسلامي يجب أن ينصب على إصلاح البيت العربي والإسلامي ليكون قادراً على مواجهة التحديات بالمكاشفة والمصارحة ومحاسبة النفس قبل محاسبة الغير. كما قال الأمير "إن وقتنا أثمن من أن نضيعه في استجداء الدول والمنظمات الدولية واستعطافها، وقد فعلنا هذا عبر عقود طويلة الزمن، بلا جدوى، وجهدنا أثمن من أن نهدره في شجب واستنكار، وقد قمنا بهذا، عبر عقود طويلة بلا فائدة. إن وقتنا كله يجب أن يكرس لمحاسبة النفس العربية والإسلامية على التقصير، وحثها على عدم تكرار الخطأ"².

ويتناقض هذا التصريح في الواقع مع ما درجت عليه الرياض في سلوكها الخارجي كلما وقع عدوان إسرائيلي على أحد الأطراف العربية؛ إذ كانت السعودية تفضل خيار مناشدة حلفائها الدوليين التدخل للضغط على إسرائيل، أو خيار اللجوء إلى الأمم المتحدة لاستصدار قرارات دولية. وبغض النظر عن درجة تشدد لهجة الخطاب السعودي أو مرونته أثناء الأزمات، فإن هذا المسلك القائم على مناشدة الآخرين القيام بواجبهم لم يكشف عن أية فعالية منذ أربعينات القرن العشرين³، لكنه بقي سلوكاً سعودياً متواتراً ومتكرراً بتكرار إسرائيل لحروبها على فلسطين ولبنان على نحو ما حدث أثناء اجتياح الضفة الغربية ربيع 2002، وخلال العدوان على لبنان صيف 2006، وأثناء حرب غزة 2008-2009، وهو ما ستعالجه الدراسة أدناه.

- 1 "الأمير عبد الله يجدد تأكيده دعم الفلسطينيين حتى إقامة دولتهم وعاصمتها القدس"، الحياة 6 يناير/كانون الثاني 2002.
- 2 كلمة الأمير عبد الله بن عبد العزيز أمام مؤتمر القمة لدول مجلس التعاون الخليجي في مسقط، الدراسات الفلسطينية، العدد 50، ربيع 2002، ص 197-198.
- 3 راجع: حسن أبو طالب، "العلاقات السعودية-الأميركية: نظرة كلية"، الفكر الاستراتيجي العربي العدد 31، يناير/كانون الثاني 1990، ص 277-278.

الأمر المؤكد هنا أن الضغوط المتولدة عن البيئة الدولية بعد أحداث 11 سبتمبر/أيلول 2001 تركت آثارها على السياسة السعودية تجاه القضية الفلسطينية، وفرضت على السياسات العربية أن تعيد تكييف قراراتها حتى تتجنب الصدام المباشر مع واشنطن. وكان من سبل ذلك التكيّف: الابتعاد عن الدعم الصريح للمقاومة الفلسطينية خصوصاً بعد غلبة نمط العمليات الاستشهادية على انتفاضة الأقصى، وإعادة تأكيد الرغبة العربية في إقامة سلام مع الكيان الإسرائيلي، عبر إطلاق المبادرة العربية للسلام عام 2002، ثم إعادة تفعيلها لاحقاً.

ثانياً: الموقفان العربي والسعودي من الاجتياح الإسرائيلي للضفة الغربية

ربيع 2002

حظيت السياسات الإسرائيلية منذ فشل مفاوضات كامب ديفيد الثانية في يوليو/تموز 2000، بدعم أميركي كامل لاسيما أثناء عملية التطويق الكبرى التي قام بها رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون للإرادتين الفلسطينية والعربية أثناء اجتياح الضفة الغربية أواخر مارس/آذار 2002¹.

وبشكل عام، أصيب الموقف العربي الرسمي بقدر من الصدمة والارتباك أثناء ذلك الاجتياح الذي أضعف فرص نجاح المبادرة العربية للسلام التي كانت قد اعتُمدت من القمة العربية قبل ذلك الاجتياح بساعات. واتسم الموقفان السعودي والعربي بالسّمات الآتية²:

- تركيز الرياض على الاتصال المباشر بالإدارة الأميركية، والإعلان عن عزم ولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز تلبية دعوة الرئيس بوش الابن لزيارة الولايات المتحدة. التي سبقتها اتصالات

1 حول التوافق الأميركي-الإسرائيلي أثناء تلك الفترة راجع: د. مصطفى علوي، "مسؤولية بوش قبل شارون: توافق استراتيجي على مستوى الهدف والتخطيط"، الأهرام 10 إبريل/نيسان 2002.

2 د. محمد سعد أبو عامود، "الموقف العربي من الاجتياح الإسرائيلي"، الديمقراطية، العدد 7، صيف 2002، ص 125-127.

سعودية - عربية لإيضاح حقائق الموقف العربي والتأثير على الموقف الأميركي المساند لإسرائيل تحت دعاوى "محرابة الإرهاب وحق إسرائيل في الدفاع عن نفسها". لكن هذه الزيارة دلت أيضاً على عدم تعويل السعودية على خيار العمل العربي الجماعي المتمثل في عقد قمة عربية طارئة كما طالب كل من اليمن وليبيا آنذاك.

- رفض الرياض للدعوات القائلة باستخدام سلاح النفط؛ وهو الأمر الذي أكد عليه وزير الخارجية السعودي.

- بروز إشكالية تحديد الأولويات أمام التحرك الرسمي العربي؛ "إذ واجهت صانع القرار العربي عدة مسائل في وقت واحد: إعادة احتلال الأراضي الخاضعة للسلطة الفلسطينية، أعمال القمع والتنكيل بالشعب الفلسطيني، حصار الرئيس عرفات وتهديد سلامته الشخصية. وقد ركز التحرك العربي على ضرورة الحفاظ على أمن عرفات وسلامته، ثم انتقل إلى التعامل مع المسائل الأخرى"¹.

وقد نجحت الدبلوماسية العربية في استصدار قرار مجلس الأمن الدولي 1402 الذي دعا الطرفين إلى تنفيذ وقف فعلي لإطلاق النار فوراً، وبعدها ركز الخطاب السياسي العربي على ضرورة قيام الولايات المتحدة بدورها لإجبار إسرائيل على تنفيذ هذا القرار.

- اتجاه الخطاب السعودي بعد ذلك إلى تحديد الخطوات المطلوب اتخاذها لتحقيق السلام والخروج من الأوضاع المأزومة في المنطقة، وفي هذا الصدد حدّد الوزير سعود الفيصل ست نقاط، وهي: الانسحاب الإسرائيلي الفوري من المناطق الفلسطينية، ورفع الحصار عن الرئيس عرفات، وتأمين حماية للشعب الفلسطيني، وإعادة تأهيل السلطة الفلسطينية، واستكمال خطة تينيت وتوصيات ميتشيل، واستناد أية مفاوضات مقبلة على مبدأ "الأرض مقابل السلام". واستبعد الفيصل إمكانية استخدام سلاح النفط، كما أشرنا سابقاً.

1 المصدر نفسه، ص 126.

وإجمالاً، انحاز الموقف الرسمي العربي إلى تجنّب نشوب حرب إقليمية في ضوء اختلال ميزان القوى لمصلحة إسرائيل. وركز العرب على أكثر الخيارات أمناً، وهو استخدام الأداة الدبلوماسية، وتكثيف الاتصالات مع واشنطن في محاولة لدفعها إلى الضغط على إسرائيل. ولم ينشغل الموقف العربي بما يتطلبه العدوان الإسرائيلي من "مراجعة شاملة للسياسات العربية، وتحديد العوامل والأسباب التي قادت إلى هذا الوضع المتأزم من أجل التخلص منها وإعادة بناء الموقف العربي بما يحقق المصالح العربية تجنّباً لحدوث مثل هذه الأوضاع مستقبلاً"¹.

لقد استطاعت إسرائيل بفضل تداعيات أحداث 11 سبتمبر/أيلول 2001 أن تعيد رسم الخطوط الحمراء الإقليمية على نحو ما تجلّى في عملية احتياح الضفة الغربية ربيع 2002. ولما كانت واشنطن هي المحور الجديد للنظام الإقليمي الذي كان آخذاً في التشكّل آنذاك، ونظراً لدعمها الواضح لسياسة شارون، فإن اللاعبيين الإقليميين الآخرين لم يكن في وسعهم سوى التجاوب مع القواعد الإقليمية الجديدة التي ترسمها إسرائيل بدعم من واشنطن². بعبارة أخرى فإن الدول العربية عادت لاستخدام آلية التكيف مع الضغوط الأميركية والإسرائيلية. إن السلوك العربي أثناء احتياح الضفة الغربية كان يطرح أسئلة جوهرية تتعلق بالفكرة العربية نفسها وبالمستقبل العربي برمته، على ضوء التراخي العربي عن نجدة الشعب الفلسطيني وكبح جماح السياسة الإسرائيلية³.

ثالثاً: الموقف السعودي من العمليات الفدائية والمقاومة الفلسطينية

يمثل أسلوب العمليات الفدائية أو الاستشهادية نمطاً خاصاً من المقاومة التي بدأت في تاريخ مبكر من عمر الحركة الوطنية الفلسطينية، لكنها ازدادت كثافة

-
- 1 المصدر نفسه، ص 131.
 - 2 د. كميل منصور، "أحداث 11 سبتمبر/أيلول 2001 والمواجهة الفلسطينية-الإسرائيلية"، الدراسات الفلسطينية، العدد 49، شتاء 2002، ص 26.
 - 3 محمود سويد، "خطة شارون لإلغاء فلسطين: جريمة بلا عقاب"، الدراسات الفلسطينية، العدد 52، خريف 2002، ص 39.

وحجماً منذ انتفاضة الأقصى أواخر عام 2000، لأسباب متعددة¹. وقد بات الجدل عربياً حول عمليات المقاومة الفلسطينية يشكّل مفصلاً جوهرياً في التمييز بين المواقف الرسمية وغير الرسمية منذ منتصف عقد التسعينات، خصوصاً في دول الاعتدال العربي. وبينما كان أغلب الحكومات العربية (وعلى رأسها السلطة الوطنية الفلسطينية) تهتم بإصدار بيانات رسمية تدين العمليات الفلسطينية، أو تصمت عنها في أحسن الأحوال، كانت الأوساط الشعبية والفكرية العربية ترى في مثل هذه العمليات الردّ الفعّال على الغطرسة الإسرائيلية².

أما على الصعيد السعودي فيمكن ملاحظة أن انحياز الرياض المتكرر لمنطق التسوية وتشجيع عملية السلام لم يؤدِّ بها مطلقاً إلى إدانة العمليات الاستشهادية الفلسطينية بشكل صريح. بل اتخذت موقفاً متوازناً من حيث إدانة العنف بكافة جوانبه، مع إدانة صريحة للسياسات الإسرائيلية المحبطة للسلام. وهذا ما تكرر حتى مع حضور السعودية لمؤتمرات دولية تناقش قضية الإرهاب مثل قمة صانعي السلام في شرم الشيخ 12-15 مارس/آذار 1996. وقد عبّر خطاب وزير الخارجية السعودية الأمير سعود الفيصل في ذلك المحفل عن هذا التوازن، لا بل حاولت مصر والسعودية التأثير في طبيعة المؤتمر ومسامه³.

ورغم الضغوط الأميركية الشديدة لعقد هذا المؤتمر بسرعة بعد العمليات التي شنتها حركة حماس في العمق الإسرائيلي، وقيام الرئيس الأميركي بيل كلينتون بزيارة إسرائيل بعد المؤتمر لحضور اجتماع مع حكومة شيمون بيريز، والضغوط الأميركية الهائلة لإحداث اختراق في موضوع التطبيع العربي مع إسرائيل وعزل

1 حول هذه الأسباب راجع: د. أحمد صدقي الدجاني، "ظاهرة الاستشهاد في الواقع الفلسطيني المعاصر"، شؤون عربية، العدد 107، سبتمبر/أيلول 2001، ص 36-40.

2 انظر: د. متروك هابس الفالح، "التحولات في العلاقات العربية-العربية (1996-1997): دراسة مقارنة في الإدراك للنخب العربية الحاكمة المحورية"، المستقبل العربي العدد 220، يونيو/حزيران 1997، ص 24.

3 انظر: المصدر نفسه، ص 25. وهذا المصدر يحيل إلى خطاب سعود الفيصل المنشور في: الشرق الأوسط 14 مارس/آذار 1996.

إيران وحركات المقاومة الإسلامية، إلا أن حصيلة المؤتمر لم تأتِ مطابقة للأهداف الأميركية/الإسرائيلية منه بسبب الاعتراضات العربية والفرنسية¹. وفي وقت لاحق، أثارَت العمليات الاستشهادية التي صبغت انتفاضة الأقصى نقاشاً علنياً بين علماء السعودية عام 2001 حول مدى شرعيتها. وبينما تخوَّف عبد العزيز آل الشيخ (مفتي المملكة العربية السعودية) من أن تكون هذه العمليات من باب قتل النفس، مؤكداً أنه لا يعلم لها وجهاً شرعياً، ولا أنها من الجهاد في سبيل الله، ذهب حمود بن عقلاء الشيعي (الرئيس السابق لقسم العقيدة في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- فرع القصيم) إلى أن العمليات الاستشهادية جائزة شرعاً واستشهد بعدد من الآيات² والأحاديث، ليخلص إلى أن هذه العمليات "من الوسائل الفعّالة ضد أعداء هذا الدين لما لها من النكاية وإيقاع الإصابات بهم من قتل أو جرح، ولما فيها من بثِّ الرعب والقلق والهلع فيهم، ولما فيها من تجرئة المسلمين عليهم وتقوية قلوبهم وكسر قلوب الأعداء"³.

وقد تجاوز الخلاف حول العمليات الاستشهادية النطاق الفقهي في السعودية وخارجها ليصل إلى المستوى السياسي العربي أيضاً بين أطراف عُرِفَت في فترات سابقة بنجاحها في تنسيق مواقفها السياسية ولو في الحد الأدنى. فخلال قمة شرم الشيخ الثلاثية التي جمعت قادة مصر والسعودية وسوريا في مايو/أيار 2002 برزت بوادر خلاف بين الطرفين الأولين وبين سوريا؛ إذ اتهم الرئيس بشار الأسد إثر عودته لبلاده بعض الزعماء العرب بالتجاوب مع الأجندة الأميركية دون نقاش أو محاولة تأثير، وانتقد الطريقة التي رُتبت بها القمة، وأشار إلى أن واشنطن هي التي ضغطت لعقدها بهدف إدانة العمليات الاستشهادية باعتبارها إرهاباً، لكنه ألح إلى

-
- 1 راجع: د. أحمد صدقي الدجاني، أزمة الحل العنصري لفلسطين وسبيل تحريرها، القاهرة: دار المستقبل العربي 1999، ص 201-205.
 - 2 من بينها آية "إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة يقاتلون في سبيل الله فيقتلون ويُقتلون..." سورة التوبة/آية 111.
 - 3 راجع: الحياة 30 إبريل/نيسان 2001.

أن معارضة سوريا لذلك التوصيف أدت إلى تخفيف تلك الصيغة لتصبح إدانة العنف بكل أشكاله¹.

ويرى البعض أن الضغط السياسي الأميركي منذ أحداث سبتمبر/أيلول 2001، لم ينجح في دفع السعودية لتبني المواقف الأميركية؛ إذ رفضت الرياض المساواة بين العمليات الفدائية الفلسطينية والإرهاب الإسرائيلي، ويتم التذليل هنا بعدة مؤشرات، منها: رفض وزير الخارجية السعودي في مقابلة مع إحدى القنوات الأميركية مثل هذه المقارنة، وقيام السفير السعودي في لندن (غازي القصيبي) آنذاك بنظم قصيدة يمتدح فيها الاستشهاديات الفلسطينية؛ مما أثار حفيظة وزارة الخارجية البريطانية ويهود بريطانيا، وكذلك ما كتبه السفير السعودي في واشنطن الأمير بندر بن سلطان في نيوزويك الأميركية مديناً مجازر شارون ومدافعاً عن الفلسطينيين الذين يقاومون الاحتلال العسكري والتمييز ضدهم، كما فعل آخرون في السابق مثل نيلسون مانديلا وغيره².

كما يُشار هنا إلى أن هذه المقارعة بين النخب الأميركية والسعودية تطوّرت إلى مستوى غير رسمي أيضاً، كما تجلّى في بيانات المثقفين من الطرفين؛ إذ أصدر ستون مثقفاً أميركياً في 12 فبراير/شباط 2002 بياناً تحت عنوان "من أجل ماذا نحارب؟"³، الذي اعتبر أن أحداث 9/11 تعبّر عن صراع القيم والحضارات وتستهدف القيم الأميركية. وذهب إلى حد تبرير الحرب الأميركية ضد "الإرهاب" بوصفها حرباً للدفاع عن قيم إنسانية عالمية. وقد أصدر عدد من مثقفي السعودية في 9 مايو/أيار 2002 (رداً على بيان المثقفين الأميركيين)، بياناً سعودياً تحت عنوان "الخيارات محدودة.. كيف نتعايش؟".

- 1 راجع: د. وحيد عبد المجيد، "التفاعلات العربية-الإقليمية تجاه الحرب على غزة"، السياسة الدولية، العدد 176، إبريل/نيسان 2009، ص 79-80.
- 2 د. أحمد البرصان، "انعكاسات أحداث 11 أيلول على العلاقات الأميركية-السعودية"، دراسات شرق أوسطية، العدد 21، حريف 2002، ص 41-43.
- 3 من بين هؤلاء المثقفين: صموئيل هنتجتون صاحب أطروحة صدام الحضارات، وفرانسيس فوكوياما مؤلف كتاب نهاية التاريخ، وعدد من مديري مراكز الأبحاث القريبة من دوائر صنع القرار الأميركي.

وأكد بيان المثقفين السعوديين على ضرورة الحوار القائم على الوضوح والصراحة وقبول النقد والرأي الآخر تحت مظلة من العدل والأخلاق واحترام حقوق الإنسان، لتجنب الشعوب الصراعات وتحقيق تفاهم أفضل بين الغرب والمسلمين. ورغم إشارة البيانات والخطابات الأميركية إلى احترام الحرية الفردية والكرامة الإنسانية، فإن السلوك الأميركي الفعلي يدل على عدم احترام واشنطن للمنظمات الدولية وللمبادئ الأخلاقية التي تقوم عليها الديمقراطية، ويبرز ذلك بشكل واضح فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، ومن ثم فإن المسلمين وشعوباً أخرى لا يرون أن السلوك الأميركي متوافق مع هذه القيم¹.

من ناحية أخرى، لا يمكن إغفال المساعي الأميركية/الإسرائيلية لتوظيف أطر حوار الأديان لإدانة العمليات الاستشهادية الفلسطينية. وهو توجه اكتسب زخماً بعد أحداث 11 سبتمبر/أيلول 2001 عندما تزايدت الحملة العالمية ضد الإسلام والمسلمين والعرب. وقد بدأت بعض منتديات حوار الأديان في إثارة نقاشات وقضايا مريبة، "ومن ذلك سعي أحد المشاركين لمناقشة موقف الإسلام من الرّق، وعندما دعا آخر إلى استبعاد هذا الموقف من الحوار باعتباره ليس من شواغل هذا الزمان، أظهر السائل هدفه، وهو أنه إذا كان بوسع الإسلام أن يطور آليات تحظر الرّق، فسوف يكون بوسعه أن يطور آليات لوقف الجهاد. وفي مثال آخر تحدّى أحد المتحدثين أن يستطيع علماء مسلمون أن يستنكروا كل أعمال العنف مهما كانت دوافعه، والضغط هنا كان باتجاه البحث عن آليات لتفكيك المفهوم الإسلامي تجاه مبدأ الجهاد، ونبذ استخدام العنف مهما كانت دوافعه"².

ولعل ما تقدم يوضح مسألتين مهمتين فيما يخص الموقف السعودي الرسمي من العمليات الاستشهادية الفلسطينية ومن المقاومة الفلسطينية إجمالاً: إحداهما أن هذا الموقف، ورغم الضغوط الدولية المتكررة، كان دائماً التأكيد على ضرورة

1 راجع: التقرير الاستراتيجي العربي 2002-2003، القاهرة: مركز الدراسات

السياسية والاستراتيجية في الأهرام، 2003، ص 188-191.

2 انظر: محسن عوض وممدوح سالم وأحمد عبيد، مقاومة التطبيع: ثلاثون عاماً من المواجهة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007، ص 161-163.

التفريق بين الإرهاب والمقاومة المشروعة ضد الاحتلال الإسرائيلي. وإن كان الإعلان عن هذا الموقف لم يصل حد معارضة التوجهات الأميركية بشأن إعادة إطلاق عملية التسوية كلما آلت إلى التعثر. ويلاحظ أيضاً أن الرياض لم تتغير من موقعها الداعم للتسوية، رغم تراكم العقبات التي تخلقها موجات العدوان الإسرائيلي-الأميركي المتكررة على فلسطين ومحيطها المجاور. والأخرى أن هذا التفهم السعودي للأوضاع الفلسطينية الدافعة للمقاومة لم يصل مطلقاً إلى حد تبني خطاب سياسي داعم لتلك المقاومة، أو القيام بإمدادها بالمال دون التفتت إلى القيود الدولية في هذا الصدد، خصوصاً بعد أحداث 11 سبتمبر/أيلول 2001، وهذا فرق جوهري بين السياسة السعودية ونظيرتها الإيرانية والسورية.

رابعاً: مبادرة السلام العربية وإشكاليات الانخراط السعودي المباشر في عملية التسوية

احتلت هذه المبادرة موقعاً مركزياً بالنسبة للسياسة السعودية تجاه قضية فلسطين بعد أحداث 11 سبتمبر/أيلول 2001. ولعلها الانعكاس الأوضح لتلك الأحداث على السياسة السعودية التي أرادت التمييز بين مقاومة الاحتلال الأجنبي المشروعة، وبين الإرهاب الدولي؛ فالرياض تؤيد قضية فلسطين وحقوق شعبها لكنها ترفض الإرهاب بكل صوره، وهذا هو سياق طرح المبادرة العربية للسلام التي تبغي الحفاظ على صورة الاعتدال السعودية، ودفع الضغوط الأميركية/الصهيونية عنها.

وكان متوقعاً أن تؤدي تداعيات 9/11 إلى إدراك الدول العربية الكبيرة لضرورة تطوير سياسة مشتركة للتعامل مع مستجدات السياسة الأميركية، والاتفاق على ما هو ضروري لاحتواء هجومها الدبلوماسي. لكن أطراف المثلث المصري-السعودي-السوري كانت ترى أن طبيعة المرحلة ما بعد سبتمبر/أيلول 2001 تختلف عن الأوضاع التي سادت بعد حرب الخليج الثانية عام 1991.¹

1 د. عزمي بشارة، الانتفاضة والمجتمع الإسرائيلي: تحليل في خضم الأحداث، مصدر سابق، ص 232-239.

واتضح لاحقاً أن الضغوط الخارجية تدفع الطرفين المصري-السعودي إلى افتراق تدريجي مع الضلع الثالث (أي: الطرف السوري)، وكان واضحاً أن القضية الفلسطينية ستكون أولى ضحايا هذا التطور السلبي في النظام العربي.

لقد أسهمت أحداث 11 سبتمبر/أيلول في دفع الرياض إلى الاضطلاع بدور أكثر فعالية في محاولات إحياء عملية تسوية الصراع العربي-الإسرائيلي، وقد أضافت الجهود السعودية إلى جهود مصر والأردن ثقلاً معيناً، بالنظر إلى مكانة السعودية في العالمين العربي والإسلامي وعلاقتها الدولية المتشعبة مع الدول الغربية، والولايات المتحدة خصوصاً. وهنا مثلت مبادرة الأمير عبد الله للسلام خطوة مهمة في سبيل تعزيز الجهود العربية الرامية للدفع باتجاه حل الدولتين، التي أخذت تتناغم مع خطة خارطة الطريق¹.

وربما جرى توظيف تداعيات 9/11 لاستخدام الثقل الخليجي في اتجاه الضغط لإيجاد حل سلمي للصراع العربي-الإسرائيلي من واقع تفاوضي ضعيف، عبر مبادرة سعودية خالصة جرى تبنيها في القمة العربية في بيروت 2002. ولا يخفى أن اتجاه الضغوط الأميركية لاستهداف السعودية خصوصاً، وهي دولة ذات تأثير في الوضع العربي العام، كان المقصود منه تكبير كافة المواقف العربية الداعمة للقضية الفلسطينية².

لقد وجدت دول الخليج نفسها في مأزق يفرض عليها التعامل مع القضية الفلسطينية بمنظور ينفي عن دول الخليج ما تروّجه وسائل الإعلام الغربية من أنها تصدّر العنف والإرهاب إلى الخارج وترفض التعايش مع الآخر وتقدمّ الدعم المالي لحركتي حماس والجهاد الإسلامي (اللتين تعتبران إرهابيتين من المنظور الأميركي والأوروبي).

-
- 1 راجع: د. مروان المعشر، نهج الاعتدال العربي: مذكرات سياسية 1991-2005، ترجمة: نسرين ناصر، بيروت: دار النهار، 2008، ص 42-43.
 - 2 انظر: جاسم خالد السعدون، "أحداث 11 سبتمبر/أيلول وانعكاساتها على منطقة الخليج"، المستقبل العربي العدد 285، نوفمبر/تشرين الثاني 2002، ص 39-44.

ولذلك جاءت الاستجابة الخليجية في خطوتين مترابطتين¹، إحداهما: قيام ولي العهد السعودي بتقديم مبادرته للسلام مطلع 2002 التي كانت بمثابة دليل تستطيع الولايات المتحدة من خلاله أن ترسم سياسةً منصفةً في الشرق الأوسط؛ إذ لم تتعلق هذه المبادرة بفلسطين وحسب، بل كانت توازن بين متطلبات الداخل السعودي وبين حاجة الرياض لاستمرار التحالف مع الولايات المتحدة. ففي واشنطن كانت المبادرة السعودية تهدف إلى رسم صورة عن الرياض بوصفها صانعة السلام، التي تقوم بدور مهم في الدفاع عن المصالح الأميركية في المنطقة، لكن في الداخل كان بإمكان السعودية أن تصف المبادرة بأنها بمثابة إنذار للأميركيين، لتحذيرهم من مغبة العواقب المترتبة على استمرار السياسات المتحازة لإسرائيل².

أما الخطوة الأخرى فتمثلت في عدم استجابة الدول الخليجية (وعلى رأسها السعودية) لدعوات استخدام النفط كسلاح في إطار الضغط على الدول الغربية الداعمة لإسرائيل، لتوقف قمعها للشعب الفلسطيني³.

1- مكان قوة المبادرة العربية للسلام

ثمّة من ينظر إلى توقيت إطلاق المبادرة بوصفه بداية جديدة لبروز الدور السعودي على الصعيد العربي، لاسيما أن ذلك اقترن بمتغيرين أساسيين؛ أحدهما: أن المبادرة جاءت بعد أحداث 11 سبتمبر/أيلول 2001، والآخر أنها جاءت بعد تولي الأمير عبد الله بن عبد العزيز مسؤولية إدارة شؤون المملكة العربية السعودية، بما في ذلك السياسة الخارجية السعودية أثناء مرض الملك فهد، ثم عندما اعتلى الملك عبد الله العرش السعودي رسمياً صيف عام 2005⁴.

- 1 انظر: أشرف سعد العيسوي، انعكاسات أحداث الحادي عشر من سبتمبر على أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية 2001-2005، المشاركة: مركز الخليج للدراسات، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، 2007، ص 56-57.
- 2 أشرف سعد العيسوي، "التطبيع الخليجي-الإسرائيلي.. المظاهر والدلالات"، السياسة الدولية، العدد 163، يناير/كانون الثاني 2006، ص 166.
- 3 المصدر نفسه.
- 4 د. خالد الدخيل، "بروز الدور السعودي في إطار النظام العربي الراهن"، الدراسات الفلسطينية، العدد 72، خريف 2007، ص 9.

لقد أشاعت المبادرة قدرًا من التفاؤل بإمكانية نجاحها أول الأمر، رغم استمرار كثيرين في التحذير من عقبات تقلل من فرص نجاحها. ورغم أنها ليست المرة الأولى التي تُطرح فيها على إحدى القمم العربية (قمة بيروت عام 2002) مبادرة سلام تقوم على التعايش بين الدول العربية وإسرائيل داخل حدود 4 يونيو/حزيران 1967، إلا أن الجديد في المبادرة يتلخص في ثلاثة أشياء¹:

- النص الواضح في غير لبس على الثمن الذي يبدو الوطن العربي مستعدًا لدفعه مقابل الانسحاب الإسرائيلي من أراضي 1967، أي: على "التطبيع مع إسرائيل".

- توافر قدر كبير من الإجماع العربي حول المبادرة السعودية الجديدة؛ الأمر الذي يختلف عن مبادرة الأمير فهد التي قدمها لقمة فاس عام 1981؛ فقد أدى الخلاف حول هذه المبادرة إلى إفشال الجولة الأولى من تلك القمة، ولم تعد القمة العربية لتبني مبادرة فهد إلا في العام التالي بعد الغزو الإسرائيلي للبنان. وبذا تميزت مبادرة عام 2002 بأنها استكملت شرطين مهمين؛ "أحدهما: الشمول والصلاحية لكي تكون مشروع تسوية متكاملًا للصراع العربي-الإسرائيلي تصدر عن أعلى هيئة عربية وهي مؤتمر القمة. والآخر: أنها تحظى بإجماع العرب بلا استثناء، ولعل هذه من المبادرات أو المواقف النادرة التي تحصل على إجماع القادة العرب بدون تردد، وهذا أمر مهم إذ طالما اختلفت العرب على المبادرات والقرارات الدولية والإقليمية المتعلقة بالصراع العربي-الإسرائيلي"².

- على عكس المبادرات العربية السابقة، كان أمام المبادرة السعودية فرصة للنجاح بسبب ثلاثة مستجدات حدثت أوائل عام 2002: 1- صدور قرار مجلس الأمن رقم 1397 الذي يدعو لإقامة دولة فلسطينية. 2-

1 د. جمال عبد الجواد، "شروط نجاح مبادرة القمة العربية"، الأهرام 20 مارس/آذار 2002.

2 حسين العودات، "مبادرة السلام العربية... مشروع جاد يبحث عن شريك"، شؤون عربية، العدد 138، صيف 2009، ص 29.

ظهور بدايات تحوّل في الرأي العام الإسرائيلي نحو الاعتدال بعد أن برهن الشعب الفلسطيني على قدرته على الوقوف في وجه الآلة العسكرية الإسرائيلية، مما كشف حدود الخيار العسكري أمام أعداد متزايدة من الإسرائيليين. 3- عودة الولايات المتحدة لتنشيط دورها كوسيط في عملية التسوية¹.

وربما كانت ميزة طرح المبادرة عام 2002 هي توازنها الدقيق، وإعادة تأكيدها على الانسحاب الإسرائيلي من كل الأراضي التي احتلتها عام 1967، في وقت ازداد فيه وضوح الموقف الأميركي الداعم لاحتفاظ إسرائيل بالسيطرة على القدس وأجزاء كبيرة من الضفة الغربية. غير أن هذه الرأي سلّم أيضاً بأن المبادرة السعودية ضاعت في خضم التحضيرات لشنّ الحرب على العراق².

لقد سعت المبادرة لكسر دائرة العنف الإسرائيلي، فمنحت للإسرائيليين حافزاً لإقناعهم بالعودة للانخراط في عملية التسوية، وهما ضمان الوجود الإسرائيلي، والاندماج في الوطن العربي عبر التطبيع وعلاقات تعاون توفّر الضمان الحقيقي لاستمرار هذا الوجود الأمني والسلمي³. لكن اختيار الرياض لأسلوب التدخل المباشر في إعادة تفعيل التسوية (عبر تقديم المبادرة) كان أيضاً مرتبطاً بمتغيرين مهمين؛ أحدهما: تفاقم مستويات العنف وانسداد عملية التسوية حتى صارت القضية المحورية هي وقف العنف المتصاعد منذ انتفاضة الأقصى وليس تسوية الصراع سياسياً. والآخر: هو تزايد حدة الانتقادات الأميركية للنظام السعودي بعد أحداث 11 سبتمبر/أيلول 2001⁴.

ولم تقتصر مساعي الرياض لاحتواء الضغوط الأميركية على تقديم مبادرة السلام، وإنما اتبعت سياسة تنظيم مؤتمرات لمكافحة الإرهاب ودعوة الأمم المتحدة

1 د. جمال عبد الجواد، مصدر سابق.

2 د. تيم نيلوك، المملكة العربية السعودية: السلطة والشرعية والاستمرارية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، دبي: المركز، 2007، ص 254.

3 انظر: مالك عوني، القمة العربية: قضايا صعبة في وقت حرج، السياسة الدولية، العدد 148، إبريل/نيسان 2002، ص 96.

4 المصدر نفسه.

لتنظيم مؤتمر دولي في هذه الخصوص؛ فقد نظمت السفارة السعودية في لندن (بالتعاون مع المعهد الملكي البريطاني لدراسات الدفاع) مؤتمراً في أكتوبر/تشرين الأول 2003، عنوانه "مواجهة الإرهاب: تجربة المملكة العربية السعودية"، وألقى فيها سفير السعودية في لندن الأمير تركي الفيصل كلمة ركز فيها على عدة عناصر¹:

- الإرهاب ظاهرة عالمية لا ترتبط بالإسلام ولا بدولة بعينها.
- السعودية استهدفت بالإرهاب قبل غيرها، ودعت منذ منتصف التسعينات إلى تبني استراتيجية عربية لمكافحة، ووضع خطة إعلامية نموذجية شاملة لتوعية المواطن العربي بالقيم الروحية والأخلاقية ضد الإرهاب والفكر المتطرف.
- ضرورة تحديد المقصود بمفهوم "الإرهاب" والتمييز بينه وبين الكفاح المشروع للشعوب لنيل استقلالها؛ لأن الخلط بينهما يعرقل توحيد الجهود في سبيل التصدي للإرهاب.
- القيادة السعودية تعمل باستمرار على تشجيع نهج الوسطية والاعتدال.
- عدم دقة التقارير التي تتحدث عن وجود صدع في العلاقات السعودية-الأميركية بعد 11 سبتمبر/أيلول 2001؛ حيث إن التعاون بين البلدين وثيق؛ إذ تجمعهما لجنة سعودية-أميركية مشتركة لمكافحة الإرهاب، في اجتماعات دورية منذ إنشائها عام 1997.
- كما استعرض الأمير جهود السعودية في مكافحة الإرهاب على صعيد الإجراءات المالية والأمنية، والتصدي لخلايا الإرهاب، وملاحقة القائمين عليها، واعتقال 600 عنصر منهم بطريقة قانونية بدون الوقوع في أسر أسلوب الاعتقالات الجماعية العشوائية، وأوضح جهود بلاده في القيام بمراجعات حسابية دورية على أنشطة الجمعيات الخيرية، وحظر صناديق التبرعات الموجودة في المستشفيات أو المدارس².

1 سمير فاروق حافظ، "مؤتمر مكافحة الإرهاب: تجربة المملكة العربية السعودية"، شؤون خليجية، العدد 36، شتاء 2004، ص 134-141.

2 المصدر نفسه.

2- سلبيات المبادرة العربية للسلام

رغم أن المبادرة تبدو في الظاهر كأنها تعكس انخراطاً سعودياً مباشراً في ساحة الصراع العربي-الإسرائيلي، فإن التدخل السعودي كان منصباً في جوهره على تحسين العلاقات السعودية-الأميركية وصورة الرياض بعد أحداث 11 سبتمبر/أيلول 2001، أكثر بكثير من اهتمامه بالشؤون العربية-الإسرائيلية، أو برسم تصور عربي لإنعاش عملية التسوية، وهو ما يكشف حقيقة وجود نواحي قصور في المبادرة، وغياب رؤية عربية-إقليمية متكاملة في إدارة الصراع مع العدو الإسرائيلي والدول الداعمة له، وتؤكد وجود قصور أكبر في الدبلوماسية السعودية وجملة السياسات العربية تجاه القضية الفلسطينية، وغلبة التحركات الآنية قصيرة الأمد على السياسات العربية في التعامل مع الطرفين الأميركي والإسرائيلي، مع غياب أية استراتيجية عربية شاملة في هذا الصدد:

- بمجرد الإعلان عن قرارات قمة بيروت العربية أصبح واضحاً أن السعودية (وباقى الأطراف العربية أيضاً) لا تملك استراتيجية واضحة في كيفية ترويح المبادرة العربية للسلام. ورغم أنه كان من المفترض أن تنجح قمة كروافورد في تكساس (إبريل/نيسان 2002) التي جمعت بين الأمير عبد الله بن عبد العزيز والرئيس جورج بوش الابن في تقاسم المهام بينهما لدفع عملية السلام، فإنهما لم ينجحا في ذلك؛ فلا الولايات المتحدة ضغطت على إسرائيل لتقديم تنازلات، ولا السعودية نجحت في الوفاء بوعودها للفلسطينيين وبقية الأطراف العربية¹.

وبذا لم تستطع المبادرة التأثير على السياسة الأميركية؛ إذ لم يكن مهماً من منظور إدارة بوش استخدام الأدوات الدبلوماسية لتنشيط عملية تسوية الصراع

1 Joseph Kostiner, "Coping with Regional Challenges: A Case Study of Crown Prince Abdullah's Peace Initiative", in: Paul Aarts and Gerd Nonneman (Eds.) *Saudi Arabia in the Balance: Political Economy, Society, Foreign Affairs*, (New York: New York University Press), 2005, p. 366.

العربي-الإسرائيلي، قبل إنجاز الهدف الأهم، وهو استكمال الحرب على الإرهاب عبر ضرب العراق وتفكيك كيان الدولة فيه¹.

وبناءً عليه كان صعباً في ظل السياسة الأميركية للحرب على الإرهاب أن تمارس واشنطن أية ضغوط على إسرائيل لكي تقبل بالمبادرة؛ فقد كانت السياسة الإسرائيلية في التعامل مع انتفاضة الأقصى تلقي تفهماً في واشنطن. كما كان هناك قدر محدود للغاية من التنسيق بين الدول العربية ذاتها؛ فبينما أخذت مصر تتوسط بين حركة حماس والسلطة الفلسطينية بهدف تدشين تعاون بينهما وصولاً إلى قبول وقف إطلاق النار والتهديئة مع إسرائيل، آثرت الرياض أن تبقى بعيدة عن دور التفاوض المباشر مع الفلسطينيين، حتى إن السعودية نفت أنباءً تفيد أنها منخرطة في مفاوضات غير مباشرة في هذا الشأن. وقد دأب المسؤولون السعوديون على لقاء نظرائهم المصريين للاطلاع على التطورات والتقارير بهذا الصدد. وهكذا بينما توفرّ للأمر عبد الله بن عبد العزيز المصادقية لطرح المبادرة، لم يتوفر للسعوديين القدرة ولا الخبرة المطلوبة للتأثير على الفلسطينيين؛ مما يعني ترك جوهر الموضوع لمصر ودبلوماسيتها².

- جاءت المبادرة ضمن وضعية ضعف، أو على الأقل هكذا نظرت إليها إسرائيل؛ "فمن يتقدم بمبادرة سلام عادة هو إما طرف محايد يرغب في التوسط بمبادرة يحافظ إزاءها كل طرف على موقفه إلى أن يتفوق الطرفان، أو يعرضها طرف منتصر كجزء من ترجمة انتصاره سياسياً، أو طرف قادر على فرضها. أما طرف الصراع الذي يتقدم بها دون أن يكون قادراً على فرضها، فحتى لو تقدم بها نظرياً، لا بد من أن تفسّر خطوته كتغيير في الموقف ناجم عن ضعف يفتح الشهية لتغييرات أخرى"³.

1 د. مايكل هدسون، "مآزق إمبريالية: إدارة المناطق الجامحة"، المستقبل العربي العدد 284، أكتوبر/تشرين الأول 2002، ص 51.

2 Joseph Kostiner, Ibid, p. 366-367.

3 د. عزمي بشارة، أن تكون عربياً في أيامنا، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص 158.

- لم تنبثق المبادرة عن عملية تشاور إقليمية تراعي مصالح دول أخرى مؤيدة للحقوق الفلسطينية والعربية، مثل: تركيا وإيران وباكستان. وإذا كانت المبادرة عند إطلاقها لم تثر اهتماماً إقليمياً كبيراً من هذه الدول، إلا أن إعادة تفعيلها بعد القمة العربية في الرياض مارس/آذار 2007 شكّلت فرصة للدبلوماسية الإيرانية للتأكيد على موقف طهران الرفض للمبادرة؛ إذ أشار وزير الخارجية الإيراني منوشهر متكي بمناسبة انعقاد المنتدى الاقتصادي العالمي في البحر الميت بالأردن في يونيو/حزيران 2007 إلى أن حال تلك المبادرة سيكون مثل حال "132 خطة سلام قبلها" أي: الفشل، لأنها لا تحوز أياً من مقومات النجاح. وقد شهد ذلك المنتدى تعارضاً واضحاً في المواقف بين معروف البخيت رئيس وزراء الأردن وسفير السعودية السابق في واشنطن تركي الفيصل اللذين أشارا إلى وجوب "تعريب" إطار التعامل مع القضية الفلسطينية من جهة، وبين الموقف الإيراني كما عبّر عنه متكي من جهة أخرى¹.

أما بالنسبة للموقف التركي من المبادرة فهو التأييد؛ إذ إن أنقرة (حتى في ظل الحكومات السابقة على العدالة والتنمية) كانت تساند حل القضية الفلسطينية عبر تطبيق قرارات الأمم المتحدة القائمة على حل الدولتين، وانسحاب إسرائيل من أراضي عام 1967، وأن تكون القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية، وإيجاد حل عادل لقضية اللاجئين. بل لعل الموقف التركي يتسم برؤية أوضح من أغلب المواقف العربية كما يتضح من محاولات أنقرة المتكررة لإقناع الدول الغربية بأن تكون حركة حماس الفائزة في انتخابات 2006 شريكاً مباشراً في عملية التسوية التي لن تنجح من دونها، فضلاً عن أهمية تحقيق المصالحة الفلسطينية لاستئناف عملية التسوية وإنجاحها².

-
- 1 د. أحمد يوسف أحمد ود. نيفين مسعد (محرران)، حال الأمة العربية 2007-2008: ثنائية التفويت والاختراق، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008، ص 40-41.
 - 2 انظر: د. محمد نور الدين، "مركزات السياسة التركية تجاه قضية فلسطين"، الدراسات الفلسطينية، العدد 82، ربيع 2010، ص 32.

وإزاء عجز النظام العربي عن فرض تنفيذ المبادرة، "تعرّض هذا النظام لضغوط من داخله وخارجه كي يسقطها. وفي هذا الإطار بدأت القمم العربية تطوّر مواقف حجولة تعلن على استحياء عدم الرضا عما آل إليه حال المبادرة؛ فكلّفت قمة الرياض 2007 مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري متابعة تقييم الوضع بالنسبة إلى جهود السلام ومدى فعاليتها، وإقرار الخطوات القادمة للتحرك في ضوء هذا التقييم. وكررت قمة دمشق عام 2008 الموقف نفسه تقريباً بتكليفها اللجنة الوزارية العربية الخاصة بمبادرة السلام العربية بإجراء تقييم للاستراتيجية العربية ومراجعتها، ووضع خطة التحرك إزاء مسار جهود إحياء عملية التسوية، ورفع توصيات تتضمن استعراض مختلف الخيارات، وذلك إلى اجتماع خاص لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري لإقرار خطوات التحرك العربي "المقبلة" في ضوء ذلك. وزادت قمة دمشق على ذلك تأكيدها أن استمرار الجانب العربي في طرح المبادرة مرتبط ببدء تنفيذ إسرائيل التزاماتها في إطار المرجعيات الأساسية لتحقيق السلام في المنطقة"¹.

كما أدت تطورات حرب غزة وتداعياتها 2008-2009، إلى تآكل الإجماع العربي حول المبادرة العربية للسلام؛ إذ طالب كل من سوريا والسودان والجزائر وليبيا وقطر أثناء قمة غزة الطارئة في الدوحة يناير/كانون الثاني 2009 بسحب المبادرة، كما أعلنت دولة الكويت انسحابها من المبادرة استجابة لتوصية من مجلس الأمة الكويتي بعد اعتداء إسرائيل على أسطول الحرية أواخر مايو/أيار 2010.

ويمكن القول: إن تداعيات حرب غزة خلقت جدلاً سياسياً وأكاديمياً (وهو لا يزال يتطور) حول مصير المبادرة بين تيارين عربيين متميزين؛ أحدهما يقول بضرورة سحبها، لأن عملية التسوية ماتت أو تترنح بفعل تكرار الحروب على لبنان وغزة. بينما يذهب الآخر إلى أن "التسوية السلمية للصراع لا تزال ممكنة، وأن فشل المراحل السابقة من عملية التسوية لا يبرر إصدار حكم بالفشل على أية

1 د. أحمد يوسف أحمد، "قمة الدوحة ومعضلة النظام العربي"، المستقبل العربي العدد 363، مايو/أيار 2009، ص 12.

محاولة مستقبلية للتسوية، وأن التسوية السياسية للصراع لا تزال تمثل الأسلوب الممكن لإنهاء هذا الصراع الذي تسبّب في تحميل شعوب الشرق الأوسط تكلفة باهظة حرمتها من تحقيق التقدم والازدهار"¹.

والملاحظ أنه قبيل انعقاد القمة العربية في سرت مارس/آذار 2010، طالبت بعض المواقف غير الرسمية العربية بوضوح بسحب المبادرة؛ إذ اعتبر أمين عام حركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية رمضان عبد الله شلّح أن إعلان إنهاء المبادرة وسحبها هو "الحد الأدنى الذي يمكن أن يردّ به العرب على العدوان الإسرائيلي المتصاعد على الشعب والأرض والمقدسات، لاسيما القدس والمسجد الأقصى". ورأى أن مطلب سحبها واقعي وممكن؛ فالملك عبد الله بن عبد العزيز قال إنهما لن تبقى على الطاولة إلى الأبد. وأضاف: "هذا يعني أن مبدأ سحبها وارد، ولكن السؤال هو متى؟ ونحن نقول: لم يبقَ أي مبرر للانتظار، إذا كان المقصود اختبار نيات السلام فلا أظن أن هناك اثنين بين العرب يمكن أن يختلفا على أن إسرائيل هي التي ترفض السلام، لكن الغرب يلتمس لها الأعذار ويدعم غطرستها"².

والحاصل أن عدة مواقف إقليمية وعربية باتت تطالب بعد حرب غزة بمراجعة الموقف من هذه المبادرة، وهو ما يكشف في الحقيقة أن تبنيتها في قمة بيروت العربية عام 2002 كان يعكس الوضع العربي الرسمي السائد آنذاك، وربما لم يكن يعبر عن اقتناع عربي بإمكانية تنفيذها.

- لا تختلف المبادرة كثيراً عن المبادرات العربية السابقة، سوى في وضوحها فيما يتعلق بالتطبيع العربي الشامل. وقد حاولت إسرائيل الالتفاف عليها، بإعلان أنها خطوة إيجابية، ومع أن رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك أرييل شارون رفض مبدأ الانسحاب من كل الأراضي المحتلة عام 1967، إلا أنه أبدى استعداداً لمقابلة الأمير، إلا أن

1 انظر: جمال عبد الجواد وآخرون، "إحياء عملية سلام الشرق الأوسط"، بدائل، يناير/كانون الثاني 2010، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في الأهرام، ص 3.

2 "رمضان شلّح: سحب المبادرة العربية الحد الأدنى في ردّ القمة على عدوان إسرائيل"، الحياة 25 مارس/آذار 2010.

السعودية رفضت هذا الاقتراح، وقالت: إن اختزال إسرائيل للمبادرة في شكل عقد لقاءات ثنائية يكشف عن رفضها¹.

ورغم تبني القمة العربية في بيروت للمبادرة السعودية التي أصبحت بعدها مبادرة عربية شاملة، إلا أن غياب 11 رئيساً عربياً عن حضور تلك القمة قد أضعف من قوة هذه المبادرة، ناهيك عن عدم تمكن رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات من الحضور بسبب الحصار الإسرائيلي لمقره في رام الله².

- إن هذه المبادرة تبقى مبادرة تكتيكية أكثر منها استراتيجية لحل الصراع العربي-الإسرائيلي، وقد كانت مرتبطة بدفع واشنطن لفك حصار الرئيس عرفات، لكنها لم تحسن تقدير واقع حال السياسة الأميركية آنذاك، واعتقدت الرياض أن طرحاً دبلوماسياً من هذا النوع سيؤدّ ضغطاً أميركياً على إسرائيل لإسقاط حكومة أرييل شارون، والإتيان بحكومة أخرى تدعم السير في اتجاه السلام³.

- اتسمت دبلوماسية الجامعة العربية منذ مؤتمر مدريد 1991 بتكرار التأكيد على أن السلام خيار استراتيجي دون بلورة استراتيجية عملية لخدمة عملية التسوية حسب المفهوم العربي، وتحديدًا مفهوم "مدريد". وبقدر ما كان إيجابياً أن تعتمد قمة بيروت العربية مبادرة سلام عربية (تتسم بشمول مساراتها والجرأة في نظرها لإجراء تحوّل في العلاقات العربية-الإسرائيلية من علاقات صراعية إلى علاقات عادية أو طبيعية)، بقدر ما أنهت إسرائيل المبادرة العربية بعد وقت وجيز من انتهاء القمة العربية. وبذا "لم تُترجم هذه المبادرة إلى دبلوماسية

1 د. محسن صالح، فلسطين: دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، سلسلة دراسات فلسطينية (1)، القاهرة: مركز الإعلام العربي 1424هـ/2003م، ص 493.

2 المصدر نفسه، ص 494.

3 د. أحمد البرصان، "انعكاسات أحداث 11 أيلول على العلاقات الأميركية-السعودية"، مصدر سابق، ص 41.

متحركة ونشيطة، فوضعت في الأرشيف الدبلوماسي بدل أن تشكل قاعدة انطلاق لتحرك عربي مستمر وذي وزن نوعي¹. وإذا كان ما يتفق عليه النظام العربي بخصوص القضية الفلسطينية هو مبادرة قمة بيروت 2002، التي مرَّ على اعتمادها (ثم إعادة إطلاقها أكثر من مرة) بضع سنوات دون أن تثمر شيئاً ملموساً، فمن الواجب البحث في الأسباب التي أدت إلى تجاهل الطرف الإسرائيلي لها؛ "فالمبادرات ومشروعات التسوية لا تطبق بحسن النيات، وإنما بقدر ما يرادفها من قوة إسناد متعددة الأشكال والأدوات، الأمر الذي تفتقر إليه المبادرة العربية للسلام. ثم إن أحد أهم عيوبها أنها لم تقترن ببعض البدائل التي ربما يلجأ إليها العرب إن لم تجد المبادرة الاستجابة اللازمة من إسرائيل، كما غاب عنها تحديد سقف زمني لها تكون بعده غير ذات جدوى ويجري التلويح بإشهار البدائل. وبشكل عام يجب القول: إن النظام العربي يفتقر لاستراتيجية مفصلة تتعامل مع قضية التحرر الفلسطيني"².

وإذا كان توفر خيارات أخرى غير التفاوض يُعد من أهم مصادر قوة أي طرف مفاوض، فمن الأجدى للطرف محدود الخيارات (أي: الفلسطينين والعرب في هذه الحالة) أن لا يكشف للطرف الآخر (أي: إسرائيل) عن ذلك، بل أن يعطيه الانطباع بتعدد الخيارات، وبقدرته على استخدامها. ولكن عملية التسوية التي انطلقت من مدريد تعطي مثلاً واضحاً لأثر غياب توازن القوى بين طرفي العملية التفاوضية؛ "فقد تحكّمت إسرائيل في زمام هذه العملية، كونها الأكثر قوةً وامتلاكاً

1 د. ناصيف حني، "دبلوماسية جامعة الدول العربية"، في: د. عبد الخالق عبد الله (محرر)، الدبلوماسية العربية في عالم متغير، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003، ص 94.

2 بتصريف عن: د. محمد خالد الأزعر، "واقع القضية الفلسطينية وآفاقها... منظور استراتيجي"، شؤون عربية، العدد 129، ربيع 2007، ص 148-149.

للخيارات المفقودة من جانب الطرف العربي الذي زاد موقفه ضعفاً بتفتته إلى مسارات تفاوضية ثنائية متوازية. وعندما انتبه العرب إلى هذه الحقيقة، وحاولوا إعادة تجميع مواقفهم من التسوية مع إسرائيل في المبادرة العربية للسلام، لم يساعدهم ذلك على تعديل الكفة المختلفة لمصلحة إسرائيل، ولا على إحداث الاختراق المطلوب لمصلحتهم لسببين، أحدهما: أن إطلاق المبادرة جاء متأخراً، وبعد وقوع الضرر العميق الذي خلّفته المفاوضات الثنائية المتعثرة، كما جاء من دون إيقاف هذه المفاوضات لمصلحة موقف عربي تفاوضي موحد. والآخر: أن المبادرة لم تترافق مع توسيع رقعة الخيارات العربية، بحيث يصبح رفض إسرائيل لها مكلفاً، كأن ينهي سلاماً معقوداً مع الدول العربية، أو أن يفتح الباب أمام احتمال مواجهة عسكرية، أو يدعم المقاومة المسلحة. فما دام السلام يشكّل الخيار الاستراتيجي للعرب، فإن إسرائيل (بوجود مبادرة عربية أو من دونها) مطمئنة إلى أن استمرار انغلاق الخيارات العربية يضمن لها ديمومة تحكمها التام في المسار التفاوضي، ويعفيها من الحاجة إلى تقديم تنازلات¹.

- إن مما يؤكد تمسك السعودية بمبادرة السلام العربية، تصريح وزير الخارجية السعودي في 15 يناير/كانون الثاني 2009 حيث رفض سحب المبادرة، مؤكداً أنها "صالحة، ولكن الطرف الإسرائيلي يتقاعس ويماطل لأنه لا يريد السلام ويبحث عن كسب المزيد من الأراضي"، وأنها "مكنت العرب من اختراق مؤيدي إسرائيل حول العالم"².

- 1 نقلاً عن: د. علي الجرباوي، "المفاوضات العربية والفلسطينية مع إسرائيل: المأزق والحل"، الدراسات الفلسطينية، العدد 78، ربيع 2009، ص 23، 29.
- 2 التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2010، ص 166. وراجع أيضاً: "السعودية: نرفض أية تعديلات على المبادرة العربية للسلام"، الحياة 1 سبتمبر/أيلول 2012.

- على صعيد علاقة طرح المبادرة بالداخل السعودي، يعتقد البعض بأن تقديمها جاء بعدما واجه الحكم السعودي أخطر تحدٍ منذ تأسيس المملكة العربية السعودية عام 1932، وكان هذا الخطر مُكوّنًا من ثلاثة عناصر؛ أولها: تنامي التوجّهات المعادية للرياض داخل الكونغرس الأمريكي، والتي أخذت تكيل الاتهامات للنظام السعودي وبيئته الداخلية التي أوجدت التربة الخصبة لنمو الحركات الجهادية العنيفة. ولذا بدأ الكونغرس يضغط على الإدارة لمطالبة الأسرة السعودية ببدء عملية إصلاح سياسي وتعليمي، وتمكين الأمراء السعوديين الشباب الذين تلقوا تعليمهم في الجامعات الأميركية من تولي مهام قيادية في الحكومة. أما الثاني: فهو تنامي نشاط الجماعات الجهادية التي أخذت تنفذ عمليات إرهابية داخل السعودية نفسها. أما العنصر الثالث فهو تنامي الغضب الداخلي لدى أعداد متزايدة من المثقفين ونخب الطبقة الوسطى السعودية¹.

إن طرح المبادرتين السعوديتين للسلام عام 1981 وعام 2002 إنما يرتبط بتصاعد أزمة الشرعية والتحديات الداخلية والخارجية أمام نظام الحكم السعودي. ومنذ تأسيس المملكة العربية السعودية، ارتبطت سياستها تجاه الصراع العربي-الإسرائيلي بتطور الأوضاع الداخلية فيها (ولاسيما مسألة الشرعية) عبر أربع مراحل؛ ففي المرحلة الأولى كانت أوضاع البلاد هادئة وآمنة بفضل الاكتشافات النفطية ومكانة الأسرة السعودية التي نجحت في توحيد البلاد تحت قيادتها، مما انعكس على تبني الرياض مواقف أقرب إلى التشدد في سياستها تجاه الصراع العربي-الإسرائيلي، وإن كانت في عمومها مواقف لفظية. أما في المرحلة الثانية التي بدأت بالتزامن مع اندلاع ثورة اليمن عام 1962، فلم يعد بإمكان الرياض أن تعزل نفسها عن رياح التغيير التي أخذت تهب على المنطقة، خصوصًا مع نمو التعاطف الشعبي العربي مع المقاومة الفلسطينية، ثم مع الإجماع العربي على

1 بتصرف عن: د. فضل مصطفى النقيب، "أمراء السلام! قراءة في نهج الاعتدال العربي"، الكتب وجهات نظر، العدد 122، مارس/آذار 2009، ص 8.

دعم مصر وسوريا في حرب 1973، وهو ما حدا بالملك فيصل بن عبد العزيز صاحب الرؤية الاستراتيجية إلى اتخاذ موقف متشدد ضد المعسكر الأميركي/الإسرائيلي وبادر إلى تطبيق حظر نفطي ضد مؤيدي إسرائيل. أما في المرحلة الثالثة فقد تبنت الدبلوماسية السعودية دوراً نشيطاً في الصراع العربي-الإسرائيلي عبر تقديم مبادرة فهد للسلام عام 1981، وتزامن ذلك مع اندلاع الثورة الإسلامية في إيران وظهور الحركات الإسلامية المعادية للولايات المتحدة. وهما التحديان اللذان عززا الاتجاه المؤيد لتوطيد العلاقات السعودية-الأميركية وتطويرها إلى "تحالف استراتيجي كامل" يشمل الميادين السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية لكي يتمكن النظام السعودي من التصدي لهذين التحديين، وهذا هو سياق ظهور مبادرة فهد للسلام التي عكست مرونة الرؤية السعودية في الصراع العربي-الإسرائيلي، بهدف تعزيز العلاقات مع واشنطن، وهو اتجاه قاده الأمير بندر بن سلطان الذي تولّى منصب السفير السعودي لدى الولايات المتحدة لمدة عقدين تقريباً. أما في المرحلة الرابعة التي بدأت بعد أحداث 11 سبتمبر/أيلول 2001، فقد بلغ التهديد ذروته سواء على الصعيد الخارجي أم الداخلي كما أشرنا، مما دفع الرياض لتلعب دوراً قيادياً في تبني عملية التسوية وفق الرؤية الأميركية¹.

خامساً: موقف السعودية من مسألة إصلاح السلطة الفلسطينية

كما أشير سابقاً أتاحت أحداث سبتمبر/أيلول 2001 للولايات المتحدة الفرصة لتكثيف ضغوطها على القوى المعارضة لسياساتها (أكانوا دولاً أم جماعات سياسية أم حركات تحرر وطني). ولعله يمكن اختزال السياسة الأميركية بعد تلك الأحداث في السعي لتحقيق ثلاثة أهداف: الحرب ضد الإرهاب، ونزع أسلحة الدمار الشامل، وإحداث تغييرات سياسية في مناطق مختلفة من العالم².

1 انظر: د. فضل مصطفى النقيب، "أمراء السلام! قراءة في نهج الاعتدال العربي"، مصدر سابق، ص 8.

2 د. عبد الإله بلقزيز، "الإصلاح السياسي في الوطن العربي"، ورقة العمل في الحلقة النقاشية "حول الإصلاح السياسي في الوطن العربي"، المستقبل العربي العدد 304، يونيو/حزيران 2004، ص 86.

وكما حدث إبان الاجتياح الإسرائيلي للضفة الغربية ربيع 2002 حينما تجلّت درجة التوافق بين السياستين الأميركية والإسرائيلية، تكرر الأمر بصورة أوضح مع صدور بيان الرئيس جورج بوش عن الشرق الأوسط في 24 يونيو/حزيران 2002 الذي أعاد فيه تكييف الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي باعتباره صراعاً ضد "الإرهاب" مطالباً بانتخاب قيادة فلسطينية جديدة من أجل الإصلاح بحيث لا تتهاون مع "الإرهاب"، حتى يمكن رؤية دولتين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن مع التوصل إلى اتفاق للوضع النهائي خلال ثلاثة أعوام¹.

وفي هذا السياق برزت المقاربة الجديدة التي تربط بين "مكافحة الإرهاب" وضرورة إصلاح السلطة الفلسطينية. ويمكن اعتبار بيان الرئيس بوش الابن بدايةً مرحلة جديدة من إعادة هندسة الشرق الأوسط، وهو يمثل انقلاباً على كل أديبات عهد الرئيس السابق بيل كلينتون؛ إذ خصص بوش الابن بمجمل خطابه للأوامر والنواهي ولتحذير الفلسطينيين من "الإرهاب"².

ورغم ظاهر البيان الذي يعالج قضية الصراع العربي-الإسرائيلي فإن جوهره امتد إلى تغيير وجه المنطقة بكاملها عبر طرح قضية إصلاح السلطة الفلسطينية بتفاصيلها المختلفة. وكان الهدف هو توجيه رسالة إلى الدول العربية بأن المختبر الفلسطيني هو حقل تجارب ستعمم نتائجه عليها، وأن لائحة التغييرات الديمقراطية التي طالب بوش بإدخالها في النظام الفلسطيني، هي نموذج للمطالب الأميركية التي ستشمل في المستقبل أطرافاً عربية أخرى³. ومما يلفت النظر أن أطرافاً دولية عديدة لم تتقبل بيان بوش؛ إذ عجز عن تسويقه لحلفائه في

1 راجع نص خطاب الرئيس بوش، في: السياسة الدولية، العدد 149، يوليو/تموز 2002، ص 112-113.

2 د. نصير حسن عاروري، أميركا الخضم والحكم: دراسة توثيقية في "عملية السلام" ومناورات واشنطن منذ عام 1967، ترجمة وتقديم: د. منير العكش، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007، ص 291.

3 راجع: د. عبد الاله بلقزيز، "حول الإصلاح السياسي في الوطن العربي"، ص 87. وأيضاً: ماجد كيالي، "التحول في الاستراتيجية السياسية الأميركية من احتلال العراق إلى دعوات التغيير في المنطقة"، شؤون عربية، العدد 114، صيف 2003، ص 27.

اجتماع مجموعة الدول الصناعية (G8) في كندا في 25 يونيو/حزيران 2002، كما عبّرت حكومة الدانمارك (رئيس الاتحاد الأوروبي آنذاك) عن قلقها من أن تكون "الولايات المتحدة، بعد خطاب بوش، قد تخلّت عن عملية السلام في الشرق الأوسط". وذلك في الوقت الذي رأته فيه بعض النظم العربية (مثل: السعودية والأردن والسلطة الفلسطينية) عناصر إيجابية في ذلك الخطاب¹.

ويتعذر الفصل بين المطالبة الأميركية للدول العربية بالديمقراطية والإصلاح وبين سعي الولايات المتحدة لتنفيذ مشروع "الشرق الأوسط الكبير"، الذي كان يرمي إلى تغيير وجه المنطقة وهويتها بحيث تصبح إسرائيل عضواً شرعياً فيها، مع إضعاف الدول العربية الأساسية ليس بمحاربتها صراحةً وإنما بالضغط السياسي والابتزاز وافتعال القلاقل الداخلية، بما يؤدي إلى تطويع القرار السياسي فيها لصالح الانخراط في ذلك المشروع، كما حدث في عقد التسعينات من القرن العشرين حين أرغمت الدول العربية على قبول صيغة مدريد ومخرجاتها من المؤتمرات الإقليمية شرق الأوسطية، وكما حدث عند إطلاق المبادرة العربية للسلام في قمة بيروت 2002 لتفادي الضغط الأميركي في قضية الإصلاح².

لقد كان لدى إدارة بوش "خطة طويلة المدى لإعادة ترتيب الأوضاع السياسية في الشرق الأوسط، وكان الصراع العربي-الإسرائيلي يقع يقيناً ضمن بنودها، لكنه لا يحتل موقعاً متقدماً فيها. ففي إطار الحملة ضد "الإرهاب" ثار جدل واسع مع نهاية حرب أفغانستان حول ما إذا كانت هناك "قائمة استهداف" أميركية، وحول الأهداف التالية بعد أفغانستان. ورغم نفي بعض المسؤولين الأميركيين لذلك، إلا أن مسار الحرب ضد العراق ثم التهديدات الصريحة لسوريا كانا يكشفان أن اليمين الأميركي المحافظ يفكر في الاستمرار في اتباع استراتيجيات تغيير النظم السياسية بأساليب مختلفة. كما أن تصريحات وزير الخارجية الأميركي كولين باول أمام لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس 6

1 د. نصير حسن عاروري، أميركا الخضم والحكم، مصدر سابق، ص 296.

2 د. عبد الإله بلقزيز، "الإصلاح السياسي في الوطن العربي"، مصدر سابق، ص 88-89.

فبراير/شباط 2003 حول إجراء تغييرات جذرية في الشرق الأوسط، (إضافة إلى بيان بوش في 24 يونيو/حزيران 2002) قد طرحت توقعات وتصورات حول طبيعة التغيير، ومستوياته، وأساليبه، وأدواته، وتداعياته، وقبلها الأطراف المستهدفة في إطاره (ومنها النظامان المصري والسعودي الصديقان لواشنطن)، كما اتضح مع الوقت أن المسألة لا تتعلق بعمل عسكري فحسب؛ إذ ترتبط أيضاً بعملية واسعة النطاق وطويلة المدى قد تستغرق سنوات¹.

واعتباراً من مايو/أيار 2002 شهدت الساحة الفلسطينية جدلاً متزايداً حول مسألة إصلاح الأوضاع الداخلية الفلسطينية، خصوصاً مع إعلان الرئيس عرفات أن الوضع الفلسطيني الداخلي يحتاج مراجعة شاملة في ضوء ما اقترن بعملية الاجتياح الإسرائيلي للضفة الغربية من ملابسات وأخطاء تتعلق بطبيعة أداء مؤسسات السلطة الفلسطينية².

وبغض النظر عن السلبيات المتعددة لخطاب بوش، فقد اعتمد الشروط الإسرائيلية للحل السياسي القائمة على ضمان الأمن الإسرائيلي وإصلاح السلطة الفلسطينية كشرطين قبل أي استئناف للمفاوضات أو العملية السلمية، وهو ما أعطى لرئيس الوزراء الإسرائيلي (أرييل شارون) الحق في الحكم على سلوك السلطة الفلسطينية، وأن يردد دائماً أن السلطة لم تبذل الجهد الكافي لمنع العمليات الفدائية³.

والملاحظ أنه قبل هذا الخطاب بشهور كان نائب الرئيس ديك تشيني قد قام بجولة على الدول العربية في مارس/آذار 2002 بهدف كسب التأييد للحملة الأميركية على العراق، مع وعد بتحريك مسار التسوية الفلسطيني لاحقاً لكن الدول العربية لم تقتنع هذه المرة بالعرض الأميركي القائل بالربط المتوالي وليس المتوازي بين قضيتي العراق وفلسطين. وحينئذ أخذت الولايات المتحدة تبحث عن

1 التقرير الاستراتيجي العربي 2002-2003، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في الأهرام، 2003، ص 270-271.

2 انظر: المصدر نفسه، ص 309.

3 راغدة درغام، "الرباعية لا تستطيع شيئاً لأن بوش أبقى أدوات العرقلة في يد شارون"، الحياة 2002/7/19.

آلية لتطويع الموقف العربي من سياستها العراقية بمبادرة أكثر إغراءً على صعيد القضية الفلسطينية، فكانت خريطة الطريق التي طُرحت مسودتها في أكتوبر/تشرين الأول 2002. وبذا أخذت السياسة الأميركية تكشف عن سياق أوسع لحملاتها يتناول إعادة هندسة المنطقة بكاملها انطلاقاً من الملفين العراقي والفلسطيني. وكان الربط بين هذين الملفين يستند بداية إلى تجربة حرب الخليج الثانية عام 1991، حين قام الرئيس جورج بوش الأب بتسويق خيار "العراق أولاً"، الذي كان يقضي بأن تساند الدول العربية التحالف الدولي لإخراج العراق من الكويت مقابل أن ترعى واشنطن تسوية القضية الفلسطينية بمجرد الفراغ من الملف العراقي. وتكاد إدارة بوش الابن أن تكون قد كررت المنطق نفسه مع بعض التغييرات الطفيفة¹.

ولما كانت استجابة الدول العربية لمساعي الولايات المتحدة لم تأتِ على المستوى المطلوب، فقد زاد التصميم الأميركي على تسوية أرض المنطقة العربية وجوارها من أية مقاومة تعاند واشنطن سواء على مستوى دول الممانعة (العراق وإيران وسوريا) أو على مستوى مصر والسعودية اللتين تبديان في كثير من الأحيان درجة غير مرغوبة من مقاومة الرغبات الأميركية. وفي هذا السياق يكون ضرب العراق واحتلاله لازماً لتخفيض السقف السياسي لكافة المواقف العربية الأخرى ما دام هو أعلاها صوتاً. كما يمكن بعد احتلال العراق وتجريده من سيادته إقحامه بالإضافة إلى الدول الخليجية في لعبة تنافس مع مصر والسعودية وسوريا على النفوذ الإقليمي، وبذا تصل واشنطن إلى إعادة رسم الأدوار الإقليمية بشكل مُخلٍ؛ مما يعني تقليص أدوار القوى الكبيرة في الإقليم، وتعظيم أدوار القوى الصغرى. وهذا كله يخلق حالة فوضى وتنافس إقليمي تساعد على تنفيذ الأجندة الأميركية-الإسرائيلية الرامية لتأييد تبعية المنطقة العربية لهما، ويسمح باستمرار الفراغ الاستراتيجي فيها، ويمنع بروز أو تزايد نفوذ القوى الوطنية والإسلامية الساعية للنهوض بأوضاع المنطقة².

1 د. محمد خالد الأزعر، "احتلال العراق - التسوية الفلسطينية وخريطة الطريق: المسار والمصير"، شؤون عربية، العدد 114، صيف 2003، ص 45-48.

2 د. خالد الحروب، "تداعيات الغزو الأميركي للعراق على خريطة القوى بالمنطقة"، شؤون عربية، العدد 113، ربيع 2003، ص 11-20.

على أية حال فقد تعاملت الرياض مع الضغوط الأميركية في موضوع الإصلاح بآلية الاحتواء، وركزت على أن إصلاح السلطة الفلسطينية شأن فلسطيني، مع عدم معارضة الرياض للمنطق الأميركي، كما تجلّى في تأكيد السعودية على أن إصلاح السلطة سيفتح الطريق أمام اكتسابها اعترافاً دولياً، وأعربت عن أملها في أن يكون للجنة الرباعية الدولية دور فاعل في الإشراف على عملية تنفيذ الالتزامات الدولية المنصوص عليها في خطة خريطة الطريق، خصوصاً في ظل ما أظهرته القيادة الفلسطينية من جدية لتطبيقها¹.

وبطبيعة الحال لم تستطع السعودية تغيير مجرى السياسة الأميركية في المنطقة، لكنها كانت تعيد من آن لآخر التعبير عن مواقفها مما تعتبره تجاوزاً إسرائيلياً للخضوع الحمراء المتعارف عليها في المنطقة. وهذا ما دفع وزير الخارجية السعودي في سبتمبر/أيلول 2003 إلى التأكيد على أن إبعاد الرئيس عرفات خارج الأراضي الفلسطينية يعتبر إجراءً عدوانياً جديداً وخطيراً في سياسة التصعيد الإسرائيلية المستمرة ضد الشعب الفلسطيني، ويُعد استهتاراً بالإرادة الدولية الجادة والهادفة إلى تحقيق السلام في المنطقة في إطار خطة خريطة الطريق، ونبه سعود الفيصل إلى أن نتائجه ستؤدي إلى تفجير الأوضاع في المنطقة، خصوصاً في هذه الفترة الحرجة التي تمرّ بها عملية السلام، مما يعد صفة جديدة لجهود اللجنة الرباعية الدولية².

ولعل هذه التصريحات تؤكد أمراً أساسياً يتعلق بالدبلوماسية السعودية؛ إذ تكتفي الرياض في كثير من الأحيان بالإفصاح عن مواقفها الداعمة لفظياً للسلطة الفلسطينية والأطراف العربية الأخرى، والتحذير المتكرر من انهيار عملية التسوية جرّاء الانتهاكات الإسرائيلية، دون أن تشفع الرياض ذلك باستخدام أدوات الضغط المطلوبة لتغيير بيئة عملية التسوية المترنحة، خصوصاً فيما يتعلق بممارسة الضغوط على الحليف الأميركي ليتبنى موقفاً متوازناً. وربما يمكن مقارنة هذه التصريحات بما قاله ولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز إبان زيارته

1 راجع: مشهور إبراهيم أحمد، "الدوران الخليجي والأوروبي تجاه قضيتي العراق

وفلسطين: رؤية مقارنة"، شؤون خليجية، العدد 36، شتاء 2004، ص 77.

2 المصدر نفسه.

لسوريا ضمن جولة عربية ودولية له في صيف 2001: "على واشنطن أن تستمع لوجهة نظر الطرفين: الإسرائيلي والفلسطيني بحياد تام، ومن دون الانحياز إلى طرف على حساب الآخر.. فالولايات المتحدة لها مصالح واسعة في منطقتنا ولا تستطيع تحت أي معيار القبول بتمثيل جهة واحدة فقط؛ فالسياسة المتوازنة هي لمصلحة واشنطن، ولذا أطالب الدول الأوروبية والولايات المتحدة بالتدخل الفاعل في الشرق الأوسط لتغيير سياسة حافة الهاوية التي ينتهجها شارون، وإلا فإن الحرب قادمة لا محالة، وسيكتوي بناها الجميع"¹.

وعلى أية حال، فإن التصريحات الدبلوماسية والجهود العربية الدؤوب طوال 2002-2004 لإعادة إطلاق عملية سياسية تؤدي إلى تطبيق حل الدولتين عبر خطة خارطة الطريق والمبادرة العربية للسلام لم تثمر شيئاً ملموساً، وكان الرد الإسرائيلي هو المبالغة في قمع الشعب الفلسطيني وتعقيد ظروفه المعيشية، بالتوازي مع بناء جدار فصل عنصر في الضفة الغربية يهدف إلى ترسيم الحدود الجديدة للكيان الإسرائيلي بشكل أحادي الجانب، بما يؤدي إلى انفصال شبه تام عن فلسطيني الضفة الغربية وغزة².

السعودية وتطورات القضية الفلسطينية بعد احتلال العراق

يعالج هذا الجزء كيفية تعامل السياسة السعودية مع المتغيرات الإقليمية الناجمة عن احتلال العراق ربيع 2003 وتداعياته الاستراتيجية على قضية فلسطين، والموقف السعودي من خطة خريطة الطريق، وكذلك موقف الرياض من فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية لعام 2006، وأخيراً الجهود الدبلوماسية التي بذلتها السعودية لدعم تفعيل عملية التسوية بعد حرب لبنان صيف 2006.

- 1 قسم البحوث في مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، "الدبلوماسية السعودية والقضايا العربية الراهنة"، شؤون خليجية، العدد 26، صيف 2001، ص 150.
- 2 راجع: د. مروان المعشر، نخب الاعتدال العربي: مذكرات سياسية 1991-2005، مصدر سابق، ص 219.

أولاً: احتلال العراق وتداعياته على السياسة السعودية تجاه القضية الفلسطينية

إن وقوع أحد الأضلاع الأساسية في النظام العربي (العراق) تحت الاحتلال الأجنبي المباشر مثل متغيراً استراتيجياً بالنسبة للمنطقة العربية، وكان له تداعياته على قضاياها، وفي مقدمتها قضية فلسطين ذات الحساسية الفائقة والقابلية الشديدة للتأثر بالمتغيرات العربية والدولية.

لقد ترك احتلال العراق ربيع 2003 آثاراً على الصعيد العربي تنسم بأنها آنية واستراتيجية في الوقت نفسه، كونها تؤثر على قيم النظام العربي ومبادئه (مثل قيمة دعم المقاومة الوطنية في مواجهة الاحتلال)، وحدوده (عبر محاولة دمج إسرائيل فيه، وتهميش الموقع العربي للعراق المحتل، وعزل سوريا)، وعلاقة الوحدات العربية بعضها ببعض (مثل تخريب العلاقات السورية-اللبنانية، أو السورية-السعودية.. إلخ)، فضلاً عن اختراق أمن النظام العربي لاسيما من أطرافه (من العراق إلى السودان والصومال إلى اليمن). ولذا تمكّنت واشنطن بعد احتلال العراق من "طرح سياسات أكثر تبلوراً لتغيير القيم والمبادئ السائدة في المنطقة العربية، بما يجدم سياسات الدمج في النظام شرق الأوسطي، وبما يدعم "الحرب الأميركية على الإرهاب". وهنا طرحت إدارة بوش الابن مجموعتين من السياسات: روّجت إحدهما للديمقراطية بوصفها علاجاً لنقص الحرية، فيما هدفت المجموعة الأخرى إلى إعادة تعريف قيمة المقاومة عبر ربطها بالإرهاب"¹.

لقد أفرزت التداعيات الناجمة عن احتلال العراق تغييراً نوعياً في منطقة الشرق الأوسط بالنسبة لعلاقات القوى وأدوار الفاعلين الدوليين والإقليميين والمحليين، وبالنسبة أيضاً لطريقة إدارة الصراع في هذه المنطقة الاستراتيجية، في ثلاثة جوانب على الأقل²، أولها: "اضطراب النظام العربي وسلبيته إزاء ما يجري في العراق،

- 1 بتصرف عن: إيمان أحمد رجب، النظام الإقليمي العربي في مرحلة ما بعد الاحتلال الأميركي للعراق، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص 186-187.
- 2 بتصرف عن: ماجد كيالي، "التحاذب الإيراني-الأميركي في الصراع على الشرق الأوسط"، شؤون عربية، العدد 130، صيف 2007، ص 17-18.

وانكشافه أمام المشاريع الخارجية، ولاسيما الأميركية، مثل: مشاريع نشر الديمقراطية، وإصلاح النظم السياسية، والشرق الأوسط الكبير أو الموسع، والعجز عن توظيف تآكل صدقية السياسة الأميركية في المنطقة على صعيدي الحكومات والمجتمعات. ثانيها: صعود نفوذ إيران في العراق، وفي عموم منطقة الشرق الأوسط، ومحاولاتها اقتطاع مساحة نفوذ أوسع على حساب النفوذ الأميركي في المنطقة. وثالثها: تزايد دور الفاعلين من غير الدول في تقرير الشأن السياسي في بعض الدول العربية، وخصوصاً في فلسطين (حركة حماس والجهاد الإسلامي)، ولبنان (حزب الله)، والعراق (القوى السياسية الشيعية)، وهي قوى في أغلبها محسوبة على إيران ومدعومة منها بدرجة أو بأخرى".

أما على صعيد القضية الفلسطينية فقد أدت تداعيات احتلال العراق إلى مزيد من انكفاء السياسات الخارجية العربية إلى الداخل وانصياعها بدرجة أكبر للضغوط الأميركية سواء فيما يخص الإصلاح السياسي أو تخفيض سقف المواقف العربية من القضية الفلسطينية على نحو يتجاوب مع الرؤية الأميركية الجديدة للمنطقة كما عبّر عنها المحافظون الجدد في فترتي الرئيس جورج بوش الابن (2001-2008). بيد أن الأثر الأهم على القضية الفلسطينية تجلّى في النجاح الأميركي والإسرائيلي في إدخالها في متاهة الإصلاح السياسي للسلطة الفلسطينية، وضرورة إقصاء الرئيس عرفات، مع خلق مراكز قوة جديدة في النظام السياسي الفلسطيني تجرده من صلاحياته الفعلية وتأثيره النافذ في السياسة الفلسطينية لعقود.

ثانياً: السعودية وخطة خريطة الطريق

رغم انتهاء اللجنة الرباعية الدولية من صياغة الخطة في 20 ديسمبر/كانون الأول 2002، فإن توزيعها أُرجئ إلى 30 إبريل/نيسان 2003. وكان واضحاً أن إدارة المحافظين الجدد تنتظر إنهاء مهمتها في العراق حتى يمكن فرض الخطة على الأطراف العربية، في ذات الوقت الذي تمتعت فيه إسرائيل بثلاثة امتيازات مهمة: طلب تأجيل إعلان الخطة، وإبداء تحفظات عديدة عليها بما يفرغها من مضمونها، وقبولها في النهاية بعد إقرار التحفظات الإسرائيلية مع مطالبة الفلسطينيين بتنفيذ

التزامهم أولاً. وقد شكّلت هذه الامتيازات أساس المسعى الإسرائيلي للتهرب من الالتزام بالخطة وبدعم أميركي واضح¹.

وفي هذا السياق شهدت جلسة مجلس الوزراء الإسرائيلي التي انعقدت في 25 مايو/أيار 2003 لإقرار خطة خريطة الطريق اعتراضاً من بعض الوزراء على قرار شارون بقبولها، وتم التوافق على إعادة صياغة التحفظات الإسرائيلية الأربعة عشر بما يرضي هؤلاء الوزراء، وبما يضمن أمرين؛ أحدهما: "منع انسحاب إسرائيل من الضفة وغزة انسحاباً كاملاً إلى حدود 1967. والآخر: منع أي لاجئ فلسطيني من العودة إلى دياره داخل حدود 1948. وقد تمت صياغة هذا البند بصورتين تنص إحدهما على أن يعلن الفلسطينيون في قمة العقبة على لسان رئيس الوزراء الجديد محمود عباس أن "إسرائيل دولة يهودية"، وتنص الأخرى على أن الدولة الفلسطينية تشكّل الحل الوحيد لمشكلة اللاجئين"².

لقد عكست قمة العقبة (4 يونيو/حزيران 2003) "تغييرات عديدة غيرت وجه الشرق الأوسط خصوصاً بعد الوجود الأميركي في العراق، وتزايد إدراك الجانب الفلسطيني أنه لا يستطيع العيش دون محاربة الإرهاب الذي عرقل الآمال القومية الفلسطينية. كما أن أهمية خطاب الرئيس بوش في قمة شرم الشيخ 3 يونيو/حزيران 2003 أنه لم يتطرق إلى الحرب على الإرهاب فحسب، وإنما إلى ضرورة إعادة تأهيل الشرق الأوسط أيضاً. فالشرق الأوسط القديم جلب لشعوبه الفقر والتخلف والفرقة والعنف، ولا يمكن التخلص من ذلك بدون فكر اقتصادي جديد. من أجل هذا توجد ضرورة لشرق أوسط جديد فيه حدود دائمة وعلاقات مفتوحة واقتصاد مؤسس على المعرفة، وليس فقط على الأرض"³.

- 1 راجع: صبحي عسييلة، "السياسة الإسرائيلية تجاه خريطة الطريق"، السياسة الدولية، العدد 153، تموز/يوليو 2003، ص 184-189.
- 2 د. إبراهيم البحراوي، "يهودية إسرائيل... شعار يعود إلى الواجهة"، الاتحاد (أبوظبي) 7 سبتمبر/أيلول 2004.
- 3 بتصرف عن: شيمون بيريز، "شرق أوسط مختلف"، معاريف 5 يونيو/حزيران 2003، مترجم في: مختارات إسرائيلية، العدد 103، يوليو/تموز 2003، ص 97-98.

بيد أن الأهم هو أن الرئيس الأميركي جورج بوش الابن استخدم مصطلح "الدولة اليهودية" في كلمته الختامية أمام قمة العقبة في إشارة لم تكن عفوية وفي خطاب مكتوب في مناسبة دولية مهمة، بما يشير إلى محاولة حقيقية لإجهاض جوهر القضية الفلسطينية؛ فقد أشار الرئيس الأميركي إلى الصداقة التي تربط بين بلاده وإسرائيل منذ لحظة ميلاد الأخيرة؛ وقال أيضاً: "وأمر كما ملتزمة اليوم بقوة، وأنا شخصياً ملتزم بقوة، بأمن إسرائيل كدولة يهودية نابضة بالحياة والنشاط"¹.

وبينما كان استخدام مصطلح "يهودية الدولة" مقصوداً في السابق على الساسة الإسرائيليين والدوائر اليهودية في الغرب خصوصاً في الولايات المتحدة، فإن استخدامه من قبل الرئيس الأميركي يعد تغييراً ينطوي على المساس بحق عودة الشعب الفلسطيني إلى دياره، وتشجيع الهجرة اليهودية إلى إسرائيل. وبذا يمثل استخدام بوش الابن لهذا المصطلح مرحلة جديدة في مسار المفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية لها سمتان أساسيتان: تخفيض حق العودة المنصوص عليه في القانون الدولي ليتحول إلى مجرد "مطلب للعودة" أو مطلب سياسي ظرفي، واحتمالات القيام بعملية تشجيع واسعة للهجرة اليهودية إلى الدولة الإسرائيلية في ظل خطة خريطة الطريق ومحاولات البحث عن حلول جديدة².

أما على صعيد مواقف الدول العربية المشاركة في القمة العربية-الأميركية (وهي الأردن والبحرين والسعودية وفلسطين ومصر) التي انعقدت في شرم الشيخ في 3 يونيو/حزيران 2003، فقد لوحظ أن سقف هذه المواقف أخذ يهبط استجابة للضغوط الأميركية خصوصاً في موضوع التطبيع مع إسرائيل؛ إذ التزمت هذه الدول بوضوح "بخطة خريطة الطريق بكل ما تضمنته من أمور غير محددة (تتعلق بمضمون الحل النهائي للقضية الفلسطينية) وأخرى محددة (تتعلق بالقضاء بما تسميه الخطة بالإرهاب)". وعلى عكس ما تعود القادة العرب من التمييز بين الإرهاب والمقاومة المشروعة، غاب عن هذه القمة مثل هذا التمييز، بل أكد البيان العربي

1 انظر: نص كلمة الرئيس الأميركي جورج بوش في اختتام قمة العقبة، في: الدراسات الفلسطينية، العدد 55، صيف 2003، ص 170.

2 د. مصطفى الفقي، "الدولة اليهودية"، الحياة 5 أغسطس/آب 2003.

الصادر عن القمة تأييد السلطة الفلسطينية للوفاء بمسؤولياتها في إنهاء العنف، وأشار إلى ثبات الموقف العربي من الاستمرار في "محااربة ويلات الإرهاب الموجه ضد الإنسانية، وفي رفض ثقافة التطرف والعنف في أي شكل كان ومن أي مصدر أو انطلاقاً من أي مكان، بصرف النظر عن التبريرات والدوافع"¹.

بيد أن وزير الخارجية السعودي أعرب عن قلقه من الإصرار الأميركي على أن تتخذ الدول العربية إجراءات لبناء الثقة حيال إسرائيل قبل التسوية الشاملة والنهائية بينها وبين العرب، وقال إن هذه الخطوات تجاه التطبيع سابقة لأوانها. كما أشار سعود الفيصل في 2 يونيو/حزيران 2003 في اجتماع كولين باول وزير الخارجية الأميركي مع نظرائه العرب تمهيداً لقمة شرم الشيخ، إلى أن السعودية لا تستطيع التقدم نحو التطبيع قبل تطبيق عناصر المبادرة العربية كافة؛ لكن باول أصرّ على أن الرئيس الأميركي بوش لن يحضر القمة إذا لم تتضمن الكلمة العربية فيها إشارة إلى "إجراءات بناء الثقة"، وردّ الفيصل بأن ولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز لن يحضر أيضاً في هذه الحالة، مما أدى إلى تفهم أميركي لموقف السعودية².

ثالثاً: السعودية وحركة حماس: سياسة التقارب المؤقت والحدز

ركّزت الدبلوماسية السعودية دائماً على التواصل مع الطرف الفلسطيني الرسمي المتمثل في قيادة الزعيم ياسر عرفات والسلطة الفلسطينية منذ عام 1994، وحتى تولي محمود عباس منصب رئاسة السلطة الفلسطينية إثر الانتخابات الرئاسية الفلسطينية التي جرت في يناير/كانون الثاني 2005. بيد أن هذا العام أيضاً شهد دخول متغير استراتيجي جديد إلى السياسة الفلسطينية مع قرار حركة حماس في مارس/آذار 2005 بالمشاركة في الانتخابات التشريعية الفلسطينية، الذي كان تغييراً

1 د. أحمد يوسف أحمد، "النتائج والتداعيات على الوطن العربي"، في: د. أحمد يوسف أحمد وآخرون، احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 337.

2 د. مروان العشر، نهج الاعتدال العربي: مذكرات سياسية 1991-2005، مصدر سابق ص 192-194.

أو نقلة نوعية بسبب تأثيراته على حماس ذاتها والنظام السياسي الفلسطيني، الذي أضحى نظاماً لا يخضع لهيمنة فصيل واحد¹.

لقد أحدث نجاح حركة حماس في الانتخابات التشريعية لعام 2006 هزة على الصعيد الفلسطينية والعربية والإقليمية والدولية؛ فعلى الصعيد الفلسطيني شكّل صعود حماس تكريساً لوجود قوة فلسطينية توازي حركة فتح، وتنتهي مرحلة شكّلت فيها فتح القوة المهيمنة الوحيدة؛ مما تسبب في تبني بعض كوادرها مواقف غير عقلانية كرّست نفسها لمحاولات إسقاط حكومة حماس عبر اللجوء إلى مؤسسات منظمة التحرير والضغط على الرئاسة الفلسطينية للسير في طريق إقصاء حماس ومحاصرتها².

أما على الصعيد العربي فقد ساد التخوّف من أن "يشجّع نجاح حماس في الساحة الفلسطينية على نجاح مماثل تقوده الحركات الإسلامية فتصل إلى الحكم في دول عربية أخرى. وبسبب هذه المخاوف انضمت دول عربية إلى الموقف المعادي لنجاح حماس، وإلى الموقف العامل على تفشيل تجربتها. لكن رد الفعل الأعنف كان ميدانه داخل إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية؛ إذ تعاون الطرفان على تنظيم حملة عالمية لمحاصرة حماس، أخذت عملياً مسار تجويع الشعب الفلسطيني. وتم تنظيم حصار دولي وعربي ومصرفي يمنع وصول أية مساعدة خارجية إلى الحكومة الفلسطينية"³.

وثمة عدة تقييمات للمواقف العربية من نتيجة الانتخابات التشريعية الفلسطينية لعام 2006، التي تراوحت بين الدعوة إلى إمهال حماس وبين الرفض المعلن لدعوات واشنطن لمحاصرتها، فيما بحثت الجامعة العربية توفير 50 مليون دولار شهرياً لتمكين السلطة الفلسطينية من الوفاء بالتزاماتها⁴.

1 د. محمد خالد الأزعر، "مشاركة حماس تدهن النظام الفلسطيني الثالث"، الأهرام 30 مارس/آذار 2005.

2 بلال الحسن، "لماذا يحاصر العالم حكومة حماس؟"، الدراسات الفلسطينية، العدد 67، صيف 2006، ص 36-37.

3 المصدر نفسه، ص 37.

4 د. أحمد يوسف أحمد ود. نيفين مسعد (محرران)، حال الأمة العربية 2005: النظام العربي: تحدي البقاء والتغيير، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص 65.

أما الدول العربية الرئيسة، وهي المعنية مباشرة بالشأن الفلسطيني، فلم تستطع اتخاذ خطوات فعلية تصطدم بالموقف الأميركي من حكومة حماس مما يدل على أن الضعف والتفكك العربيين ما زالا ينعكسان على مسألة العجز العربي عن فك الحصار المضروب على الشعب الفلسطيني، هذا رغم ترحيب عدد من الدول العربية بفوز حركة حماس واستقبالها لوفود من الحركة والتعهد بتقديم مساعدات عاجلة للحكومة الفلسطينية، مثلما فعلت قطر والسودان. وكذلك سوريا التي أظهرت ترحيباً واضحاً بتولي حماس قيادة الحكومة الفلسطينية واعتبرته انتصاراً للسياسة السورية المؤيدة للمقاومة الفلسطينية. وفي المقابل أظهرت دول الاعتدال العربي الثلاث حذراً وفتوراً في التعامل مع حكومة حماس، مع التأكيد على أن السعودية أبدت انفتاحاً أكثر من مصر والأردن، ومن ثم لم تتخذ الرياض مواقف حديّة من حركة حماس¹.

فقد بقيت الرياض -بدرجة أو بأخرى- صاحبة موقف متوازن نسبياً من القوى الفلسطينية بعد ظهور نتائج الانتخابات، وذلك بالمقارنة بالدول العربية الأخرى المهمة بالشأن الفلسطيني². وثمة مؤشران يكشفان ذلك التوازن السعودي؛ أحدهما: بيان وزارة الخارجية السعودية بشأن فوز حماس، الذي أشار إلى تقدير الرياض لأهمية الانتخابات الفلسطينية، ومطالبتها للأطراف الدولية بقبول نتائجها والتعامل معها بموضوعية وحكمة. كما أشار البيان إلى أمل السعودية في أن تقوم حماس "بتشكيل حكومة تحفظ للشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة وترعى مصالحه والعمل على تحقيق تقدم في عملية السلام، وفي هذا السياق ترى المملكة أن تحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط يعتمد على إيجاد حل عاجل للنزاع الفلسطيني-الإسرائيلي، وتؤكد على أهمية مبادرة بيروت العربية للسلام وخريطة الطريق، وأن التكامل فيما بينهما يعد السبيل الأفضل لإحياء عملية السلام، ويمهد

1 التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007، ص 29 وص 167.

2 حول مواقف الدول العربية المختلفة من نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية، راجع: التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006، مصدر سابق، ص 139-170.

الطريق لإقامة دولة فلسطينية مستقلة قابلة للحياة تعيش بأمن وسلام وازدهار في إطار حدود آمنة جنباً إلى جنب مع إسرائيل". وأخيراً ختم البيان بتأكيد "استمرار الرياض في تقديم المساعدات للشعب الفلسطيني، وتأكيد رفض وزراء الخارجية العرب لفرض شروط على حركة حماس مقابل مساعدتها مالياً، وتمسكهم بالمبادرة العربية للسلام التي أقرتها قمة بيروت عام 2002 باعتبارها مرجعية للسلام مع إسرائيل تقضي بانسحابها من الأراضي العربية التي احتلتها عام 67 مقابل اعتراف عربي كامل بها"¹.

أما المؤشر الآخر فهو تصريحات وزير الخارجية السعودي في فبراير/شباط 2006 بعد لقائه نظيرته الأميركية كوندوليزا رايس بالرياض التي أكد فيها أن بلاده "ستستمر في مساعدة السلطة الفلسطينية مالياً حتى مع وجود حكومة برئاسة حماس"².

أما على الصعيد الإقليمي، فيمكن رصد أن عددًا من الأطراف الإقليمية (وبالتحديد مصر والسعودية وإيران وتركيا) كانت تتنافس فيما بينها على الاقتراب الحذر من حركة حماس الفائزة في الانتخابات، بهدف الإمساك بأكبر قدر ممكن من خيوط الملف الفلسطيني؛ فهذه الدول الأربع لا تريد أن تتخطى علاقات حماس مع أي من الدول الثلاث الأخرى أطر العلاقات العادية أو أن تصل إلى مستوى التحالف والقدرة على توظيف حماس في معادلات إقليمية³.

ولابد من الإشارة إلى انعكاسات فوز حماس الانتخابي على مجمل السياسة الأميركية في المنطقة التي أصبحت تقف أمام تحدٍ جديد؛ فانتخاب حماس أدى إلى تعقيد ملفات المنطقة التي تعاني السياسة الأميركية فيها أصلاً مشكلات واضحة؛

1 الموقف الرسمي للمملكة العربية السعودية من وصول منظمة حماس الى السلطة الفلسطينية، موقع وزارة الخارجية السعودية على الرابط:

<http://www.mofa.gov.sa/Detail.asp?InSectionID=4568&InNewsItemID=47023>

2 التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006، مصدر سابق، ص 160.

3 راجع: د. خالد الحروب، "إيران: تحدي (أو تغيير) موازين القوى الإقليمية"، شؤون عربية، العدد 125، ربيع 2006، ص 19.

سواء بالنسبة للملفين العراقي والإيراني، أو الملف السوري-اللبناني. وإذا كانت واشنطن تأمل أن تؤدي مشاركة التيارات الإسلامية إلى استيعابها داخل النظم السياسية في بلادها عبر ضبط حركة الإسلاميين والتعامل معهم، إلا أن الولايات المتحدة لا ترغب قطعاً في أن يسيطر الإسلاميون على هذه النظم. بما يضر بمصالحها ومصالح وإسرائيل ومصالح بعض النظم العربية التي تربطها علاقة تفاهم تقليدية مع واشنطن، ولا غرابة أن ترسل هذه النظم إشارات قلق واضحة من آثار نجاح حماس الانتخابي في الأوضاع السياسية الداخلية في بلادهم. ورغم مسارعة واشنطن إلى إعلان أنها لن تتعامل مع حركة حماس إلا إذا اعترفت بشروط اللجنة الرباعية الدولية، إلا أنها لم تتجح تماماً في إقناع الدول العربية بدعم السياسة الأميركية في هذا الصدد، ووجدت لدى غالبية العواصم العربية عزوفاً عن ذلك، رغم قلقها من انعكاسات فوز حماس¹.

ولعل "الخلاف الرئيس بين الولايات المتحدة ودول الخليج يكمن في التعامل مع فصائل المقاومة الفلسطينية، وخاصة حركة حماس. وقد اشتد هذا الخلاف بعد فوز حماس في انتخابات 2006، حيث أصرت واشنطن على أن حماس منظمة إرهابية تقوم بهجمات على الإسرائيليين وعمدت إلى حجب المساعدات عن السلطة الفلسطينية في أعقاب تلك الانتخابات. بينما استمرت دول الخليج في النظر إلى حماس بوصفها حركة تقاوم الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية. وانحازت السعودية وقطر إلى تقديم مساعدات للسلطة الفلسطينية تحت قيادة حماس لمجابهة تخفيض المساعدات الغربية. والتزاماً بقرارات قمة الخرطوم العربية أواخر مارس/آذار 2006 قررت الرياض تقديم 92 مليون دولار للسلطة الفلسطينية، بينما قررت الدوحة تقديم 50 مليون دولار. ثم أعلنت السعودية في يوليو/تموز 2006 عن برنامج طويل المدى لإعادة المساعدات للأراضي الفلسطينية يصل إلى 250 مليون دولار².

1 د. علي الجرباوي، "فلسطين والمرحلة الجديدة"، الدراسات الفلسطينية، العدد 66، ربيع 2006، ص 16-17.

2 كينيث كاتزمان، "السياسة الأميركية تجاه دول الخليج" (حلقة 2)، ترجمة: د. فوزي درويش، مختارات إيرانية، العدد 81، إبريل/نيسان 2007، ص 10-11.

ولا شك أن جزءاً من إشكاليات السياسة الأميركية في الشرق الأوسط ينبع من الفشل في محاولة الجمع بين الحفاظ على أمنها القومي ومصالحها في المنطقة من جهة، وبين ضرورة اشتراك الإسلاميين المعتدلين في سياسات المنطقة من جهة أخرى¹.

لقد شهد عامي 2005 و2006 "تفاقم النتائج السلبية الخطيرة للسياسة الازدواجية التي تمارسها الولايات المتحدة، ومواقفها الانتقائية إزاء القضايا العربية والإسلامية، خصوصاً ادعاءاتها بشأن ربيع الديمقراطية ونعيم الحرية الذي ينتظر دول المنطقة وليس العراق فحسب؛ ففي حين أبدت واشنطن ارتياحها لنتائج الانتخابات التشريعية في العراق التي جرت في 15 ديسمبر/كانون الأول 2005 رغم استمرار الانفلات الأمني والتجاذب المذهبي هناك، إلا أن الخارجية الأميركية استمرت في وضع حزب الله على لائحة المنظمات الإرهابية، ثم آيدت واشنطن العدوان الإسرائيلي على لبنان صيف 2006، وعطلت مجلس الأمن عن اتخاذ قرار سريع بوقف إطلاق النار. كما أنها تعاملت بطريقة مشاهمة مع حركة حماس الفائزة في الانتخابات، واستخدمت ضدها أدوات العقوبات الاقتصادية والحصار في محاولة لتأليب الشارع ضدها وإجبارها على الاعتراف بشروط اللجنة الرباعية الدولية، كما صممت واشنطن عن قيام حليفها إسرائيل باختطاف نحو 28 عضواً من البرلمان الفلسطيني إضافة إلى 12 وزيراً"².

لقد اختارت إدارة بوش الابن عدم التعامل مع حركة حماس باعتبارها خطراً على أمن حليفها إسرائيل، لكن المدهش أن "الموقف الأميركي من رفض الحوار مع حماس، قد توأكب معه اندفاع أميركي شديد للحوار مع التيارات الإسلامية السنّية المختلفة في العراق وعلى رأسها الحزب الإسلامي العراقي المنتمي إلى مدرسة الإخوان المسلمين أيضاً، والذي بذلت الإدارة الأميركية جهوداً كبيرة لدعوته إلى

1 انظر: د. ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأميركية-الأوروبية على قضايا الأمة العربية: حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007، ص 388.

2 د. عبد الحسين شعبان، "الإسلام في السياسة الدولية: حوار الحضارات والإرهاب الدولي"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 15، صيف 2007، ص 160-161.

المشاركة في العملية السياسية، بل إنها قامت بالتحاور مع بعض الفصائل الإسلامية العنيفة، والتي تمارس أعمال مقاومة مسلحة ضد الاحتلال، وأحياناً عمليات إرهابية ضد المدنيين والأبرياء في مفارقة تبدو صارخة، خاصة أن الجانب الأميركي في الحالة العراقية هو الذي أُلح على الفصائل الإسلامية السنية على المشاركة في العملية السياسية، واعترف بدور المرجعيات الدينية الشيعية الحاسم في العملية السياسية، في حين قام برفض نتائج الانتخابات الديمقراطية في فلسطين، لأنها أدت إلى فوز حماس، وهي أكثر اعتدالاً من بعض الجماعات السنية في العراق. ويبدو الموقف الأميركي من حماس متناقضاً مع موقفها في العراق وبعض الأماكن الأخرى، حيث خضعت للمصلحة الضيقة وليس للمبادئ الديمقراطية، وبدا الحفاظ على أمن إسرائيل والقبول العملي بسياساتها الاستعمارية (بوصفها آخر دولة احتلال في العالم) هو المبرر الوحيد وراء هذا الموقف الأميركي من الحكومة الفلسطينية المنتخبة¹.

وفي المعنى ذاته أشار البعض إلى تردد الإدارات الأميركية في قبول أن يشارك الإسلاميون في العملية الديمقراطية بسبب خشيتها من تضعف الاستقرار السياسي في المنطقة العربية، وهذا هو السبب الأبرز لعدم ثقة الإسلاميين في السياسات الأميركية تجاه المنطقة. بيد أن "واشنطن أبدت في مناسبات معينة استعداداً للتعاون مع الأحزاب الإسلامية عندما كان ذلك يحقق مصالحها. وقد ساندت إدارة بوش الابن رئيس الوزراء العراقي الأسبق إبراهيم الجعفري (الذي ينتمي لحزب الدعوة الإسلامي). وفي الوقت نفسه كانت واشنطن تختبر طرقاً لترويض الإسلاميين. وقد شاركت حماس وحزب الله -بالإضافة لأحزاب إسلامية أخرى- في محادثات مع عملاء سابقين لو كالة الاستخبارات المركزية الأميركية ودبلوماسيين بريطانيين سابقين وذلك في مارس/آذار 2005، وكذلك فعلت الجماعة الإسلامية اللبنانية والجماعة الإسلامية الباكستانية"².

1 د. عمرو الشوبكي، "أي حماس يريدونها العرب؟"، شؤون عربية، العدد 137، ربيع 2009، ص 115.

2 عاطف أبو سيف، "أميركا والإسلاميون: القيم مقابل المصالح"، الكتب، وجهات نظر، العدد 103، أغسطس/آب 2007، ص 11.

في نظرة الرياض لحركة حماس، خصوصاً بعد أن كلّلت تجربتها في المقاومة بشرعية برلمانية كبيرة.

وقد تزامنت زيارة وفد حماس للسعودية مع إصدار 51 عالماً سعودياً في 12 مارس/آذار 2006 بيان تأييد لحركة حماس وعملياتها الجهادية مطالبين كل الشعوب الإسلامية بالوقوف صفاً واحداً خلفها، وذلك لأن نصرها الساحق في الانتخابات الفلسطينية "أكبر دليل على نصره الإسلام والمسلمين في العالم أجمع"¹.

ومع أهمية مضمون هذا الموقف غير الرسمي السعودي، إلا أنه لم يترك تأثيراً كبيراً على الموقف الرسمي السعودي، الذي بقي يأمل في تجاوز حركة حماس مع الموقف الرسمي العربي، كما جرى التعبير عنه في المبادرة العربية للسلام، ومن ثم لم تستطع الرياض (ولا غيرها من العواصم العربية بالطبع) كسر حالة العزلة الدولية التي فرضت على حكومة حماس، فضلاً عما فرضته الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي (استجابة للضغوط الإسرائيلية) من عقوبات اقتصادية ومالية وسياسية على الشعب الفلسطيني، بعد الانتخابات التشريعية الفلسطينية لعام 2006. وهو ما دفع "الأطراف العربية ممثلة في الجامعة العربية والدول المعنية إلى بذل جهود لإقناع حماس بقبول مبادرة السلام العربية التي أقرتها قمة بيروت عام 2002، وأن تعلن حكومة حماس اعترافها بكل الاتفاقات التي أبرمتها السلطة الفلسطينية خلال السنوات العشر الماضية لكي تخرج من مأزق العزلة الدولية. لكن حماس أكدت ضرورة الحصول على رد إيجابي إسرائيلي ودولي إذا اتخذت مثل هذه الخطوة، وهو ما لم يضمنه أي طرف عربي"².

وإذا كان هدف الضغوط الدولية هو التأكيد أن مشروع حماس المتمسك بالمقاومة لن يشكل مساساً بأمن إسرائيل، فإن هدف الضغوط العربية لكي تقبل حماس بالمبادرة العربية للسلام كان سحب الذرائع من إسرائيل. وربما كان ممكناً أن تعلن حماس قبول المبادرة من خلال قراءة محددة وواضحة تحافظ على ثوابت

1 المصدر نفسه.

2 التقرير الاستراتيجي العربي 2005-2006، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في الأهرام، 2006، ص 285.

النضال الفلسطيني دون إحلال بنص المبادرة، دون أن يكون سبب هذا القبول أي وهم في أنه يمكن أن يفضي إلى تسوية، وإنما فقط بهدف إزاحة الضغوط أو تخفيفها عن حماس وحكومتها¹.

إن تعليق تحريك عملية التسوية على قبول حماس بالمبادرة العربية للسلام يفترض أن تلك العملية كانت تسير بنشاط قبل فوز حماس بالانتخابات، وهو أمر ليس صحيحاً بالتأكيد؛ فعملية التسوية ماتت في ظل أكثر القيادات الفلسطينية اعتدالاً. كما أن إسرائيل لم تُظهر في المقابل أية إشارة لقبول المبادرة، ناهيك عن تحفظها على أطر أقل مثل خطة خريطة الطريق، فكيف يمكن أن تقبل بمبادرة يكفل تنفيذها الحربي تغيير الطابع اليهودي لهذه الدولة، ذلك أن قبول إسرائيل للمبادرة يعني تقديمها لتنازلات في قضايا جوهرية كالانسحاب واللاجئين. كما يجب ألا تنسى الأطراف العربية أن مبادرة فاس العربية عام 1982 لم يُنفذ منها شيء رغم بقائها على الطاولة 20 عاماً، ولا يوجد في الأفق المنظور ما يشير إلى أن مصير المبادرة العربية للسلام المطروحة منذ عام 2002 سيكون مختلفاً عن سابقتها².

أما بخصوص سياق العلاقات بين الرياض وحركة حماس، فيمكن ملاحظة أن الحركة أبدت حرصاً فائقاً على مد جسور التواصل، وكانت غالباً هي الطرف المبادر في العلاقة، بسبب ضعف الظهير العربي الذي يساند حماس؛ مما اقتضى محاولة كسب السعودية إلى جانبها، رغم إشارات الحذر الواضحة التي كانت تبديها الرياض، والرسائل التي كانت تطلقها من آن لآخر.

وقد كانت السعودية إحدى محطات الجولة الخارجية التي بدأها رئيس الحكومة الفلسطينية إسماعيل هنية أواخر نوفمبر/تشرين الثاني 2006، والتي شملت مصر والكويت ولبنان وسوريا وقطر وإيران والأردن والسودان. وقد صرح هنية بأن الهدف من جولته هو "تعميق العلاقات الثنائية بين الحكومة الفلسطينية

1 د. أحمد يوسف أحمد، "حماس والمبادرة العربية"، الاتحاد (أبوظبي) 6 يونيو/حزيران 2006.

2 المصدر نفسه.

والحكومات العربية والإسلامية وتوفير الدعم اللازم للشعب الفلسطيني لمواجهة هذا الحصار الظالم المفروض عليه¹.

ويلاحظ أن حركة حماس أظهرت حرصها على عدم قطع صلاتها العربية والإسلامية، وهي لم ترفض بشكل قاطع المبادرة العربية للتسوية مع إسرائيل، وكانت ترغب في التواصل مع الدول العربية المختلفة، بما فيها تلك التي تقيم علاقات سلام مع إسرائيل. وكان الهدف من ذلك إعطاء النظم العربية مؤشراً واضحاً أن حماس ليست بالحركة الدوغمائية؛ فهي تفهم "قضية طمأنة دول المحيط الإقليمي إلى أنها ليست بوارد تعقيد حياتهم، وأنه رغم كون هذا المحيط امتداداً قومياً ودينياً لفلسطين المنشودة، فإنها تكتفي بدعمه السياسي وما تيسر له من إسناد لأهدافها الوطنية"، كما أن حماس تبدي إدراكاً لأهمية عدم الانجرار إلى مهاجمة أهداف إسرائيلية خارج فلسطين التاريخية مما يعني فهماً لمعنى تقليل الأعداء وتحييد بعضهم².

رابعاً: السياسة السعودية ودعم تفعيل عملية التسوية بعد حرب لبنان 2006

نظراً لإخفاق السياسات العربية في إدراك خطورة الاعتماد على بديل وحيد (وهو التفاوض استجابة للضغوط الأميركية)، فقد بات مؤكداً أن تعود إسرائيل مرات عديدة إلى استخدام القوة الغاشمة لتحقيق أهدافها على نحو ما ظهر في حرب لبنان صيف 2006، والتي أظهرت عجزاً أكبر للنظام العربي في مواجهة الإصرار الإسرائيلي على تغيير قواعد اللعبة الإقليمية وموازين القوة فيها، دون أن يحاول هذا النظام شيئاً سوى العودة إلى استصدار قرارات من مجلس الأمن، أو اللجوء إلى أسلوب مناشدة الولايات المتحدة أن تتدخل لممارسة الضغوط على إسرائيل لكبح جماح عدوانيتها المتصاعدة.

"ومن تحليل البيان الصادر عن الديوان الملكي السعودي في 25 يوليو/تموز 2006 يتضح أمران؛ أحدهما: تحميل الرياض إسرائيل مسؤولية التصعيد ضد لبنان،

1 راجع: الحياة 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2006.

2 د. محمد خالد الأزعر، "معنى فوز حماس في الانتخابات الفلسطينية"، شؤون عربية، العدد 125، ربيع 2006، ص 52.

ومناشدة الأمم المتحدة والولايات المتحدة أن تقوما بإجبار إسرائيل على وقف إطلاق النار حتى لا يفرض خيار الحرب نفسه على الجميع. أما الآخر فيتعلق بالمبادرة إلى إعادة إعمار لبنان وفلسطين بتقديم منحة إلى لبنان قيمتها 500 مليون دولار، ووضع مليار دولار وديعة في البنك المركزي اللبناني، وتقديم منحة إلى السلطة الفلسطينية قدرها 250 مليون دولار. وربما لا يكون هناك جديد في لجوء الرياض إلى تقديم مساعدة مالية لاحتواء المضاعفات الاقتصادية لحرب لبنان، لكن السلوك السعودي شهد أثناء الحرب وبعدها مرونة لافتة، نقلت الرياض من إذانة "المغامرة غير المحسوبة" لحزب الله، إلى تصدّر الجهود العربية في حلحلة الملفات الإقليمية، وتحديدًا في الملفين الفلسطيني واللبناني. وابتداءً من تلك اللحظة أخذ النشاط الدبلوماسي السعودي في التصاعد. وكان الهدف الأول للسعودية هو احتواء الدور الإيراني وتحجيم مساحته في المنطقة، ثم تفادي ضربة أميركية لإيران. ولتحقيق ذلك تصوّرت الرياض أنه لا بد من نزع فتيل الأزمة في كل من فلسطين ولبنان، وهما الأزمئتان اللتان يتغذى منهما الدور الإيراني. وإذا أمكن احتواء دور طهران، فإن هذا الأمر قد يمثّل ورقة ضغط عليها في المفاوضات بشأن ملفها النووي ويجنّب المنطقة ضربة عسكرية أميركية محتملة ضد إيران¹.

بيد أن الدبلوماسية الأميركية لم تتوان عن التحرك السريع لتبديد أي احتمال لكي تتحوّل الأفكار العربية المشكّكة في عملية التسوية بعد حرب لبنان إلى قرارات أو سلوكيات عملية، خصوصًا أن صمود المقاومة اللبنانية شكّل إضافة نوعية غير مسبوقة في سجل الصراع العربي-الإسرائيلي. وإذا كان صحيحًا أن قطاعات واسعة من الرأي العام والقوى السياسية في إسرائيل باتت تتجه نحو اليمين، فإنه من الصحيح أيضًا أن الصراع العربي-الإسرائيلي يصبح مرشحًا لمزيد من التصعيد والراديكالية والعودة إلى الجذور أو إلى القضايا الجوهرية؛ الأمر الذي يعني عدم ملاءمة مبادرة السلام العربية للتعامل مع التحدي الإسرائيلي المتصاعد².

1 د. خالد الدخيل، "بروز الدور السعودي في إطار النظام العربي الراهن"، مصدر سابق، ص 14-15.

2 د. أحمد يوسف أحمد، "التداعيات العربية"، في: ملف "الحرب الإسرائيلية على لبنان وتداعياتها"، المستقبل العربي العدد 332، أكتوبر/تشرين الأول 2006، ص 49-51.

ورغم ذلك، لم تمل عواصم الاعتدال العربي من المراهنة على إحياء التسوية وتفعيل الدور الأميركي فيها. ودار صراع بين الدبلوماسية العربية والدبلوماسية الإسرائيلية؛ إذ سعى كلاهما لجذب واشنطن إلى تأييد رؤيته. وعقدت وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس اجتماعاً استثنائياً في نيويورك مع وزراء خارجية مصر والأردن ودول مجلس التعاون الخليجي الست في 21 سبتمبر/أيلول 2006، ثم التقت بهم رايس ثانية في القاهرة في 3 أكتوبر/تشرين الأول 2006. وبذلك عدلت واشنطن عن الضغط لتحقيق الديمقراطية والإصلاح السياسي كركيزتين لمشروع الشرق الأوسط الكبير، لتصبح الأولوية للأمن والمصالح الأميركية لبناء "شرق أوسط جديد" عبر التحالف مع الدول الصديقة، بغض النظر عن كونها نظاماً تسلطية واستبدادية، مادامت تتحالف مع واشنطن وفق أجندتها الإقليمية الجديدة¹.

وتوالت جهود الدبلوماسيين الأميركي والإسرائيلي لتدشين شراكة مصالح بين إسرائيل وبين الدول العربية السنية، بيد أن جهود وزيرة الخارجية الأميركية منيت بالفشل حينما حاولت أن تفرض على "المجموعة الرباعية العربية" (التي تضم السعودية والإمارات والأردن ومصر) صفقة تتضمن أن تدعم هذه الدول المشروع الأميركي في العراق وأن تساند الجهود الأميركية في مواجهة إيران، مقابل أن تقوم واشنطن بإجبار إسرائيل على القبول بمبادرة السلام العربية، وذلك بعد أن تقوم القمة العربية في الرياض بإحياء هذه المبادرة².

بيد أن المواقف الإسرائيلية المعتادة عادت للظهور مجدداً عبر الضغط على الولايات المتحدة الأميركية في اتجاهين؛ أحدهما: أن تنأى واشنطن بنفسها عن أية تصريحات أو تلميحات داعمة للمبادرة العربية. والآخر إقناع واشنطن بأن الوقت غير ملائم للبحث في السلام الشامل بعد حرب لبنان 2006، وأن الأولوية لإنجاح اقتراح أولمرت بعقد لقاءات مباشرة مع الدول العربية المعتدلة³.

1 راجع: د. محمد السعيد إدريس، "البعد الاستراتيجي لانتصار المقاومة"، المستقبل العربي العدد 343، سبتمبر/أيلول 2007، ص 50.

2 المصدر نفسه، ص 51-52.

3 التقرير الاستراتيجي العربي 2006-2007، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في الأهرام، 2007، ص 248.

وقد أثرت هذه المراوغات الإسرائيلية على فرص نجاح جولة نائب الرئيس الأميركي ديك تشيني في المنطقة في مايو/أيار 2007 لدفع محور الاعتدال العربي إلى الانخراط في مواجهة مع إيران، فكان أن أحقق في تحقيق مراده لعدة أسباب، من بينها: تجاهله المتعمد لقضية فلسطين، واكتشاف الدول العربية حقيقة الأهداف الأميركية-الإسرائيلية في الحرب على لبنان، وحقيقة التحالف الذي تسعى واشنطن لفرضه على دول الاعتدال العربي لمواجهة إيران¹.

كما مارست السعودية شيئاً من الضغط على الولايات المتحدة لتفعيل التسوية بعد حرب لبنان 2006؛ ولم يتوان وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل في إبراز رؤية بلاده القائلة بضرورة أن تبذل واشنطن جهداً أكبر لتسوية الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، بدلاً من الاكتفاء بالتصريحات والكلام. وبينما كانت الوزيرة رايس تقوم بزيارة للمنطقة أوائل أكتوبر/تشرين الأول 2006 نقل سعود الفيصل إلى نظيرته الأميركية أثناء لقاءهما هذه الرؤية. ثم عاد الأمير تركي الفيصل -السفير السعودي في الولايات المتحدة آنذاك- لتأكيد هذا المعنى في محاضرة له أمام مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن بالقول: "لقد تحدثنا عن إجراءات الخمسين سنة، والآن علينا أن نتحدث عن كيفية معالجة القضايا الشائكة للمشكلة الفلسطينية. ونظن أن الوقت قد حان للولايات المتحدة لتخطو خطوة إلى الأمام"².

بيد أن إسرائيل لم تكف بما صنعتته في حرب لبنان صيف 2006، ولم تكف تفرغ منها، حتى استدارت مرة أخرى نحو قطاع غزة أواخر أغسطس/آب 2006 لتحقيق إنجاز عسكري سهل يرفع معنويات الجيش الصهيوني بعد فشله في لبنان. واستمر سياق عملية الشد والجذب بين قوات الاحتلال وفصائل المقاومة الفلسطينية في غزة حتى إعلان وقف إطلاق النار في غزة أواخر نوفمبر/تشرين الثاني 2006.

وفي هذه الأثناء عاد مجلس الوزراء السعودي لإدانة السلوك الإسرائيلي، وعقب جلسة 6 نوفمبر/تشرين الثاني 2006 قال وزير الثقافة والإعلام إياد مدني:

1 د. محمد السعيد إدريس، "البعد الاستراتيجي لانتصار المقاومة"، مصدر سابق، ص 51.

2 راجع: الحياة 6 أكتوبر/تشرين الأول 2006.

إن المجلس "تابع بقلق بالغ الممارسات الإسرائيلية في التنكيل بالشعب الفلسطيني الشقيق، والغياب الكامل للمجتمع الدولي، وأن المجلس يرى أن الحاجة باتت ملحة للدعوة إلى مؤتمر دولي يحضره جميع الأطراف لوضع حد للاعتداءات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني، وتفعيل عملية السلام وفق مبادرة السلام العربية، وقرارات الشرعية الدولية"¹.

وبعد أسبوعين أعرب مجلس الوزراء السعودي في جلسة 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2006 عن ترحيبه بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي أدان إسرائيل بسبب ارتكابها مجزرة بيت حانون. وكذا الترحيب بقرارات المجلس العالمي لحقوق الإنسان الذي أدان الجرائم الإسرائيلية ضد حقوق الإنسان الفلسطيني، كما دعت السعودية القادة الفلسطينيين لبذل المزيد من الجهد لتعزيز الوفاق الفلسطيني في تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية. وقال الوزير إياد مدني: إن خادم الحرمين الشريفين جدّد دعوة الرياض إلى عقد مؤتمر دولي يحضره جميع الأطراف لوضع حد للعدوان الإسرائيلي وتفعيل عملية السلام وفق مبادرة السلام العربية وقرارات الشرعية الدولية"².

وفي وقت لاحق، أكد مجلس الوزراء السعودي في جلسة 27 نوفمبر/تشرين الثاني 2006 برئاسة الملك عبد الله بن عبد العزيز أن "الوقت حان لإضفاء الجدية على الدعوة إلى مؤتمر دولي حول القضية الفلسطينية للدفع نحو تحويل مبادرات السلام وقرارات الشرعية الدولية إلى خطوات عملية فورية، وكذلك لحماية الشعب الفلسطيني من التنكيل والإرهاب الذي تمارسه إسرائيل دون رادع من أحد"³.

1 راجع: الحياة 7 نوفمبر/تشرين الثاني 2006.

2 انظر: "أسس السياسة السعودية حيال العراق"، موقع إيلاف 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2006 على الرابط:

<http://www.elaph.com/ElaphWeb/Politics/20061120/20061125.htm?sectionarchive=Politics>

3 "الرياض: تأثير واشنطن يجب أن يتسق مع التوازنات التاريخية في المنطقة"، الحياة 28 نوفمبر/تشرين الثاني 2006.

وقد لقي الطرح السعودي الرامي لعقد مؤتمر دولي لعملية التسوية تأييداً من الدول العربية؛ إذ كما أكد الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى في مارس/آذار 2007 على "ضرورة عقد مؤتمر دولي للسلام بهدف إقامة الدولة الفلسطينية وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية وأن يكون ذلك في إطار زمني محدد"¹.

وفي سياق احتواء الدور الإيراني في المنطقة العربية، أخذت السياسة السعودية تخطو نحو القيام بربط واضح بين قضايا المنطقة العربية من فلسطين إلى العراق مروراً بلبنان وانتهاءً بأمن الخليج العربي، وبدأ التركيز على الدعوة إلى مستويات من التضامن الخليجي والعربي لمواجهة التحديات المتصاعدة وعلى رأسها التحدي الإيراني. وإن كان يصعب اعتبار ذلك معبراً عن رؤية سعودية إقليمية متماسكة، ناهيك عن ترجمة مثل تلك الرؤية إلى سياسة خارجية فعّالة في تنفيذ أهدافها، بما يحقق لها قدرًا من الاستقلالية النسبية المطلوبة عن السياسات الأميركية.

وضمن هذا الربط السعودي، استثمرت المملكة العربية السعودية كلمتها أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 22 سبتمبر/أيلول 2006 لإعادة التأكيد على المواقف السعودية من قضايا المنطقة بدايةً من فلسطين، إلى أوضاع لبنان بعد حرب 2006، وأوضاع العراق، ومشكلة انتشار أسلحة الدمار الشامل في المنطقة، وازدواجية المعايير بشأن حالي إسرائيل وإيران، وظاهرة الإرهاب وأهمية تجفيف مصادر تمويلها، واستهجان السعودية للربط بين الإسلام من جهة والإرهاب والعدوانية من جهة أخرى.

وفيما يخص القضية الفلسطينية أشار وزير الخارجية السعودي إلى أن إحياء مسيرة السلام يتطلب تعاونًا جادًا لتحقيق الحل القائم على دولتين في وقت معقول، خاصة أن حرب لبنان أثبتت استحالة التوصل إلى حلول عسكرية تحفظ أمن الأطراف المعنية ومصالحها. وثمة حاجة لاستخلاص الدروس من نتائج فشل

1 التقرير الاستراتيجي العربي 2007-2008، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في الأهرام، 2008، ص 317.

عملية السلام السابقة، بسبب مبالغتها في التركيز على القضايا الإجرائية والمرحلية، واستنفاد الجهد في محاولة وضع ترتيبات أمنية مؤقتة وإجراءات بناء للثقة كانت تفضي عملياً إلى تمكين أعداء السلام من تهديد العملية برمتها وتقويضها؛ فالمشكلة في الشرق الأوسط، وصلت إلى مرحلة لا يمكن معها القبول بالمزيد من التسوية والمماطلة، مما يضع المجتمع الدولي أمام حتمية تحمل المسؤولية الكاملة في تطبيق الحل السلمي العادل والدائم والمتوافق مع مبادئ الشرعية الدولية¹.

وفي وقت لاحق، شبّه الملك عبد الله بن عبد العزيز في افتتاح القمة الخليجية السابعة والعشرين التي عُقدت في الرياض 9-10 ديسمبر/كانون الأول 2006، المنطقة العربية بجزان ملئ بالبارود ينتظر شرارة لينفجر، خصوصاً أن قضية فلسطين تراوح بين احتلال عدواني بغض لا يخشى رقيباً أو حسيباً، ومجتمع دولي ينظر إلى المأساة الدامية نظرة المتفرج، وخلاف بين الأشقاء الفلسطينيين هو الأخطر على القضية. ودعا الملك إلى مواجهة التحديات بتوحيد الصف والصوت الخليجي ليكون الخليج عوناً للأشقاء في فلسطين والعراق ولبنان، ودعمًا للأمم العربية والإسلامية².

لقد كانت هذه الخطابات والإشارات السعودية دليلاً على تجدد الاهتمام العربي بإعادة طرح مبادرة السلام العربية مرة ثانية بعد حرب لبنان صيف 2006. هذا الاهتمام نبع من "بروز مصلحة مشتركة بين الدول العربية المعتدلة وبين إسرائيل بخصوص احتواء الطموحات الإيرانية الإقليمية. ورغم أن المسؤولين السعوديين لم يكونوا على استعداد لعقد مباحثات مباشرة أو مفتوحة مع الإسرائيليين، إلا أن الرياض استمرت في الاضطلاع بدور واضح في تشجيع التوصل إلى سلام عربي-إسرائيلي لتعزيز مكانة السعودية على الصعيدين الإقليمي والدولي. وفي وقت لاحق، وافقت السعودية على المشاركة في اجتماع

1 "سعود الفيصل: المشكلة في المنطقة وصلت إلى مرحلة لا تقبل المزيد من التسوية"، الشرق الأوسط 24 سبتمبر/أيلول 2006. وراجع أيضاً: التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006، مصدر سابق، ص 161.

2 راجع تصريحات العاهل السعودي في: الحياة 10 ديسمبر/كانون الأول 2006. وأيضاً: التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006، مصدر سابق، ص 161.

أنابوليس الذي دعت إليه الإدارة الأميركية أواخر 2007¹. "ويبدو أن واشنطن أدركت خيبة الأمل العربية في سياستها الإقليمية واستراتيجيتها شرق الأوسطية، وفقدانها الخيارات في معالجة ما تواجهه من تحديات، سواء أكان ذلك في إيجاد مخرج من الورطة العراقية، أم في وقف عملية إنتاج طهران اليورانيوم المخصب، أم في تثبيت الوضع في لبنان أو في فلسطين. وفي المقابل، اعتقدت الحكومات العربية أن هناك فرصة للتوصل إلى بعض المكاسب عبر استغلال الضعف الأميركي وحاجة واشنطن إلى مساعدة الدول العربية في معالجة الوضع المتدهور في المنطقة والمهدد للمصالح الأميركية الاستراتيجية. وانطلاقاً من ذلك تداعت الدول العربية، بقيادة السعودية، التي كانت تبدو الأكثر تأهيلاً للتفاوض بين الأطراف بسبب ما تملكه من رصيد سياسي ومعنوي وموارد مالية أيضاً، إلى تحويل مؤتمر قمة الرياض في مارس/آذار 2007 إلى "قمة المبادرة العربية من أجل السلام". ورغم أن إسرائيل لم تعلن حماسيتها لهذه المبادرة، وشككت في قدرتها على أن تكون أرضية للنقاش إذا لم يطرأ عليها تعديلات أولية، فإنها لم ترفضها صراحةً. كما أن الأطراف الدولية المعنية الأخرى شجعت عليها ووعدت بتقديم الدعم لها"².

وثمة ثلاثة تطورات متداخلة حدثت عام 2007 كانت وراء تجديد الاهتمام بالمبادرة العربية للسلام بعد تجاهل واشنطن وتل أبيب لها عدة سنوات. أولها: يتعلق باحتواء إيران وإضعاف نفوذها وحلفائها في المنطقة. فقد ارتأت واشنطن أن دعم مصالحها ومصالح حلفائها الإقليميين يقتضي تدشين كتلة قوية من الدول العربية السنّية تكون في حالة سلام مع إسرائيل، بما يمكن من احتواء طهران. وهذا ما دفع أواخر عام 2006 ومطلع عام 2007 إلى اتخاذ عدة خطوات، منها: تكوين صيغة دول الخليج إضافة إلى مصر والأردن (صيغة 2+6)، ومثلها صيغة "الرباعية العربية" التي تضم حكومات مصر والأردن والسعودية والإمارات،

1 Gawdat Bahgat, "Saudi Arabia and The Arab- Israeli Peace Process", *Middle East Policy*, Vol. XIV, No.3, Fall 2007, p. 58.

2 د. برهان غليون، "مصير التسوية السياسية العربية-الإسرائيلية بعد أربعين عاماً على حرب 1967"، الدراسات الفلسطينية، العدد 70، ربيع 2007، ص 10.

والإعلان في يوليو/تموز 2007 عن صفقة أسلحة أميركية لدول الخليج بقيمة 20 مليار دولار لدعم القوى المعتدلة حسبما صرحت وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس¹.

أما التطور الثاني فكان يتعلق برغبة دول الخليج النفطية (السعودية والكويت والإمارات وقطر) في تدشين بيئة عمل اقتصادية خالية من المشكلات على الصعيدين الداخلي والإقليمي حتى تتمكن من تنفيذ برامجها الاقتصادية، خصوصاً مع القفزات المتكررة في أسعار النفط التي أدت في نهاية 2007 إلى أن يكون لدى هذه الدول 1.8 تريليون دولار من عائدات النفط حسب بعض التقديرات، ولا شك أن السلام الإقليمي سيكون مهماً لتنفيذ الخطط التنموية والاستثمارية لهذه الدول. وعلى سبيل المثال فقد أعلنت الحكومة السعودية خططاً لإنفاق 400 مليار دولار على مشروعات تنموية حتى عام 2013².

أما التطور الثالث فكان الإخفاق في التوصل إلى تسوية سلمية للصراع العربي-الإسرائيلي سواء عبر خطة خريطة الطريق 2003، أو مؤتمر أنابوليس 2007.

حركة الدبلوماسية السعودية في الدوائر الفلسطينية والعربية والدولية (2007-2010)

يركز هذا الجزء على تحليل كيفية استخدام الأداة الدبلوماسية في تنفيذ السياسة الخارجية السعودية، على مدار ثلاثة أعوام من النشاط، وعبر عدة أحداث أو مناسبات بدأت برعاية إعلان مكة للمصالحة الفلسطينية بين حركتي فتح وحماس في فبراير/شباط 2007، ثم انعقاد القمة العربية في الرياض في الشهر التالي، مروراً بتحليل المواقف السعودية من مؤتمر أنابوليس أواخر عام 2007، وقضية التطبيع مع إسرائيل، والحرب الإسرائيلية على غزة 2008/2009.

1 Gawdat Bahgat, "The Arab Peace Initiative: An Assessment", *Middle East Policy*, Vol. XVI, Spring 2009, No. 1, p. 37.

2 Ibid, p. 36.

أولاً- الدبلوماسية السعودية واتفاق مكة: اختراق سياسي أم تهدئة إعلامية مؤقتة؟

من بين كل تحركات السياسة السعودية تجاه قضية فلسطين بعد أحداث 11 سبتمبر/أيلول 2001، يبرز اتفاق مكة الذي جرى التوصل إليه بين حركتي فتح وحماس برعاية سعودية في فبراير/شباط 2007 بوصفه النموذج الأبرز لدرجة اهتمام الرياض بالقضية الفلسطينية؛ إذ يقدم هذا الاتفاق نموذجاً للأدوات والآليات التي تستخدمها لتنفيذ سياستها الخارجية عموماً، ودبلوماسيةيتها تجاه القضية الفلسطينية خصوصاً. ورغم ذلك، ربما يحسن النظر إلى الاتفاق ضمن سياق أشمل، لأنه يعبر عن لحظة استثنائية مرَّ بها الدور السعودي في إطار التحضير لانعقاد القمة العربية التاسعة عشرة في الرياض في مارس/آذار 2007.

ويمكن القول بخصوص تأثير الاتفاق على علاقة السعودية بالقوى الفلسطينية المختلفة: إن بعض التطور قد لحق بعلاقات الرياض مع حركة حماس في فبراير/شباط 2007، بعد قرابة العام من الصراع الفلسطيني الداخلي، وذلك حينما وجَّه الملك عبد الله بن عبد العزيز دعوةً لحركتي فتح وحماس لعقد لقاء في مكة للبحث في الخلاف بينهم. وترجع استجابة حماس لهذه المبادرة الملكية إلى عدد من الأسباب: "أولاً: المكانة التي تحظى بها السعودية مالياً وسياسياً على الصعيدين العربي والدولي. ثانياً: ما تتمتع به حماس من براغماتية ولدت لديها الرغبة في التخلص من تهمة الالتحاق بالمحور الإيراني، وخصوصاً أن شعبيتها تتأثر بما ينسب إلى الميليشيات الشيعية في العراق من جرائم بحق اللاجئين الفلسطينيين المقيمين هناك. ثالثاً: وصول حماس إلى الاقتناع بفشل استخدام القوة ضد حركة فتح والسلطة؛ إذ تبين أن فتح تمتلك قدرة عسكرية تؤهلها لحماية نفسها ومشروعها والسلطة. رابعاً: حاجة حماس إلى استعادة قدرتها على الضبط والسيطرة والتحكم في إدارة الحركة، وعدم الوقوع في مغامرة تسيء إلى النموذج الذي ترغب في أن تمثله كأول حركة إسلامية تصل إلى السلطة عبر صناديق الاقتراع"¹.

1 طلال عوكل، "اتفاق مكة: قراءة في المقدمات والنتائج"، الدراسات الفلسطينية، العدد 69، شتاء 2007، ص 146.

يمكن الادعاء عمومًا بأن السياسة السعودية تركز في تحركها الدبلوماسية عادةً على استثمار ثلاثة أنواع من الموارد؛ أولها: القدرات الرمزية أو الأصول المعنوية التي تشمل المكانة المهمة للسعودية على الصعيدين العربي والإسلامي بسبب احتضانها الحرمين الشريفين. والثاني: القدرة المالية المتميزة التي تمكنها من تقديم المساعدات الاقتصادية والتي تكون على شكل هبات لا تردُّ غالبًا، ومعلوم أن جزءاً يُعتمد به من الأزمات العربية له علاقة بأزمات ضعف الإيرادات وعجز الموازنات. أما المورد الثالث فيتعلق بتوظيف القدرات الدبلوماسية السعودية؛ إذ تتمتع الرياض بعلاقات طيبة على الصعيدين الإقليمي والدولي، وهي تحاول استثمارها للدفع باتجاه تفعيل عملية التسوية.

كان اتفاق مكة (فبراير/شباط 2007) هو أحد أبرز الأمثلة على استثمار عنصرين من هذه الموارد الثلاثة، وهما عنصر القدرات الرمزية والمالية؛ فنداء العاهل السعودي إلى الفرقاء الفلسطينيين للاجتماع في مكة المكرمة أو آخر يناير/كانون الثاني 2007 ذكرهم بأن الخلاف الداخلي لا يخدم سوى أعداء الأمة الإسلامية والعربية، كما أنه يهدد بالقضاء على كل المنجزات النضالية الفلسطينية؛ فالسعودية لا تقبل أن تقف صامتة متفرجة لألها صاحبة دور تاريخي وتشارك فلسطين في المصير، لذلك دعا الملك عبد الله الأطراف الفلسطينية لا فرق بين طرف وآخر إلى الالتقاء "في السعودية وفي رحاب بيت الله الحرام، لبحث أمور الخلاف بينهم بكل حيادية دون تدخل من أي طرف آخر، لنحقق لأمتنا العربية والإسلامية أحقيتها في قضيتها"¹.

كما تعهدت الرياض بعد توقيع الاتفاق بتقديم مساعدة مالية كبيرة للتخفيف من آثار الحصار الخانقة على الشعب الفلسطيني. ولكن المشكلة كانت تكمن في عدم نجاح السعودية في استثمار علاقاتها الإقليمية والدولية -أي: غياب العنصر الثالث في ركائز حركتها- لتسويق الاتفاق دوليًا بل وحتى إقليميًا؛ إذ كان الاعتراض الأميركي

1 راجع: "نداء للملك عبد الله بن عبد العزيز يدعو فيه الفرقاء الفلسطينيين إلى لقاء عاجل في مكة للبحث في الخلاف بينهم"، الدراسات الفلسطينية، العدد 69، شتاء 2007، ص 194.

عليه واضحاً لأنه يُلغى الخطوط الفاصلة بين معسكري الاعتدال والممانعة في الساحة الفلسطينية، وهو ما يمكن أن يؤثر على مجمل السياسة الأميركية في المنطقة. كما ظهر التردد الأوروبي في دعم اتفاق مكة والتعامل مع مخرجاته المتعلقة بحكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية، إضافة إلى عودة مصر للاهتمام بالتوسط بين حركتي فتح وحماس مع عودة الاحتكاك بينهما في مايو/أيار 2007.

ومع ذلك كان من مميزات اتفاق مكة أنه أوضح لحركتي فتح وحماس عجزهما عن احتكار مركز القرار الفلسطيني، حتى مع غياب القطب الثالث في الساحة الفلسطينية الذي يمكن أن يرحح إحداهما على الأخرى. وفضلاً عن نجاح الاتفاق في ضبط التوازن الداخلي إلى حين، فقد نجح أيضاً في تعريف حماس بحدود مخالفة "الشرعيات"، من موقعها في السلطة وليس في المعارضة، مع التأكيد على استحالة الجمع بين السلطة والمعارضة في تجربتي حماس وفتح سواء بسواء¹.

اتفاق مكة إذاً، هو محصلة للدبلوماسية السعودية النشيطة ومحاولتها القيام بدور عربي وإسلامي يملأ الفراغ الاستراتيجي الذي يظلّ الساحة العربية منذ ثلاثة عقود على الأقل، مما شجع إيران على مدّ نفوذها إلى العراق ولبنان وغيرهما، ولذا فإن أهمية الدور السعودي تنبع من اعتماد مبدأ التحرك بدلاً من حالة الانكفاء التي أفقدت عدداً من الأقطار العربية المهمة قدرتها على الحركة، وأثرت على حساباتها الاستراتيجية².

وبغية إلقاء مزيد من الضوء على دلالات اتفاق مكة بالنسبة للسياسة السعودية تجاه القضية الفلسطينية، سنتناول سمات الوساطة السعودية في الاتفاق ثم أوجه قصوره.

1- سمات الوساطة السعودية

أ- تردد العاهل السعودي قبل توجيه الدعوة لحركتي فتح وحماس؛ ففي كلمة له في 18 فبراير/شباط 2007 أشار إلى بعض الأمور التي سبقت التوصل

1 التقرير الاستراتيجي العربي 2006-2007، ص 208-209.

2 فهمي هويدي، "أسئلة ما بعد الاتفاق الفلسطيني"، الأهرام 13 فبراير/شباط 2007.

إلى اتفاق مكة، ومنها: أنه كان ينتظر تدخلاً من القادة العرب لوقف اقتتال الفلسطينيين، خصوصاً أن مصر كانت قد بذلت جهداً في هذا الاتجاه، لكن لما بلغ الأمر حد سفك الدماء قرر العاهل السعودي التدخل بعد تردد، وذكر أنه وجه إلى الفرقاء الفلسطينيين الدعوة منتظراً رد فعلهم عليها، "فإن لبوا الدعوة فذلك ما نريد، وإن لم يلبوها فشعب المملكة العربية السعودية، أدى واجبه حتى وإن لم يقبلوا الدعوة". وبعد استقبال الملك لوفد فتح برئاسة محمود عباس، ثم استقبال وفد حماس برئاسة خالد مشعل، أشار الملك إلى أن السعودية لم تشترط على الطرفين شيئاً، ولكن الرياض كانت تريد أمرين: أحدهما: "إيقاف إطلاق النار بين الإخوة، والآخر: تشكيل حكومة يرتضيها الجميع تسير أمور الدولة، وهذا ما نريده، أما الباقي فهم أدري به". وبعد شد وجذب بين الطرفين الفلسطينيين توافقا على ذلك بعد عدة أيام، وتم توقيع اتفاق مكة¹.

ب- استناد الوساطة السعودية إلى مجهودات عربية سابقة؛ فكان هناك جهد مصري متواصل في غزة، وجهد سوري وأردني وقطري، مما شكّل لبنات أثمرت في النهاية توقيع اتفاق مكة. وإذا كانت الدول العربية قد ضغطت للتوصل إلى وضع حد للاقتتال الفلسطيني سعياً إلى صيغة سياسية تحفظ مصالح حركتي فتح وحماس دون أن تقدم تنازلات جوهرية، فإن السعودية وحدها نجحت في مسعاها لسبيين أساسيين: توازن علاقاتها بالفصيلين الفلسطينيين إلى حد معقول، وحصولها على الضوء الأخضر من واشنطن للقيام بمساعيها الحميدة ودعوة الفصيلين إلى السعودية. ولكن يبدو أن التحفظ الأميركي كان ينصبُّ على مخرجات الاتفاق وليس على الدعوة السعودية بحذ ذاتها².

-
- 1 "خادم الحرمين يكشف عن تفاصيل اللقاء الفلسطيني-الفلسطيني في مكة المكرمة"، الأيام (رام الله) 20 فبراير/شباط 2007.
 - 2 د. أحمد سعيد نوفل وآخرون، "أبعاد اتفاق مكة الفلسطيني: الفرص والمخاطر"، دراسات شرق أوسطية، العدد 39، ربيع 2007، ص 55-58.

ج- تفضيل الرياض في اتفاق مكة لدور "الوسيط المحايد" على دور "الوسيط النشط" أو "الشريك الكامل"، وبينما ينحصر دور الأول في الرعاية المعنوية وتوفير أجواء إيجابية لتسهيل التفاهم وتسهيل الاتصالات والقيام بالمساعي الحميدة بين أطراف الصراع، يقوم دور الثاني على التدخل بكثافة أكبر عبر طرح رؤى وتصورات وحلول ابتكارية للمشكلات القائمة، وصولاً إلى ممارسة الضغوط على المفاوضين، وتقديم الحوافز والمكافآت.. إلخ¹. وبالنسبة لاتفاق مكة يمكن القول: إن المسؤولين السعوديين لم يتدخلوا في طبيعة الحوار ولا في الصيغ، بل اكتفوا بالضيافة والرعاية والتحذير من الفشل، لكن الشيء الأهم هو توفير طاقم برئاسة الأمير بندر بن سلطان عكف على إجراء الاتصالات بكثير من القيادات العربية والدولية².

د- كان هدف الدبلوماسية أو الوساطة السعودية هو تفعيل مبادرة السلام العربية، وهذا اقتضى أولاً محاولة إعادة توحيد الموقف الفلسطيني. وصحيح أن اتفاق مكة لم يصمد طويلاً، وأن الصدام بين حركتي فتح وحماس عاد إلى سيرته الأولى، لكن هذا الاتفاق يبقى مهماً في نقطتين على الأقل؛ إحداهما: أنه كشف عن إدراك سعودي لأن مصير المبادرة العربية للسلام يبقى مرهوناً أساساً بالوحدة الفلسطينية الداخلية، وهي بدورها مرهونة بالالتزام باتفاق مكة والتمسك به، والعمل وفقاً لبنوده. والأخرى تتعلق بأن السعودية أثبتت أنها قادرة إذا شاءت على صياغة مواقف عربية متميزة عن المواقف الأميركية. ورغم أن الرياض ابتعدت عن حركة حماس بعد انقلابها على السلطة الفلسطينية في غزة يونيو/حزيران 2007، وأعلنت وقوفها إلى جوار الشرعية الفلسطينية،

1 حول أنواع الوساطات انظر: د. ودودة بدران، "الوساطة الأميركية في الصراع العربي-الإسرائيلي"، في: د. هالة سعودي (محرر) الوطن العربي والولايات المتحدة الأميركية، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1996، ص 240.

2 طلال عوكل، "اتفاق مكة: قراءة في المقدمات والنتائج"، مصدر سابق، ص 146.

فإن السعودية ما زالت ترى "مشكلة حماس بوصفها جزءاً من مشكلة فلسطينية داخلية تُحسم وفقاً للأطر الفلسطينية نفسها، وذلك حماية للقضية الفلسطينية، وتفعيلاً للمبادرة العربية للسلام. أما الولايات المتحدة الأميركية فتهدف إلى تعميق الخلاف الفلسطيني وتوظيفه في القضاء على نفوذ حماس -وربما وجودها- كحركة لأنها تراها "حركة إرهابية"، وهو أمر لا توافق عليه الدول العربية، ومن ضمنها السعودية"¹.

2- أوجه قصور اتفاق مكة:

إذا كان مما يحسب للاتفاق نجاحه المؤقت في منع انزلاق الوضع الفلسطيني نحو "الحرب الأهلية"، وقدرة الراعي السعودي على إقناع حركتي حماس وفتح بضبط صراعهما الداخلي وتسوية خلافاتهما على قاعدة الحوار، إلا أن آراء أخرى لم ترَ في صيغة مكة أكثر من "نتاج إدارة أزمة"، وأنها جاءت محصلة لمخاوف أكثر منها نتيجة توافق على التقدم للإمام. فلقد أوصلت المخاوف طرفي النزاع الفلسطيني إلى أن نتائج الصراع لن تأتي لمصلحة أي من الطرفين. وبهذا لم يكن الاتفاق أكثر من ممر إجباري جاء بعد فشل هذين الطرفين في تحقيق أهدافهما عبر استخدام العنف، وهو ما دفع للنظر إلى اتفاق مكة بوصفه أمراً مرحلياً يقبل النجاح أو الفشل، بما يؤدي إلى إمكانية تراجع حدة الاستقطاب الفلسطيني وحل مشكلة ازدواجية السلطة، أو تثبيت الوضع الشاذ المتمثل في وجود رئاسة وحكومتين فلسطينيتين².

لقد شاب الاتفاق عيوب واضحة؛ فهو اتفاق عام لم يستطع معالجة القضايا الجزئية وأحالتها إلى الخصوم الفلسطينيين أنفسهم، وبالتالي لم يحل المشكلة من جذورها، وإنما اكتفى بمعالجة التوتر من على السطح، مستخدماً الثقل المعنوي

1 د. حسن أبو طالب، "الدور السعودي.. حدود الاشتباك مع شأن معقد"، السياسة الدولية، العدد 170، أكتوبر/تشرين الأول 2007، ص 120-121.
2 التقرير الاستراتيجي العربي 2006-2007، مصدر سابق، ص 207-209.

للسعودية بالأساس، دون غوص في عمق تفاصيل الخلافات الفلسطينية. وبهذا الفهم يمكن القول: إن الهدف الاحتفالي بالتصالح الشكلي بين حركتي فتح وحماس وتهيئة الأجواء قبل القمة العربية التي كانت ستعقد في الرياض بعد أقل من شهرين كان أحد أهداف الدبلوماسية السعودية من اتفاق مكة. وعلى سبيل المثال تردّد أن المملكة العربية السعودية أحجمت بعد توقيع الاتفاق عن التدخل في موضوع إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية، واكتفت الرياض بإبلاغ حركة حماس أن لا شأن للمملكة بموضوع المنظمة من قريب أو بعيد، لأنها تراه شأنًا فلسطينيًا داخليًا، وأنها لن تتدخل فيه على الإطلاق¹.

وهو ما يؤكد أن الاتفاق لم يستطع النفاذ إلى عمق ملف إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية، سواء بسبب إحجام حركة فتح عن المضي في هذا الاستحقاق إلى نهايته خصوصًا بعدما خسرت موقعها المهيمن على المجلس التشريعي الفلسطيني عام 2006، مما يجعل من الصعب التضحية أيضًا بموقعها في المنظمة، أو بسبب غياب الإرادة السياسية العربية لتفعيل المنظمة بعد تآكل دورها، واتجاه السلطة الوطنية الفلسطينية لوراثة اعتبارًا من لحظة توقيع اتفاق أوسلو عام 1993².

وثمة من يرى أن اتفاق مكة وُلد ضعيفًا لعدة أسباب؛ فرغم المساندة العربية اللفظية للاتفاق بشكل عام، إلا أن القاهرة لم تحفّ امتعاضها من تولى الرياض شأنًا تعتبره مصر من شؤونها الخاصة المتعلقة بأمنها الوطني، خصوصًا مع تجاهل التنسيق مع مصر، وعدم دعوتها إلى حضور حفل التوقيع. كما أن السعودية لم تستطع تسويق الاتفاق دوليًا خصوصًا على صعيد إزالة المعارضة الأميركية له، ولم تتخذ إجراءات عربية عملية لكسر الحصار المالي على الفلسطينيين. بيد أن السبب الأهم لانهيار الاتفاق يكمن في وجود قوى نافذة داخل السلطة الفلسطينية وحركة فتح لم تقبل مطلقًا بمشاركة حماس في جسم السلطة الفلسطينية، هذه القوى لم تكن مستعدة لأن تتحمل هذه المشاركة التي ستؤدي في النهاية إلى تغيير بنية النخبة

1 راجع: الحياة 19 إبريل/نيسان 2007.

2 راجع: التقرير الاستراتيجي العربي 2006-2007، مصدر سابق، ص 210.

السياسية المسيطرة على السلطة الفلسطينية، بعد الضربة التي تلقتها في الانتخابات التشريعية لعام 2006¹.

وثمة إشارات إلى أن بعض قادة حركة فتح لم ينظروا بإيجابية كبيرة للاتفاق "الذي لم يكن اتفاقاً، وإنما سَطراً من الكلمات أُطلق عليه اسم اتفاق ونتجت منه حكومة وحدة وطنية، لكنه لم يكن ليستطيع أن يؤسس وحدة وطنية فلسطينية، بل كان يستطيع أن يثبت حكومة لمدة قصيرة، وهذا ما جرى بالفعل"².

أضف إلى ذلك أن الانطباع الأولي الذي ساد قبيل الدعوة السعودية وتوقيع اتفاق مكة، كان أن السعودية التي صعدت من مستوى تفاعلها مع إيران وسوريا، ولاسيما في الملفين اللبناني والفلسطيني، أرادت تحقيق نجاح سياسي في أقل الملفات العالقة آنذاك تعقيداً (من وجهة النظر السعودية) وهو الملف الفلسطيني؛ إذ يُحسب للسعودية أنها دفعت الطرفين المتصارعين إلى وقف نزيف الدم والاتفاق على تشكيل حكومة وحدة وطنية، ناهيك عن نجاح الرياض (ولو بشكل مؤقت وجزئي) في استمالة حركة "حماس"، وتعزيز اعتدالها وإبعادها عن التأثير الإيراني³.

ولا شك أن السلوك الدبلوماسي السعودي اللاحق على اتفاق مكة يُعد من أوجه القصور المهمة؛ إذ يبدو أن الرياض استنفدت جهدها للوصول إلى إنجاز إعلامي يحسب لها قبل قمة الرياض العربية، دون أن تتمكن من إقناع واشنطن أو العواصم الأوروبية برفع الحصار عن الشعب الفلسطيني، الأمر الذي سرّع في انهيار الاتفاق؛ إذ أخفقت الرياض في استثمار الموقف الروسي، ومواقف دول الاتحاد الأوروبي، وخصوصاً إيطاليا، والتي أبدت جميعاً ترحيباً بالاتفاق، بل إن الروس والإيطاليين حاولوا بلورة محور من الدول التي توافق على الاعتراف بالحكومة الفلسطينية الجديدة، مما استدعى نشاطاً دبلوماسياً إسرائيلياً لإحباط هذا التحرك عبر اتصال رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت بالرئيس جورج بوش الابن في

1 د. بشير نافع، "حماس.. الطريق إلى الأزمة"، الكتب، وجهات نظر، العدد 120، يناير/كانون الثاني 2009، ص 9.

2 مداخلة قدورة فارس، في: غسان الخطيب وآخرون، ندوة "الانقسام الفلسطيني والحوار: دروب متعاكسة"، الدراسات الفلسطينية، العدد 78، ربيع 2009، ص 68.

3 طلال عوكل، "اتفاق مكة: قراءة في المقدمات والنتائج"، مصدر سابق، ص 147.

16 فبراير/شباط 2007، الذي أسفر عن حصوله على تعهد شخصي من بوش الابن بأن "اتفاق مكة لن يغيّر شيئاً وبأن الولايات المتحدة ستستمر في مقاطعة حماس، كما تفعل إسرائيل"¹.

ولم يكن سراً أن واشنطن وتل أبيب ضغطتا بشدة على أبو مازن لإفشال حكومة الوحدة الفلسطينية والتراجع عن اتفاق مكة. فقد نقلت الإذاعة العبرية يوم 21 فبراير/شباط 2007 عن مصادر محيطية بوزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس أنها عاقدة العزم على استغلال كل لحظة وكل فرصة من أجل إنشاء أبو مازن عن تطبيق الاتفاق. وفي ظل ما هو معروف من مثابرة الدبلوماسيتين الأمريكيتين والإسرائيلية كان متوقفاً أن تسعيا لإجهاض فكرة حكومة الوحدة الوطنية، أو على الأقل لمواصلة حصارها والضغط عليها بكل السبل إذا لم تستجب للطلبات الإسرائيلية².

الموقف الأميركي الممانع لإدماج حماس ضمن النظام السياسي الفلسطيني وفك العزلة الدولية عنها، كان هو المشكلة الأبرز على ما يبدو أمام السعودية في تسويق اتفاق مكة على الصعيد الدولي؛ حتى إن أحد رموز المحافظين الجدد في الولايات المتحدة روبرت ساتلوف (المدير التنفيذي لمعهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى) أشار في مقال له إلى أنه "من الواضح أن حماس خرجت قوية من الاتفاق، ففي مقابل إبداء بعض المرونة تجاه تعيين الوزراء وفقرة مبهمة الصياغة بشأن "احترام" قرارات واتفاقات غير محددة، حصلت حماس على دفعة سياسية هائلة في صورة احتضان محمود عباس والقيادة السعودية لها. وبرغم دعم الإدارة الأميركية للمساعي الدبلوماسية السعودية إجمالاً، فإنها لم تستطع فهم دوافع الرياض وراء إبرام إعلان مكة، وقد يكون هذا الدافع المحرك للملك عبد الله هو الحاجة الاستراتيجية لحشد وتوحيد العرب السنة من مختلف الأطياف السياسية

1 أنطوان شلحت، "إسرائيل واتفاق مكة: انتظار الفشل"، الدراسات الفلسطينية، العدد 69، شتاء 2007، ص 149.

2 فهمي هويدي، "لا محل للتردد العربي بعد اتفاق مكة"، الشرق الأوسط 28 فبراير/شباط 2007.

لإحباط المخططات الإيرانية لتوسيع النفوذ الشيعي. يختلف أنحاء العالم العربي والحيلولة دون اختراق إيران للعناصر الفلسطينية "الراديكالية"، أو أن تحركه جاء نتيجة مشاهد الاقتتال المقيتة بين الفلسطينيين، ومن الواضح في الحالتين أن الإنجاز الذي تحقق بمكة جاء على حساب إضفاء الشرعية على منظمة "راديكالية" لم تقر حتى مبادرة السلام السعودية¹.

وكان اعتراض ساتلوف يتمثل في أن اتفاق مكة أزال كل الخطوط الفاصلة بين العناصر المعتدلة والراديكالية داخل المعسكر الفلسطيني، خصوصاً أن الوضع الداخلي اللبناني كان يتعزز أيضاً لمصلحة حزب الله الذي استمرت سوريا في إمداده بالسلاح في انتهاك صريح للقرار 1701، وهما انتكاستان عكستا حاجة إدارة بوش لإعادة النظر في عدد من افتراضاتها الأساسية بشأن إمكانية تحقيق الاستقرار والتقدم على الجبهات العربية-الإسرائيلية المتنوعة، وما هو الضروري لتشيطنها قبل اتخاذ أية خطوات على الجبهتين الفلسطينية أو اللبنانية، فمن الضروري أن تتوصل واشنطن إلى تفاهم مع طرفين جوهرين (إسرائيل والسعودية) حول التوجه الذي ينبغي أن تتخذه السياسة الأميركية في الفترة القادمة، ومن الواضح أن هناك توترات بين تل أبيب والرياض ينبغي تناولها أميركياً، فمن الناحية الاستراتيجية تؤيد إسرائيل والسعودية فكرة التعاون السنّي بهدف التصدي لتنامي النفوذ الإيراني، ولكن من الناحية التكتيكية يختلف الجانبان حول ما إذا كانت حماس تمثل جزءاً من المشكلة أم الحل².

إذن، أخفقت الدبلوماسية السعودية في تسويق اتفاق مكة، رغم وجود مساحة معقولة من الحركة أمامها، وبقي الاتفاق مجرد بداية لم تتطور لصوغ مرحلة جديدة مختلفة على الصعيد الفلسطيني، واستطاعت الدبلوماسية الإسرائيلية (بدعم أميركي) أن تبدد الآمال برفع الحصار وأن تحبط احتمالات نجاح حكومة

1 روبرت ساتلوف، "اتفاق مكة معضلة جديدة لأميركا"، مترجم في موقع إسلام أون لاين على الرابط:

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1171539813953

2 المصدر نفسه.

الوحدة الفلسطينية، مما يطرح عدة أسئلة عن درجة تصميم الأطراف العربية على انتشار الوضع الفلسطيني من أزماته (خصوصاً إذا استلزم الأمر معاكسة التوجهات الأميركية والإسرائيلية)، وعن درجة هيمنة الولايات المتحدة (عبر اللجنة الرباعية ومجلس الأمن) على تطورات الملف الفلسطيني، وعدم رغبتها في أن تتخطى المساندة العربية للفلسطينيين سقفاً معيناً، وعن العوامل التي تؤدي إلى تراجع أو تردد الأطراف العربية عن الانغماس في حل القضايا العربية والفلسطينية رغم ما تظهره هذه الأطراف من حماسة مبدئية في بعض الأحيان للعمل على هذا الصعيد.

لكن إنصاف الدبلوماسية السعودية يقتضي أيضاً الإشارة إلى وجود قصور دبلوماسي عربي في تسويق اتفاق مكة، وقد دعا البعض إلى مواجهة الرهان الأميركي-الإسرائيلي لإفشال الاتفاق بأن تتخلى الدول العربية عن سياسة الانتظار، وأن تساند أبو مازن في التزامه بالاتفاق مع تشجيع الفصائل الفلسطينية على التمسك بالمشاركة في الحكومة، وأن تحاول إقناع اللجنة الرباعية الدولية بأهمية التعاون مع حكومة الوحدة الفلسطينية، أو إقناع واشنطن بواسطة أصدقائها "المعتدلين" في الوطن العربي إن لم يكن بالتعامل مع الحكومة الفلسطينية، فبالكف عن ملاحقتها والتحريض عليها والإصرار على حصارها. وباختصار أن تتبنى الدول العربية تسويق اتفاق مكة، باعتباره خطوة ليس فقط باتجاه وقف نزيف الدم الفلسطيني، وإنما أيضاً باتجاه رفع الحصار الظالم، على الأقل من جانب الدول العربية¹.

وبعيداً عن اتفاق مكة تحديداً، وإخفاق الدبلوماسية العربية في تسويقه، يمكن القول في إطار أوسع: إن "الدول العربية فقدت مواقعها في المعادلة الإقليمية في المنطقة، ولم تعد قادرة على منافسة نفوذ تركيا وإيران وتأثيرهما على القضايا العربية. ويبدو أن آمال الدول العربية بدأت تنحصر فيما تتفضل الولايات المتحدة بمنحه لها من أدوار "افتراضية" لا تمثل اعترافاً بثقل خاص في ساحتها، وليس لها تأثير فعلي على التطورات أو التوازنات في المنطقة. وذلك رغم الحرص على

1 فهمي هويدي، "لا محل للتردد العربي بعد اتفاق مكة"، مصدر سابق.

تضخيم قيمة هذه الأدوار إعلامياً والاستدلال بها على أهمية الموقع وفعالية الدور¹.

والواقع أن إخفاق الدبلوماسية السعودية في تسويق اتفاق مكة، يشير إلى ضخامة الفارق بين التأثيرين الإسرائيلي والسعودي على السياسة الأميركية في المنطقة؛ فبحكم التماهي المصلحي الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وإسرائيل، يصعب على أية دولة عربية، مهما كانت صديقة للغرب، أن تتفوق على تأثير إسرائيل على صانع القرار الأميركي².

ثانياً: الدبلوماسية السعودية والقمة العربية في الرياض

تفاعل كثيرون بشأن ما يمكن أن تتوصل إليه القمة العربية التاسعة عشرة التي انعقدت في الرياض أواخر مارس/آذار 2007 من نتائج بالنظر إلى أربعة عوامل موضوعية³، أولها: تردي الأوضاع العربية على نحو بات يهدد جميع الدول العربية دون استثناء. أما الثاني: فيتعلق بالأزمة التي باتت تعاني منها السياسة الأميركية والإسرائيلية في المنطقة العربية بسبب الورطة الأميركية في العراق، وفشل إسرائيل في حربها العدوانية ضد لبنان صيف 2006، وكذلك عجزها عن تركيع الشعب الفلسطيني بالتصعيد العسكري المتعاقد مع الحصار الاقتصادي. وفي المحصلة كانت خريطة الأزمات العربية تتيح المجال لتفعيل التأثير العربي فيها ما دامت سياسات الخصوم تتراجع تراجعاً ملحوظاً. الثالث: قلق السعودية من تعاضد النفوذ الإيراني على حساب تراجع الدور العربي في عدة قضايا عربية؛ إذ إن طهران تنفذ دبلوماسية "ملء الفراغ" الذي نشأ عن تراجع تأثير النظام العربي في قضاياها. ولقد أصبح

- 1 بتصرف عن: سعيد رفعت، "السياسات العربية: حرج من التطرف الإسرائيلي وقلق من النفوذ الإيراني"، شؤون عربية، العدد 138، صيف 2009، ص 12-13.
- 2 لمزيد من التفاصيل راجع: د. كميل منصور، الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل: العروة الأوثق، ترجمة: نصير مروة، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط2، 1998.
- 3 د. أحمد يوسف أحمد ود. نيفين مسعد (محرران) حال الأمة العربية 2007-2008: ثنائية التفتيت والاختراق، مصدر سابق، ص 79.

لإيران -إثر احتلال العراق 2003 وكذلك بعد نجاح حزب الله في التصدي للعدوان الإسرائيلي على لبنان صيف 2006- حضور فاعل في العراق ولبنان وفلسطين، ناهيك عن العلاقات الإيرانية-السورية المستقرة، فضلاً عن التحرك الدبلوماسي الإيراني النشط في دول عربية أخرى مثل السعودية والإمارات والسودان والجزائر وغيرها¹.

أما العامل الرابع فكان الدور السعودي الذي طوّر طبيعته من طرفٍ، إلى وسيطٍ في العلاقات العربية-العربية، خصوصاً بعد حرب يوليو/تموز 2006، "وبدا أن النخبة السعودية باتت تدرك المخاطر الجسيمة المحيطة بالسعودية ومنطقة الخليج، بل الوطن العربي أيضاً على اتساعه، وأنها -أي: النخبة- اتخذت قراراً بتنشيط دورها القيادي في اتجاه محاولة درء هذه المخاطر. ولعل هذا يرتبط بتراجع السعودية عن قرار سابق لها بعقد القمة العربية التاسعة عشرة في شرم الشيخ، ومطالبة المملكة بعقدها في الرياض، كما هو مقرر وفق الترتيب الأبجدي للدول حسبما يقضي بروتوكول دورية القمة، لتكون قمة الرياض بذلك هي أول قمة عربية شاملة تعقد في السعودية"².

لقد استفادت الدبلوماسية السعودية من انعقاد القمة العربية، التي سبقها إنجاز اتفاق مكة بما ينطوي عليه من دلالات من حيث دخول الرياض إلى مجال التعامل مع فاعلين من غير الدول مثل حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، وهو أمر تلقفته الأخيرة بقبول وترحاب كبيرين، بل إن الرياض نجحت أيضاً في ممارسة بعض التأثير على توجهات حماس (لمدة شهرين على الأقل)؛ الأمر الذي دفعها بعد ذلك إلى مناشدة السعودية في مناسبات متكررة للتدخل للتقريب ثانية بينها وبين حركة فتح، وقيام قيادات حماس بإعلان تمسك الحركة باتفاق مكة.

ويمكن القول عموماً: إن السياسة السعودية تجاه القضية الفلسطينية قد شهدت نشاطاً استثنائياً على مستوى الحركة خلال عام 2007 خصوصاً في ثلاثة

1 د. أحمد يوسف أحمد، "تآكل الدور المصري في النظام العربي"، الدراسات الفلسطينية، العدد 71، صيف 2007، ص 68.

2 بتصرف عن: د. أحمد يوسف أحمد ود. نيفين مسعد (محرران) حال الأمة العربية 2007-2008: ثنائية التفتيت والاختراق، مصدر سابق، ص 79.

مجالات؛ أولها: التوسط في الصراع الفلسطيني-الفلسطيني وإبرام اتفاق مكة. والثاني: قيام السعودية بالدفع نحو إعادة تفعيل المبادرة العربية للسلام التي جرى طرحها في القمة العربية في بيروت عام 2002؛ إذ تبنت قمة الرياض 2007، تفعيل المبادرة وتأييد فكرة عقد مؤتمر دولي برعاية أميركية، لكن السعودية تريثت في إعلان القبول بالمشاركة فيه حتى الأسبوع الأخير الذي سبق انعقاده، في مسعى استهدف تحسين شروط انعقاد المؤتمر. أما الثالث فتعلق بمسعى السعودية إلى تخفيف آثار الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة¹.

ورغم مكاسب الدبلوماسية السعودية من اتفاق مكة وانعقاد القمة العربية في الرياض، فإنه يجب الإشارة إلى أمرين؛ أحدهما: يتعلق بآنية هذين التطورين ومحدودية انعكاسهما على مجمل السياسات الإقليمية في المنطقة، بما لا يسمح في الواقع بالقول: إن السعودية باتت تضطلع بدور إقليمي يسمح لها أكثر من غيرها بالمبادرة إلى التصدي لمهمة التأثير في اتجاه الأحداث في المنطقة العربية؛ إذ إن نشاطها الدبلوماسي يبقى مرهوناً بالتصدي للنفوذ الإيراني في الساحات العربية، وهو نشاط يعكس استجابة فرضتها ظروف آنية، ولا يعبر عن تغيير حقيقي في مضمون السياسة السعودية تجاه القضايا العربية².

أما الأمر الآخر فهو أن تطور الأحداث اللاحقة على الصعد الفلسطينية والعربية والإقليمية لم يكشف استمرارية في صعود السياسة السعودية إلى مرتبة توجيه الأحداث أو حتى منع التطورات السلبية في المنطقة. ولعل مقارنة حصاد الدبلوماسية السعودية لعام 2007 بعام 2010 تؤكد هذه الحقيقة، فكما لم يصمد إعلان مكة للمصالحة الفلسطينية، كذلك لم تنجح مبادرة السعودية لحل أزمة

1 التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2007، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2008، ص 171.

2 تباع بعض الدراسات في القول بأن أعوام 2005-2007 شهدت ميلاد دور إقليمي سعودي لأول مرة في التاريخ العربي الحديث؛ فالمبادرات السعودية تبقى تكتيكية ولا تعبر عن مضمون استراتيجي أو استقلالي حقيقي عن التوجهات الغربية. ومن أبرز أمثلة هذه الدراسات دراسة د. خالد الدخيل، "بروز الدور السعودي في إطار النظام العربي الراهن"، مصدر سابق، ص 5-16.

تشكيل الحكومة العراقية، ولا أفلحت الأفكار السعودية-السورية في تجنب لبنان انعكاسات القرار الاتهامي الخاص بموضوع اغتيال رفيق الحريري. وذلك على الرغم من اكتساب المبادرات السعودية قدرًا كبيرًا من الذبوع الإعلامي الذي يفوق في الواقع قدرة تلك المبادرات على النجاح أو الاستمرار¹.

ثالثًا: السياسة السعودية ومؤتمر أنابوليس

في 15 يوليو/تموز 2007 أعلن الرئيس جورج بوش الابن مبادرةً لتحريك عملية التسوية، عبر عقد مؤتمر دولي في أنابوليس بالولايات المتحدة. وقبل ذلك كانت وزيرة خارجيته كوندوليزا رايس قد اتفقت بعد اجتماعها مع كل من رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس ورئيس الوزراء الإسرائيلي في 27 مارس/آذار 2007 على عقد اجتماعات تفاوضية منتظمة كل أسبوعين لمناقشة خطوات تؤدي إلى قيام دولة فلسطينية. وبعد إعلان الرئيس الأميركي عادت رايس إلى المنطقة في 1 أغسطس/آب 2007 ثم في 20 سبتمبر/أيلول 2007 في زيارتين خصصتا لبحث مبادرة بوش لعقد مؤتمر أنابوليس وتنسيق متابعته وإجراءات التحضير له².

لقد استطاعت وزيرة الخارجية الأميركية بعد زيارتها السعودية واجتماعها بالملك ومسؤولين سعوديين آخرين الحصول على موافقة مبدئية من الرياض للمشاركة في اجتماع أنابوليس، الذي دعا إليه بوش الابن. وأشارت تحليلات إسرائيلية إلى أنه "من الواضح لجميع المعنيين أن وجود الرياض سيكون حاسمًا بالنسبة إلى نجاح المؤتمر، لأنها خطوة كفيلة يجعله يتجاوز كونه لقاءً عاديًا بين إسرائيل وجاراتها، إلى أن يصبح خطوة مهمة لإحياء العملية السياسية المدعومة من الدول العربية السنّية المعتدلة"³.

1 التقرير الاستراتيجي العربي 2010، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجي في الأهرام، 2011، ص 254-255.

2 راجع: التقرير الاستراتيجي العربي 2007-2008، مصدر سابق، ص 309-322.

3 أولوف بن وشمثيل روزنر، "السعوديون قادمون"، هآرتس 4 أغسطس/آب 2007، مترجم في: مختارات إسرائيلية، العدد 153، سبتمبر/أيلول 2007، ص 92-93.

ورغم كثرة اللقاءات التفاوضية المباشرة بين عباس وأولمرت تحضيراً لمؤتمر أنابوليس، فقد أحقق الطرفان في الاتفاق على وثيقة مشتركة تشكل أساساً للمفاوضات، وهو ما حدا بالرياض إلى اتباع تكتيك دبلوماسي يحاول الضغط على واشنطن، وكان يقوم على إظهار درجة من التحفظ على المشاركة في المؤتمر. فبعد أن زار الرئيس عباس جدة في 11 سبتمبر/أيلول 2007 وأطلع المسؤولين السعوديين على حقيقة الموقف الإسرائيلي من المؤتمر وطبيعة ما تريده إسرائيل منه، أعلن الوزير سعود الفيصل أن "السعودية لا ترى فائدة من أي اجتماع أو مؤتمر إذا لم يكن شاملاً ويعالج القضايا الرئيسية. فإذا لم يتوفر هذا في الاجتماع فلإني أشك في مشاركة المملكة"¹.

"وهكذا وضعت السعودية بندين لمؤتمر ناجح: أن يكون شاملاً، وأن يعالج القضايا الرئيسية. الشمول يعني حضور جميع الأطراف العربية المعنية، أي: سوريا ولبنان بشكل خاص. والقضايا الرئيسية تعني قضايا الحل النهائي التي يطرحها الرئيس عباس ويرفض أولمرت التطرق إليها. وبما أن كل مؤتمر لابد له من أسس ومرجعية، فقد وضعت الرياض بندين للمرجعية: قرارات الشرعية الدولية، ومبادرة السلام العربية، حيث ليس بمقدور أحد أن يقول إنه يريد مؤتمراً ضد الشرعية الدولية. رغم أن سياسة إسرائيل لم يترددوا في القول: إن الموقف السعودي هو إملاء لشروط مسبقة من خلال الحديث عن المبادرة العربية كمرجعية"².

وفي سياق الضغط السعودي أيضاً قال ولي العهد الأمير سلطان بن عبد العزيز في تصريح له أواخر أكتوبر/تشرين الأول 2007: "على إسرائيل إثبات جدتها قبل المؤتمر الدولي للسلام"³. وتطوّر هذا الضغط عبر إبقاء الموقف

1 راجع المؤتمر الصحفي للوزير سعود الفيصل (جدة 30 شعبان 1428 - 12 سبتمبر/أيلول 2007)، موقع الخارجية السعودية على الرابط:

<http://www.mofa.gov.sa/Detail.asp?InSectionID=4345&InNewsItemID=69391>

2 بلال الحسن، "مؤتمر بوش.. والموقف السعودي"، الشرق الأوسط 16 سبتمبر/أيلول 2007.

3 راجع: الحياة 24 أكتوبر/تشرين الأول 2007.

السعودي من المشاركة في المؤتمر غامضاً حتى انتهاء اجتماع وزراء الخارجية العرب في 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2007، حين أجاب وزير الخارجية السعودي ردّاً على سؤال عن موقف بلاده: "لا أخفيكم سرّاً إن قلتُ إنه كان متردداً إلى اليوم، ولولا الإجماع العربي الذي لمسناه اليوم للحضور لما حضرنا، لكن السعودية لم تقف يوماً أمام إجماع عربي. وطالما هذا الإجماع العربي موجود، فالمملكة العربية السعودية ستسير مع إخوانها صفّاً واحداً". وردّاً على سؤال آخر عن احتمال حضور الفيصل بنفسه على رأس وفد بلاده، قال وزير الخارجية السعودي: "بما أن هناك إجماعاً عربياً على الحضور على مستوى وزاري، فالمملكة ستتابع الإجماع العربي"¹.

ويبدو أن مشاركة السعودية في مؤتمر أنابوليس كانت محسومة منذ صدور إعلان الرئيس بوش منتصف يوليو/تموز 2007، إلا أن الأمر كان يتعلق بتأمين قدر من الضمانات الأميركية لنجاح المؤتمر، مع التأكيد على وجود النية السعودية في المشاركة التي كانت ستعلن في وقتها المناسب. وكان واضحاً أن الرياض تجاهلت دعوات أطراف محور الممانعة من إيران إلى حزب الله إلى حركة حماس؛ إذ حذر إسماعيل هنية رئيس الحكومة المقالة في غزة من الأهداف الأميركية الحقيقية لعقد المؤتمر، والتي تتمحور حول تطبيع الدول العربية علاقاتها مع إسرائيل؛ إذ قال: "ستوجه بشكل مباشر إلى أشقائنا العرب، خصوصاً السعودية ومصر، ونطالبهم بأن يعيدوا النظر بأي قرار متعلق بالمشاركة في هذا المؤتمر. نخص بالذكر السعودية لما تمثله من ثقل سياسي وتاريخي وديني بالنسبة إلى الوطن العربي، وكذلك للإحوة في مصر"².

وبطبيعة الحال، لم تؤثر هذه الدعوات في الموقف السعودي الذي استمر في مراهنته على عملية التسوية؛ فقد أشار وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل في كلمة بلاده أمام المؤتمر في 27 نوفمبر/تشرين الثاني 2007 إلى أربع نقاط جوهرية؛ أولها: إطلاق مفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين تتناول جميع قضايا الحل

1 انظر: التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2007، مصدر سابق، ص 175-176.

2 راجع: الحياة 7 أكتوبر/تشرين الأول 2007.

النهائي. وثانيتهما: الالتزام بمرجعية المفاوضات وهي قرارات مجلس الأمن أرقام 242، و338، و1379، و1515 وخارطة الطريق ومبادرة السلام العربية. وثالثتها: إنشاء آلية متابعة دولية تراقب ما يتم إحرازه من تقدم في المفاوضات المباشرة بين الأطراف، وتراقب مدى تطبيقهم الفعلي لما يلتزمون به خلال هذه المفاوضات. ورابعتها: التزام إسرائيل ببعض الخطوات الأساسية، مثل: تجميد الاستيطان، والإفراج عن الأسرى، ووقف بناء الجدار العازل، ورفع الحصار عن الشعب الفلسطيني¹.

كما أثيرت سعود الفيصل مؤتمر أنابوليس بتصريح آخر أكد فيه أنه لن يكون هناك سلام ما لم تنسحب إسرائيل من الأراضي العربية التي استولت عليها في حرب 1967؛ فالسعودية لن تتخذ أية خطوات طبيعية مع إسرائيل قبل توصلها إلى اتفاق سلام نهائي يضع حداً للصراع العربي-الإسرائيلي، بحسب ما نصت مبادرة السلام العربية. كما رفضت السعودية على لسان سفيرها في واشنطن عادل الجبير الحديث عن طابع يهودي لدولة إسرائيل².

وقد كانت المخاوف والشكوك العربية في مؤتمر أنابوليس في محلها³؛ إذ لم تمض أيام حتى عادت الدبلوماسية الإسرائيلية والأميركية لسلوكيهما المعتادين؛ فقد استبعد رئيس وزراء إسرائيل إيهود أولمرت إمكانية التوصل إلى اتفاق سلام خلال عام 2008. وعاد المسؤولون الإسرائيليون إلى تأكيد مواقفهم التفاوضية

1 كلمة وزير خارجية المملكة العربية السعودية في المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط أنابوليس 27 نوفمبر/تشرين الثاني 2007، من موقع وزارة الخارجية السعودية على الرابط:

<http://www.mofa.gov.sa/Detail.asp?InSectionID=2312&InNewsItemID=72273>

2 مركز الزيتونة للدراسات والأبحاث، "مسار المفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية ما بين أنابوليس والقمة العربية في دمشق" (تقرير معلومات، رقم 4)، بيروت: المركز، 2008، ص 53.

3 راجع لمزيد من التفاصيل: عاطف العمري، "أنابوليس لم تغلق ملف النزاع العربي-الإسرائيلي"، شؤون الشرق الأوسط (تصدر عن مركز بحوث الشرق الأوسط في جامعة عين شمس)، العدد 24، 2007، ص 67-68.

بشأن القدس وعدم الالتزام بموعد نهائي أو جدول زمني للتوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين. كما قامت واشنطن في 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2007 بسحب مشروع قرار قدمته لمجلس الأمن يطالب بدعم عملية التسوية عبر تبني نص البيان المشترك لمؤتمر أنابوليس، وذلك بسبب الاعتراض الإسرائيلي لأن المشروع ينطوي على تدويل القضية. مما سيرتب التزامات دولية جديدة على إسرائيل¹.

رابعاً: السياسة السعودية وقضية التطبيع مع إسرائيل

من الملاحظ أن السياسة السعودية بقيت بشكل عام تنأى بنفسها عن الدخول في اتصالات سياسية مباشرة مع الكيان الإسرائيلي، وكانت الرياض تؤثر البقاء على مسافة بعيدة نسبياً عن إسرائيل رغم الضغوط الأميركية المباشرة عليها للسير في خطوات للتطبيع مع إسرائيل. ورغم أن السعودية هي صاحبة المبادرة العربية للسلام التي جرى تفعيلها مرة ثانية بعد القمة العربية في الرياض 2007، إلا أن تنفيذ قرار القمة (بتكليف لجنة وزارية خاصة بمتابعة مبادرة السلام وتشكيل فرق عمل لإجراء الاتصالات اللازمة مع الأطراف المعنية بعملية السلام من أجل استئنافها وحشد التأييد للمبادرة وبدء مفاوضات جادة) قد أسند إلى مصر والأردن بعد اجتماع هذه اللجنة الوزارية العربية في القاهرة على مستوى وزراء الخارجية في 18 إبريل/نيسان 2007².

وقد "تكرر الموقف العربي الراض للتطبيع المحمي ثانية بمناسبة المشاركة العربية في مؤتمر أنابوليس، الذي أوضح الرئيس محمود عباس قبل انعقاده أن لا تنازلات في المؤتمر، وأن وجود دول عربية وإسلامية لا تقيم علاقات مع إسرائيل مثل السعودية لا يعني التطبيع، لأن هذه الدول تحضر اجتماعات الأمم المتحدة بحضور إسرائيل دون أن يعني ذلك تطبيعاً. كما أكد هذا الموقف الأمير سعود الفيصل عندما قال في 4 ديسمبر/كانون الأول 2007: "لا تطبيع قبل التوصل إلى اتفاق سلام مع الفلسطينيين"³.

1 التقرير الاستراتيجي العربي 2007-2008، مصدر سابق، ص 320.

2 د. أحمد يوسف أحمد ود. نيفين مسعد (محرران) حال الأمة العربية 2007-2008: ثنائية التفتيت والاختراق، مصدر سابق، ص 84.

3 راجع: التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2007، مصدر سابق، ص 141.

كما أشارت الرياض في عدة مرات لاحقة إلى أن قضية الاعتراف السعودي بإسرائيل غير واردة، قبل تحقيق السلام النهائي والشامل في الشرق الأوسط وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس، والالتزام بالمبادرة العربية للسلام. بل إن السعودية هدّدت بأنه في حال عدم موافقة إسرائيل على المبادرة كما هي من دون تعديل، ستضطر الدول العربية لمراجعة خياراتها¹.

لكن في مقابل هذا الوضوح في المواقف الرسمية السعودية من مسألة التطبيع المباشر، تشير الدراسات إلى آية حوار الأديان بوصفها إحدى قنوات التطبيع غير المباشر، لاسيما على الصعيد الثقافي. وثمة شواهد كثيرة تدل على رغبات إسرائيلية وأميركية وأوروبية في استثمار هذه الآلية لإدانة العمليات الاستشهادية الفلسطينية بوصفها "عمليات إرهابية"².

والملاحظ أن دولاً عدة أخذت تستضيف عددًا من الأنشطة الدولية لحوار الأديان والتي تعتبر مختبراً لطرح الأفكار؛ مما أثار ملاحظتين؛ إحداهما: "أنها بدأت بالتحوار على مستوى المعتقد، ثم تحولت إلى حوارات ذات طابع سياسي. والأخرى: أنها بدأت ثنائية (أي: إسلامية-مسيحية) ثم تحولت بدعوة من الجانب المسيحي إلى ثلاثية عبر دعوة ممثلين عن الدين اليهودي. وأفضى ذلك إلى اعتذار بعض الرموز الإسلامية والمسيحية عن عدم المشاركة احتجاجاً على المشاركة الإسرائيلية"³.

بيد أن رعاية أنشطة حوار الأديان اكتسبت زخماً إضافياً مع دخول السعودية إلى هذا المضمار⁴، خصوصاً منذ جولة الملك عبد الله بن عبد العزيز الأوروبية 29

1 التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لعام 2008، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2009، ص 152.

2 محسن عوض وممدوح سالم وأحمد عبيد، مقاومة التطبيع: ثلاثون عاماً من المواجهة، مصدر سابق، ص 159-160.

3 المصدر نفسه، ص 162.

4 لمزيد من التفاصيل انظر: أمجد أحمد جبريل، "مبادرة السعودية للحوار بين الأديان: من مؤتمر مكة إلى مؤتمر نيويورك 2008"، في: وسام الضويبي (محرر)، حوار الأديان: مراجعة وتقويم، القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، 2011، ص 141-180.

أكتوبر/تشرين الأول-10 نوفمبر/تشرين الثاني 2007)، والتي شملت زيارة كل من بريطانيا وألمانيا وإيطاليا والفاتيكان، ثم ختمها بزيارة كل من تركيا ومصر. وقد أصدر بابا الفاتيكان بنديكتوس السادس عشر بعد لقائه بالملك عبد الله (في 6 نوفمبر/تشرين الثاني 2007) بياناً جاء فيه أن الجانبين أعربا عن تأييدهما لإيجاد حل عادل لنزاعات الشرق الأوسط، وخاصة النزاع الإسرائيلي-الفلسطيني، وتعهدا بمواصلة الحوار بين الأديان للنهوض بالتعايش بين الشعوب¹.

أما في عام 2008 فقد مرّت مبادرة السعودية لحوار الأديان عبر ثلاث محطات أساسية؛ الأولى كانت في مكة، والثانية في مدريد، والثالثة في نيويورك. ورغم أن المؤتمر الإسلامي العالمي للحوار في مكة المكرمة (4-6 يونيو/حزيران 2008)، لم يشهد أي حضور إسرائيلي، إلا أن بعض المصادر السعودية تخوّفت من أن تكون فكرة إقامة ملتقى الحوار بين الأديان مسألةً سياسيةً بالدرجة الأولى، تهدف لإيجاد غطاء مستقبلي للتطبيع بين السعودية والكيان الإسرائيلي².

وكان حاخامات إسرائيليون، وعلى رأسهم الحاخام الأكبر لإسرائيل شلومو عمار، قد زعموا أنهم تلقوا دعوةً من مفتي السعودية الشيخ عبد العزيز آل الشيخ لحضور مؤتمر مكة لحوار الأديان، وكان ذلك "بالون اختبار" لعلماء السعودية، لدفع المفتي إلى إعلان موقفه من حوار الأديان في معرض نفيه المتوقع للخبر، لكن المفتي لم تنطل عليه هذه الخدعة، واكتفى بالإشارة إلى وجوب الحوار مع أتباع الديانات الأخرى، ولكنه لم يشر إلى إمكانية الحوار مع يهود إسرائيليين³.

1 "لتعزيز قيم الحوار والتسامح والسلام: خادم الحرمين في الفاتيكان"، الحرس الوطني، العدد 307/306، أكتوبر/نوفمبر 2007، ص 10-13.

2 "تباينات سعودية حول حوار الأديان قبيل مؤتمر مكة"، إسلام أون لاين 3 يونيو/حزيران 2008 على الرابط:

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1212394788561&pagename=Zone-Arabic-News%2FNWALayout

3 "الرياض: لا حاخامات لإسرائيل في "حوار مدريد"، إسلام أون لاين 5 يوليو/تموز 2008 على الرابط:

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1213871578070&pagename=Zone-Arabic-News%2FNWALayout

ومع وصول المبادرة السعودية لحوار الأديان إلى محطاتها الثانية في مؤتمر مدريد الذي انعقدت أعماله ما بين (16 و18 يوليو/تموز 2008)، برزت مشكلة أساسية تتعلق بالشخصيات المدعوة للمؤتمر، وما إذا كانت ستشمل بعض الحاخامات الذين يحملون الجنسية الإسرائيلية¹.

أما المرحلة الثالثة من المبادرة السعودية لحوار الأديان والتي تمثلت في قمة نيويورك، فقد استضافتها الجمعية العامة للأمم المتحدة (12 و13 نوفمبر/تشرين الثاني 2008)، واضطلعت الأمانة العامة للمنظمة الدولية بإجراءات التنظيم وتوجيه الدعوات للأطراف المشاركة. وقد أثارت المشاركة الإسرائيلية موجة من الانتقادات للرعاية السعودية للحوار؛ إذ كان الرئيس الإسرائيلي شيمون بيريز واحداً من بين أكثر من 15 سياسياً عالمياً لبَّوا دعوة بان كي مون الأمين العام للأمم المتحدة لحضور الاجتماع الاستثنائي للجمعية العامة.

وبينما ألقى الملك عبد الله بن عبد العزيز في كلمته الافتتاحية في مؤتمر نيويورك خطاباً يركز على موضوع حوار الأديان والتسامح والقيم الإنسانية المشتركة، وتجنّب فيه أية إشارة إلى موضوع الصراع العربي-الإسرائيلي، فقد انتهز الرئيس الإسرائيلي شيمون بيريز فرصة تواجده في المؤتمر ليقول في كلمته: "صاحب الجلالة، ملك المملكة العربية السعودية، لقد استمعت لرسالتك، وآمل أن يصبح صوتك هو السائد في المنطقة كلها بين كل الشعوب، فهو على صواب، وهناك حاجة إليه وهو واعد". ورحب بيريز بمبادرة السلام العربية، قائلاً: إنها "تشكّل مصدر إلهام ومدخلاً لإحراز تقدم ملموس نحو السلام، فالخيار العسكري لا يمكنه أن يحقق الأمن والسلام"، لكنه استدرك قائلاً: "لا يتوقع أحد منا أن نقبل المبادرة كما هي، يتوجب إدخال تعديلات عليها". أما وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفني فقالت في كلمتها: "إن السعوديين والعرب باتوا يدركون أنه بالإمكان حل المشكلات بالمفاوضات وليس بالإملاءات"، ورحبت بالمبادرة العربية للسلام، ولكن بعد إدخال تعديلات عليها، وهي أن تخلو من حق العودة للاجئين، وأن تعتبر القدس عاصمة أبدية لإسرائيل، فلا يكفي أن يتحدث الزعماء العرب

1 المصدر نفسه.

عن السلام، بل يتوجب عليهم العمل ضد التطرف وحوض القتال ضد المتطرفين الإسلاميين¹.

وكان بيريز أشار في تصريحات بعد المؤتمر إلى أن مبادرة السلام العربية خلقت منعطفًا كبيرًا في سياسات الشرق الأوسط².

والواقع أن مشاركة السعودية في مؤتمر نيويورك، ورعايتها لمسار حوار الأديان على مدار عام 2008 جرّت عليها كثيرًا من الانتقادات، لأنها تعكس في رأي البعض تنازلاً وربما مسارًا غير مباشر للتطبيع مع إسرائيل، وأنها تضع السعودية وربما غيرها من الدول الإسلامية في موقف "دفاعي" في مواجهة الغرب وإسرائيل؛ إذ يبدو الطرف المسلم في هذا الحوار هو المطالب دائمًا بإثبات حسن نياته ورغبته في السلام، وأن يقدم الدليل تلو الآخر على استعداد المسلمين للتعايش مع الآخر وقبوله، في وقت تزداد فيه عدوانية السياسات الإسرائيلية والغربية إجمالاً إزاء المسلمين، وتكثر فيه موجات الكراهية والعنصرية وظاهرة الخوف من الإسلام (الإسلاموفوبيا) في أوروبا والولايات المتحدة، فضلاً عن تبني قطاعات من وسائل الإعلام الغربية لأجندات تقوم على صناعة الكراهية للمسلمين، هذا فضلاً عن نشاط بعض الجماعات السياسية اليمينية في الدفع بأفكار وتشريعات تضيق على مسلمي الغرب تحت حجة "قوانين مكافحة الإرهاب".

ولعل هذا الوضع الدفاعي للسعودية هو ما حدا بوزير الخارجية الأمير سعود الفيصل لأن ينتقد إعلان إسرائيل خلال مؤتمر حوار الأديان في نيويورك تأييدها لبعض بنود المبادرة العربية للسلام وتجاهل بنود أخرى؛ "فالبيان الإسرائيلي في المؤتمر اختار أجزاء من خطة السلام العربية وترك أجزاء أخرى لم يتطرق إليها. والخطة ليست مقترحًا قابلاً للتقسيم، واختيار ما هو مقبول وما هو غير مقبول،

1 صالح النعامي، "مؤتمر نيويورك.. من حوار الأديان إلى التطبيع"، إسلام أون لاين 13 نوفمبر/تشرين الثاني 2008 على الرابط:

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1226471428510&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout

2 Gawdat Bahgat, *The Arab Peace Initiative: An Assessment*, Op. cit, p. 33.

إنه اتفاق حزمة؛ ولذا فإنه ما زال هناك وقت طويل حتى تتمكن من القول بأن الإسرائيليين والعرب يمكن أن يتفقوا على الكيفية التي ينظرون بها إلى المبادرة التي قدمها العاهل السعودي عام 2002¹.

ومهما يكن من أمر الجدل حول فائدة انخراط الدول العربية والإسلامية في مؤتمرات حوار الأديان، فإن ما يهم هذه الدراسة هو استقصاء أمرين؛ أحدهما: دلالات الانخراط السعودي في هذا المسار على توجه السياسة السعودية، والآخر: هو صلة المشاركة السعودية في موضوع حوار الأديان باحتمالات إظهار المرونة في مسألة التطبيع مع الكيان الإسرائيلي.

بالنسبة للتوجهات السعودية الخارجية، من المعروف أن "السياسة السعودية تستند إلى الرغبة في تجنب الصدامات وبناء التفاهات. ومنذ انتخاب باراك أوباما رئيساً للولايات المتحدة، برز توجه سعودي لضمان ألا تكون السعودية خارج إطار التفاهات والحوارات، وأن تكون الرياض جزءاً من التحاور والشراكات الاستراتيجية، أي: أن الرياض تريد أن تكون طرفاً دائماً في أية تطورات، لاسيما في المرحلة الانتقالية التي تمر بها السياسة الأميركية بعد انتخاب أوباما. وهذا يعني أن فحوى الرسالة السعودية في مؤتمر نيويورك لحوار الأديان هو استعداد الرياض للتعاون في معالجة التطورات الإقليمية والعالمية. وهذه رسالة ذات دلالات مهمة لأن الخطّ السعودي القديم كان متمثلاً في الابتعاد عن الانخراط المباشر. أما اليوم فالسعودية جادة في إبلاغ من يعينهم الأمر أنها جاهزة وقادرة إذا توافرت المعطيات، ومستعدة وراغبة إذا توافرت الاستجابات العقلانية. ولذلك فإن الأنظار تراقب بكل اهتمام كيف ستسير قدماً فيما بدأت بمسيرة جديدة ونوعية لها وللمنطقة، تحت شعار الاعتدال في سبيل التصدي لقوى التطرف المدمرة².

1 "سعود الفيصل: رد إسرائيل على مبادرة السلام محبط"، إسلام أون لاين 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2008 على الرابط:

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1226471446015&pagename=Zone-Arabic-News%2FNWALayout

2 راغدة درغام، "رسالة السعودية إلى حوار الأديان: تجنب الصدامات وبناء التفاهات"، الحياة 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2008.

أما فيما يخص صلة المشاركة السعودية في موضوع حوار الأديان باحتمالات إظهار المرونة في مسألة التطبيع مع الكيان الإسرائيلي، فإنه لا يسهل الجزم بأن الرياض ستنخرط في خطوات متدرجة تؤدي إلى تطبيع كامل، خصوصاً أن الموقف السعودي الرسمي لا يزال يربط التطبيع بوفاء إسرائيل بشروطه الموضحة في المبادرة العربية للسلام. وإن كان من المعيب حقاً أن تغيب أية إشارة للصراع العربي-الإسرائيلي ولانتهاكات الصهيونية المتكررة للحقوق العربية عن الكلمات العربية الرسمية في مثل هذه المحافل المتعلقة بحوار الأديان والثقافات.

لكن البعض يثير أيضاً مسألة المصافحات بين مسؤولين سعوديين سابقين وإسرائيليين، وما إذا كانت تحمل دلالات على التطبيع غير المباشر؛ فعلى هامش مؤتمر ميونخ للسياسات الأمنية في فبراير/شباط 2010، صافح الأمير تركي الفيصل (الرئيس السابق لجهاز الاستخبارات العامة السعودي، والسفير السعودي السابق في لندن وواشنطن) داني أيلون نائب وزير الخارجية الإسرائيلي. وأثارت هذه المصافحة ردود فعل مختلفة بخصوص تقييم دلالتها بالنسبة لمسألة التطبيع بين السعودية وإسرائيل، بين من رأى أنها مسألة معدة سلفاً وتكشف عن نية لممارسة اتصالات مع إسرائيل ضمن سلسلة من التحوّلات في السياسة السعودية، وبين اتجاه ثانٍ رأى فيها مجرد مصادفة أو مجاملة تخلو من الأبعاد السياسية، لأنها مرتبطة بظرف عابر لا يجب تضخيمه بأن يصبح فزاعة تطارد هذا المسؤول السعودي أو غيره.

بيد أن اتجاهًا ثالثًا حاول قراءة هذه المصافحة بشكل أكثر عمقاً عبر منهجية ترصد تطور تفاعل العنصرين الأيديولوجي والبراغماتي في السياسة السعودية؛ فصحيح أن الأمير تركي الفيصل ليس مسؤولاً عن السياسة الخارجية السعودية، وأنه حضر مؤتمر ميونخ بصفته الشخصية غير أن هذه المصافحة تشير إلى جوانب من التحوّل في الفكر السعودي خلال العقود الماضية؛ فالسياسة السعودية إزاء الصراع العربي-الإسرائيلي لا تزال تقع في منطقة وسط تتراوح بين الأيديولوجيا والبراغماتية؛ فالرياض ليست على ثقة بمسار الاندفاع الكامل وراء عملية التسوية والدفاع عنها في ظل التعنت الإسرائيلي، ولكنها من جهة أخرى لا

تتوقف عن إرسال رسائل واضحة أنها ستكون عنصرًا بنّاءً إذا اختارت إسرائيل نهج السلام. وبذا لم تعد السعودية تقف جامدة عند أرضية قراءات أيديولوجية مسبقة، وإنما تسمح بتفاعل الأيديولوجيا والمفاهيم في سياق عملية قد تتخلى فيها الرياض عن بعض أوراقها الأيديولوجية بهدف التوصل إلى حلول براغماتية/عملية للصراع العربي-الإسرائيلي¹.

ولذا فإن "السعودية ظلت تقيم رؤيتها إزاء الصراع العربي-الإسرائيلي على قراءات أيديولوجية، أو على الأقل فإن الشق البراغماتي من سياستها ظل هو الجانب الناعم المتوارى من الصورة. وفي ظل وفرة الأيديولوجيات وزخم البراغماتيات في الوطن العربي، لم تكن الرياض في حاجة لإضافة رصيد إلى أحد الطرفين. وبذلك ظلت السعودية عند إطار المبادئ والمبادرات وما يتوصل إليه الإجماع العربي، ولم تلق بثقلها خلف عملية التسوية وداخل البيت الفلسطيني إلا بعدما انقسم الوطن العربي إلى رؤيتين واضحتي الانقسام. كادت الرؤية البراغماتية تستهلك ذاتها بعد سنوات طويلة من عملية التسوية لم تسفر عن شيء، وغدت الرؤية الأيديولوجية عاجزة أيضًا عن فعل شيء، وهنا اضطرت السعودية للإفصاح عن الوجه البراغماتي الذي كانت الساحة العربية أحوج ما تكون إليه، والذي تمثل في إطلاقها مبادرة السلام في القمة العربية في بيروت 2002 والتي نالت الرضا العربي. ومع اتجاه السعودية نحو طرح تلك المبادرة سدّت الرياض الفجوة بين الأيديولوجيا والبراغماتية في سياستها الخارجية وبين الأيديولوجيات والبراغماتيات في الوطن العربي. ورغم أن الرياض لم تفقد خلال العقود الماضية كلتا الرؤيتين: الأيديولوجية والبراغماتية، فإنها لم تكن في حاجة للكشف عن وجه براغماتي يكلفها بعض الرصيد في وطن عربي لم يكن -في أغلبيه- قد تهياً بعد للأفكار البراغماتية، وهي الآن وبعد عقود طويلة من الصراع طرحت رؤيتها بين

1 د. معتر سلامة، "مصالحة الفيصل/أيلون.. تفاعل الأيديولوجيا والبراغماتية في السياسة السعودية"، مختارات إسرائيلية، العدد 183، مارس/آذار 2010، ص 115-118. ولزيد من التفاصيل انظر: فهمي هويدي، "عذر أقبح من ذنب"، الشروق (القاهرة) 10 فبراير/شباط 2010. وأيضًا: "تركي الفيصل: نادم وغير نادم على مصافحة نائب وزير الخارجية الإسرائيلي"، الشرق الأوسط 30 مارس/آذار 2010.

رؤيتين وتيارين عربيين منهكَيْن ومثقلَيْن وعاجزَيْن بالصراعات وبالهجوم الداخلية القطرية¹.

والواقع أن مصافحة تركي الفيصل وداني أيلون تكشف صعوبة دراسة موقف السعودية من قضية التطبيع مع إسرائيل؛ بيد أن ما يمكن الاطمئنان إليه في هذا الصدد هو أن الرياض لا تتبنى فكرة التطبيع المحاي مع إسرائيل، وهي تلّوح خطاياً فقط بورقة التطبيع دون رغبة حقيقية في إلقائها عملياً، فلا تطبيع قبل الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة منذ عام 1967، وإن كانت الرياض لا تمنع في إعادة تأكيد رغبتها في السلام وتفاؤلها بفرص نجاحه واستعدادها لدعمه دبلوماسياً كلما استجد متغير مؤثر على الصعيدين الإقليمي أو الدولي، وربما يكون هذا ما يفسّر مشاركتها المتنوعة في ملتقيات دولية أو إقليمية يمكن أن تتضمن مسارات للتطبيع غير المباشر، سواء تعلق الأمر بالمشاركة في مؤتمرات دولية ترعاها الأمم المتحدة، أو منتديات اقتصادية مثل منتدى دافوس الاقتصادي العالمي، أو مؤتمرات السياسات الأمنية الدولية مثل مؤتمر ميونخ. ويبدو الأمر المؤكد في هذا السياق أن الرياض تقبل بوجود إسرائيل على الأراضي التي احتلتها عام 1948. وهذا ما يعنيه النص الواضح في المبادرة العربية للسلام على "التطبيع مع إسرائيل" في مقابل الانسحاب الإسرائيلي من أراضي 1967.

بيد أن الأخطر من ذلك كله، هو ما استجد في موضوع التطبيع الأمني أو الاستراتيجي بعد الربيع العربي بين السعودية والكيان الإسرائيلي؛ إذ تشير إحدى الدراسات إلى "شراكة مصالح الأمر الواقع بين البلدين" استناداً إلى أنه بعد إزاحة حسني مبارك عن رئاسة مصر، "بقيت السعودية هي الدولة العربية الوحيدة القادرة على لعب دور رئيس في التصدي للنفوذ الإيراني في المنطقة، خصوصاً في ظل تراجع مكانة الولايات المتحدة الأميركية. وهذا يعني للباحثين الإسرائيليين أن هناك شراكة استراتيجية غير مباشرة بين إسرائيل والسعودية في كل ما يتعلق بالتصدي لإيران. إلى جانب أن كلاً من السعودية وإسرائيل معنيتان خاصة بالأمر

1 نقلاً عن: د. معتز سلامة، مصدر سابق، ص 118.

تؤدي أحداث الربيع العربي إلى تغيير الواقع الاستراتيجي في المنطقة، بما يضر بالمصالح السعودية والإسرائيلية¹.

ورغم أن ذلك يعني وجود درجة ما من الاتصالات بين البلدين لأن إيران تمثل تحدياً مشتركاً لهما، فليست كل الجوانب في هذا التحدي متماثلة بالنسبة للدولتين. كما أن شبكة علاقاتهما مع الولايات المتحدة ليست متماثلة ومنظومة الاعتبارات مختلفة. وبالتالي، فإن ربط إسرائيل والسعودية معاً، بالشكل الذي تراه الإدارة الأميركية ليس أمراً مجدداً لإسرائيل بالضرورة، بحسب ما يرى بعض الباحثين الإسرائيليين².

خامساً: الموقف السعودي من حرب غزة 2009/2008

جاءت بداية الحرب في 27 ديسمبر/كانون الأول 2008 في ظرف زمني حساس على الصعيد الدولي والإقليمية والعربية والفلسطينية؛ إذ استثمرت السياسة الإسرائيلية انشغال العالم بإجازة نهاية العام لتنفيذ هدف تطويع حركة حماس المسيطرة على قطاع غزة وإنهاء حكمها توطئةً لاستكمال باقي عناصر الأجندة الإسرائيلية على الصعيد الإقليمي³.

إقليمياً، عمدت طهران إلى شنّ حملة سياسية-إعلامية على كل من الرياض والقاهرة بسبب مشاركة العاهل السعودي في مؤتمر حوار الأديان الذي انعقد في نيويورك أواخر 2008، وبسبب رفض مصر فتح معبر رفح. وقد اتهم محمد خزاعي (مندوب إيران لدى الأمم المتحدة) إسرائيل باستغلال المؤتمر لأغراض سياسية، في تلميح إلى استغلال رئيس الكيان الصهيوني شيمون بيريز فرصة المؤتمر ليخاطب

1 صالح النعماني، "العقل الاستراتيجي الإسرائيلي: قراءة في الثورات العربية واستشراف لمآلاتها"، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2013، ص 29-30.

2 انظر: يوثيل جوجنسكي وعوديد عيران، "واشنطن والرياض من أحلّ بـ"صفقة السفينة"، مترجم في: القدس العربي 12 إبريل/نيسان 2014. على الرابط: <http://www.alquds.co.uk/?p=155101>

3 عزمي بشارة، "الهدف من حرب غزة إزالة عقبة أمام ترتيب النظام السياسي في المنطقة"، مقابلة أجراها معين ريان، الدراسات الفلسطينية، العدد 81/80، حريف 2009/شتاء 2010.

ملك السعودية الذي كان جالساً في القاعة نفسها، مشيداً بكلمته وبالمبادرة العربية للسلام "التي جلبت الأمل إلى الشرق الأوسط" حسب تعبيره. كما تكفلت بعض الصحف الإيرانية (مثل: اعتماد ملي "الثقة الوطنية") بإتمام المهمة حيث وجهت اللوم لرؤساء الدول العربية الذين بقوا في القاعة أثناء إلقاء بيريز خطابه في المؤتمر الذي ركز فيه على أهمية التعايش والتسامح بين العرب واليهود. كما شملت الحملة الإعلامية الإيرانية مصرَ بسبب أزمة حصار غزة، وخصّت شيخ الأزهر آنذاك محمد سيد طنطاوي بانتقادات لاذعة بعد مصافحته للرئيس الإسرائيلي في المؤتمر ذاته¹.

هذا الاستقطاب الإقليمي ما بين الطرف الإيراني من جهة، والطرفين السعودي والمصري من جهة أخرى سهّل على إسرائيل مهمة العدوان على غزة؛ إذ استغلت إسرائيل اشتداد التجاذب بين ما يسمّى محور "الاعتدال" ومحور "المانعة" كي تشنّ حرباً على غزة، في الوقت الذي كان الانقسام الجغرافي والسياسي الفلسطيني على أشده أيضاً². وهناك ثلاثة أسباب أسهمت في اختيار إسرائيل لذلك التوقيت: انشغال الدول العربية بمشكلاتها الداخلية، واللعب على وتر مواجهة النفوذ الإيراني في ظل صراع المحاور في المنطقة، وغياب القيادة العربية الفاعلة³.

والواقع أن تفاعل السياسة السعودية مع حرب غزة لم يسر على وتيرة واحدة، كما أنه لم يقتصر على استخدام أداة واحدة أثناء محاولات معالجة الأزمة التي امتدت لثلاثة أسابيع كاملة، هذا دون الحديث عن تداعياتها المباشرة وغير

1 التقرير الاستراتيجي العربي 2008-2009، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في الأهرام، 2010، ص 282-283.

2 جميل هلال، "بعد الحرب: فلسطين بحاجة إلى بنية سياسية جديدة"، الدراسات الفلسطينية، العدد 77، شتاء 2009، ص 39.

3 صبري سميرة، "الأداء السياسي لحركة حماس وفصائل المقاومة خلال العدوان"، في: عبد الحميد الكيالي (محرر)، دراسات في العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة: عملية الرصاص المصبوب/معركة الفرقان، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 1430هـ/2009م، ص 80.

المباشرة على عدة ملفات عربية وإقليمية تهتم بها الرياض، ومنها: مستقبل عملية التسوية، وتأثير الأزمة على النظام العربي وحالة العلاقات العربية-العربية، وأدوار القوى الإقليمية وخصوصاً إيران وتركيا، وأخيراً تأثيرها على حالة العلاقات السعودية-الأميركية¹.

1-رد الفعل السعودي الأولي: الارتباك سيد الموقف

لوحظ تأخر التعليق السعودي الرسمي على حرب غزة، وهو غياب مقصود لإخفاء ارتباك الموقف، خصوصاً إذا استحضرنا سمة المبادرة التي أصبحت تتسم بها سياسة السعودية تجاه القضايا العربية المختلفة بحيث لم تعد الرياض تنتظر في كثير من الأحيان معرفة المواقف العربية الأخرى، فضلاً عن الديناميكية التي باتت تتمتع بها الدبلوماسية السعودية في عهد الملك عبد الله بن عبد العزيز².

هذا الارتباك عكسته بعض تحليلات الصحف السعودية في اليوم التالي لبدء الحرب؛ إذ وجهت اللوم لإسرائيل والولايات المتحدة، ورأت أن التشردم الفلسطيني وإطلاق الصواريخ قدّما الذريعة للعدوان، قبل أن تطالب الدول العربية بالتدخل لوقف العدوان³، علماً بأن المساعي السعودية ركّزت منذ بداية الحرب على التوجّه إلى مجلس الأمن (الذي تحظى فيه الولايات المتحدة بحق النقض)، وعرقلت الرياض انعقاد قمة عربية لبلورة موقف عربي موحد؛ أي: إن

1 للاطلاع على بعض تداعيات حرب غزة على المنطقة العربية، راجع على سبيل المثال: د. حسنين توفيق إبراهيم، "العدوان الإسرائيلي على غزة: قراءة أولية في الآثار والتداعيات"، كراسات استراتيجية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في الأهرام، العدد 197، مارس/آذار 2009. وأيضاً: أمجد أحمد جبريل، "تداعيات العدوان الإسرائيلي على غزة: نمط جديد من التفاعلات في المنطقة أم استمرار الوضع السابق؟"، شؤون عربية، العدد 137، ربيع 2009، ص 41-57.

2 راجع: د. خالد الدخيل، "بروز الدور السعودي في إطار النظام العربي الراهن"، مصدر سابق، ص 8. وراجع أيضاً: د. حسن أبو طالب، "الدور السعودي.. حدود الاشتباك مع شأن معقد"، مصدر سابق، ص 118.

3 راجع: رأي الوطن، "إسرائيل تعبت من جديد وترتكب المجازر"، الوطن (السعودية) 30 ذو الحجة 1429هـ-28 ديسمبر/كانون الأول 2008م.

السعودية ذهبت لساحة لا أمل فيها، وأغفلت الساحة العربية التي كان يجب أن تكون الورقة الضاغطة التي ينطلق منها التحرك العربي الخارجي.

2- المرحلة الأولى

وفيها برزت عدة نقاط كانت تعكس تراث الرياض قبل اتخاذ موقف واضح، انتظاراً لاستكمال اتضاح عناصر الأزمة وآفاق حلها، مع تحليل البدائل المتاحة أمام السياسة السعودية التي يبدو أنها آثرت منذ بداية الأزمة الاكتفاء بخيارات الحد الأدنى من الحركة انتظاراً لما ستفعله إدارة الرئيس باراك أوباما بعد استلامها مقاليد الحكم. وفي هذا السياق يمكن إدراك معنى الخطوات التي اتخذتها السعودية في هذه المرحلة، ومنها:

أ- إطلاق حملة تبرعات شعبية عاجلة بأمر من الملك عبد الله الذي عهد إلى الأمير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية بذلك ليكون المشرف العام على "الحملة الشعبية السعودية لإغاثة الشعب الفلسطيني". التي بدأت في 3 يناير/كانون الثاني 2009 عن طريق وسائل الإعلام المختلفة، والتلفزيون السعودي بخاصة الذي استعان بسبعة وعشرين من العلماء والكتّاب والصحفيين للمساهمة في الحملة على مدى ساعات البث، كما وجه وزير الداخلية أمراء المناطق لحث المواطنين ورجال الأعمال على المساهمة الفاعلة في دعم الحملة¹. وكان الملك عبد الله تبرع بمبلغ ثلاثين مليون ريال سعودي لصالح الحملة².

ب- منع تسير أية مظاهرات في السعودية للتنديد بالحرب، والقبض على من يحاول أن يتظاهر. وكانت السلطات اعتقلت متظاهرين خرجوا في مدينتي القطيف وشفوى في ثلاث تظاهرات شعبية مؤيدة لأهالي غزة في وجه الحصار والعدوان الإسرائيلي، ثم عادت وأفرجت عنهم بالتزامن مع إعلان إسرائيل لوقف إطلاق النار في 17 يناير/كانون الثاني 2009. وقد رجّبت

1 الوطن (السعودية) 6 محرم 1430هـ-3 يناير/كانون الثاني 2009م.

2 الوطن (السعودية) 7 محرم 1430هـ-4 يناير/كانون الثاني 2009م.

"لجنة حقوق الإنسان أولاً" بهذا الإفراج، لكنها عبّرت عن القلق العميق لوقوع الاعتقال أصلاً، كما عبّرت عن "الاحتجاج على محتوى التعهد الذي وقّعه المفرج عنهم كون هذا التعهد يعتبر بصياغته غير قانوني، ويجب أن لا يستخدم ضد من أُطلق سراحهم مستقبلاً"¹.

ج- باستثناء معارضة الرياض لخيار انعقاد قمة عربية طارئة لمناقشة مسألة العدوان على غزة، ومعارضتها لاستخدام سلاح النفط، كان من الواضح أن السياسة السعودية في محاولاتها للتعامل مع الحرب كانت مستعدة للتعامل بانفتاح مع كافة الجهود الدبلوماسية لحل الأزمة؛ إذ لم تشأ الرياض أن تغلق السبيل أمام أية جهود تُبذل للتحرك في سبيل وقف العدوان على غزة ومعالجة آثاره؛ إذ استقبل الملك عبد الله بن عبد العزيز العديد من الشخصيات السياسية والفكرية؛ ففي 3 يناير/كانون الثاني 2009 بحث الملك (في قصره بالرياض) مع رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان ما يتعرض له قطاع غزة من عدوان إسرائيلي. كما تناولت المباحثات الجهود العربية والإسلامية المبذولة لإلزام إسرائيل بإيقاف عدوانها على أبناء الشعب الفلسطيني ومقدراته، والعمل على تحقيق السلام الدائم والشامل في المنطقة وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية، وكذلك إيجاد الظروف الطبيعية لتحقيق الوحدة الفلسطينية².

كما استقبل العاهل السعودي في قصر اليمامة يوم 4 يناير/كانون الثاني 2009 وفد الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين برئاسة الشيخ يوسف القرضاوي. وقد أثنى الملك على الجهود التي يقوم بها الاتحاد والأهداف التي يرمي إلى تحقيقها، وأكد "أنه مع كل جهد أمين مخلص يهدف إلى توحيد كلمة الأمة ويرص صفوفها ويدفعها إلى العمل المثمر، وكذلك توحيد كلمة أبناء الشعب الفلسطيني وقياداته ودفع العدوان الظالم الذي

1 القدس العربي 19 يناير/كانون الثاني 2009.

2 الوطن (السعودية) 7 محرم 1430هـ-4 يناير/كانون الثاني 2009م.

يتعرضون له وتحقيق السلام العادل في المنطقة"¹.

د- الاعتراض السعودي على عقد قمة عربية طارئة لغزة، وتفضيل الإطار الدولي لحل الأزمة ودعم خيار الذهاب إلى مجلس الأمن، كما سلف القول. وهو أحد أوجه القصور الرئيسة التي شابت الموقف السعودي؛ إذ كان البعض يعلّق أملاً على موافقة السعودية على انعقاد قمة عربية طارئة لمناقشة موضوع غزة، لكن يبدو أن القاهرة نجحت في إقناع الرياض بعدم جدوى مثل هذه القمة؛ فقد "استجابت السعودية لرغبة مصر في إحباط دعوة الدوحة إلى عقد قمة عربية طارئة على أثر حرب غزة، وتداخل هذا الضغط الإقليمي مع اعتبارات تتعلق بالتنافس القطري-السعودي في إطار النظام الإقليمي الخليجي الفرعي"².

ورغم التناغم السعودي-المصري على المستوى الرسمي، فإن النظام السعودي ربما يكون قد عمد إلى توجيه بعض الرسائل غير المباشرة إلى النظام المصري لتليين موقفه من فتح معبر رفح أثناء حرب غزة عبر قناة غير مباشرة هي بيانات بعض العلماء السعوديين المقرّبين من النظام السعودي. ومنها بيان الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين (عضو اللجنة الدائمة للإفتاء سابقاً) للرئيس المصري في 6 يناير/كانون الثاني 2009، الذي دعاه فيه إلى نصرة أهالي غزة الذين يتعرضون لقصف إجرامي من قبل قوات الاحتلال³.

ووجه الإشكال في هذا البيان هو مقارنته بين الموقفين السعودي والمصري من الحرب، كأنما يقول إن الرياض استنفدت ما في وسعها في دعم أهالي غزة، وعلى القاهرة أن تضطلع بدورها أيضاً. وهي قد تكون

1 الوطن (السعودية) 8 محرم 1430هـ-5 يناير/كانون الثاني 2009م.

2 انظر: د. نيفين مسعد، "كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية"، المستقبل العربي العدد 379، سبتمبر/أيلول 2010، ص 43.

3 راجع نص بيان الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين للرئيس المصري بشأن الوضع في غزة، 9 محرم 1430-6 يناير/كانون الثاني 2009، متاح على موقع لواء الشريعة على الرابط: <http://www.shareah.com/index.php?records/view/action/view/id/2627>

رسالة من النظام السعودي جرى التعبير عنها عبر هذه القناة تفادياً للحرَج الرسمي الذي قد ينشأ عنها، خصوصاً بعد الدعم الذي تلقاه الملك عبد الله بن عبد العزيز من الفقهاء والعلماء المجتمعين في مجمع الفقه الدولي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي. بمكة المكرمة (الذي عُقد مؤتمراً بالتزامن مع القمة الاقتصادية العربية في الكويت)؛ إذ أشاد هؤلاء العلماء بنهج خادم الحرمين الشريفين في مواجهة الخلل السياسي والديني برؤية واضحة وشجاعة أثلجت الصدور، وكانوا في هذا يشيرون إلى خطاب الملك في تلك القمة الذي دعا إلى المصالحة العربية¹.

هـ- رفض الرياض لفكرة استخدام سلاح النفط، لاسيما دعوة أحد القادة العسكريين الإيرانيين للدول الإسلامية في 4 يناير/كانون الثاني 2009 إلى قطع صادرات النفط عن مؤيدي إسرائيل ردّاً على حرب غزة. لكن وزير الخارجية السعودي رفض هذه الدعوة، وأوضح في السابع من يناير/كانون الثاني 2009 ردّاً على سؤال بأن إيران قد دعت الدول الإسلامية إلى استخدام صادرات البترول وسيلةً حتى تمارس الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ضغطاً على إسرائيل لوقف ما يجري في غزة، قال الأمير سعود الفيصل: "أمل أنهم لا يعنون صبّ البترول على النار، والشئ الأهم أن البترول ليس سلاحاً، لا يمكنك عكس نزاع باستخدام البترول، كيف يمكنك فعل ذلك؟ هل تُوقف إنتاج البترول لغرض ممارسة الضغط على أناس؟ أنت ستعاني بقدر ما يعاني أي شخص آخر، منتج البترول يريدون دخلاً من ذلك للقعدة على بناء بلدانهم من هذا المصدر، نحن لن نقوم باستخدام البترول سلاحاً، وأعتقد -وخاصة في هذا الوقت- أن استخدام البترول كسلاح فكرة قد ولّت وأصبحت من الماضي"².

1 انظر: الحياة 23 يناير/كانون الثاني 2009.

2 مؤتمر صحفي لسعود الفيصل في نيويورك 7 يناير/كانون الثاني 2009 قبل التصويت على القرار 1860، من موقع وزارة الخارجية السعودية 11 يناير/كانون الثاني 2009 على الرابط:

<http://www.mofa.gov.sa/Detail.asp?InSectionID=4345&InNewsItemID=88226>

وبعدها بأيام قال الرئيس الإيراني أحمددي نجاد ردًا على سؤال عما إذا كان يدعم دعوة القائد العسكري الإيراني لفرض حظر نفطي على مؤيدي إسرائيل: "أعتقد أنه اقتراح جيد إذا تعاونت الدول العربية. لا يمكن إعطاء النفط لدول تحوله إلى رصاصة أو صاروخ أو قنبلة على رؤوس أهل غزة"، وأضاف: "لكن مثل هذا الشيء ليس على جدول الأعمال بعد"¹.

3- المرحلة الثانية:

وهي مرحلة الدبلوماسية السعودية النشيطة عبر السعي لاستصدار قرار من مجلس الأمن والعمل على عرقلة الاقتراح السوري-القطري بعقد قمة عربية طارئة لمناقشة سبل وقف حرب غزة، وبرزت فيها عدة خطوات رئيسية:

أ- الاستمرار في شرح الموقف السعودي عبر الكثير من التصريحات والتعليقات الصادرة عن مسؤولين أقل من مستوى الملك؛ ففي افتتاح منتدى الخليج 2009 (الذي نظّمه كل من معهد الدراسات الدبلوماسية التابع للخارجية السعودية، ومركز الخليج للأبحاث بدبي) ألقى نزار عبيد مدني كلمة الوزير سعود الفيصل، وجاء فيها أن السلام لن يتحقق حين تعتبر إسرائيل أن إراقة المزيد من الدماء الفلسطينية يُعد من آليات المزايدات الانتخابية بين الأحزاب الإسرائيلية؛ فالسلام لن يتحقق بفرض العقوبات والاشتراطات على الشعب الراحل تحت الاحتلال، في حين يتم إعفاء إسرائيل من أية تبعات رغم مخالفتها لأبسط قواعد القانون الدولي وقراراته².

ب- التركيز على استصدار قرار من مجلس الأمن لوقف العدوان، لكن القرار 1860 لم يصدر بالفعل إلا بعد قرابة أسبوعين من العدوان. يُضاف إلى ذلك أن هذا القرار الصادر في 8 يناير/كانون الثاني 2009، (والذي لم تلتزم به إسرائيل بتمرير أن اعتبارات أمنها وليس القرارات الدولية هي التي تملّي عليها سلوكها) قد عمّق من مأزق النظام العربي في تعامله

1 القدس العربي 16 يناير/كانون الثاني 2009.

2 القدس العربي 7 يناير/كانون الثاني 2009.

مع حرب غزة، ووضع من جديد أمام أهمية البحث عن بدائل جديدة للحركة¹.

وكان البديل الذي وقع عليه الاختيار العربي، هو الاستمرار في الضغط على المقاومة الفلسطينية لكي تعيد تكييف مواقفها مع المطالب الإسرائيلية والغربية عموماً، بالتوازي مع تنسيق الدول العربية جهودها الدبلوماسية لإقناع الرئيس الأميركي باراك أوباما بالإعلان عن دعم إدارته لحل الدولتين بمجرد استلامه للسلطة.

ج- عدم الاستجابة للدعوة القطرية-السورية بعقد قمة عربية طارئة، رغم مواصلة الدولتين مساعيها في هذا الاتجاه واقترح الدوحة في 11 يناير/كانون الثاني 2009 عقد اجتماع لوزراء الخارجية العرب (نظراً لرفض إسرائيل الامتثال لقرار مجلس الأمن)، وكان الهدف من الاجتماع هو دراسة تقرير اللجنة الوزارية العربية عن مهمتها في مجلس الأمن والتشاور حول الخطوات التي ينبغي اتخاذها لمواجهة استمرار حرب غزة². وقد استمر الموقف السعودي رافضاً لعقد القمة الطارئة في الدوحة وانتقدتها وزير الخارجية سعود الفيصل بعد انعقادها قائلاً: "إنه كان يكفيننا الانشقاق الفلسطيني، بدلاً من الانشقاق العربي، الذي يمرّ بمرحلة مراهقة، وهذه ليست أول مرة يحدث فيها هذا"، معتبراً أن قمة الكويت تشكل فرصة أمام الجميع لإنهاء حالة الفوضى الراهنة³.

د- العمل على تفادي حدوث انفراط أكبر في الموقف الخليجي بسبب الخلاف السعودي-القطري؛ ففي 14 يناير/كانون الثاني 2009 دعا العاهل السعودي إلى عقد قمة خليجية طارئة في الرياض لمناقشة حرب غزة، وذلك استباقاً لقمة غزة الطارئة في الدوحة التي دعت قطر لعقدتها

1 راجع: د. أحمد يوسف أحمد ود. نيفين مسعد (محرران)، حال الأمة العربية 2008-2009: أمة في خطر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص 95 وما بعدها.

2 القدس العربي 13 يناير/كانون الثاني 2009.

3 الشرق الأوسط 17 يناير/كانون الثاني 2009.

في 16 يناير/كانون الثاني، ودار بسببها نزاع دبلوماسي عربي انتقل إلى الساحة الإعلامية وشهد مساجلات علنية بين المسؤولين العرب¹.
هو استقبال الملك مبعوث اللجنة الرباعية الدولية الخاص إلى الشرق الأوسط (رئيس الوزراء البريطاني السابق) توني بلير في الرياض، والتباحث معه في أوضاع قطاع غزة وضرورة إيقاف الحرب، التي خلفت آلاف القتلى والجرحى من أبناء الشعب الفلسطيني².

4- المرحلة الثالثة:

التي هيمن عليها محاولات الرياض لمعالجة تداعيات الحرب على الوضعين العربي والإقليمي، وهي أكثر المراحل نشاطاً في سياق تفاعلات السياسة السعودية مع حرب غزة وتداعياتها. وتبدأ هذه المرحلة من لحظة إلقاء الملك عبد الله بن عبد العزيز لكلمته في افتتاح قمة الكويت 19 يناير/كانون الثاني 2009 التي جاء فيها:
"إن على إسرائيل أن تدرك أن الخيار بين الحرب والسلام لن يكون مفتوحاً في كل وقت، وأن مبادرة السلام العربية المطروحة على الطاولة اليوم لن تبقى على الطاولة إلى الأبد (..) إننا قادة الأمة العربية مسؤولون جميعاً عن الوهن الذي أصاب وحدة موقفنا وعن الضعف الذي هدد تضامننا (..) اسمحوا لي أن أعلن باسمنا جميعاً أننا تجاوزنا مرحلة الخلاف وفتحنا باب الأخوة العربية والوحدة لكل العرب دون استثناء أو تحفظ (..) أعلن نيابة عن أشقائكم شعب المملكة العربية السعودية عن تقديم ألف مليون دولار مساهمة في البرنامج المقترح من هذه القمة لإعادة إعمار غزة، مدرّكاً في الوقت نفسه أن قطرة واحدة من الدم الفلسطيني أغلى من كنوز الأرض وما احتوت عليه"³.

1 انظر: القدس العربي 15 يناير/كانون الثاني 2009.

2 الشرق الأوسط 18 يناير/كانون الثاني 2009.

3 راجع: كلمة خادم الحرمين الشريفين في افتتاح مؤتمر القمة العربية الاقتصادية والتنمية والاجتماعية في الكويت، من موقع وزارة الخارجية السعودية 20 يناير/كانون الثاني 2009 على الرابط:

<http://www.mofa.gov.sa/Detail.asp?InSectionID=1661&InNewsItemID=88565>

وفي سياق هذا التوجّه رفعت السياسة السعودية شعار "دفن الخلافات العربية"، وبدأت السير في سياسة المصالحات العربية، التي اتضح لاحقاً أنها محدودة الأفق والفاعلية، وإن كانت منعت تردي الوضع العربي إلى قاع أعمق مما كان عليه أثناء حرب غزة. ويمكن هنا رصد الآتي:

أ- الدعوة إلى تحرك عربي ودولي للتحقيق في جرائم إسرائيل في قطاع غزة؛ ففي جلسة مجلس الوزراء السعودي بالرياض في 26 يناير/كانون الثاني 2009 دعا المجلس لإجراء تحقيق واسع في جرائم إسرائيل. كما أكد المجلس أنه "كان أمام إسرائيل فرصة للسلام عبر المبادرة العربية التي طرحت خلال قمة بيروت عام 2002" مذكراً بما قاله ملك السعودية من "أن تلك المبادرة المطروحة على الطاولة اليوم لن تبقى على الطاولة إلى الأبد".¹

ب- في إطار تحقيق المصالحة الفلسطينية وإبعاد قضية فلسطين عن سياسة الحوار الإقليمية، بدأت القاهرة والرياض تحركاً منسقاً تتناغم فيه العاصمتان وتتقاسمان الأعباء والمهام. وعلى حين أكد بيان مجلس الوزراء السعودي في 2 فبراير/شباط 2009 أن خدمة القضايا العربية تقتضي نبذ سياسة المحاور والتنبه للأطماع الإقليمية التي "تتستر وراء الادعاء بدعم قضايا العرب والمسلمين"، شهدت القاهرة في اليوم ذاته اجتماعاً ثلاثياً جمع الرئيسين المصري حسني مبارك والفلسطيني محمود عباس مع وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل، الذي مهّد لاجتماع أبو ظبي.

ج- الإصرار العربي على توجيه رسائل إلى إيران في الاجتماع الوزاري العربي في أبو ظبي 3 فبراير/شباط 2009، الذي خصص لمناقشة مستجدات المصالحة العربية وعكس إصراراً عربياً على سحب القضايا العربية من إيران وتحذيرها من توظيف تلك القضايا، إضافةً لبحث أفكار المبعوث الأميركي لعملية التسوية السيناتور جورج ميتشيل، والعودة إلى المراهنة على إحياء عملية التسوية.

1 الحياة 27 يناير/كانون الثاني 2009.

د- في سياق تنفيذ سياسة المصالحات العربية جرى تنشيط التفاعلات السعودية-السورية عبر عدد من الزيارات والاتصالات الدبلوماسية وتبادل الرسائل بين القيادتين السعودية والسورية. وتأتي في هذا الإطار زيارة رئيس الاستخبارات السعودية الأمير مقرن بن عبد العزيز في 15 فبراير/شباط 2009 إلى دمشق، ثم زيارة وزير الخارجية السوري وليد المعلم إلى الرياض في 24 فبراير/شباط 2009، ثم زيارة وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل إلى دمشق في 4 مارس/آذار 2009¹.

هـ- التنسيق المتواصل مع القاهرة، وتأكيد الدعم السعودي للجهود المصرية في تحقيق المصالحة الفلسطينية؛ فقد أرسل الملك عبد الله بن عبد العزيز رسالة إلى الرئيس مبارك في مارس/آذار 2009 بهذا المعنى. واكتسبت الرسالة أهميتها بعد الانتقادات التي وجهت إلى السياسة المصرية أثناء حرب غزة وبعدها من عدة أطراف عربية وإقليمية. وقد رأى البعض أن الرسالة تعكس ثلاث حقائق مترابطة؛ أولاها ترسُّخ منطق الدولة القوية في كلا البلدين، وقدرتهما على تعبئة مواردهما في الاتجاه الذي تريده القيادة السياسية. والثانية قدرة النظامين على التصرف بموازين تحمي الأوطان وتدافع عنها ولا تدفعها إلى موارد التهلكة، دون الالتفات إلى الشعارات الحماسية، والعنتريات الكلامية. والثالثة الإيمان الكامل بإمكانية تحقيق الأهداف العربية المشروعة عبر الارتباط بالعالم وليس بالعزلة عنه، والاشتباك مع الإقليم وليس الدخول في مواجهة معه. واليقين بأن القوة المسلحة هي دائماً آخر الأوراق وليست أولها، وهي أوراق لا تستخدم لتسجيل النقاط، أو لصناعة انتصارات وهمية، وإنما هي امتداد للسياسة لتغيير أمر واقع غير مقبول وغير قابل للاستمرار².

1 الحياة 25 فبراير/شباط 2009.

2 بتصريف عن: د. عبد المنعم سعيد، رسائل مصرية وسعودية.. لمن يهمه الأمر!، الشرق الأوسط 11 مارس/آذار 2009.

و- تركيز الخطاب السعودي على "الشرعية العربية" وضرورة احترامها في رسالة موجهة لإيران أولاً، ولحزب الله وحركة حماس ثانياً. وفي هذا السياق قال وزير الخارجية سعود الفيصل بعد اجتماعه في الرياض مع نظيره الإيراني منوشهر متكي في 15 مارس/آذار 2009: إن التأييد الإيراني للقضايا العربية محل تقدير، لكنه طالب بأن يكون ذلك الدعم عبر بوابة "الشرعية العربية" ومنسجماً مع مواقفها¹.

وتكرر هذا الموقف السعودي بعد اكتشاف خلية حزب الله في مصر في إبريل/نيسان 2009، الأمر الذي اعتبرته إحدى الصحف السعودية تجاوزاً لخطوط السيادة الوطنية المصرية دون استئذان، وأنه "إذا كان الحزب يريد فعلاً مساعدة الفلسطينيين فعليه أن يدخل البيت من بابه، وأن يخاطب الحكومة المصرية على الملأ وأن يعمل يداً بيد معها، ولكن أن يتم الأمر بالطريقة التي تم بها فهو أمر يثير الريبة والشك وينتقص كثيراً من سيادة الدول التي يجب أن تحظى بحرمة واحترام كبيرين، فهي خط أحمر لن يسبب اجتيازه سوى خلق الفوضى"².

وعموماً، انتقلت دول "الاعتدال" بعد حرب غزة من التصدي للدعاية الإيرانية إلى محاولة عزلها، عبر عدة آليات: المصالحات العربية، ومحاصرة النفوذ الإيراني في العراق عبر العودة العربية إلى احتضانه، والرد الحازم على ادعاءات إيران التاريخية في البحرين، والتشجيع العربي لتركيا لكي تقوم بدور أكبر في قضايا المنطقة سعياً وراء موازنة النفوذ الإيراني³.

والمؤكد أن الموقفين السعودي والمصري من حرب غزة كانا منسجمين، إذ بقيت الرياض حريصة "على عدم بلورة موقف عربي من شأنه فرض تصعيد في

1 الرياض تقدر دعم طهران للعرب "عبر الشرعية"، الجزيرة نت 15 مارس/آذار 2009 على الرابط:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/9D9DA6FA-E559-41E3-A9BA-C3888BA34791.htm>

2 رأي الوطن، "إلى السيد حسن.. اطرقوا البيوت من أبوابها"، الوطن (السعودية) 20 ربيع الآخر 1430هـ-16 إبريل/نيسان 2009.

3 راجع: د. أحمد يوسف أحمد ود. نيفين مسعد (محرران)، حال الأمة العربية 2008-2009: أمة في خطر، مصدر سابق، ص 46-55.

المواجهة يتجاوز حدود قطاع غزة ويضع نهاية لمشروع التسوية. كما أن السعودية كانت حريصة على دعم موقف السلطة الفلسطينية، بما يتوافق مع سياسة معسكر الاعتدال. وتبرز هنا ملامح من قبيل: الحرص على الجوانب الإنسانية للشعب الفلسطيني في غزة، وتوجيه انتقادات حادة لإسرائيل، والمطالبة بالوقف الفوري للعدوان، والالتزام بمبادرة السلام العربية، ورفض تعديلها، وتأييد المبادرة المصرية المتعلقة بوقف العدوان، ورفض دعم أي توجه لعقد قمة عربية خاصة للأحداث في غزة، وتصدير الأزمة إلى مجلس الأمن، والتعويل على دور أميركي قوي من شأنه وقف العدوان، والحيلولة دون وضع دول الاعتدال في موقف أكثر حرجًا، في ظل التصعيد الإعلامي لدول الممانعة وضغوط الشارع العربي¹.

ويمكن تفسير ضعف الموقف السعودي من حرب غزة بأن الرياض أدركت أن لا فائدة من مناشدة الرئيس جورج بوش الابن المنتهية ولايته، لأن مواقف إدارته بالنسبة للقضية الفلسطينية كانت معروفة على مدار ثماني سنوات عجاف. كما يبدو أن الموقعين المصري والسعودي كانا مصرين على عدم إتاحة فرصة لدول "الممانعة" بأن يعيشوا بالموقف العربي الجماعي، وهذا هو سر معارضتهما انعقاد قمة غزة الطارئة في الدوحة قبل قمة الكويت الاقتصادية، التي يمكن النظر إليها بوصفها نقطة البداية الحقيقية للموقف العربي من حرب غزة. بيد أن ذلك يعني أن الرياض والقاهرة أرادتا أن تتزامن صياغة الموقف العربي الجماعي مع استلام الرئيس الأميركي باراك أوباما مهامه رسميًا، وليس قبل ذلك، ولهذا سعينا لإضعاف الحضور في قمة غزة الطارئة².

ورغم ذلك، فإن البعض أصر على نفي أن الرياض إنما تؤثر الحفاظ على مصالحها القطرية الضيقة وعلاقتها مع واشنطن على المصالح العربية أو الإسلامية؛

1 د. محمد السعيد إدريس، "المواقف العربية من العدوان"، في: عبد الحميد الكيالي (محرر)، مصدر سابق، ص 185.

2 راجع: أجد أحمد جبريل، "الموقف السعودي: الخطابات والسياسات والفتاوى"، في: مجموعة باحثين، أمي في العالم، غزة بين الحصار والعدوان: قراءة في الدلالات الحضارية، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، 2010، ص 166.

إذ كانت السعودية تتأني في دراسة خياراتها فقط، لكنها لم تتوان يوماً عن أداء واجبها تجاه أمّتها¹.

وإجمالاً للموقف السعودي من حرب غزة يمكن القول: إن الرياض آثرت منذ بداية الأزمة الاكتفاء بخيارات الحد الأدنى من الحركة الفعلية، ولم تستطع اتخاذ موقف فعّال أثناء الحرب، مكتفيةً بالتركيز على إحالة الموضوع برمته إلى مجلس الأمن مع التعويل السعودي الواضح على تغيير السياسة الأميركية بعد تولي الرئيس باراك أوباما. وبينما لم تتخلّ السعودية عن أسس سياستها تجاه القضية الفلسطينية، فإنها لم تساند بشكل واضح حركة حماس أو بقية فصائل المقاومة، وإنما بقيت على مسافة بعيدة تدعم صمود الشعب الفلسطيني مادياً وإعلامياً، لكن دون أن تقدم دعماً سياسياً صريحاً لفصائل المقاومة أثناء حرب غزة أو حتى بعدها. ورغم دعاوى المصالحة العربية التي أطلقتها السعودية، فإن المحدد العربي بقي سلبياً وضعيفاً في هذه الأزمة، لكيلا نقول: إنه دفع بالمقاومة الفلسطينية إلى مساحة بالغة الضيق بحيث تجعلها تتفاوض على شروط الرباعية الدولية من موقع ضعف يخلو من أي إسناد عربي ذي بال.

1 جمال أحمد خاشقجي، "انتظروا ما بعد القمة الطارئة"، الوطن (السعودية) 19 محرم 1430هـ-16 يناير/كانون الثاني 2009م.

الفصل الثالث

السياسة السعودية تجاه العراق بعد أحداث 11 سبتمبر/أيلول 2001

يتناول هذا الفصل المواقف السعودية من تطورات قضية العراق منذ التحضيرات الأولى لغزوه، بعد أحداث 11 سبتمبر/أيلول 2001، وحتى نهاية عام 2010. وينقسم إلى أربعة مباحث؛ أولها: يَحُلّل السياق الدولي والعربي والخليجي لقضية العراق قبل احتلاله. أما المبحث الثاني فيركز على المواقف السعودية من قضية العراق (2003-2006). في حين يتناول المبحث الثالث الاختلاف بين الرؤيتين السعودية والأميركية بشأن العراق وانعكاساته على السياسة السعودية. وأخيراً يدرس المبحث الرابع قضايا العلاقات السعودية-العراقية وإشكالياتها. وسيتركز التحليل في هذا الفصل إجمالاً على أربعة عناصر أساسية؛ أولها: الضغوط الدولية والإقليمية على السياسة السعودية (أو تدخلات السياسة)، وثانيها: طبيعة الاستجابة والمواقف السعودية (أو مخرجات السياسة)، وثالثها: كيف حاولت السعودية استخدام الأداة الدبلوماسية لتنفيذ سياستها الخارجية، ومحاولة إقامة التوازن بين تحقيق أهدافها في العراق (ومنها: منع تقسيمه، أو انزلاقه إلى حرب أهلية، أو أن يتحوّل إلى مركز للنفوذ المعادي للسعودية في المنطقة)، وبين التعبير عن المواقف السعودية من تطورات الوضع العراقي دون التصادم مع التوجّهات الأميركية بشأنه، ودون التصادم مباشرة مع السياسة الإيرانية أيضاً، أو مع حلفائها في العراق. أما العنصر الرابع والأخير الذي يركز عليه هذا الفصل فهو التفاعلات المتداخلة بين العوامل الحاكمة لقضية العراق في فترة الدراسة، وهي العوامل الأميركية والإيرانية والعربية والداخلية العراقية.

السياق الدولي والعربي والخليجي لقضية العراق بعد أحداث

11 سبتمبر/أيلول 2001

يلقي هذا الجزء الضوء على عناصر البيئة المحيطة بقضية العراق منذ أحداث 11 سبتمبر/أيلول 2001، وحتى وقوعه تحت الاحتلال ربيع 2003. ويحاول تتبع

المستحقات والمتغيرات التي طرأت على تلك القضية في هذه الفترة على الصعد الدولية والإقليمية والعربية والخليجية، التي شكّلت العوامل الأهم في التأثير على السياسة السعودية تجاه قضية العراق، والتي خلقت ضغوطاً إضافية على صانع القرار السعودي تحدّ من حرية حركته، تماماً مثلما كانت الحال في القضية الفلسطينية بعد أحداث 11 سبتمبر/أيلول 2001.

أولاً: القضية العراقية والتحالفات الجديدة/القديمة في المنطقة

أشير آنفاً إلى توتر العلاقات الأميركية-السعودية بعد أحداث 11 سبتمبر/أيلول 2001، وكيف ضيق هذا التوتر على السياسة السعودية ووضعها على مسافة غير بعيدة من دول "محور الشر". ويضاف هنا أن استهداف العراق والتصريحات الأميركية المتوالية عن احتمالات تغيير نظامه بالقوة خلقاً ضغطاً إضافياً على النظام السعودي (الذي يعتمد مبدأ عدم التدخل المباشر في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ضمن ثوابت سياسته الخارجية)؛ مما وضع السعودية في مأزق التعامل مع سابقة خطيرة على حدودها المباشرة، مع احتمال أن تتحول هذه السابقة إلى تحفيز سياسة المحافظين الجدد لاستكمال تنفيذ برامجها في الخليج العربي والمنطقة العربية برمتها¹.

كما برز في إدارة بوش الابن الأولى اتجاه يقود حملة ضد السعودية بهدف التخلي عنها كحليف رئيس لواشنطن في الشرق الأوسط. وكان على رأس هذا الاتجاه بول وولفويتس (نائب وزير الدفاع) وريتشارد بيرل (رئيس مكتب السياسة الدفاعية في البنتاغون). ورأى الأول أنه من غير العملي أن تواصل قوات أميركية المرابطة على التراب السعودي (بالنظر إلى مشاعر الازدراء التي سببها هذا الوجود بين السعوديين الجهاديين)، وأنه سيكون من الضروري في ظل هذه المعطيات العثور على حليف جديد لصون المصالح العسكرية الأميركية في الخليج. بينما انحاز الثاني (ريتشارد بيرل) إلى أن السعودية هي مصدر كل مشكلات

1 انظر: د. فتحي العفيفي، الخليج العربي: النزاعات السياسية وحروب التغيير الاستراتيجي، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2003، ص 266-267.

الولايات المتحدة في المنطقة، واستدعى لوران مورافيتش (الذي كان يعمل في مؤسسة راند) ليخاطب مكتب السياسة الدفاعية ويروج أفكاراً حول نشاط السعوديين في دعم الإرهاب على أكثر من صعيد¹.

وفي هذا السياق أصبح المحافظون الجدد المتشددون يتطلعون إلى عراق تحت السيطرة الأميركية (مُأمرك) باعتباره بديلاً عن التحالف مع السعودية. وكانت توقعاتهم أن بإمكان العراق الجديد تحقيق عدة أهداف: إسقاط الهيمنة السعودية على أسواق النفط، وإعطاء إشارة البداية لموجة ديمقراطية في الشرق الأوسط، وتهميش السعودية والضغط عليها لمحاربة تأثيرات المذهب الوهابي. وهذا كله سيعني إعادة تشكيل تحالفات الولايات المتحدة في المنطقة بحيث تستند إلى إسرائيل وعراق ذي غالبية شيعية/علمانية محاصرة الخمينية الإيرانية وحلفائها من حزب الله والعلويين في سوريا، وهم الذين يهددون النزعة التوسعية الإسرائيلية².

ويمكن تفسير تحول تفكير المحافظين الجدد بشأن تحالفات الولايات المتحدة بأثر الصدمة التي أحدثتها تفجيرات 11 سبتمبر/أيلول التي نسبت إلى تنظيم القاعدة؛ إذ أصبح كثير من الأميركيين ينظرون للإسلام السنّي (والفكر الجهادي خصوصاً) بوصفه مصدر الخطر الأكبر على بلادهم، وما دامت السعودية هي موطن المذهب الوهابي فلا يصح الاعتماد عليها بشكل كامل. وإذ ذاك تراجع العداء الأميركي للإسلام الشيعي الذي ارتبط في العقل الأميركي منذ عام 1979 بالثورة الإيرانية وتداعياتها، وحل محله العداء للإسلام السنّي (والسلفي خصوصاً). وأصبح بالإمكان وفقاً لهذه المعطيات الجديدة أن ترى واشنطن في شيعة العراق حليفاً مهماً لها.

1 انظر: جوان كول، "الشيعية العراقيون: حول تاريخ حلفاء أميركا المحتملين"، المستقبل العربي العدد 298، ديسمبر/كانون الأول 2003، ص 99.

2 المصدر نفسه، ص 99-100. ولمزيد من التفاصيل حول موقع العراق في رؤية المحافظين الجدد راجع: د. عماد فوزي شعيبي "الصورة النمطية للعالم والنظام العالمي في الاستراتيجية الأميركية الجديدة وموقع العراق كساحة عمليات فيها"، في: د. أحمد يوسف أحمد وآخرون، احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 83-118؛ د. جمال عبد الجواد، "السياسة الأميركية تجاه العراق: تشدد يميني وهوس أمني"، السياسة الدولية، العدد 150، أكتوبر/تشرين الأول 2002، ص 84-91.

ثانياً: قضية العراق بين نفوذ الفاعلين الإقليميين وضعف الإطارين

العربي والخليجي

لقد تعاملت الضغوط الأميركية على السعودية مع وضع إقليمي ازدادت هشاشته مع اقتراب موعد غزو العراق في مارس/آذار 2003، وبالتالي زادت قابليته للتجاوب مع السياسة الأميركية تجاه العراق؛ إذ لم تبدِ أغلب دول الإقليم معارضة حقيقية لذلك الغزو، بل قدّم كثير منها دعماً سياسياً ولوجستياً بهدف إسقاط نظام صدام حسين. ويرى البعض أن "حرب العراق لم تكن حرباً أميركية فقط، بل كانت حرباً مشتركة (أميركية-إقليمية) شاركت فيها معظم القوى والدول الإقليمية مادياً ومعنوياً"¹.

أما بالنسبة للبعدين العربي والخليجي في قضية العراق فيمكن القول: إن تطورات المشكلة العراقية بعد 11 سبتمبر/أيلول 2001 وضعت السياسة السعودية في مأزق، بسبب الإصرار الأميركي-البريطاني على وجود أسلحة دمار شامل في العراق؛ فمن جهة كانت الرياض ما زالت تتوجس من العراق وتسليحه (وهذا يعني أن لها مصلحة في نزع سلاحه الذي يشكل خطراً محتملاً على أمنها)، ومن جهة أخرى لم يكن بوسع السعودية أن تنحاز دون تفكير إلى مساندة عمليات عسكرية مفتوحة ضد العراق، خصوصاً أن الحال تغيرت كثيراً عما كانت عليه إبان أزمة الخليج الثانية 1990-1991².

وقد بدأت جهود للتقارب مع العراق عربياً وخليجياً منذ القمة العربية في بيروت أواخر مارس/آذار 2002؛ إذ برز توجه عربي جديد في التعامل مع الملف العراقي وتعزيز الانفتاح على العراق في تلك القمة. وأسفرت عن توصل القادة العرب إلى صيغة توفيقية لملف "الحالة بين العراق والكويت" وحظيت بموافقة

- 1 د. منعم صاحي حسين العمار ود. خضر عباس عطوان، "المصالح في جولات الحوار الإيرانية-الأميركية تجاه العراق"، شؤون عربية، العدد 133، ربيع 2008، ص 186-187.
- 2 راجع: غريغوري كوساتش ويلينا ميلكوميان، تطور السياسة الخارجية السعودية من تأسيس الدولة إلى بداية الإصلاحات، ترجمة: د. ماجد بن عبد العزيز، الرياض: معهد الدراسات الدبلوماسية-وزارة الخارجية السعودية، 1426 هـ/2005م، ص 171.

الطرفين على نحو شكّل أول اختراق حقيقي لهذا الملف منذ عام 1990. وأشارت هذه الصيغة إلى تعهد العراق بعدم تكرار ما حدث في ذلك العام والاعتراف بسيادة الكويت واستقلالها، في مقابل إعلان الدول العربية (بما فيها الكويت) رفضها توجيه أية ضربة عسكرية أميركية للعراق¹.

وعلى الصعيد الخليجي، حدثت أيضاً تطورات إيجابية في العلاقات الخليجية-العراقية؛ ففي القمة التشاورية الخليجية الرابعة في جدة التي انعقدت في 26 مايو/أيار 2002، رحّب قادة دول الخليج بالانفراج الذي شهدته تلك العلاقات، وأشادوا بالتوجهات الإيجابية الجديدة للسياسة العراقية، وكرروا رفضهم توجيه أية ضربة عسكرية إلى العراق، وضرورة إعطاء الفرصة للعمل الدبلوماسي وتطبيق بغداد لقرارات مجلس الأمن وإعادة المفتشين الدوليين، لاسيما أن العراق وافق على قرار مجلس الأمن رقم 1409 الخاص بتعديل نظام العقوبات².

وفي السياق نفسه وافقت السعودية في 27 مايو/أيار 2002 على طلب بغداد تعيين سفير عراقي مقيم لتمثيل بلاده لدى منظمة المؤتمر الإسلامي في جدة³.

بيد أن بوادر هذا التقارب الخليجي-العراقي لم تكن تتوافق مع طبيعة مشروع المحافظين الجدد في العراق؛ فقد عملت واشنطن على قطع الطريق على أية مشروعات للتقارب العربي تكون بعيدة عن السيطرة والتوجيه الأميركيين المباشرين. وقد اشتد قرع طبول الحرب ضد العراق تماماً في الفترة التي تمكّنت فيها بغداد من تحقيق بعض الاختراقات في علاقاتها العربية، ومع السعودية خصوصاً في القمة العربية ببيروت؛ إذ رأت الولايات المتحدة في هذا التقارب العربي أمراً مزعجاً يتناقض مع مشروعها في المنطقة، وربما كان ذلك سبباً في تجاهل واشنطن لمبادرة السلام العربية التي أطلقتها القمة⁴.

- 1 وحدة البحوث في مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، "القمة التشاورية الخليجية الرابعة في جدة: رؤية تقييمية"، شؤون خليجية، العدد 30، صيف 2002، ص 131.
- 2 المصدر نفسه.
- 3 المصدر نفسه، ص 132.
- 4 د. خالد الحروب، "هل يخدم نجاح المشروع الأميركي في العراق المصالح العربية في المنطقة؟"، شؤون عربية، العدد 116، شتاء 2003، ص 18-19.

وبعد هذه القمة العربية التي نُحِحت في تحقيق تقارب عراقي-سعودي وفتحت الباب أمام تسوية قضية الأسرى الكويتيين المحتجزين لدى العراق، حاولت دول عربية التدخل لدى واشنطن لتلين المواقف الأميركية من العراق وإيجاد حل سلمي للقضية العراقية مثل "المبادرة الثلاثية المصرية-السعودية-الأردنية" في يوليو/تموز 2002، حين قام وزراء خارجية هذه الدول بزيارة لواشنطن استهدفت إقناع الإدارة الأميركية بتأجيل ضرب العراق لمدة عام كامل تقوم خلاله هذه الدول بإقناع القيادة العراقية بالتعاون مع الأمم المتحدة وقبول عودة المفتشين، مقابل أن يتم رفع العقوبات تدريجياً عن بغداد، وخاصة العقوبات الاقتصادية، إلا أن الرئيس الأميركي بوش الابن رفض هذه المبادرة¹.

ورغم أن بعض الاجتماعات العربية التالية على مستويات أقل من القمة قد حاولت الحفاظ على قدر من التركيز على التضامن الجماعي العربي مع العراق، إلا أن اجتماع مجلس الجامعة العربية على المستوى الوزاري في دورته غير العادية (15 و16 فبراير/شباط 2003) حَمَل في طياته عودة إلى البيانات الجماعية التي لا تدل على حقيقة المواقف، في حين كانت السياسات القطرية العربية تنطلق من فكرة حتمية الحرب، "وكانت تتحسب من مرحلة ما بعد الانتصار الأميركي المتوقع، كما كانت تحاول جاهدة أن تحصر الغضب الأميركي في النظام العربي دون غيره، حتى لا تصلها شظايا حرب العراق، وتصيب أهدافاً تتجاوز الحالة العراقية"².

1 التقرير الاستراتيجي العربي 2002-2003، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في الأهرام، 2003، ص 47.

2 د. غسان سلامة، "الدبلوماسية العربية تجاه الحرب على العراق"، في: د. عبد الخالق عبد الله (محرر) الدبلوماسية العربية في عالم متغير، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية؛ الشارقة: دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، 2003، ص 46-47. ويرى باحث آخر أن بروز الأحادية الأميركية، وحشية العديد من النظم العربية من تأثيرات هذه الأحادية بعد احتلال العراق عام 2003، قد "أدخلا المنطقة في حقبة جديدة تماماً، وجعلا معظم النظم العربية تعيد حساباتها وتحاول التكيف مع هذا الوجد الأميركي في المنطقة العربية الذي قلب حساباتها رأساً على عقب"، راجع: د. أحمد يوسف أحمد، "وجود إسرائيل وانعكاساته على علاقات مصر العربية"، في: مجموعة باحثين، مصر والعرب، القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، 2006، ص 103.

وبينما كانت وقائع التحضير للحرب جارية على مدار أشهر، كانت السياسات العربية في حالة من الانتظار والعجز بسبب تهالك الوضع العربي على نحو لا يسمح بأن تبدي الدول العربية ممانعة واضحة لدرء الحرب، أو أن تتمكن من اتخاذ موقف مشابه للموقف التركي فتحرم العدوان بذلك من توفر أفضل الشروط اللوجستية. ولم يكن تهالك الوضع العربي مفاجئاً إذ كان يضرب بجذوره منذ أزمة الخليج الثانية عامي 1990-1991. فالنهج السياسي الذي سلكته النظم العربية آنذاك تجاه العراق بعد احتلاله الكويت كان يوحي بأن الهدف منه لم يكن إخراج العراق من الكويت، بل إضعاف وضعه العربي والإقليمي على حد سواء، و"القصاص" منه كآته عدو خارجي¹.

بيد أنه من الإنصاف عند تقييم المواقف العربية تجاه تطورات المشكلة العراقية خصوصاً بعد صدور القرار 1441، أن يُشار إلى طبيعة المشكلة العراقية ذاتها، التي لم تعد منذ أغسطس/آب 1990 مشكلةً عربية خالصة؛ إذ تحوّلت إلى مشكلة ذات طابع دولي بحيث باتت العوامل التي تتحكم فيها، عوامل دولية في المقام الأول. وهكذا لم يعد بإمكان النظام العربي منذ مطلع تسعينات القرن العشرين أن يستوعب المشكلة العراقية أو أن يوجد حلاً لها، ما خلا بعض المسائل الرمزية مثل مسألة الأسرى الكويتيين لدى العراق. ورغم قسوة القرارات الدولية المتعلقة بالعراق، إلا أن أطراف النظام العربي على اختلاف مشاربها، لم تتجاوز في مواقفها وسياساتها حد مطالبة العراق بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية. ويمكن النظر إلى ذلك "باعتباره دليلاً أو اعترافاً من كل أطراف النظام العربي بأن المشكلة العراقية تتخطى قدرات النظام من جانب، وأن المخرج من هذه المشكلة يكمن في التزام العراق الكامل بهذه الشرعية والانصياع لما تتضمنه من التزامات. وإن كان هذا لم يمنع أطرافاً عربية (فضلاً عن الجامعة العربية) من التعاطف مع معاناة الشعب العراقي، والمطالبة بوقف هذه المعاناة عبر الدعوة إلى إيجاد مخرج لحالة

1 د. عبد الإله بلقزيز، "الوضع العربي عشية الحرب"، في: د. أحمد يوسف أحمد وآخرون، احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً، مصدر سابق، ص 242-243.

الحصار والعقوبات التي أحالت حياة العراقيين إلى جحيم مطبق"¹. واستمراراً لمواقف دول مجلس التعاون الخليجي من العراق والتي كانت تطالبه بتنفيذ جميع القرارات التي أصدرها مجلس الأمن الدولي بعد أغسطس/آب 1990، دعا مجلسُ التعاونِ العراقَ في أواخر عام 2002 إلى قبول قرار مجلس الأمن رقم 1441 الصادر في 8 نوفمبر/تشرين الثاني 2002.²

وتبدو المفارقة هنا في إصرار دول الخليج على مواقفها بشأن نزع أسلحة العراق رغم وضوح الاستهداف الأميركي له، خصوصاً بعد خطاب الرئيس جورج بوش الابن في بداية 2002، الذي أشار فيه إلى العراق بوصفه ضلعاً في "محور الشر"، وأتبعته واشنطن ولندن بشنّ حملات إعلامية تضخّم من خطر النظام العراقي استناداً إلى حجّتين رئيسيتين: وجود روابط بين العراق وتنظيم القاعدة، وامتلاك بغداد أسلحة دمار شامل (بما فيها السلاح النووي). وذلك بالرغم من التقارير الحذرة لمفتشي الأمم المتحدة الذين عادوا إلى العراق تطبيقاً للقرار 1441، كما جرى اتهام العراق بصرف مكافآت مالية ضخمة لأسر الاستشهاديين الفلسطينيين، المصنّفين كإرهابيين مثل أعضاء تنظيم القاعدة سواء بسواء.³

وبسبب هذا التحريض الأميركي والبريطاني، بدأ أن البلدين نجحاً إلى حد ليس بالقليل في تأليب دول الخليج على العراق حتى بات نظام بغداد يعيش في محيط من المعارضين لسياساته، مما أفضى إلى تعقيد أكبر لوضع العراق على الصعيدين الإقليمي والداخلي، وأدى إلى تعميق المشكلات السياسية التي يواجهها.⁴

- 1 د. حسن أبو طالب، "المشكلة العراقية والنظام الإقليمي العربي"، السياسة الدولية، العدد 150، أكتوبر/تشرين الأول 2002، ص 99.
- 2 غريغوري كوساتش وويلينا ميلكوميان، تطور السياسة الخارجية السعودية من تأسيس الدولة إلى بداية الإصلاحات، مصدر سابق، ص 171 وما بعدها.
- 3 انظر: د. جورج قرم، انفجار المشرق العربي: من تأميم قناة السويس إلى غزو العراق 1956-2006، ترجمة: د. محمد علي مقلد، بيروت: دار الفارابي 2006، ص 561.
- 4 راجع: د. سعد ناجي حواد، "الوضع العراقي عشية الحرب"، في: د. أحمد يوسف أحمد وآخرون، احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً، مصدر سابق، ص 223.

والحاصل أن المواقف القطرية العربية قد سجّلت تراجعاً ملحوظاً عما تم الاتفاق عليه في اجتماع المجلس الوزاري العربي في دورته غير العادية (15 و16 فبراير/شباط 2003). ومن ذلك أن الدول العربية عدّلتْ بعد وقوع العراق تحت الاحتلال عن استخدام مفردات "العدوان على العراق، والمطالبة بالانسحاب الفوري لقوات الاحتلال.. إلخ"، كما أن أيّاً من هذه الدول لم تدعُ إلى عقد قمة عربية في أعقاب وقوع الاحتلال للعراق في مؤشر خطير على تراجع النظام العربي واضطراره للتكيّف مع السياسة الأميركية، على نحو ما اتضح في القمة العربية-الأميركية التي انعقدت في شرم الشيخ في 3 يونيو/حزيران 2003 التي مثل بيانها الختامي تحولاً واضحاً عن مواقف عربية سابقة أحادية وثنائية وجماعية¹. ورغم أن البيان أكد الالتزام باستقلال العراق ووحدة أراضيه في ظل حكومة تمثل الشعب العراقي تكون نابعة من إرادته الحرة، إلا أن قادة الدول العربية الخمس الممثّلة في القمة اعتبروا أن قرار مجلس الأمن رقم 1483 وسيلة مفيدة لتحقيق هذه الأهداف². علماً بأن هذا القرار "يعترف بسلطة الاحتلال في العراق، ويُطلق يدها في نهب ثروات العراق، ولا يُعطي لدور الأمم المتحدة في العراق أية اختصاصات ذات طبيعة إلزامية، ولا يفرض أي قيد زمني على أمد الاحتلال"³.

ومع أن العجز العربي كان واضحاً منذ صدور القرار 1441 الذي شرّع الأبواب أمام حرب مقبلة ضد العراق، إلا أن ذلك لم يمنع بعض الدبلوماسية العربية من بذل جهد الساعات الأخيرة لمنعها، دون فاعلية حقيقية تفتح الأفق لدرء العدوان الوشيك.

ولعله يمكن القول: إن الكويت والسعودية كانتا الأكثر قلقاً من بين الدول العربية بشأن انعكاسات الحرب المرتقبة ضد العراق على الأوضاع الداخلية فيهما؛

1 د. أحمد يوسف أحمد، "النتائج والتداعيات على الوطن العربي"، في: المصدر نفسه، ص 331-336.

2 راجع نص البيان في: الدراسات الفلسطينية، العدد 55، صيف 2003، ص 166. وأيضاً: الحياة 4 يونيو/حزيران 2003.

3 د. أحمد يوسف أحمد، "النتائج والتداعيات على الوطن العربي"، في: احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً، مصدر سابق، ص 337.

ولذا جاءت مبادرة الأمير سعود الفيصل الداعية لوقف الحرب والتي أشار إليها في حديثه أمام مجلس الشورى السعودي في 31 مارس/آذار 2003 وإعلان تأكيد بلاده على تمسكها بشدة بعدم تحويل الحرب الجارية إلى احتلال، وأن لا يتم إقرار مستقبل العراق السياسي من قبل طرف دون الآخرين، وأن تقوم الأمم المتحدة بدورها في هذا الشأن¹.

وإجمالاً لانعكاسات كل هذه السياقات الدولية والإقليمية والعربية على سياسة الرياض إزاء العراق، يمكن القول: إن معظم معالم هذه السياقات شكّلت ضغطاً على صانع القرار السعودي وخصماً من قدرته على التحرك السياسي الخارجي الفعّال؛ فقد كان واضحاً تصاعد العدوانية الأميركية-البريطانية تجاه العراق منذ بداية عام 2002 على الأقل، في وقت حاول فيه كل من إسرائيل وإيران توظيف هذه المتغيرات الدولية لخدمة أهداف سياستيهما الخارجيتين. وبينما حاولت الدبلوماسية التركية إقامة درجة من التوازن في مواقفها، أحفقت النظام العربي في الحفاظ على الموقع العربي المميز للدولة العراقية التي آلت إلى حالة من التفكك، فاستحال العراق إلى ساحة للتنافس الدولي-الإقليمي، لاسيما بين الولايات المتحدة وإيران، في ظل حالة من الصعود الإقليمي ل طهران والقوى الشيعة المتحالفة معها في المنطقة.

وإذا كان النظام العربي قد عجز عن منع الحرب على العراق، بل اتخذ مواقف محددة في التضامن مع العراق ثم تراجع عنها لما وقعت الحرب، فقد اتسم السلوك السياسي الخارجي لأغلب الدول العربية في هذه الأزمة بالتكليف مع السياسة الأميركية تجاه العراق بدون محاولة تعديل اتجاهها، ولو عبر التحالف مع القوى الدولية النافذة المعارضة لحرب العراق.

وتظهر هنا سمة غياب القدرة على المبادرة لدى النظام العربي بعد احتلال العراق التي كانت الإشارة الأوضح لها عندما وافق المجلس الوزاري لجامعة الدول العربية في سبتمبر/أيلول 2003 على أن يشغل مقعد العراق في الجامعة العربية ممثل

1 انظر: د. محمد السعيد إدريس، "مجلس التعاون الخليجي والعراق: خيرة الماضي وسيناريوهات المستقبل"، السياسة الدولية، العدد 152، إبريل/نيسان 2003، ص 131.

مجلس الحكم الانتقالي، رغم رفض بعض الدول العربية أن يكون العراق مُمثلاً في الجامعة بسُلطة عينتها قوات الاحتلال، إلا أن الاتجاه العربي القائل بالاعتراف المؤقت بمجلس الحكم الانتقالي كانت له الغلبة في النهاية¹.

المواقف السعودية من قضية العراق (2003-2006)

يتناول هذا الجزء عناصر السياسة السعودية تجاه العراق على مدى ثلاثة أعوام بعد احتلاله. وبسبب الطبيعة المركّبة للقضية العراقية وتداخل أبعادها، ومستوى تحفّز السياسيين الأميركيين والإيرانيين تجاهها، تدرّجت السياسة السعودية في التعامل معها، وحاولت مراراً الدفع بالبعد العربي وتعزيزه حتى تستطيع التأثير في أوضاع العراق المحتل.

ويبرز هنا الاهتمام السعودي المتصاعد بالقضية العراقية سواء عبر دعم آلية المؤتمرات الإقليمية لدول جوار العراق، أو تقديم اقتراح بإرسال قوات حفظ سلام عربية-إسلامية إلى العراق، أو المناشدة المتكررة بأن يكون للأمم المتحدة دور أكبر في ذلك البلد، أو تكرار انتقاد السياسة الإيرانية فيه. وهو ما سيتم تفصيله أدناه.

أولاً: السعودية وآلية المؤتمرات الإقليمية لدول جوار العراق

كان أحد الدوافع المهمة للسعودية في سياستها الإقليمية بعد احتلال العراق، قلق الرياض من احتمال تغيير الأساس الطائفي للدولة العراقية، وما قد يترتب عليه من إثارة تطلعات الشيعة في المناطق الشرقية من المملكة العربية السعودية، فضلاً عن حراكهم المحتمل في بلاد خليجية أخرى، بما ينعكس سلباً على أمن الخليج العربي عموماً، والأمن السعودي خصوصاً².

1 د. أحمد يوسف أحمد، "النتائج والتداعيات على الوطن العربي"، في: احتلال العراق وتدابيرته عربياً وإقليمياً ودولياً، مصدر سابق، ص 337-338.

2 التقرير الاستراتيجي العربي 2003-2004، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في الأهرام، 2004، ص 53.

وضمن الإطار الإقليمي توالى اجتماعات دول حوار العراق منذ تصاعد الاستعدادات الأميركية لغزو العراق مطلع عام 2003. وشهدت مدينة إسطنبول الاجتماع الأول في يناير/كانون الثاني 2003، بينما كان الاجتماع الثاني في الرياض إبريل/نيسان 2003، والثالث في طهران على هامش اجتماع وزراء خارجية دول منظمة المؤتمر الإسلامي في مايو/أيار 2003، والرابع في دمشق في نوفمبر/تشرين الثاني 2003، والخامس في الكويت في فبراير/شباط 2004¹.

وكانت تداعيات الانهيار السريع للنظام العراقي مؤثرة في حسابات الدول المجاورة له، لاسيما أنها لم تستطع أن تمنع وقوع الحرب، مما أسهم في أن تسارع السعودية إلى الدعوة إلى عقد مؤتمر إقليمي عاجل في ظل تفاعلات إقليمية ثنائية نشطة، واستطاعت إقناع سوريا بأن يكون الاجتماع في الرياض لا في دمشق كما كان محددًا سلفًا منذ اجتماع إسطنبول. وبذلك مثل اجتماع الرياض "أول تحرك إقليمي تشهده المنطقة منذ اندلاع الحرب على العراق، في محاولة لملء الفراغ السياسي الذي هيمن على المنطقة، في وقت تفاقمت فيه الهواجس على سلامة البنية الاجتماعية لبعض دول الحوار، التي أقلقها الإنجاز العسكري الذي حققته القوات الأميركية، وما أعقبه من تهديدات تجاه كل من سوريا وإيران، وتصاعد الحملات الدعائية ضد العديد من دول المنطقة"².

هذا "المؤتمر الطارئ للدول المجاورة للعراق" الذي استضافته الرياض في 18 إبريل/نيسان 2003، أعقبه تصريحات لوزير الخارجية السعودي اتسمت بقدر من وضوح التفضيلات أو المطالب السعودية/الإقليمية، مع إشارات مستفيضة عن واجبات قوات الاحتلال في إطار اتفاقيات جنيف. ولقد أشار البيان الختامي للمؤتمر إلى "ضرورة احترام سيادة العراق وسلامة أراضيه، وانسحاب القوات الأجنبية وإنهاء الاحتلال، وتمكين الشعب العراقي من اختيار حكومته بكل حرية، وإعادة البنية الأساسية، واضطلاع الأمم المتحدة بدورها"³.

1 المصدر نفسه، ص 50.

2 المصدر نفسه، ص 51.

3 المصدر نفسه، ص 113.

وبعد المؤتمر تناول وزير الخارجية السعودي كثيراً من جوانب مواقف بلاده تجاه العراق؛ فأشار إلى أن البيان الختامي انطلق من الواقع وركز على مبادئ حل مشكلة العراق، وأن يكون القول الأول والأخير للشعب العراقي، وهذا هو المبدأ الذي انطلق منه كل البيان؛ فالمؤتمر مساندة للشعب العراقي، ونحن نريد أن نحفظ وحدة العراق واستقلاله وسيادته على أراضيه في هذا الإطار، وألا يحدث شيء إلا برضاء الشعب، وما نستطيع أن نعمله هو أن نتعاهد بيننا على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للعراق¹.

وعن وصف البيان لوجود القوات الأميركية في العراق بأنه احتلال والمطالبة بخروجها فوراً، قال الأمير الفيصل: حتى الحكومتان الأميركية والبريطانية تقولان عنها إنها قوات محتملة، وكان هناك تصريح لوزير خارجية بريطانيا بذلك؛ فهي قوات احتلال تركز في واجباتها على ما تنص عليه اتفاقية جنيف فلا يمكن تسميتها بغير الحقيقة والواقع².

وقال الفيصل: نحن نتوقع أن يكون هناك تحرك من قبل الشعب العراقي نفسه لجمع صفوفه حتى يخرج بحكومته المستقلة ويأراده الحرة. ونفى أن يكون قد تم التطرق إلى وجود قوات أمن عربية لحفظ الأمن والاستقرار في العراق مشيراً إلى أنه لا بد أن يكون هناك جهة عراقية تتخاطب معها الدول العربية؛ فقبل ظهور حكومة عراقية، يصعب التعامل مع هذه النقطة. وحول كيفية التعامل مع حكومة عسكرية في العراق قال الفيصل: نحن نعترف بالواقع، هناك قوات احتلال، ولا بد أنها ستتخذ إجراءات، ولكن هذا لن يمنعنا في بعض الأمور من الاتصال بالعراقيين، على سبيل المثال لتقديم الإعانات الإنسانية وتقديم ما يمكن تقديمه لتخفيف آلام العراقيين، وتركيزنا في الاتصال مع دول قوات الاحتلال سيكون في إطار الالتزام بتنفيذ ما تتطلبه اتفاقية جنيف الرابعة والحرص على أن يكون للعراقيين أنفسهم الحرية في اختيار الطريق الذي يسرون فيه بأنفسهم، وأن يكون للأمم المتحدة

1 "بيان ختامي من 9 نقاط للمؤتمر الإقليمي الطارئ في الرياض يدعو لالتزام القوات المحتلة بالانسحاب من العراق"، الشرق الأوسط 20 إبريل/نيسان 2003.

2 المصدر نفسه.

الدور المحوري في عراق ما بعد الحرب. كما أن توقيت انسحاب القوات المحتلة يجب أن يكون في أسرع وقت، وأن يُراعَى أن يكون أي تصدير للنفط العراقي في إطار برنامج "النفط مقابل الغذاء"، وهذا ما تنص عليه قرارات مجلس الأمن؛ وكما ذُكر في البيان الختامي، إذا أُريدَ استغلال النفط العراقي فهذا لن يكون له أي قدر من الشرعية، وليس هناك حق للقوات المحتلة أن تستثمر الموارد المادية للبلد المحتل¹. وتكشف هذه التصريحات أن الرياض كانت تراقب تطور الوضع العراقي تحت الاحتلال بقلق بالغ؛ إذ كانت النخبة السياسية السعودية تتساءل عن الأبعاد التي سيكون عليها العالم بعد أزمة العراق، وموقع المملكة العربية السعودية في هذا العالم بعد احتلال العراق. ولهذا السبب توالى التصريحات والبيانات التي توضح الموقف السعودي من تطورات الوضع العراقي، علماً بأن التشديد على المواقف السعودية وتكرار عرضها لم يكن يعني بالضرورة أن الرياض بلورت رؤية محددة أو سياسة عملية لمنع تدهور الوضع، ناهيك عن امتلاك السعودية لتصور استراتيجي شامل لكيفية معالجة الاختلالات الأمنية الخطيرة في البيئة الاستراتيجية الخليجية، التي تأثرت بواقعة الاحتلال أيما تأثر.

لقد تدرج تنفيذ السياسة السعودية (أو عرض المواقف والتفضيلات السعودية في الواقع إذا سلّمنا بغياب البعد الاستراتيجي والسياسة المترابطة الخطوات عن أغلب السياسات الخارجية العربية) عبر عدد من المراحل، وتم استخدام عدد من الأساليب للتعامل مع السياستين الأميركية والإيرانية، بعد أن أصبح هذان البلدان يقرران الاتجاه المستقبلي للعراق المحتل، عبر تجاهل المصالح السعودية والعربية هناك في أكثر الأحوال. وإلى حد كبير يمكن استنتاج مراحل السياسة السعودية تجاه العراق عبر تحليل علاقات الرياض بكل من واشنطن وطهران.

وقد يرى البعض أنه حين قامت حرب العراق بدا الموقف السعودي مزدوجاً إلى درجة التناقض، لكن الرياض لم تكن (منذ لحظة سقوط النظام في العراق) في احتمال مصادمة مع النظام الجديد هناك، مثلما لم تكن في وارد التصادم مع الولايات المتحدة الأميركية الصديق الذي بدأ في التملل منذ أحداث 11

1 المصدر نفسه.

سبتمبر/أيلول 2001 بسبب مشاركة سعوديين في تلك الأحداث. وبناء عليه "انشغلت الرياض بترميم علاقاتها مع واشنطن أكثر من انشغالها بمستقبل العراق السياسي، ولربما وجد النظام السعودي أن عدم معارضته المشروع الأميركي في العراق يمثل إحدى وسائل الدفاع الضرورية عن نفسه، وبذا يجرد النظام السياسة الأميركية من ذرائع الضغط عليه. وقد تغيرت النغمة الأميركية فعلاً بسبب هذا الموقف السعودي؛ إذ صار تركيز واشنطن منصباً على سوريا ولبنان هدفين تاليين للعراق، في حين كان الضغط على السعودية قبل احتلال العراق وبعده مباشرة، يأتي في مقدمة أهداف سياسة واشنطن"¹.

ثانياً: الموقف السعودي من مجلس الحكم الانتقالي وحكومة علاوي

توالت أخطاء السياسة الأميركية منذ احتلال العراق، ومنها قيام واشنطن "بتوفير الدعم الأميركي لعراقيي الخارج رغم عدم توافر التأهيل القيادي لديهم. كما وضعت واشنطن سياسات من شأنها إضعاف العراق اقتصادياً وشرذمته سياسياً. وكانت النتيجة أن الشعب العراقي عاني كثيراً من الاحتقانات المذهبية والسياسية، فخسر البعض أرواحهم وخسر البعض الآخر الثقة في المستقبل، وغادر آخرون ديارهم ووطنهم، وانضم البعض إلى القوى الطائفية الرامية إلى تمزيق العراق وتعريضه لأزمات مدمرة. ولم ينجح الجنرال جي غارنر الذي تولى "مكتب إعادة الإعمار والمساعدة الإنسانية" في يناير/كانون الثاني 2003 في ضمان الأمن للشعب العراقي وتوفير الخدمات الضرورية في البلاد، فضلاً عن أن المسؤولين الأميركيين لم يعيروا أذناً مصغية لتحذيرات الخبراء بشأن احتمال أن يواجه العراق انهياراً كاملاً في أوضاعه. بيد أن أخطاء السفير بول بريمر الذي عُيّن رئيساً لسلطة الائتلاف المؤقتة كانت أكثر فداحة؛ فمجرد وصوله إلى بغداد، أصدر في 15 مايو/أيار 2003 مشروع "اجتثاث البعث من المجتمع العراقي" الذي شمل عملياً تسريح أكثر من 50 ألف موظف مؤهل من الخدمة المدنية، ثم جاء قراره الأخطر

1 بتصرف عن: د. ستار جبار الجابري، "علاقات العراق مع دول الجوار العربية"، دراسات سياسية (بغداد: بيت الحكمة)، العدد 13، 2008-1429، ص 22.

في 23 مايو/أيار بحلّ الجيش العراقي مما أدى إلى فقدان أكثر من 400 ألف شخص مدرّب ومسلّح لوظائفهم، بما جعلهم خزاناً لا ينضب للغضب على نظام الاحتلال الأميركي وأزلامه، ثم قام في 13 يوليو/تموز 2003 بتشكيل مجلس الحكم الانتقالي لتبدأ مرحلة جديدة في حياة العراقيين والعراق الذي لم يُحكّم من قبل على أساس محاصصة عرقية أو دينية، قبل أن يكون بربر أول من يفرض ذلك رسمياً¹.

ومن اللافت للانتباه أن الدول العربية، ومن بينها السعودية، لم تقدّر التطورات الجارية بعد احتلال العراق حقّ قدرها، وكان واضحاً أن أوضاع العراق ستدهور إلى درك سحيق بسبب السياسة الانتهازية والنفعية التي تبنتها كل من واشنطن ولندن تجاه هذا البلد؛ فقد عمد المسؤولون الأميركيون إلى استخدام العصبية الطائفية والتواصل مع رؤساء العشائر والزعامات الدينية، لكن الأخطر تمثّل في الأسس المذهبية والعرقية التي أُرسِيَّ على أساسها دستور مجلس الحكم الانتقالي، الذي عملت سلطات الاحتلال على وضعه في يوليو/تموز 2003. وكان توزيع المقاعد الخمسة والعشرين التي يتألّف منها المجلس ينطوي على دلالات كثيرة؛ فقد مُنح السنّة العرب خمسة مقاعد، ومنح الأكراد مثلها، وخصص ثلاثة عشر مقعداً للشيعة، وتم تخصيص مقعد واحد للتركمان وآخر للأشوريين المسيحيين². ولذا انعكس تشكيل المجلس الانتقالي على تردد دول الخليج في التعامل معه بانفتاح كامل؛ إذ أوضحت الرياض أنه ليس بإمكانها الاعتراف بشرعية ذلك المجلس، الذي أشرفت على ظهوره سلطة الاحتلال الأميركي في العراق³.

- 1 نير أمين فيردار، إنقاذ العراق: بناء أمة محطمة، بيروت: دار الساقى، 2010، ص 141-144. ويمكن الاطلاع على وجهة نظر واضحة في نقد مجمل العملية السياسية في العراق المحتل في: د. أحمد يوسف أحمد ود. نيفين مسعد (محرران)، حال الأمة العربية 2010-2011: رياح التغيير، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011، ص 217-219.
- 2 انظر: د. جورج قرم، انفجار المشرق العربي: من تأميم قناة السويس إلى غزو العراق 1956-2006، مصدر سابق، ص 567-568.
- 3 د. جاسم يونس الحريري، "العلاقات العراقية-الخليجية بعد الاحتلال: محددات التعاون والصراع"، كراسات استراتيجية، العدد 191، سبتمبر/أيلول 2008، ص 7.

وإزاء تعقدّ الوضع في العراق بعد تفجير مقر الأمم المتحدة في بغداد أغسطس/آب 2003، وإدراك الرياض لمحدودية أدائها للتأثير في ذلك الوضع، نشطت السياسة السعودية في اتجاهين؛ أحدهما: التأكيد على أهمية دور الأمم المتحدة ومحوريتها في إدارة الشأن العراقي، والآخر: هو تنشيط التواصل مع الأطراف التي عارضت الحرب على العراق ومنها الطرفان الروسي والفرنسي.

لقد زار وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل موسكو في مايو/أيار 2003¹، على ضوء التقارب السعودي-الروسي قبيل الحرب على العراق (حينما اتخذت موسكو موقفاً رافضاً للحرب إلا إذا صدر تفويض من مجلس الأمن، مع التأكيد على أن تكون الأمم المتحدة هي الجهة التي تقرر بشأن أسلحة الدمار الشامل في العراق والتفتيش عنها).

ثم قام ولي العهد السعودي (آنذاك) الأمير عبد الله بن عبد العزيز بزيارة موسكو في سبتمبر/أيلول 2003، وذلك في إطار تنشيط السياسة الخارجية السعودية وتنويع دوائر حركتها. واتفق الجانبان السعودي والروسي على "سيادة العراق ووحدة أراضيه واستقلاله، وأهمية تحديد سقف زمني لإنهاء الاحتلال وإقامة مؤسسات الحكم الشرعية في العراق؛ الأمر الذي يعني ضمناً أن البلدين (رغم ترحيبهما بمجلس الحكم الانتقالي وإبداء الاستعداد للتعامل معه) لا ينظران إلى هذه المؤسسة على أنها كاملة الشرعية، بل هي مؤقتة وتمثل خطوة على طريق تحقيق

1 تعليقاً على هذه الزيارة أكد الكسندر ياكوفينكو المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الروسية أن المباحثات التي جرت في موسكو بين إيغور إيفانوف وزير الخارجية الروسي والأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي تناولت قضايا ما بعد الحرب في العراق والوضع في الشرق الأوسط ومكافحة الإرهاب الدولي. وقال: "إن روسيا تعتزم تأكيد ضرورة سرعة التوصل إلى إقرار الحياة المدنية في العراق وتأمين الدور المركزي للأمم المتحدة في عملية إعادة إعمار العراق. وأشار إلى أن موسكو تظل عند موقفها من ضرورة استئناف العمل من أجل إغلاق ملفات نزع السلاح في العراق ورفع العقوبات استناداً إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وأعرب ياكوفينكو عن تقدير موسكو الإيجابي للمبادرات السعودية خصوصاً مبادرة عقد لقاء وزراء خارجية البلدان المجاورة للعراق إضافة إلى مصر في الرياض في إبريل/نيسان 2003. انظر: "موسكو تعرب عن تقديرها للمبادرات السعودية"، الشرق الأوسط 8 مايو/أيار 2003.

سيادة العراق، وأن الاعتراف السعودي والروسي بمجلس الحكم الانتقالي سيتم في حال إقامة حكومة شرعية تمثل كل فئات الشعب العراقي، كما أكد الطرفان على ضرورة إرسال قوات دولية إلى العراق تمتلك نخبياً وتفويضاً واضحاً من مجلس الأمن¹.

ورغم صدور هذا الموقف السعودي-الروسي المشترك من المجلس الانتقالي في العراق، إلا أن الرياض عادت واعترفت بالمجلس وبدوره وبوجوده منتصف أكتوبر/تشرين الأول 2003، وذلك ضمن اتجاه عام داخل مجلس التعاون الخليجي، الذي رحّب بتشكيل أول حكومة عراقية بعد الاحتلال، وتعامل مع هذه المسألة بوصفها أمراً واقعاً يجب التأقلم معه، وهو ما أشار إليه الأمين العام لمجلس التعاون عبد الرحمن العطية الذي أكد في 6 سبتمبر/أيلول 2003 أن دول الخليج سبق أن "رحبت بإنشاء مجلس الحكم الانتقالي، كما اعتبرت تشكيل الحكومة خطوة مهمة نحو تحقيق الوحدة والسيادة الوطنية للعراق"².

ولعل ذلك يُظهر سمة إطلاق الرياض بعض المواقف تجاه العراق المحتل ثم التراجع عنها لاعتبارات واقعية أو تكتيكية؛ فالسياسة السعودية تجاه العراق في هذه المرحلة لم تكن محدّدة المعالم، وظهر عليها نوع من الخطاب الرغائبي المتختم بالتذكير بالالتزامات الدولية والعربية تجاه العراق، وإظهار تفضيلات صانع القرار السعودي أكثر بكثير من تحديد الخطوات العملية أو التنفيذية التي ستلجأ إليها الرياض لمساعدة الشعب العراقي، ما خلا الإشارات المتكررة إلى أهمية أن تمدّ الدول العربية والإسلامية يد العون للعراق. وفي هذا المعنى قال ولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز أمام القمة الإسلامية في بتراجايا (في ماليزيا) أكتوبر/تشرين الأول 2003: "إن أشقاءنا في العراق يمرّون بمرحلة انتقالية مؤلمة بين نظام سقط وانتهى، ونظام لم يبدأ بعد. إن الواجب يقتضي أن نمدّ يد

1 محمد عز العرب، "العلاقات السعودية-الروسية من الافتراق إلى الاتفاق"، السياسة الدولية، العدد 154، أكتوبر/تشرين الأول 2003، ص 189-190.

2 د. جاسم يونس الحريري، "العلاقات العراقية-الخليجية بعد الاحتلال: محددات التعاون والصراع"، مصدر سابق، ص 7.

العون والمساعدة، في ظل مجهود دولي جماعي يمكن العراق من الخروج من محتته، ويعود دولة عربية مسلمة حرة مستقلة تضمن لكل أبنائها العيش في سلام ومحبة، وتعيش في ظل التعاون والوثام مع جيرانها¹.

كما أن مجلس التعاون الخليجي في قمته الرابعة والعشرين التي عُقدت بالكويت أواخر ديسمبر/كانون الأول 2003، قد حذف من البيان الختامي للقمة -وهي الأولى بعد احتلال العراق- فقرة "الدعوة إلى التمييز بين الأعمال الإرهابية وحق الشعوب في الكفاح المشروع من أجل تحرير أراضيها واسترداد حقوقها". وأبدى "ارتياحه إلى التوجهات الجديّة في سياسة الولايات المتحدة في نقل الحكم والسلطة إلى العراقيين، وترحيبه بما صدر عن مجلس الحكم الانتقالي في العراق حيال ما تمّ التوصل إليه من اتفاق مع سلطات التحالف بوضع جدول زمني لنقل الحكم والسلطة إلى العراقيين بالطريقة التي يرضيها الشعب العراقي"².

وقد أيدت الرياض أن يمثّل مجلسُ الحكم الانتقالي العراقَ في الجامعة العربية، وصرح وزير الخارجية السعودية في يناير/كانون الثاني 2004 "أن قرارات مجلس الأمن الخاصة بالوضع السياسي في العراق أكسبت مجلس الحكم شرعيةً. وعلى ضوء ذلك جاء قرار الجامعة العربية بتمثيل مجلس الحكم في الجامعة وهو أمر أيدته السعودية"³.

وفي يوليو/تموز 2004 عبّر مجلس الوزراء السعودي عن ارتياحه لانتقال السلطة في العراق، لكي يستعيد الشعب العراقي سيادته. وقال بيان المجلس: إن تسليم السلطة يمهّد الطريق لإعادة بناء الدولة بإمكاناتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، ورحب المجلس أيضاً بقيام الأمم المتحدة بدور محوري في هذا الشأن⁴.

1 كلمة ولي العهد الأمير عبدالله بن عبدالعزيز أمام مؤتمر قمة منظمة المؤتمر الاسلامي، بتراحيما-ماليزيا 21 شعبان 1424 الموافق 17 أكتوبر/تشرين الأول 2003، من موقع وزارة الخارجية السعودية على الإنترنت.

2 د. طلال عتريسي، "النتائج والتداعيات إيرانيًا"، في: د. أحمد يوسف أحمد وآخرون، احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً، مصدر سابق، ص 458.

3 المصدر نفسه، ص 459.

4 "السعودية ترحب بانتقال السلطة في العراق"، المجلة (لندن)، العدد 1273، 4-10 يوليو/تموز 2004، ص 18.

وفي أواخر أغسطس/آب 2004 دعا مجلس الوزراء السعودي إلى قيام الأمم المتحدة بدور أكبر في بذل مساعيها لإيقاف نزيف الدماء، وأعرب عن أمله في أن يسفر اجتماع المؤتمر الوطني العراقي عن وقف القتال والتركيز على الحل السياسي الذي يعيد للعراق سيادته واستقراره؛ الأمر الذي يمكن جميع أبناء العراق بكل فئاتهم وطوائفهم من مساندة الحكومة العراقية ومؤازرتها لعودة الهدوء والأمن والاستقرار للبلاد¹.

وقد استقبلت السعودية رئيس الحكومة العراقية إياد علاوي، الذي قام بجولة على عدة دول عربية في الفترة من 19 يوليو/تموز إلى 3 أغسطس/آب 2004 (وشملت جولاته زيارة كل من الأردن ومصر وسوريا ولبنان والسعودية والكويت والبحرين)، وركزت على بحث عدة قضايا مثل: الأمن، وجهود إعادة إعمار العراق، والدور الذي يمكن أن تلعبه الدول العربية والخليجية في هذا الصدد². وقد شهدت فترة رئاسة علاوي للحكومة بوادر حركة دبلوماسية عراقية على الصعيد العربية والإقليمية والدولية، وكانت تهدف إلى ثلاثة أمور؛ أولها: اكتساب شرعية الوجود وتأكيدھا. والثاني: تهيئة بيئة إقليمية وعربية داعمة لاستقرار العراق أمنياً. والثالث: محاولة إلغاء الديون والتعويضات المفروضة على العراق أو تقليصها لأدنى حد ممكن. وقد كانت حكومة علاوي متوازنة عموماً في انفتاحها على الدول الأخرى. أما فترة رئاسة إبراهيم الجعفري للحكومة العراقية فقد شهدت تركيزاً على تطوير العلاقة مع إيران، التي زارها في يوليو/تموز 2005 ووضع صيغاً للتعاون معها على الصعيد الاقتصادي والسياسية والأمنية، مع استمرار التركيز على ضمان استقرار العراق عبر حدوده ومحاولة إلغاء الديون العراقية عبر المشاركة في مؤتمر

1 "السعودية تأسف لتدهور الوضع الأمني في العراق وتطالب بدور أكبر للأمم المتحدة"، الشرق الأوسط 17 أغسطس/آب 2004. وأيضاً: "السعودية تدعو العراقيين لمساندة حكومة علاوي"، المجلة (لندن)، العدد 1280، 22-28 أغسطس/آب 2004، ص 9.

2 تقرير عن ندوة "الدبلوماسية الخليجية والعراقية بعد انتهاء النظام السابق في العراق.. إلى أين؟"، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، شؤون خليجية، العدد 40، شتاء 2005، ص 230-236.

بروكسل في يونيو/حزيران 2005، ثم مؤتمر عمان للدول المانحة في يوليو/تموز من العام نفسه¹.

ثالثاً: الاقتراح السعودي بإرسال قوات حفظ سلام عربية-إسلامية إلى العراق

إزاء تردي الوضع الأمني في الجوار اقترحت الرياض في صيف 2004 إرسال قوات حفظ سلام عربية-إسلامية إلى العراق، وقام الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى ببحثها مع المسؤولين السعوديين في جدة واصفاً إياها بأنها تشكّل فرصة مهمة لإعادة الأمن والاستقرار إلى العراق. وحتى لا تتعرض هذه القوات لضربات عناصر المقاومة العراقية، اشترطت الرياض أن يكون وجود هذه القوات بديلاً للوجود الأجنبي في العراق، وليس دعماً له أو سندا في مواجهة عناصر المقاومة وضرباتها ضد الاحتلال، وتم عرض هذا الاقتراح على مجلس الجامعة في اجتماعه الدوري في سبتمبر/أيلول 2004².

وكان وزير الخارجية السعودي طرح في أواخر يوليو/تموز 2004 (لدى بحث أوضاع العراق مع نظيره الأميركي) مشروعاً يقضي بتشكيل قوات عسكرية تشترك في تأليفها دول إسلامية بعيدة عن العراق نسبياً، دون أن تشارك فيها دول من الجوار، بغية الحفاظ على استتباب أوضاع العراق الأمنية التي تفاقمت منذ سقوط النظام. لكن هذا المشروع خفّت بالتدريج رغم وضوح أزمة قوات الاحتلال الأميركية، وتراجع الاقتراح السعودي تماماً بسبب "المشكلات والمعضلات الأمنية القائمة في العراق، ومحدودية اهتمام أنظمة الحكم الإسلامية والعربية بما يجري فيه"³.

- 1 د. ستار جبار علاوي ود. خضر عباس عطوان، "العراق: قراءة لوضع الدولة ولعلاقتها المستقبلية"، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دراسات استراتيجية، العدد 116، 2006، ص 49-50.
- 2 "مجلس الجامعة يحدد الموقف العربي من المبادرة السعودية"، المجلة (لندن)، العدد 1281، 29 أغسطس/آب 2004-4 سبتمبر/أيلول 2004، ص 9.
- 3 د. صبحي ناظم توفيق، "الآفاق المحتملة لإرسال قوات عربية-إسلامية إلى العراق"، السياسة الدولية، العدد 164، إبريل/نيسان 2006، ص 142-145.

وفي حديث صحفي في أغسطس/آب 2004، أشار ولي العهد الأمير عبد الله بن عبد العزيز إلى انزعاجه من تساقط العراقيين الأبرياء قتلى، وأمنيته بأن يخرج العراق من محنته الراهنة بسرعة، ولهذا قامت السعودية بواجبها في تقديم مبادرة تقوم على إرسال قوات إسلامية تحل محل القوات الأجنبية، وأن تكون بإشراف الأمم المتحدة، مع ترك مسألة تنفيذها للأطراف المعنية¹.

ورغم أن واشنطن رفضت هذا الاقتراح السعودي، إلا أنها لم تدخر جهداً في إقناع الرياض بأن تزيد من دورها الاقتصادي ووجودها الدبلوماسي في العراق، كي يكون ذلك مشجعاً لبقية الدول العربية والإسلامية على إقامة علاقات اقتصادية ودبلوماسية مع الحكومة العراقية الجديدة. ورغم رفض السعودية لكثير من السياسات التي اتخذتها سلطات الاحتلال في العراق وأهمها تسريح الجيش العراقي السابق، وحل حزب البعث العراقي، إلا أن الرياض حاولت مساعدة الولايات المتحدة بعد الغزو على ضمان استقرار الأوضاع في العراق، وذلك حتى لا تتأثر السعودية بأوضاع عدم الاستقرار هناك².

لقد كان الطابع الغالب على مواقف الدول العربية من تطورات الوضع في العراق "تبني سياسة التخندق الدفاعية وتجنّب الاصطدام بالمواقف الأميركية وتفضيل انتظار المجهول. وقد عزّز من هذا التوجه إطلاق واشنطن لمشروع الشرق الأوسط الكبير أو الموسّع، الذي كان من بين أهدافه إشغال دول المنطقة بمشكلات الداخل وهمومه، ودفعها للانكفاء الداخلي، بما يعدها عن مجرد التفكير في محاولة التأثير على مجريات وتطورات الأوضاع في العراق، والقبول بالأمر الواقع الجديد فيه وفي المنطقة"³. كما أن البعض توقع أن إخفاق السياسة الأميركية في العراق قد

1 "الأمير عبد الله: أسعار النفط يجب ألا تتجاوز 30 دولاراً وما نقدر عليه هو تلبية حاجة السوق بزيادة الإنتاج"، الشرق الأوسط 17 أغسطس/آب 2004.

2 خليل محمد خليل إبراهيم، السياسة الأميركية تجاه الإصلاح السياسي في المملكة العربية السعودية 2001-2005، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2008، ص 134.

3 المجلس الاستشاري العربي مستقبل العراق بعد عملية نقل السلطة، القاهرة: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، الحلقة النقاشية الخامسة، أغسطس/آب 2004، ص 110.

يدفعها إلى إشاعة حالة من عدم الاستقرار في الدول العربية، بما قد يصل إلى حد إثارة شرارة حروب أهلية في بعضها، وذلك بالتوازي مع استمرار الضغط الأميركي لخلق عراق مغيب عربيًا وضعيف عسكريًا يرتبط بعلاقات وثيقة مع إسرائيل¹.

رابعًا: الموقف السعودي من الانتخابات العراقية الأولى تحت الاحتلال

رغم ما أبدته الرياض من إشارات مختلفة (على مدار عامي 2003 و2004) تعكس تأييدها النسبي للعملية السياسية في العراق، إلا أنه كان واضحًا أن السعودية غير راضية تمامًا عن مفردات السياسة الأميركية في العراق (في قضايا من قبيل تمهيش السنّة العراقيين في العملية السياسية، ومعارضة تقسيم العراق، والتلويح الأميركي المتكرر باحتمال تخفيض قواتها في العراق أو "الانسحاب المبكر" .. إلخ)؛ إذ حاولت الرياض أن تترك لنفسها هامشًا من حرية التصريحات التي تعبّر فيها عن اختلافها الجزئي مع السياسة الأميركية تجاه العراق؛ ففي 6 يناير/كانون الثاني 2004 حذّر وزير الخارجية السعودي من أية أعمال أو خطوات في العراق تؤدي إلى تقسيمه؛ فتقسيم العراق هو تهديد مباشر لأمن السعودية وأمن دول الجوار، وأشار إلى أن أي نظام عراقي مبني على أسس عرقية أو مذهبية لا يساعد على استقرار البلاد ووحدها².

وفي وقت لاحق، بدا كأن الرياض توجه انتقادات مبطنّة للسياسة الأميركية في العراق، خصوصًا بعض القرارات التي اتخذتها سلطة الاحتلال الأميركي وعلى رأسها تسريح الجيش العراقي؛ إذ ربط وزير الخارجية سعود الفيصل بين ذلك القرار وبين عدم الاستقرار في العراق، وأشار أواخر إبريل/نيسان 2004 إلى أن

1 المصدر نفسه.

2 د. حسن أبو طالب، "البيئة الإقليمية"، في: د. عبد المنعم المشاط ود. ناهد عز الدين (تقديم وتحرير) تداعيات الحرب الإسرائيلية-اللبنانية على مستقبل الشرق الأوسط، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية ومكتبة الشروق الدولية، 2008، ص 106. وأيضًا: د. جاسم يونس الحريري، "العلاقات العراقية-الخليجية بعد الاحتلال: محددات التعاون والصراع"، مصدر سابق، ص 11.

"تسريح الجيش العراقي كان وراء الكثير من الصعوبات الحالية"¹. وقد وصفت السعودية الانتخابات العراقية التي جرت أواخر يناير/كانون الثاني 2005 بأنها لم تكن شاملة لعدم اشتراك كل شرائح المجتمع العراقي فيها، وجاء على لسان الأمير سعود الفيصل أنه "من المهم جداً أن يكون هناك عراق موحد بكل مكوناته السياسية ومواطنيه، وليس فقط بمحدوده الجغرافية". ومن الواضح أن هذا التصريح وغيره كان يعكس الخشية السعودية من تقسيم العراق، وأن التحفظ السعودي على الانتخابات لم ينبع من نتائجها ذاتها، وإنما من كون العملية الانتخابية لم تشمل شرائح عراقية معينة (والمقصود هم السنة)، وهذا الموقف امتداد للموقف السعودي قبل هذه الانتخابات، والذي كان يدعو لإشراك كافة القوى والتيارات العراقية².

أما إذا نظرنا إلى البعد العراقي الداخلي لمسألة الانتخابات فإن اختلاف القيادات السنّية العراقية، ومقاطعة نسبة كبيرة من العرب السنّة لانتخابات عام 2005، قد أدّى إلى خسارتهم لموقع محتمل من مواقع النفوذ والقدرة على التأثير في مجريات الوضع العراقي. وثمة من يرى أن موقف هيئة علماء المسلمين من هذه الانتخابات قد أضعف الحضور السنّية فيها؛ فقد رفض الشيخ أحمد الكبيسي رئيس الهيئة (آنذاك) مشاركة السنّة فيها، لكن الهيئة أدركت لاحقاً أن مقاطعتها لن تجدي نفعاً، وعمدت من ثم إلى دعوة أنصارها إلى الانخراط في الجيش والشرطة العراقيين، وعندما انتقلت رئاسة الهيئة إلى الشيخ حارث الضاري دعا إلى الضغط على الحزب الإسلامي للانسحاب من العملية السياسية؛ مما أثار الخلاف بين الحزب والهيئة على اعتبار أن العراق لا يزال محتلاً ولا يجوز الاشتراك في حكومة في ظل الاحتلال³.

- 1 د. جاسم يونس الحريري، "العلاقات العراقية-الخليجية بعد الاحتلال: محددات التعاون والصراع"، مصدر سابق، ص 10.
- 2 سامح راشد، "عراق ما بعد الانتخابات.. نظرة على المحيط الإقليمي"، السياسة الدولية، العدد 160، إبريل/نيسان 2005، ص 140.
- 3 انظر: عزو محمد عبد القادر ناجي، الوحدة الوطنية في ظل حكم حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق، رسالة دكتوراه، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2009، ص 519.

وقد دأب الشيخ الضاري على تكرار انتقاداته للعملية السياسية وممارسات الاحتلال في العراق في عدة مناسبات تالية. وكان يستند عادة إلى مجموعة من الحجج تدور حول وجود "قرار لدى الأميركيين منذ احتلال العراق بإقصاء المكون السنّي من السلطة، وأن لا فائدة من المشاركة في العملية السياسية وفق هذا التصميم، لأنها فاسدة وفاشلة ولم تجمع في حاضنتها غالبًا إلا الفاسدين والمجرمين الذين لا تهمهم إلا مصالحهم ومصالح أسيادهم؛ إذ كانت العملية السياسية وراء كل الخراب والدمار والمآسي التي ألمت بالعراق وشعبه"¹.

بيد أنه يمكن أيضًا إبراز رأي آخر في مسألة مقاطعة سنّة العراق للانتخابات البرلمانية ولكافة مخرجات العملية السياسية، حيث دعت أطراف عديدة داخل العراق وخارجه إلى المشاركة لتقليل خطر تهميش السنّة، وإدماجهم في العملية السياسية التي تشكّلت بعد الاحتلال، ومن هذه الأطراف الزعيم القبلي السنّي

-
- 1 لمزيد من التفاصيل حول انتقادات حارث الضاري للعملية السياسية وممارسات الاحتلال في العراق انظر المصادر الآتية:
- "الضاري: الوجود الإسرائيلي نفّس في كل العراق"، إسلام أون لاين 5 أكتوبر/تشرين الأول 2008 على الرابط:
http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1221720523070&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout
 - "مقابلة مع الشيخ حارث الضاري"، أجراها: محمد أعماري، الجزيرة نت 17 أكتوبر/تشرين الأول 2008 على الرابط:
<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/33359554-9A3B-4975-87DE-D2968DFEAD0B.htm>
 - "حارث الضاري: سفيرا أميركا وإيران يحكمان العراق"، حوار أجراه محمد جمال عرفة، إسلام أون لاين 4 مايو/أيار 2009 على الرابط:
http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1239888644686&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout
 - "الشيخ الضاري: المقاومة أكثر نضوجًا الآن وفي طريقها للتوحد، والعراق سيعود نظيفًا من الاحتلال"، القدس العربي 24 مارس/آذار 2010.
 - د. مثنى عبد الله، "الشرعية في البلدان المحتلة لقوى المقاومة.. حارث الضاري نموذجًا"، القدس العربي 5 أكتوبر/تشرين الأول 2010.
 - "الضاري: العملية السياسية في العراق وراء كل الخراب والدمار والمآسي"، الحياة 3 يناير/كانون الثاني 2012.

غازي الياور، ومن خارج العراق تركيا والسعودية وبعض المحللين الأميركيين. وقال الياور في 13 إبريل/نيسان 2005: إن السياسيين الجدد في العراق لا يقومون بجهدٍ كافٍ لضم العرب السنّة للساحة السياسية الجديدة في البلاد، ودعا إلى تهدئة توترات ما بعد الانتخابات عبر إسناد مناصب عليا في الوزارات للسنّة. وحثّ الياور السنّة الذين فاتتهم فرصة الإدلاء بأصواتهم في انتخابات 30 يناير/كانون الثاني 2005 على تعويضها عبر المساعدة في صياغة الدستور. بمشاركة فاعلة لأطراف من خارج الجمعية الوطنية لكن تحت رعاية لجنة منها، ويجب أن يشارك الجميع من مختلف القوميات ومن مختلف المذاهب وحتى من مختلف الأيديولوجيات، وثمة ضرورة إفساح المجال للبعثيين الذين لم يرتكبوا مخالفات أو جرائم، والقيام بإدماجهم في مؤسسات الدولة، وعدم إقصائهم بحجة التخلص من ميراث حزب البعث¹.

السياسة السعودية تجاه العراق وأزمة المشروع الأميركي لتغيير المنطقة

يتناول هذا الجزء عدداً من القضايا المتعلقة بأزمة المشروع الأميركي في العراق وطموحات تغيير المنطقة، وردود الفعل والمواقف التي اتخذتها المملكة العربية السعودية حيال هذه السياسة الأميركية؛ إذ تراوح السلوك السعودي بين التكيف مع الضغوط الأميركية للإصلاح وبين العمل على إحباط مشروعات تغيير المنطقة. كما يعالج هذا الجزء بعض أوجه الاختلاف بين الرؤيتين السعودية والأميركية بشأن العراق خصوصاً مسألتي دعم حكومة نوري المالكي وهدف مشاركة السنّة، وكيف أثر ضعف الدور العربي في العراق على السياسة السعودية، التي ركزت على تكثيف محاولاتها الدبلوماسية لإقناع واشنطن بخطورة ترك العراق لقمة سائغة لإيران وحلفائها.

1 "الياور يدعو لمنح دور أكبر للسنّة في العراق"، الشرق الأوسط 14 إبريل/نيسان 2005.

أولاً: السعودية بين التكيف مع الضغوط الأميركية للإصلاح وبين العمل على إحباط مشروعات تغيير المنطقة

تختلف الآراء حول تقييم الدور الذي لعبته الدول العربية "المعتدلة" في عرقلة مشروع المحافظين الجدد الساعي إلى إنجاز تغيير إقليمي واسع في منطقة الشرق الأوسط، أثناء عامي 2003 و2004. وكما ذكر سابقاً، فقد أصبحت الرؤية الأميركية بعد 11 سبتمبر/أيلول 2001 تربط بين سلامة الأمن القومي الأميركي، وبين إطلاق عملية إصلاح شاملة في الدول التي تشكل بيئة منتجة للإرهاب بسبب أوضاعها الداخلية، وكان من المفترض أن يلعب العراق في هذا الصدد دور النموذج في عملية الإصلاح على الطريقة الأميركية بحيث يكون بؤرة تغيير أو "قدوة" تقتدي بها سائر دول المنطقة.

وبينما كان رأسا معسكر "الممانعة" في المنطقة (أي: إيران وسوريا) يتهمان "المعتدلين" بالتبعية للولايات المتحدة، لعب هؤلاء المعتدلون دوراً مهماً في إحباط مشروع "الشرق الأوسط الكبير أو الموسع"، واستخدموا عدداً من الأدوات منها: التنادي في عام 2004 إلى معالجة النظام العربي وإصلاح منظمته الإقليمية (جامعة الدول العربية)، وإعلان وضع وثائق للإصلاحات الداخلية في إطار التأكيد على أن الإصلاح يأتي من الداخل وليس من الخارج، والتوافق الضمني على عدم تقديم مساعدة حقيقية للولايات المتحدة في العراق وتركها لتغرق في مستنقع احتلال هذا البلد، مع رفض إرسال قوات عربية إليه، والتصدي (قدر المستطاع) للضغوط الأميركية التي تستهدف هذا الموقف. هذا فضلاً عن غياب كل من السعودية ومصر عن قمة جورجيا في يونيو/حزيران 2004 التي أُعلن فيها المشروع؛ الأمر الذي أدى إلى تخفيض السقف المتوقع منه وإضعافه، لكن دون أن تدخل الرياض أو القاهرة في مواجهات كلامية أو مبارزات بلاغية مع واشنطن¹.

ويبدو أن الحكومة السعودية وجدت أن التشديد على آلية الإصلاح السياسي والاقتصادي ربما يسهم في تحسين العلاقات المتوترة مع واشنطن. صحيح أن النظام

1 د. وحيد عبد المجيد، نهاية الليبرالية: باراك أوباما... وروح أميركا، مكتبة الأسرة 2009، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2009، ص 84-89.

لم يصبح ليبرالياً، إلا أنه جرت بعض الخطوات المحدودة مثل إجراء الانتخابات البلدية وإطلاق تصريحات عن رغبة القيادة السعودية في إعطاء فرصة أكبر للنساء¹.

وفي سياق رؤية الإصلاح قدمت السعودية مشروعاً إلى قمة شرم الشيخ العربية التي انعقدت في أول مارس/آذار 2003 بشأن تطوير الجامعة العربية، وتضمنت ديباجته التأكيد على أن "الإصلاح الذاتي داخل الدول العربية هو المنطلق الأساسي لبناء القدرات العربية، وتوفير شروط النهضة العربية الشاملة، وتلبية متطلبات الانخراط الإيجابي في ميادين المنافسة العالمية، وتحقيق التنمية المستدامة، وتطوير المشاركة السياسية، وطرح برامج مدروسة لتشجيع الإبداع ورعاية الفكر الخلاق، والتعامل بموضوعية وواقعية مع المستجدات والمتغيرات المتلاحقة على الساحة الاقتصادية العالمية"².

وفي وقت لاحق رفض وزير الخارجية سعود الفيصل (19 فبراير/شباط 2004) أية مشروعات للإصلاح تأتي من الخارج، مؤكداً أن السوابق التاريخية تؤكد فشل فرض نمط إصلاحي معين على المنطقة العربية. وقد تم التأكيد على ذات الرسالة الموجهة للولايات المتحدة والدول الأوروبية خلال لقاء القيادتين المصرية والسعودية في الرياض 24 فبراير/شباط 2004، انطلاقاً من عدة ركائز:

- أن فرض نمط إصلاحي بعينه على دول المنطقة لن يحقق الاستقرار فيها؛ بل قد يقود إلى حالة فوضى.
- لكل دولة الحق في أن تتبع أسلوبها الخاص في تحقيق الإصلاحات التي تراها ضرورية، وتلبي احتياجاتها وخصوصياتها وهويتها العربية.
- الدول العربية معنية بإصلاح ذاتها قبل غيرها³.

1 د. تيم نبلوك، المملكة العربية السعودية: السلطة والشرعية والاستمرارية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، دبي: المركز، 2007، ص 249-250.

2 د. حسن أبو طالب، "الإصلاح والسياسة الخارجية السعودية"، السياسة الدولية، العدد 156، إبريل/نيسان 2004، ص 105.

3 المصدر نفسه.

وكما ذكر آنفاً "تعرّضت العلاقات الأميركية-السعودية بعد أحداث 11 سبتمبر/أيلول 2001 وحتى عام 2004 لأزمة بسبب اندفاع تيار المحافظين الجدد صوب الضغط على الداخل السعودي لتغييره (وبخاصة في مجالات التعليم والإعلام والمرأة والإصلاح السياسي)، غير أن قدرة الدولة السعودية على التعامل مع جماعات الإرهاب والقضاء على خطورتها في الداخل، وما أظهرته الرياض أيضاً من فعالية في التعاون دولياً من أجل مكافحة الإرهاب، والدور الذي لعبته السعودية في التأثير على حركة الأحداث في المنطقة (في لبنان وفلسطين على نحو خاص)، كانت كلها اعتبارات مهمة في تغيير الأسلوب الذي تتبعه الإدارة الأميركية حيث تحوّلت قضية الإصلاح إلى قضية غير ضاغطة على العلاقات الثنائية بين البلدين، لكونها هدفاً ممكن التحقيق على مدى زمني طويل، ولكن السعودية أثبتت أنها لاعب إقليمي مهم لا يمكن التضحية به من أجل مطالب الإصلاح لدى بعض الأيديولوجيين الأميركيين"¹.

لقد بذلت الرياض جهداً كبيراً في إزالة أسباب الخلافات التي برزت في علاقاتها مع واشنطن بعد أحداث 11 سبتمبر/أيلول 2001؛ إذ سعت السعودية إلى تجذير علاقاتها مع الولايات المتحدة ومأسستها في أطر محددة، "وتم تشكيل لجنة الحوار الاستراتيجي بين البلدين في إبريل/نيسان 2005، والتي انبثقت عنها ست مجموعات عمل لتسوية الخلافات بين الدولتين من جهة ووضع الخطط والبرامج الاستراتيجية للتعاون بينهما من جهة أخرى. وتتعقد هذه اللجنة مرة كل ستة أشهر بمشاركة وزير خارجية البلدين وتقوم بالتصديق على خطط العمل المتعلقة بالأشهر الستة التالية لاجتماعها. ونتيجة للأنشطة الواسعة لهذه اللجنة، والتي شملت مختلف الأبعاد في العلاقات الثنائية بين الرياض وواشنطن بشأن القضايا الرئيسية التي شكّلت أسباب الخلاف بينهما سابقاً، أصبحت علاقاتهما مبنية على عمل مؤسسي واضح الرؤى والأهداف"².

1 د. مصطفى علوي، من دفتر السياسة المصرية، مكتبة الأسرة 2009، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2009، ص 241.

2 حسين صادقي وحسن أحمدديان، "المملكة العربية السعودية من الهيمنة النفطية إلى الزعامة الإقليمية"، مترجم في: مختارات إيرانية، العدد 127، فبراير/شباط 2011، ص 33.

وإزاء ضغوط المحافظين الجدد على منطقة الشرق الأوسط لتغيير كافة الأنظمة المعادية صراحة لواشنطن، أو تلك التي تشكل خطراً محتملاً على المصالح الأميركية، فقد لجأت الرياض إلى ثلاثة أساليب للتهرب من القيام بعملية إصلاح سياسي حقيقية في النظام السعودي، والتفتّ بها على تلك الضغوط؛ أولها: الضرب على وتر الخطر الشيعي القادم الذي يهدد أمن المنطقة واستقرارها، في مقابل التركيز على تقديم النظام السعودي بوصفه نظاماً معتدلاً في منطقة مضطربة ومتطرفة سياسياً وأيديولوجياً. والثاني: وضع العراقيل والعقبات أمام الأهداف والمصالح الأميركية في المنطقة، فيما رآه الأمير كيون ازدواجية في المواقف السعودية، بل إن بعض التحليلات الإيرانية ذهبت إلى حد أن الرياض (بالتعاون مع القاهرة وعمّان) سعت إلى إشاعة الاضطراب والفوضى في العراق عبر دعم جماعة أبي مصعب الزرقاوي وتجهيزها بما يلزم لصنع القنابل والأحزمة الناسفة، بما يمكن دول الاعتدال من صدّ الضغوط الأميركية في موضوع الإصلاح. لا، بل إن السعودية سعت إلى الضغط على الولايات المتحدة لكي تتبنى منظوراً أمنياً-استراتيجياً يفضي الطرف عن نشر الديمقراطية والإصلاح السياسي في الدول العربية، ويركز على الخطر الإيراني الذي يمثل مصدر المشكلات في المنطقة. أما الأسلوب الثالث فقد اعتمد على تبني الرياض مواقف هجومية ودبلوماسية ودعائية بعد انتصار حزب الله في حرب لبنان 2006، عبر قيام السعودية بحملات على الحزب وعلى إيران وحتى على واشنطن نفسها، لاقتناع المسؤولين السعوديين بأن الولايات المتحدة بعد تلك الحرب باتت في حاجة إلى تعاون الرياض معها أكثر من أي وقت مضى¹.

من جهة أخرى فقد ازداد النشاط الدبلوماسي والدعائي السعودي مع تعقد الأمور في العراق بعد تفجيرات سامراء فبراير/شباط 2006، وأصبحت الرياض أكثر قلقاً من اختلال التوازن الإقليمي أكثر فأكثر لمصلحة طهران التي أحكمت قبضتها على العراق المحتل وزادت نفوذها فيه عبر التحالف مع أغلب القوى

1 جمال جمالي، "السعودية واستقواء الشيعة في المنطقة"، مترجم في: مختارات إيرانية، العدد 132، يوليو/تموز 2011، ص 28-29.

والميليشيات الشيعية. كما أضاف فوز الديمقراطيين بانتخابات التجديد النصفي للكونغرس في نوفمبر/تشرين الثاني 2006 متغيراً زاد من القلق السعودي، مخافة أن يؤدي ذلك إلى مسارعة واشنطن بسحب قواتها من العراق، بما يتيح فرصة أكبر للنفوذ الإيراني هناك. ولذلك "قام السعوديون (من أجل صرف السياسة الأميركية عن القيام بانسحاب سريع من العراق)، قاموا بتحذير واشنطن صراحةً من أنه في حال قيامها بإخراج قواتها من العراق، فإن السعودية ستقوم بدعم الجماعات والقوى السنية في العراق، بشكل مباشر وغير مباشر¹.

ورغم وجود بعض المبالغة في مثل هذه التحليلات الإيرانية، إلا أنها تقدم أمثلة على ترابط التحرك السعودي إزاء العراق ولبنان وفلسطين وعلاقته بالسياسة الأميركية في هذه القضايا. ومما ساعد على نجاح ذلك التحرك وجود ثلاثة عوامل؛ أولها: تأثير تصريحات الرئيس أحمدني نجاد المتكررة عن إزالة إسرائيل من خريطة المنطقة، وهو ما أعطى للسعودية فرصة استثنائية لتقدم نفسها بوصفها دولة معتدلة ومسالمة في منطقة مضطربة. وثانيها: تعظيم المخاوف الدولية من البرنامج النووي الإيراني بوصفه مدخلاً هيمنة إيران على المنطقة بكاملها. وثالثها: انتصار حزب الله في حرب لبنان صيف 2006 الذي سوقته دول الاعتدال العربي بوصفه امتداداً شيعياً خطيراً في ربوع منطقة الشرق الأوسط².

وفسر البعض قيام السعودية بتنشيط مساعيها السياسية وأدائها الدبلوماسية والمالية بالرغبة في تقوية دورها الإقليمي المقترنة بالخشية من تراجع النفوذ السني في المنطقة؛ "ومن هنا جاء انكباب الرياض على ملفات إقليمية (العراق، ولبنان، والوساطة بين حركتي فتح وحماس) في سعي لمواجهة تصاعد النفوذ الإيراني من دون القطيعة مع طهران، ومع توسيع العلاقات السعودية الدولية لتشمل روسيا والصين وأوروبا إضافة إلى الولايات المتحدة بالطبع. وإذا كانت الرياض لا تدعم رسمياً الحركات السنية في العراق، إلا أنه من المرجح أنها تغض النظر عن شبكات مالية سعودية وخليجية تقوم بمثل هذا الدعم، عدا عن تهديد الرياض بالتدخل

1 المصدر نفسه، ص 30-31.

2 المصدر نفسه، ص 25-32.

لمصلحة سنة العراق إذا شعرت أنهم يتعرضون للتهديد. وتسير العلاقة السعودية-الإيرانية عموماً على إيقاع التطورات السياسية والمذهبية العراقية. وتعتمد الولايات المتحدة ودول غربية أخرى إلى صب الزيت على النار عبر الكلام المتزايد عن الخطر الإيراني لإخافة بعض الدول العربية ودفعها لشراء المزيد من السلاح في صفقات تربو على عشرات المليارات من الدولارات¹.

إن إخفاق السياسة الأميركية في العراق الرامية إلى تحويله إلى نموذج ديمقراطي تحتذي به دول المنطقة، قد أدى جزئياً إلى زيادة الطلب الأميركي على الدور السعودي، الذي ربما بلغ في بعض التقديرات حد أن تقدم الرياض مساعدة مباشرة لمنع إيران (وحلفائها) من إفشال السياسة الأميركية في العراق؛ فقد رأت دراسة أميركية أن فوز الشيعة في انتخابات 30 يناير/كانون الثاني 2005 التي قاطعها السنة، أثار قلق الولايات المتحدة. فواشنطن كانت تريد أن يشارك السنة في العملية السياسية لأنها "تريد أن يبقى العراق دولة موحدة، ولأنها تريد أن تضبط أطماع الزعامة الشيعية، لكن التفاهم الأميركي مع المرجع الشيعي علي السيستاني لم يشكل حماية حازمة ضد حدوث نتائج غير مرغوبة؛ لهذا أعلنت واشنطن أنها سترحب بمشاركة أحزاب سياسية سنّية في الحكومة العراقية، أو -إذا لم يتحقق هذا- في تأطير دستور العراق"².

وتتصوّر هذه الدراسة الأميركية أن الأوضاع الجيوسياسية (الناشئة من تزايد نفوذ الشيعة في العراق والمخاوف السعودية من الأطماع الإيرانية) تخلق في الواقع تقارباً في المصالح السعودية والعربية مع المصالح الأميركية؛ فإذا كانت الرياض تريد بقاء القوات الأميركية في العراق بوصفه مانعاً لمزيد من التقدم الإيراني نحو الخليج، فإنه مطلوب من السعودية أن تقنع سنة العراق بأن يوقفوا المقاومة وينخرطوا في العملية السياسية الجارية وتأطير الدستور العراقي. ولما كان جزء من مستقبل

1 د. غسان العزّي، "مستقبل العراق كمحدد لمستقبل المنطقة"، شؤون الأوسط، العدد 129، صيف 2008، ص 136.

2 جورج فريدمان، "مستقبل العراق: البحث عن توازن تجاه إيران"، المستقبل العربي العدد 314، إبريل/نيسان 2005، ص 84-85.

العراق يقع في أيدي القادة السنّة فإن ذلك يلقي بالمسؤولية على الرياض في أن تتعاون مع واشنطن لمنع أي سيناريو يتيح لإيران أن تتحرك بحرية في العراق (والخليج بالتالي) لمنع طهران من امتلاك القوة والنفوذ لتهديد حقول النفط السعودية الواقعة شرق المملكة العربية السعودية، فضلاً عن أهمية التعاون السعودي-الأميركي في التصدي لأنشطة تنظيم القاعدة في العراق.

وبهذا يكون "للسعوديين مصلحة - أكثر من غيرهم - في أن يتأكدوا أن العراق لا يتفكك، وأن الشيعة لا يُسمح لهم بأن يحكموا بلا ضابط من مصالح السنّة. من ثم فإن السعوديين هم الذين يملكون المصلحة الأكبر في التيقن من أن الأحزاب السنّية في العراق تشارك في تأطير الدستور وفي حكومات المستقبل. كما أن للسعوديين مصلحة أكيدة في أن يكبحوا جماح الدعم للمقاومين العراقيين وفي أن يروا درجة من الاستقرار تعود إلى المناطق السنّية في العراق. كما يمكن أن نضع هذا المعنى على نحو أوسع: إن لدى الوطن العربي مصلحة أكيدة في احتواء الإيرانيين، وإن لدى السعوديين كثيراً من أدوات التأثير التي تشتد الحاجة إليها لتحقيق تعاون في الوطن العربي، وبصفة خاصة المال¹.

ثانياً: بعض أوجه الاختلاف بين الرؤيتين السعودية والأميركية بشأن العراق: دعم حكومة نوري المالكي وهدف مشاركة السنّة

تحوّلت قضية العراق بعد الاحتلال إلى مادة خلافية في العلاقات الأميركية-السعودية على مدار أعوام 2003 و2004 و2005. وهو ما أدى إلى أن تحاول الرياض إرسال إشارات سلبية إزاء السياسة الأميركية تجاه العراق منذ احتلاله وحتى أوائل عام 2005، وربما يمكن تفسير ذلك بأربعة أمور؛ أولها: اللوم الذي كانت واشنطن توجّهه للرياض بسبب فشلها في الحد من تدفق السعوديين المنضوين في تشكيلات المقاومة في العراق التي تستهدف قوات الاحتلال، والذي تزامن مع طرح قانون "محاسبة السعودية" أمام مجلسي الكونغرس الأميركي اعتباراً

1 المصدر نفسه، ص 86.

من نوفمبر/تشرين الثاني 2003، والذي بقي يُناقش حتى ربيع عام 2005. والثاني: أن الرياض كانت تشكُّ في أن الولايات المتحدة طبقت بالفعل سياسة نزع السلطة من أيدي السنّة في العراق، لتمكّن دولة شيعية من النهوض هناك بالتحالف مع صوت كردي صاحب مطالب بالانفصال عن الدولة العراقية. والثالث: أن السعودية أصبحت في ذاتها هدفاً للعمليات الإرهابية التي وصلت ذروتها في عامي 2003 و2004 بعد عودة أعداد من المقاتلين السعوديين في أفغانستان والعراق¹. أما الأمر الرابع فكان يتعلق بأن الرياض لم تكن تجبذ نجاح السياسة الأميركية في العراق وجعله نموذجاً يُحتذى في المنطقة؛ لأن ذلك له تأثيراته السلبية على الوضع السعودي المحلي، فضلاً عما يمكن أن ينجم عن ذلك النجاح الأميركي من تكثيف الضغوط الأميركية والأوروبية على العائلة المالكة السعودية لتطبيق مزيد من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والتربوية².

واستطراداً في هذا المنطق الذي يشير إلى قضية العراق بوصفها موضوعاً لتوتر العلاقات السعودية-الأميركية، انتهجت الرياض إزاء العراق المحتل سياسة ذات بعدين في الواقع؛ أحدهما يقوم على التواصل مع الحكومات العراقية الانتقالية (أي: قبل تولي نوري المالكي عام 2006) وإظهار الدعم لها، والآخر يقوم على محاولة مواجهة التأثير الإيراني في العراق. وبينما يندرج ضمن البعد الأول المشاركة السعودية في مؤتمرات دول جوار العراق والمؤتمرات الدولية أيضاً حول العراق (وخصوصاً مؤتمر بغداد 10 مارس/آذار 2007، ثم مؤتمر العهد الدولي ودول الجوار في شرم الشيخ 3 و4 مايو/أيار من العام نفسه)، فإن البعد الثاني للسياسة السعودية تجاه العراق (القائم على محاولة مواجهة التأثير الإيراني في العراق) ينطوي على عنصرين فرعيين: إبداء موقف سعودي واضح بشأن معارضة فكرة تقسيم العراق كما تكرر في تصريحات المسؤولين السعوديين منذ احتلال العراق، ومنها تصريح

1 حول هذه الأسباب انظر: د. تيم نبلوك، المملكة العربية السعودية: السلطة والشرعية والاستمرارية، مصدر سابق، ص 252-253.

2 د. ستار جبار الجابري، "علاقات العراق مع دول الجوار العربية"، مصدر سابق، ص 22.

الأمير سعود الفيصل في يناير/كانون الثاني 2007 بأن "تقسيم العراق أمر غير مقبول، ومن الضروري تجنبه، لأنه سيضر بالعراقيين الذين عانوا الكثير بسبب النزاعات خلال العقود الماضية"¹.

أما العنصر الآخر الذي ارتكزت عليه الرياض في مواجهتها للنفوذ الإيراني واشتعال الأوضاع الطائفية والمذهبية في العراق فكان يقوم على محاولة الإصلاح بين سنة العراق وشيعته، ويبرز هنا استخدام السعودية لنفوذها في منظمة المؤتمر الإسلامي في الدعوة (حريف عام 2006) إلى "عقد مؤتمر لكبار المرجعيات الدينية وعلماء المسلمين من الشيعة والسنة للاجتماع تحت سقف مجمع الفقه الإسلامي الدولي التابع للمنظمة في مكة المكرمة من أجل التوافق على نص وثيقة تبيّن لكل مسلمي العراق حقيقة موقف الدين وموقف الشرع مما يجري فيه من سفك لدماء الجميع.

وبعد انعقاد المؤتمر 19 و20 أكتوبر/تشرين الأول 2006 أصدر العلماء والمراجع السنة والشيعة العراقيون الذين حضروه "وثيقة مكة المكرمة في الشأن العراقي"، والتي عُرفت باسم "وثيقة حقن الدماء"، ووقّع عليها تسعة وعشرون من هؤلاء، ومعهم ثلاثة علماء غير عراقيين من أعضاء المجمع كشهود على هذا التوافق. وقد تضمّنت الوثيقة في بدايتها التأكيد على أن "القواسم المشتركة بين المذهبين السنّي والشيوعي أضعاف مواضع الاختلاف، والاختلاف بين المذهبين - أينما وُجد - هو اختلاف نظر وتأويل وليس اختلافاً في أصول الإيمان ولا في أركان الإسلام. ولا يجوز شرعاً لأحد من المذهبين أن يُكفّر أحداً من المذهب الآخر". كما أكدت الوثيقة على حرمة دماء المسلمين عند بعضهم، وبذلك "فلا يجوز التعرض لمسلم شيوعي أو سنّي بالقتل أو الإيذاء أو الترويع أو العدوان على ماله أو التحريض على شئ من ذلك، أو إجباره على ترك بلده أو محل إقامته أو اختطافه أو أخذ رهائن من أهله بسبب عقيدته أو مذهبه، ومن يفعل ذلك برئت منه ذمة المسلمين كافة مراجعهم وعلمائهم وعامتهم". واعتبرت الوثيقة أن

1 راجع: د. حسين حافظ وهيب، "العلاقات العراقية-السعودية"، دراسات سياسية، العدد 13، 2008 - 1429، ص 64-65.

"الجرائم المرتكبة على الهوية المذهبية كما يحدث في العراق هي من الفساد في الأرض الذي نهى الله عنه وحرّمه (..) وليس اعتناق مذهب، أيًا ما كان، مسوّغًا للقتل أو العدوان ولو ارتكب بعض أتباعه ما يوجب عقابه. كما أعلن العلماء والمراجع السنّة والشيعية عن تأييدهم "جميع الجهود والمبادرات الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية الشاملة في العراق"، وتأكيدهم على أن المسلمين السنّة والشيعية يقفون "صفاً واحداً للمحافظة على استقلال العراق، ووحدته، وسلامة أراضيه، وتحقيق الإرادة الحرة لشعبه؛ ويسهمون في بناء قدراتهم العسكرية والاقتصادية والسياسية ويعملون من أجل إنهاء الاحتلال، واستعادة الدور الثقافي والحضاري العربي والإسلامي والإنساني للعراق"¹.

وقد أيد المرجعان الشيعيان علي السيستاني وبشير النجفي هذه الوثيقة، وفي وقت لاحق دعا السيستاني (في بيان صادر عن مكتبه في النجف الأشرف نوفمبر/تشرين الثاني 2006) العلماء الذين وقّعوا على وثيقة مكة إلى الالتزام ببندوها، وأكد أنه "لا يوجد في العراق صراع طائفي بين أبنائه من الشيعة والسنّة، بل توجد أزمة سياسية، وهناك من يمارس العنف الطائفي للحصول على مكاسب معينة"².

كما دعا خطيب الجمعة في المسجد الحرام (الشيخ عبد الرحمن السديس) في إبريل/نيسان 2007 مسلمي العراق إلى الوحدة، وحذّر من وقوع "كارثة إنسانية كبرى" في حال استمرت أعمال القتل، مذكّرًا المسلمين بالآية الكريمة "واعتصموا بحبل الله جميعًا ولا تفرقوا". كما أطلق الشيخ عبد العزيز ابن عبد الله آل الشيخ (رئيس هيئة كبار العلماء في السعودية) فتوى حذّر فيها الشباب السعودي من الذهاب إلى الخارج بحجة الجهاد لما يترتب عليه من مفاصد كبيرة. وقد رحّب نوري المالكي رئيس الوزراء العراقي بتلك الفتوى واعتبرها بادرة طيبة من العلماء السعوديين³.

- 1 التقرير الاستراتيجي العربي 2006-2007، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في الأهرام، ص 146-147.
- 2 د. جاسم يونس الحريري، "العلاقات العراقية-الخليجية بعد الاحتلال: محددات التعاون والصراع"، مصدر سابق، ص 29.
- 3 د. حسين حافظ وهيب، "العلاقات العراقية-السعودية"، مصدر سابق، ص 64.

ولكن يبدو أن هذه الإشارات التصالحية السعودية لم تكن لتجدي نفعاً، بعد أن تسببت السياسة الأميركية في تحويل العراق إلى "دولة فاشلة"، والإجهاز بتواطؤ إيراني واضح على الروابط الوطنية والقومية بين طوائف الشعب العراقي المختلفة، وهو ما انعكس على التوازنات الإقليمية، وحول إيران لاعباً رئيساً في التفاعلات العربية. كما أن إصرار واشنطن إبان عهد المحافظين الجدد على عزل سوريا وتضييق الخناق عليها دفع دمشق لتحويل رهاناتها من الخيارات العربية إلى الاعتماد على الحليف الإيراني. أضف إلى ذلك سقوط "ديمقراطية النماذج" في العراق ولبنان وفلسطين، التي سعت واشنطن للترويج لها بوصفها "ديمقراطيات وليدة". وبدل أن تنتج الانتخابات التي حرت في هذه الدول نظاماً سياسية قوية متناغمة، استناداً إلى الفكرة الديمقراطية، تحولت هذه البلدان إلى ساحة للصراع الداخلي والإقليمي، في حين أدى الضغط الأميركي إلى ديمقراطية نظم الاعتدال العربية في مصر والسعودية والأردن إلى نتائج عكسية¹؛ إذ زاد ذلك الضغط من قبضة هذه النظم تعرف كيفية التعامل مع الضغوط الخارجية، انفجار داخلي فيها، ما دامت هذه النظم تعرف كيفية التعامل مع الضغوط الخارجية، أي بإظهار التوافق مع الأجندة الدولية لـ "مكافحة الإرهاب"، مع التأكيد على اتخاذ "إجراءات إصلاحية شكلية وآمنة" لا تهدد سيطرة النخب العربية الحاكمة فعلاً.

يضاف إلى ذلك أيضاً أن دول الاعتدال العربي استفادت من المتغيرات الإقليمية للالتفاف على الضغوط الأميركية بشأن الإصلاح. ويبدو في هذا السياق تأثير حرب لبنان صيف 2006 التي قلّصت (وربما أهدمت) إلى حد كبير هذه الضغوط؛ فهذه الحرب غيرت ولفترة طويلة قادمة، خريطة اهتمامات النخب والمواطنين في المجتمعات العربية. فبعد أن تميّزت السنوات الثلاث التالية لسقوط بغداد بحراك سياسي غير مسبوق، وبنقاشات موسعة حول فرص وإمكانات التحول الديمقراطي عربياً، عاد الصراع مع إسرائيل إلى الواجهة ليدفع الرأي العام العربي في اتجاهات بعيدة كل البعد عن حديث الديمقراطية².

1 انظر: خليل العناني، "هل يدخل العرب حقبة 'الدول الفاشلة'؟"، شؤون عربية، العدد 131، حريف 2007، ص 47.

2 بتصرف عن: د. عمرو حمزاوي، "الظلال الإقليمية لحرب لبنان"، الشرق الأوسط 24 أغسطس/آب 2006.

على أية حال، يمكن القول: إن السياسة السعودية أيّدت بعض عناصر السياسة الأميركية في العراق، لكنها اختلفت معها بدرجة واضحة في أن الرياض كانت تدافع بوضوح عن السنّة المعتدلين في العراق. وفي هذا السياق عقد وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل سلسلة لقاءات دبلوماسية في عواصم عربية وأجنبية للحد من غلواء التمرد الإيراني في العراق، والتنبيه إلى الإجحاف بحقّ السنّة في ظلّ أوضاع عراق ما بعد الاحتلال. ومن الواضح أن مسألة الدور العربي في العراق ودرجة انفتاح العواصم العربية الكبيرة عليه كانت تثير أيضاً مشكلات معقدة، ومن أمثلتها عدم تأييدها للحكومة العراقية التي شكّلها نوري المالكي في مايو/أيار 2006، مما دفع الرئيس العراقي جلال الطالباني لإبداء اندهاشه واعتراضه على ذلك، وأن يحتج على ذلك رسمياً لدى جامعة الدول العربية¹.

ولا شك في هذا السياق أن الخلاف حول تأييد حكومتَي المالكي الأولى والثانية شكّل مادة خصبة للخلافات الأميركية-السعودية حول موضوع العراق، خصوصاً في شقّ التداييع الإقليمية التي نجمت عن احتلاله، والتي أفضت إلى تعاضم الدور الإيراني هناك. ولم يكن غريباً في هذا السياق أن يوجّه عدد من المسؤولين السعوديين نقداً علنياً لإدارة بوش الابن لأنها سلّمت العراق لإيران "على طبق من ذهب"².

كما أن رفض السعودية استقبال نوري المالكي ربيع 2007 حمل رسالة ضمنية بسبب تبعية حكومته للسياسات الإيرانية الرامية إلى التمرد في العراق والمنطقة العربية برمتها، ناهيك عن اتباعه سياسة محاصصة طائفية وسياسية، مما أفسح المجال أمام التمييز الطائفي تجاه العرب السنّة، فضلاً عن إطلاق يد الميليشيات الشيعية المسلحة الموالية لإيران لإعادة رسم الأوضاع الديمغرافية والعرقية في كثير من المناطق العراقية، خصوصاً في بغداد³.

- 1 د. فتحي العفيفي، "الاستقطاب الإقليمي والتحويلات الجيو-استراتيجية: الخليج العربي في العام 2006"، المستقبل العربي العدد 333، نوفمبر/تشرين الثاني 2006، ص 113.
- 2 خليل محمد خليل إبراهيم، السياسة الأميركية تجاه الإصلاح السياسي في المملكة العربية السعودية 2001-2005، مصدر سابق، ص 95-96.
- 3 خليل العناني، "ماذا فعل العرب للتعجيل بالانسحاب الأميركي من العراق"، شؤون عربية، العدد 130، صيف 2007، ص 39.

وهكذا بقيت العلاقات بين الرياض وحكومة نوري المالكي في دائرة التوتر، بعد الاتهامات التي وجهتها الأخيرة للسعودية بأنها تدعم الفصائل الإرهابية التي تسعى إلى نسف العملية السياسية في العراق. ولعل هذا يكشف أن تلك العلاقات بقيت مسكونة بالتوترات المكتومة التي كانت تطفو إلى السطح على هيئة انتقادات وتصريحات حادة للهجة في مواقف متعددة. وذلك بخلاف مساعي دول أخرى في مجلس التعاون الخليجي لدعم حكومة نوري المالكي؛ إذ قررت دولة الإمارات العربية المتحدة مثلاً شطب جميع ديونها المستحقة على العراق والبالغة نحو سبعة مليارات دولار وذلك بالتزامن مع زيارة المالكي إلى أبوظبي في 6 يوليو/تموز 2008، وإعلان أبوظبي عن فتح سفارتها في بغداد خلال زيارة وزير الخارجية الإماراتي الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان إلى العاصمة العراقية في 5 يونيو/حزيران 2008. وقد بات تعميق العلاقات مع الدول العربية، لاسيما المجاورة منها للعراق، هدفاً بارزاً لحكومة المالكي، التي سبق أن أبدت أسفها لغياب التمثيل العربي في بغداد، في الوقت الذي قام فيه الرئيس الأميركي جورج بوش الابن والرئيس الإيراني محمود أحمدني نجاد بزيارة بغداد. وقد رد العديد من الدول العربية على هذه المطالب العراقية بقرار رفع مستوى تمثيلها الدبلوماسي لدى بغداد، مثل مصر والأردن والإمارات. وكان من المقرر أن يقوم العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني بزيارة العراق في 7 يوليو/تموز 2008، ليكون أول مسؤول عربي على مستوى القادة يزور العراق منذ الاحتلال الأميركي عام 2003، لكن عمّان ألغت الزيارة في آخر لحظة لدواعٍ أمنية¹.

وهناك من قارن بين ترحيب السعودية باستقبال إياد علاوي عام 2004، وبين رفضها استقبال نوري المالكي الذي قام بجولة عربية في إبريل/نيسان 2007. ولعل السبب الذي دفع السعودية إلى ذلك يتعلق برفض حكومة علاوي التي تسلّمت السلطة في صيف عام 2004 الانضواء كلياً تحت النفوذ الإيراني، وقدرتها على الاحتفاظ بمساحة من "الاستقلال النسبي" عن التوجّهات الإيرانية، بخلاف

1 التقرير الاستراتيجي العربي 2007-2008، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في الأهرام، 2008، ص 205.

ما آلت إليه الحال مع حكومتي إبراهيم الجعفري ونوري المالكي اللتين تشكّلتا بعد حملتي الانتخابات في مطلع عام 2005 ونهاية العام ذاته¹.

ومن جهة أخرى، لم تنجح جولة نائب الرئيس الأميركي ديك تشيني في المنطقة في مايو/أيار 2007 لدفع محور الاعتدال العربي إلى الانخراط في مواجهة مع إيران، فكان أن أخفق في تحقيق مراده لثلاثة أسباب؛ أولها: إصرار تشيني على الحصول على دعم عربي غير مشروط للمسارين السياسي والأمني في العراق، ولحكومة المالكي تحديداً، رغبةً من تشيني في تحسين قدرة الجمهوريين على إدارة صراعهم مع الديمقراطيين في الكونغرس، ولكن العديد من الدول العربية (وعلى رأسها السعودية) رفضت توفير الدعم لحكومة المالكي بسبب سياساتها الطائفية وكونها مختزقة من قبل الميليشيات الشيعية². والثاني: تجاهل تشيني المقصود لقضية فلسطين. والثالث: حقيقة التحالف الذي تسعى واشنطن لفرضه على دول الاعتدال العربي لمواجهة إيران، بعدما اتضحت طبيعة الأهداف الأميركية-الإسرائيلية في الحرب على لبنان صيف 2006³.

والجدير بالذكر أن السعودية كانت ترغب في "تقديم مساعدة حقيقية للعراقيين من أجل وقف الاقتتال الطائفي والاتفاق على ميثاق للسلام الأهلي، وذلك عبر تبني مؤتمر للحوار بين مختلف الفصائل العراقية كان مقرراً عقده في أكتوبر/تشرين الأول 2006، إلا أن تطورات الأوضاع على نحو طائفي، دفع بالرياض إلى ضرورة إعادة النظر في سياستها إزاء الحكومة العراقية"⁴.

- 1 د. أحمد يوسف أحمد ود. نيفين مسعد (محرران)، حال الأمة العربية 2008-2009: أمة في خطر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص 166-167.
- 2 خليل العناني، "ماذا فعل العرب للتعجيل بالانسحاب الأميركي من العراق؟"، مصدر سابق، ص 42.
- 3 راجع: د. محمد السعيد إدريس، "البعث الاستراتيجي لانتصار المقاومة"، المستقبل العربي العدد 343، سبتمبر/أيلول 2007، ص 51.
- 4 خليل العناني، "ماذا فعل العرب للتعجيل بالانسحاب الأميركي من العراق؟"، مصدر سابق، ص 39.

وقد أشارت دراسة بعنوان "العراق ودول الجوار وإدارة أوباما" أعدها معهد السلام الأميركي بالتعاون مع مركز هنري ستيمون إلى أن الرياض صاحبة الشراكة الطويلة مع واشنطن، صُدمت من تجاهل الأميركيين لنصائحها وعدم التشاور معها بشأن الأمور الحرجة المتعلقة بالعراق؛ فإدارة بوش الابن لم تكن على استعداد أن يملى عليها أي طرف مهما كان ما يجب أن تفعله في العراق، كما أنها لم تكن راغبة في عقد أية شراكة نزيهة فيما يتعلق بالأمور الحيوية هناك. وفي هذا الإطار وصفت بعض الأوساط السعودية تلك الإدارة بأنها كانت تتعامل مع المسألة العراقية بصورة منفردة بعيدة عن مصالح دول الجوار، ذلك على الرغم من التداخل الشديد بينها وبين الأزمات الأخرى التي تعاني منها المنطقة. كما أشارت الدراسة ذاتها إلى عدد من القضايا التي تحكم العلاقات السعودية-العراقية، ومن أبرزها: الموقف السياسي السعودي من الحكومة العراقية، ومسألة تأمين الحدود، وتحرير العراق من عزلته، والموضوعات التجارية والاقتصادية بين البلدين، ولاسيما مسألة تخفيف الديون العراقية¹.

ثالثاً: أزمة المشروع الأميركي في العراق وغياب الدور العربي وانعكاساتهما على السياسة السعودية

رغم أن عام 2004 كان عامًا حافلاً بالأحداث في العراق والمنطقة العربية، إلا أنه لم يكن عامًا حاسمًا، فالرئيس بوش الابن لم يكن بوسع القبول آنذاك إن غزو العراق كان انتصارًا للولايات المتحدة والأميركيين في سنة انتخابية شهدت فضيحة سجن أبو غريب ومذبحة الفلوجة، وكان بدهياً أن يبحث لنفسه عن مخرج عبر التشديد على "الصمود" في العراق أملاً بأن تأتي الانتخابات العراقية بالنتيجة التي تجعل الانسحاب الأميركي المبكر من العراق أمراً ممكنًا دون خسارة كبيرة على صعيد صورة واشنطن وهيبته الدولية.

وفي هذا السياق، انصرفت الأنظار إلى عام 2005 عساه أن يكون عامًا حاسمًا بالنسبة لمستقبل المشروع الأميركي في العراق نظرًا لكونه موعدًا لأول انتخابات

1 ورد في: د. نغم نذير شكر، "انتخابات 2010 وانعكاسها على مستقبل الواقع السياسي في العراق"، دراسات سياسية، العدد 16، 2010، ص 90-91.

للجمعية الوطنية أواخر يناير/كانون الثاني 2005، وكذلك موعدًا للاستفتاء العام على نص الدستور الدائم للبلاد في أغسطس/آب من العام نفسه. ووجه الأهمية بالنسبة لواشنطن أنه سيكون بإمكانها في حال نجاح تلك الانتخابات أن تدعي أنها أفضت إلى "حكومة متوازنة، تمثل الشيعة والسنة والأكراد والعراقيين العلمانيين؛ فحكومة كهذه ستمتلك وسائل القوة جميعاً (وهي تحظى بدعم واشنطن) وستكون قادرة على مواجهة المقاومة العراقية التي سببت إخراجاً متصاعداً للأميركيين، وعلى التفاوض في شأن توزيع السلطة والإعداد للدستور. أما إذا فشلت الانتخابات فسيكون على واشنطن ولنسب الاعتراف بأن وجودهما العسكري في العراق تحوّل إلى مشكلة بحد ذاته أكثر مما هو حل لمشكلة، وأن يبادرا إلى بلورة برنامج للخروج من العراق من غير أن يتركا في وضع التخبط والفوضى"¹.

بيد أن رياح الوضع العراقي لم تأت بما تشتهي سفن الاحتلال، وكان واضحاً أن النفوذ الإيراني يتزايد داخل العراق، مما دفع وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل، في كلمة له أمام مجلس العلاقات الخارجية في نيويورك سبتمبر/أيلول 2005 إلى القول: إن السياسة الأميركية في العراق تؤدي عملياً إلى تقسيم هذا البلد، وتسليمه لإيران. وأضاف، موجّهاً كلامه إلى الأميركيين: "إذا سمحتم بحرب أهلية فإن العراق سينتهي إلى الأبد، وستُدفع المنطقة إلى كارثة، ونحن العرب سنُجر إلى الصراع. سيتدخل الإيرانيون في الجنوب، والأترك في الشمال، ثم بقية دول المنطقة العربية. لقد خضنا معاً حرباً لإبعاد إيران عن العراق بعد إخراج العراق من الكويت. والآن فإننا نسلم البلاد كلها لإيران من دون مبرر. إن الإيرانيين يذهبون إلى المناطق التي تؤمّن القوت الأميركية، ويدفعون أموالاً، وينصبون حلفاءهم، وينشؤون قوات للشرطة، ويسلّحون الميليشيات هناك، والغريب أن الإيرانيين يهتمون أثناء قيامهم بكل هذا بالقوات الأميركية والبريطانية".

1 بتصرف عن: بيتر ديفيد، "2005: سنة الحسم في الشرق الأوسط"، مترجم في: حوار العرب (بيروت: مؤسسة الفكر العربي)، العدد 3، فبراير/شباط 2005، ص 96-97.

وقد عدّ البعض هذه التصريحات "أول مثال لما يمكن اعتباره مؤشراً إلى ما استجد في النهج السياسي السعودي الخارجي بعد تولي الملك عبد الله بن عبد العزيز زمام السلطة؛ فالتصريحات التي أطلقها سعود الفيصل لا تنقصها الصراحة ولا المباشرة ولا النبرة الهجومية، وهي بذلك تمثل أسلوباً جديداً في الدبلوماسية السعودية. لقد اعتاد العالم سابقاً نبرة سعودية هادئة وغير مباشرة، بل كثيراً ما كان التعرف على السياسة السعودية يأتي من خلال ما يقوله الآخرون عن هذه السياسة، لكن ما فعله الفيصل هنا قلب الصورة تماماً. واتضح لاحقاً أن تصريح وزير الخارجية هذا كان العلامة الأولى على تبلور موقف سعودي تجاه الوضع في العراق، وخصوصاً تجاه سياسة الاحتلال هناك. وبدأت الرياض بعد ذلك تصرُّ في جميع بياناتها السياسية على فكرة إعادة التوازن إلى المشهد السياسي في العراق، وعلى تحقيق مصالحة وطنية حقيقية، وبالتالي فصح المجال أمام مشاركة فعلية للسنة في العملية السياسية هناك. لكن السعودية في الوقت نفسه رفضت ضغطاً أميركية لاستقبال رئيس الحكومة العراقية نوري المالكي، لأنها ارتأت أن من غير الممكن تنفيذ الإصلاحات المطلوبة بسبب علاقاته بالمليشيات الشيعية، وتحالفه الوثيق مع طهران"¹.

بيد أن رأياً آخر في دلالات تصريحات الفيصل أشار إلى أنها "جاءت من باب الغزل السياسي السعودي للأميركيين لتحقيق هدفين: إعادة الحياة للدور السعودي في المنطقة والذي خسرتة الرياض بعد أحداث 11 سبتمبر/أيلول 2001 واتهام الغرب عامة وواشنطن بخاصة للسعودية بكونها مفقساً للإرهاب، أما الهدف الثاني فكان دعم الموقف السنّي في العراق من الدستور. وبعبارة أخرى جاءت تصريحات الوزير السعودي لتعيد الروح من جديد لسياسة الشراكة التي بُنيت عليها العلاقة التاريخية بين الرياض وواشنطن، وهذا ربما ما يفسر لنا اختيار نيويورك مكاناً لإطلاق تلك التصريحات العنيفة تجاه إيران. كما أن لهذه التصريحات هدفاً سعودياً داخلياً هو امتصاص الاحتقان المحلي الناجم عن التعاطف الشعبي السعودي مع

1 نقلاً عن: د. خالد الدخيل، "بروز الدور السعودي في إطار النظام العربي الراهن"، الدراسات الفلسطينية، العدد 72، حريف 2007، ص 8.

أبناء المناطق الغربية في العراق التي تقطنها أكثرية سنّية والتي شهدت أعمال عنف نتيجة تسلّل المجموعات الجهادية إليها واتخاذها منطلقاً لأعمالهم ضد المدنيين العزل من بقية العراقيين؛ إذ تلقى هذه الأعمال مباركة شعبية سعودية ويُنظر إليها على أنّها "مقاومة"؛ الأمر الذي دفع شرائح من السعوديين لمطالبة حكومتهم بالتدخل لصالح "المقاومة" هناك، ولعل كثرة المتطوعين السعوديين في صفوف المقاتلين العرب الأجانب داخل العراق يشير إلى هذه الرغبة الشعبية التي عبرت عنها الفتاوى المتتالية لعلماء سعوديين وكذلك حملات جمع التبرعات من المساجد تحت لافتة إعانة المناطق المتضررة من المعارك. وهذا يكشف وجود نفوذ سعودي داخل العراق (وتحديداً في المناطق ذات الأغلبية السنّية)، لكنه لا يمثل نفوذاً رسمياً بل هو نفوذ شعبي¹. وهنا تكمن المفارقة بين النفوذ السعودي ونظيره الإيراني؛ إذ الأخير هو نفوذ رسمي على عكس السعودي بالضبط، وإن كان البعض اعتبر تصريحات وزير الخارجية السعودي هي بداية رسمية للتدخل السعودي في الشأن الداخلي العراقي؛ إذ كانت السياسة السعودية تجاه العراق قبلها تقوم على أساس الابتعاد قدر الإمكان عن الشأن العراقي والتزام الحياد الظاهر².

ورغم اعتراض وزير الداخلية العراقي بيان جبر على تصريحات الفيصل، وإشارته إلى أنّها تمثل تدخلاً سعودياً في الشؤون الداخلية للعراق، إلا أن صوت وزير الخارجية السعودية لم يخفت ولم تتغير نبرة انتقاداته للسياسة الإيرانية وحلفائها العراقيين؛ فبعد أقل من شهر واحد عقدت اللجنة الوزارية المنبثقة عن

1 تشير مصادر متعددة إلى وجود نفوذ للسعودية بين أهل الموصل والأنبار عموماً، لأنهم يرتبطون بأواصر القرى مع قبائل شمر وعنزة وغيرها في نجد، انظر: د. جمال واكيم، صراع القوى الكبرى على سوريا: الأبعاد الجيوسياسية لأزمة 2011، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2011، ص 206. وأيضاً: غيرد نومان، محددات السياسة الخارجية وأنماطها: "توازن كلي" و"استقلالية نسبية" في ظروف متباينة، في: بول آرتس وغيرد نومان (محرران)، المملكة العربية السعودية في الميزان: الاقتصاد السياسي والمجتمع والشؤون الخارجية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012، ص 406.

2 نقلاً عن: محمد حسن الموسوي، "ولكن لماذا لم يكن للسعودية نفوذ في العراق؟"، من موقع آراب تايمز 9 أكتوبر/تشرين الأول 2005 على الرابط:

جامعة الدول العربية لبحث المسألة العراقية، اجتماعاً في 2 أكتوبر/تشرين الأول 2005 بقصر المؤتمرات بجدة، وحضرها وزراء خارجية كل من السعودية والعراق وسوريا والجزائر والكويت والبحرين ومصر والأردن، إضافة إلى الأمين العام للجامعة.

وأشار الأمير سعود الفيصل في كلمته أمام الاجتماع إلى عدة أمور، من أهمها تركيز بلاده على المصالحة الوطنية، ووحدة الشعب العراقي وعدم خلق مناخ استقطابي يجر تدخلات خارجية على العراق، وتكريس هوية العراق العربية، والابتعاد عن كل ما من شأنه تهديد وحدته أو تجزئته إلى كيانات صغيرة، وأهمية تغليب المصلحة الوطنية على المصلحة الطائفية في الدستور العراقي الجديد، وأن تشمل العملية السياسية جميع فئات الشعب العراقي، وأن تمثل مساراً بديلاً عن مسار العنف المسلح، مع تحذير دول الجوار من التدخل في العراق لأن التاريخ لن يغفر لمن حاولوا استثمار أزمة العراق (والمقصود هو إيران تحديداً). وأن لا تتحوّل الآليات الدستورية والسياسية، مثل الانتخابات والدستور إلى غاية بل أن تبقى مجرد وسيلة من وسائل تحقيق الوحدة الوطنية والهوية العراقية¹.

ومع تحذير وزير الخارجية السعودي من نشوب حرب أهلية طائفية في العراق، أشار أيضاً إلى ضرورة وضع استراتيجية للتحرك العربي لمساعدة العراق للخروج من محنته، وإنهاء حالة غياب المبادرات العربية بخصوص العراق. كما دعا إلى عقد اجتماع يضم كافة الفرقاء العراقيين تحت مظلة جامعة الدول العربية، وصولاً إلى تحقيق إجماع وطني عريض بشأن الدستور، وضمن مشاركة جميع الفئات العراقية في العملية السياسية، على أن يسبق ذلك قيام الأمين العام للجامعة بزيارة العراق، بهدف التشاور مع القوى السياسية العراقية المختلفة².

ولعل هذا الاجتماع في جدة كان أول رد فعل عربي على التخوف من وجود دور حيوي لإيران في العراق، وذلك عبر الدعوة إلى عقد مؤتمر مصالحة بين

1 بتصرف عن: "سعود الفيصل: معركة الإرهاب في العراق سيتوقف عليها مستقبل الاستقرار في الشرق الأوسط"، الشرق الأوسط، 3 أكتوبر/تشرين الأول 2005.

2 المصدر نفسه.

الطوائف العراقية المختلفة. وهو ما حدث بالفعل حين قام الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى بزيارته الأولى للعراق بعد الاحتلال، وعمل على إقناع كافة الأطراف العراقية بأهمية الحوار لوقف العنف والقتال الداخلي. وتمخضت الزيارة عن عقد المؤتمر التحضيرى للفرقاء العراقيين في مقر الجامعة العربية أواخر 2005، وتم الاتفاق فيه على عقد مؤتمر شامل للمصالحة العراقية أوائل عام 2006¹.

ويورد البعض عددًا من الملاحظات حول رد الفعل العربي (والسعودي) على الدور الإيراني في العراق²:

"أ- أن أيًا من الدول العربية لم يأخذ المسألة العراقية على محمل الجد منذ وقوع العراق تحت الاحتلال الأميركي، فلم تدعُ إحداها على سبيل المثال إلى عقد قمة عربية طارئة لمناقشة تدهور الأوضاع في العراق، ولم تتخذ الحكومات العربية موقفًا صارمًا من تجاوزات بعض الفئات في مواجهة الأخرى، ولم تحاول دولة عربية دعوة الأمم المتحدة لعقد جلسة استثنائية لمجلس الأمن أو للجمعية العامة لمناقشة الأوضاع المتدهورة في العراق.

ب- أن التحرك العربي المتأخر في العراق جاء في إطار التخوف من النفوذ الإيراني، وما يحمله من تداعيات وتهديدات لدول الجوار العربي، ولم

1 خليل العناني، "الدور الإيراني في العراق: تحركات غامضة في بيئة مضطربة"، كراسات استراتيجية، العدد 158، 2005، ص 38-39. ولمزيد من التفاصيل عن مؤتمر المصالحة الوطنية العراقية الذي انعقد في الجامعة العربية في نوفمبر/تشرين الثاني 2005، انظر: د. أحمد يوسف أحمد ود. نيفين مسعد (محرران)، حال الأمة العربية 2005: النظام العربي: تحدي البقاء والتغيير، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، إبريل/نيسان 2006، ص 35-37. وأيضًا: د. هيثم غالب الناهي، تفتت العراق: انهيار السلم المدني والدولة العراقية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013، ص 210-222. وأيضًا: إيمان أحمد رجب، "الجامعة العربية وتحقيق المصالحة الوطنية في العراق: قراءة في طبيعة الصراع وفعالية الدور"، مجلة البحوث والدراسات العربية، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية)، العدد 49، ديسمبر/كانون الأول 2008، ص 199-228.

2 خليل العناني، "الدور الإيراني في العراق: تحركات غامضة في بيئة مضطربة"، مصدر سابق، ص 39.

يأت في إطار رؤية استراتيجية لطبيعة الأوضاع في العراق، وهذا هو تفسير تأخر التحرك العربي.

ج- أن أقصى ما يمكن للعرب تقديمه للعراقيين هو إقناعهم بالاستماع إلى بعضهم بعضاً، في ظل وجود روابط قوية بين بعض الزعماء الشيعة وإيران، مما قد يقلل عملياً من فرص الدول العربية في إيقاف أي تدخل إيراني في العراق".

ولذا فإن "عملية المصالحة التي حاولت الجامعة العربية إدارتها في العراق لم تكتمل، ولكن الأثر والنتيجة الأهم للاجتماع التحضيري للحوار الوطني العراقي نوفمبر/تشرين الثاني 2005 هو تسهيل عملية مشاركة السنة العرب في العملية السياسية، والإسهام في فتح قناة إضافية للحوار والتفاهم بين مكونات الشعب العراقي. أما فيما وراء ذلك فلم يحقق المؤتمر نجاحات تذكر، فتعميق الحوار الوطني والسلم الأهلي في العراق يظل مرهوناً بالعوامل الرئيسة الحاكمة للوضع في العراق، وهو ما لا تستطيع الجامعة العربية التأثير فيه كثيراً"¹.

ولذا توقع البعض عدم حدوث تحولات جوهرية في العلاقات العربية-العراقية، ما استمرت تبعية النظام العربي للنظام العالمي. كما أن القوى السياسية العراقية النافذة كانت تبدي انخياراً أنياً لتقليص حجم هذه العلاقات، بما يعني التخفف من الاعتبارات القومية أو العربية، وصولاً إلى اعتماد خيار "مصلحة العراق أولاً" في إطار التوافق مع واشنطن، وسط مناخ عربي أظهرت فيه الدول العربية سلبية واضحة في تعاملها مع القضية العراقية، وبات فيه النظام العربي نفسه يعاني من الانكفاء والتراجع والصراعات العربية البينية، مما جعل العراق إجمالاً أكثر ارتباطاً بالبيئة العالمية والإقليمية أكثر من ارتباطه بالبيئة العربية².

1 التقرير الاستراتيجي العربي 2005-2006، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في الأهرام، 2006، ص 327.

2 د. ستار جبار علاوي ود. خضر عباس عطوان، "العراق: قراءة لوضع الدولة ولعلاقاتها المستقبلية"، مصدر سابق، ص 56-58.

أضف إلى هذا "أن واشنطن لم تكن تريد أي مكان للعرب في العراق الجديد، باستثناء المصالح التجارية أو عقود الشركات التي لا تبتعد في التحليل الأخير عن المصالح الحيوية الأميركية. فالعراق وفقاً للاستراتيجيات الأميركية الغربية لا يجب أن يكون بعد 2003 جزءاً من أي منظومة سياسية أو عسكرية عربية مهما كانت ضعيفة أو محدودة؛ فالضعف والحدودية أمران نسبيان ومؤقتان لا يجوز الركون إليهما في التخطيط الاستراتيجي. ويمكن أن يُفسّر هذا إجهاز الأميركيين على العراق بعد احتلاله؛ فمعظم ما وقع للبلد من تدمير وتخريب وقع بعد الاحتلال وبيده، وفق رؤية لإنهاء الدولة واقتلاع مؤسساتها. وقد أشار الأمير تركي الفيصل رئيس الاستخبارات السعودي إلى حقيقة رغبة المحتل في تغييب عروبة العراق بالقول: إن الفترة من عام 2003 إلى منتصف 2006 شهدت ظهور قوى وعناصر حاولت إبعاد العراق عن بعده العربي وعروبتة، والدليل تشكيل العديده من المنظمات التي كانت تعمل على الاستفراد بالعراق ووضعه تحت السيطرة الإيرانية"¹.

ورغم محدودية الخيارات السعودية تجاه الوضع العراقي، (بسبب حساسيته وتعقيدات الوضعين الإقليمي والدولي اللذين يفرضان بدورهما قيوداً على الحركة السعودية، وغياب البعد العربي عن التأثير في عراق ما بعد الاحتلال)، فإن عدداً من الباحثين السعوديين بدأوا في مناقشة تلك الخيارات؛ فالمصلحة الاستراتيجية السعودية تكمن في "دعم وحدة الدولة العراقية واستقلاليتها لكي تمتلك مقومات القوة الضرورية. كما أن سياسة الرياض في تبني خط الدعم للانتماء أو الشعور الوطني العراقي ستكون عاملاً مهماً في منع قيام حرب أهلية هناك؛ فالعمل على إحياء هذا الشعور سيكون عاملاً يحد من الاندفاع في تعميق التفرقة الطائفية التي سادت منذ سقوط نظام صدام حسين. لذا فإن قرار تبني السعودية لدعم هذا الخط الوطني يهدف الى إضعاف سيطرة العناصر الطائفية والعرقية المتطرفة على آلية

1 فالح خطاب، "المشروع الأميركي وفشل الرهان العربي في العراق"، حضارة (بيروت: مركز الأمة للدراسات والتطوير)، العدد 8، شوال 1431-أكتوبر/تشرين الأول 2010، ص 124.

صناعة القرار في عراق ما بعد الاحتلال. وهذا الخط لن يتعارض مع توجهات الدول الكبرى وبالذات توجهات السياسة الأميركية تجاه العراق التي تواجه مأزقاً حرجاً وعجزاً في القدرة على التعامل مع النفوذ الإيراني المتنامي في العراق والاتجاهات الطائفية والقومية المتطرفة. لذا فإن هناك مصلحة مشتركة في دعم هذا التوجه عند جميع الأطراف الدولية المعنية بالشأن العراقي. كما أن علاقات السعودية (بالمجتمع والدولة في العراق) ستجعلها مؤهلة لتقديم ودعم استراتيجيات جديدة للمساهمة في الخروج من المأزق العراقي وضمان المصالح الوطنية العراقية والمصالح الإقليمية والدولية، وتقطع في الوقت نفسه الطريق على من قد يتهمون المملكة العربية السعودية بالتقصير تجاه العراق وشعبه¹.

إن هذه النقطة في الخطاب أو الفكر السعودي لم يكن بمقدورها في كل الأحوال تجاوز حقيقة ضعف النفوذ العربي في العراق المختل على الأقل حتى منتصف عام 2008، وهو أمر نجح كل من الولايات المتحدة وإيران في استثماره؛ إذ جرى توظيف امتعاض كثير من القوى العراقية من المواقف العربية التي صممت عن سياسات نظام صدام حسين داخلياً وأثناء حربه مع إيران (إن لم تكن أيدته في بعض الأحيان). ويفسر البعض سياسات أغلب القوى العراقية الراغبة في الابتعاد عن الجوار العربي بعد الاحتلال، بمخزون المشاعر السلبية لديها الذي تراكم لقراصة العقود الثلاثة، "الدرجة أثار مخاوف كثيرين على العروبة في العراق، وأظهرت الخوف من ضياع العراق كوطن واحد وموحد، وكدولة رئيسة وفاعلة في المجال الإقليمي وفي التوازنات العربية، وفي الصراع مع إسرائيل ومواجهة مطامعها، ثم أخيراً كطرف رئيس ومؤثر في منظمة أوبك، وبالتحديد في تقرير مصير الثروات العربية"².

وكان من العوائق الأساسية أمام أي دور عربي في العراق، أن الرأي العام العراقي بعد الاحتلال مباشرة لم يعد مكثرًا لهذا الدور، بعد أن ساد (ولو آتياً)

1 عبد العزيز بن عثمان بن صقر، "السعودية والموقف المحتمل تجاه التطورات العراقية"، الشرق الأوسط 13 ديسمبر/كانون الأول 2005.

2 عبد الرزاق الصافي، "العراق والعرب: هل القطيعة حتمية؟"، الحياة 5 أغسطس/آب 2003.

شعور بإمكانية الاستغناء عنه، وهو ما تجلّى في رفض قوى عراقية أساسية لمسألة اشتراك قوات عربية ضمن القوة متعددة الجنسيات العاملة في العراق. وقد فسّر ذلك بوجود ميل لدى قسم من العراقيين إلى الانسحاب لبناء عراق جديد، بعيداً عن إطاره العربي، بسبب المشاعر السلبية التي تراكمت لدى كثير من أبناء الشعب العراقي إبان نظام صدام حسين؛ إذ لم يتحرك أي من العرب لنجدتهم، بل اكتفوا (أي العرب) بموقف المتفرج أو العاجز أمام التطورات العراقية، فضلاً عن أن أغلب الأكراد باتوا ينظرون لأنفسهم باعتبارهم من قومية مختلفة عن العرب، ناهيك عن شيوع نظرة سقيمة إلى الدول العربية باعتبارها مصدراً للمقاتلين المتسللين الذي يشكّلون خطراً يهز الاستقرار العراقي الهش، وخاصة دول الجوار العربي: سوريا والأردن والسعودية¹.

لقد تأخر العرب في تقديم الدعم السياسي للعراق، وتركوا الساحة تنفرد فيها القوى الأجنبية، وبعضهم كان يبرر هذا الفعل السلبي بحجج واهية، وعلى رأسها وجود الاحتلال الأميركي في العراق، بيد أن الوضع ازداد سوءاً مع ترسخ احتلال آخر هو الاحتلال الإيراني للعراق².

وسنرى أدناه كيف تطورت العلاقات العربية-العراقية في محطتين أخريين بعد محطة وقوع العراق تحت الاحتلال؛ بدأت أولاهما حينما شهدت تلك العلاقات انفتاحاً ملحوظاً في الشهور الأخيرة من عام 2008. ثم حين بدأت مرحلة أخرى أصبحت فيها تلك العلاقات أكثر أهمية قبيل انتخابات مارس/آذار 2010؛ إذ بات معيار استعادة العراق لعمقه العربي أحد معايير الحكم على شخصية رئيس الوزراء العراقي. وإن كان ذلك كله لا ينفي استمرار ضعف التواجد العربي في عراق ما بعد الاحتلال، الذي كادت إيران أن تصبح اللاعب الخارجي الأول في شؤونها عبر تحالفها مع أغلب القوى الشيعية العراقية.

1 المجلس الاستشاري العربي مستقبل العراق بعد عملية نقل السلطة، مصدر سابق، ص 110-114.

2 سيف الخياط، العقدة والعقيدة: قصة الشيعة في العراق، القاهرة: عربية للطباعة والنشر، توزيع مكتبة مدبولي، 2006، ص 194-195.

رابعاً: واشنطن والتنافس السعودي-الإيراني على العراق

كان منطقيًا أن تدعم الرياض الخيار العربي المحافظ في العراق، بهدف تقليص النفوذ الإيراني المتعاضم هناك. ومن الواضح أنه كلما تحسّنت العلاقات العراقية-الإيرانية تنخفض قيمة المتغير السعودي في العراق، وذلك بسبب التنافس المذهبي بين الرياض وطهران، وحقيقة أن أغلب القيادات السياسية في عراق ما بعد الاحتلال تعيش في حالة من التوافق الفكري والأيدولوجي مع السياسة الإيرانية. أما في حال تدهور العلاقات بين العراق وإيران فإن هناك إمكانية نسبية لتحسّن الوضع السعودي في العراق بدرجة واضحة، نظرًا لأن السعودية وسوريا تمثلان العمق الاستراتيجي العربي للعراق في حال اختلافه مع إيران¹.

بيد أن الواقع العراقي (حتى نهاية 2010 على الأقل) كان يشير إلى ضعف السّنة العرب في العراق، وهم من يمكن أن تعتمد عليهم الرياض في زيادة نفوذها في العراق؛ فقد عاش هؤلاء كمكوّن اجتماعي في العراق لقرون عديدة دون الشعور بأي شكل من أشكال التهميش والإقصاء، إلا أن الأمر اختلف كثيرًا بعد سقوط العراق في قبضة الاحتلال ربيع 2003؛ إذ أفاق العرب السّنة على حقيقة لم يتحسبوا لها قبلاً، وهي أن قوى المعارضة العراقية التي تعاونت مع قوات الاحتلال كانت تتركز في تكوينها على أسس طائفية، وأن هذه القوى وظّفت بعض الممارسات التي قام بها نظام صدام حسين ضد أبناء جلدتها لحشد الانفعالات الطائفية والقومية وإظهار أن الشيعة والأكراد وحدهم كانوا هم ضحايا ذلك النظام، الذي كان يعتمد على السّنة في قمع معارضيه، وعليه، فإن الطائفة السّنية يجب أن تدفع ثمن تلك المظالم. وقد اجتهدت بعض قوى المعارضة لتزويد أجهزة المخابرات الغربية ومراكز الضغط الفاعلة على القرار السياسي الأميركي بمعلومات عن الوضع العراقي، وأسهمت عن قصد في إيجاد تصورات خاطئة عن السّنة وتسلطهم على الشعب العراقي. بيد أن أثر ذلك كله لم يستمر طويلاً بعد أن اتضح أن الوزن النوعي للمكون السّني قد فرض نفسه عبر عمليات المقاومة

1 د. خضر عباس عطوان، "العلاقة العراقية-الإيرانية: رؤية في الواقع واحتمالات المستقبل"، شؤون خليجية، العدد 45، ربيع 2006، ص 57.

الوطنية العراقية ضد قوات الاحتلال الأميركي، والتي كانت في أغلبها تنطلق من مناطق سنّية، وكذا بعدما تركت مقاطعة السنّة لانتخابات يونيو/حزيران 2005 أثراً واضحاً على هزّ مصداقية العملية السياسية تحت حراب الاحتلال، بعد أن قاطعت نسبة 42% تلك الانتخابات، وغالبيتهم من السنّة العرب¹.

بيد أن السنّة العراقيين عانوا من "عدم تبلور مفهوم واضح للعمل السياسي؛ إذ لا قيادات فاعلة بينهم. ومما ساعد على ذلك عدم وجود مركز طائفي أو سياسي يمنح أي شخص مكانة اعتبارية بين الآخرين. كما عانوا من عدم تبلور فكر طائفي واضح، ولا يُستثنى من ذلك سوى الفكر الوهابي، أما نشاط الحزب الإسلامي العراقي بين أوساط السنّة فمرجعه عدم وجود أحزاب أخرى. ولئن كان سقوط النظام العراقي في 2003 قد نزل كمصاب على السنّة الذين جرى تحميلهم أوزار النظام، فإنه قد أدى إلى تبلور هوية طائفية سنّية، تحت ضغط الآخر الذي مارس (ولا يزال) الاغتيالات والاعتقالات والتعذيب على أساس طائفي وحسب الهوية في أحيان عديدة. ومما يمكن أن يشجّع تبلور الهوية السنّية للسنّة تزايد اتجاه السياسة العراقية نحو إيران؛ فالمعروف أن أهل السنّة من العرب في عمومهم ذوو توجهين رئيسين: عروبي قومي، وعلماني وطني. وكلاهما متعارض مع التوجّه الإيراني، لذلك يمكن أن يدفع التوجّه نحو إيران بالسنّة نحو إيلاء اهتمام أكبر والتركيز على بلورة هوية طائفية مميزة، أما في حالة تردي العلاقات العراقية-الإيرانية فستقل فرص بلورة هوية طائفية سنّية، لصالح تبلور وطنية جمعية"².

وكان مما أضعف السياسة السعودية تجاه العراق المحتل، محدودية علاقة الرياض بالقوى العراقية وضعف النفوذ السعودي في العراق مقارنة بالنفوذ الإيراني، وإن كان هذا لا ينفي وجود قوى عراقية تبدي حماساً للسعودية ودورها. وكان من هذه القوى أواخر عام 2006: هيئة علماء المسلمين، ومؤتمر أهل العراق،

- 1 د. سلمان الجميلي، "تحديات المشروع السنّي في العراق"، السياسة الدولية، العدد 162، أكتوبر/تشرين الأول 2005، ص 66-67.
- 2 د. حنّان عباس عطوان، "العلاقة العراقية-الإيرانية: رؤية في الواقع واحتمالات المستقبل"، مصدر سابق، ص 56-57.

والحزب الإسلامي، والجماعة الإسلامية الكردستانية، وحركة الوفاق الوطني (برئاسة إياد علاوي)، ومجلس الحوار (برئاسة صالح المطلك)، ومؤيدو التيار القومي العربي، وكثير من رؤساء العشائر، وشخصيات وقوى يسارية ديمقراطية¹. وفي مقابل القوى التي وافقت على الانخراط في العملية السياسية في العراق تحت الاحتلال، تأتي القوى التي لم تنخرط في هذه العملية وظلت معارضة لها أو ممانعة لأي تعاون مع المحتل، وعلى رأسها "هيئة علماء المسلمين" بقيادة حارث الضاري، وهي هيئة "أشبه بمرجعية سنّية وإن كان معنى المرجعية لدى الشيعة يختلف عنه لدى السنّة، لكن الهيئة لديها نفوذ معنوي وسياسي غير قليل، وخصوصاً في الوسط السني ولديها علاقات عربية وإقليمية لا بأس بها، لكن نفوذها لا يرتقي إلى نفوذ السيستاني لدى الشيعة أو نفوذ المراجع الأخرى"².

ويشير المشهد الإقليمي الأوسع إلى أن القوى الخارجية لعبت دوراً أصيلاً في تغذية الاستقطاب الإقليمي ودفعته إلى أقصى درجات الاحتقان، ونتيجة تنافس القوى الدولية وصراعها في قضايا العراق ولبنان وفلسطين جنت إيران كثيراً من النفوذ، بل أصبحت طرفاً في المعادلة السياسية العربية عبر توظيف أدوات فعّالة (بغض النظر عن درجة مشروعيتها) في هذه القضايا. وسعت طهران للإمساك بجيوب متوازية ودعم أغلب الفرقاء العراقيين لكي تتمكن من ملء الفراغ الذي نشأ في العراق بعد سقوط النظام. أما في لبنان فلعبت إيران على وتر العلاقات المذهبية والاستراتيجية مع حزب الله. وفي فلسطين لم تتردد في دعم حركة المقاومة الإسلامية (حماس) على الصعيدين المالي والمعنوي لتوليد ضغط على الكيان الإسرائيلي يخفف من الضغوط الغربية على إيران. "ومن المفارقات أن ثمة تداخلاً كبيراً بين الملفات الإقليمية في المنطقة، بما يصعب من إمكانية التوصل لحلول توافقية بين كافة الأطراف لإنهاء أزمات المنطقة؛ فعلى سبيل المثال كان هناك اتفاق إيراني-سعودي على التوصل لحل لأزمة لبنان عامي 2007-2008، ولكن هناك

1 عبد الحسين شعبان، "تضاريس الخريطة السياسية العراقية"، المستقبل العربي العدد 333، نوفمبر/تشرين الثاني 2006، ص 67-68.

2 المصدر نفسه، ص 53.

خلافًا كبيرًا بين الطرفين حول أساليب معالجة الوضع في العراق. بل على العكس يتحدث البعض عن حرب باردة بين الرياض وطهران من أجل ملء الفراغ الإستراتيجي في العراق¹.

ومما زاد القلق السعودي، مظاهر الصعود الشيعي في المنطقة بعد حرب العراق ربيع 2003. وبحسب فالي نصر -وهو باحث أميركي من أصل إيراني وأستاذ جامعي مهتم بدراسة المسألة الشيعية وأبعادها الإقليمية- فإن ما جرى في الانتخابات البلدية السعودية عام 2005 هو نموذج يوضح هذا الصعود؛ "فمن أدلوا بأصواتهم في المناطق الشيعية كانوا ضعف من قاموا بذلك في المناطق السنية. إضافة إلى ذلك، فإن القيادي الشيعي حسن الصفار حثّ الشيعة على الذهاب إلى صناديق الاقتراع، مشيرًا إلى ما حدث في العراق، ومؤكّدًا أن شيعة السعودية يجب أن يشاركون بقوة حتى يحصلوا على حقوقهم. ويؤكد فالي نصر على أن قاعدة "فرد واحد، صوت واحد" أصبحت تحرك الشيعة بقوة في كل مكان من المنطقة، سواء في السعودية أو البحرين أو لبنان، لأنها هي القاعدة التي أوصلت شيعة العراق إلى كراسي الحكم"².

ويكمن مصدر القلق السعودي في أن العراق قد يكون قد دخل في دائرة نمط من الحكم السياسي الذي يمثل "ديكتاتورية شيعية مدعومة من إيران"، لتتشكّل من جديد خارطة استقطاب دينية/مذهبية لا تحظّها العين قوامها (حزب الله في لبنان، العلويون في سوريا، الحكم الشيعي في إيران، الشيعة الحاكمون في عراق ما بعد الاحتلال، الشيعة في المنطقة الشرقية من السعودية، شيعة البحرين، وشيعة الكويت). وكل هؤلاء يمثلون قوة لا يستهان بتأثيراتها الإقليمية في التحولات الجيوستراتيجية. وذلك في وقت لا يخفى فيه ما تعرّض له سنّة العراق من تهميش سواءً على يد حكام العراق الجدد أو إيران أو الولايات المتحدة نفسها التي آثرت التحالف مع شيعة العراق بشكل واضح. ولكن ثمة من يرى أن واشنطن كانت

1 خليل العناني، "هل يدخل العرب حقبة "الدول الفاشلة"؟"، مصدر سابق، ص 45-46.

2 شحاتة محمد ناصر، "الظاهرة الشيعية في الشرق الأوسط.. مراجعة للأدبيات"، السياسة الدولية، العدد 176، إبريل/نيسان 2009، ص 21.

تريد تحويل العراق إلى فتح للإسلاميين الراديكاليين في إطار الحرب على الإرهاب، بعدما تجاسروا على مهاجمة الولايات المتحدة في عقر دارها في سبتمبر/أيلول 2001. وفي هذا الإطار جرى استقطاب دول الخليج، وبخاصة السعودية التي سهّلت عبور الجهاديين إلى بلاد الرافدين لأجل تحقيق الهدف الأميركي، في حين أرادت الرياض إفشال السياسة الأميركية القائمة على تغيير الأنظمة بالقوة على نحو ما حدث لنظام الرئيس صدام حسين¹.

وترى بعض التحليلات الإيرانية أن "التأثير العربي الأكبر على نفوذ إيران في منطقة الشرق الأوسط ينطلق من السعودية؛ فالنفوذ السعودي بات موجوداً في أغلب المناطق التي يوجد بها نفوذ إيراني، مما جعل السعودية هي أكبر لاعب عربي منافس لإيران في: فلسطين، والعراق، ولبنان، والخليج، وأفغانستان، وربما كل العالم الإسلامي". هذا فضلاً عن "دور السعودية في السياسة الخارجية الأميركية الرامية إلى فرض عزلة إقليمية ودولية على إيران، وكذلك نفوذ السعودية المؤثر في تيار 14 آذار اللبناني، والدعم السعودي السياسي والأمني لسنة العراق، وكذلك الدور السعودي المحوري في جهود إقرار السلام بين العرب وإسرائيل، وكلها من العوامل التي زادت في مكانة الرياض في الملفات الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط من جهة، وارتقت بالدور السعودي في النظام الدولي من جهة أخرى"².

ومن الواضح أيضاً أن البعد الاقتصادي، أو التفاعلات الاقتصادية الإيرانية-العراقية بعد احتلال العراق، قد أسهم في تزايد تأثير العامل الإيراني في العراق في مقابل إضعاف العامل السعودي (كما سنشير أدناه)؛ "فمنذ عام 2003 بدت طهران أكثر حضوراً في الواقع العراقي بشتى مجالاته، لتدخل العلاقات بين طهران وبغداد طوراً جديداً؛ إذ سعت إيران لإعطاء حضورها في العراق بعداً هيكلياً، ثبته بعدد كبير من الاتفاقيات الثنائية في مجالات الأمن والسياسة والاقتصاد. وقد

1 د. فتحي العيفي، "الاستقطاب الإقليمي والتحويلات الجيو-استراتيجية"، مصدر سابق، ص 112-113.

2 "إيران وعلاقات القوة الجديدة في الشرق الأوسط"، الدبلوماسية الإيرانية 28 مايو/أيار 2008، مترجم في: مختارات إيرانية، العدد 96، يوليو/تموز 2008، ص 52 و55.

بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين نحو أربعة مليارات دولار خلال عام 2008. كما وصل عدد الزوار المحليين الذين تنقلوا بين العراق وإيران أكثر من 2.5 مليون شخص، وهناك خطط لرفع هذا العدد في غضون أعوام إلى 20 مليوناً. وقد جرى أيضاً افتتاح العديد من المنافذ الحدودية بين الجانبين، منها أربعة منافذ مع إقليم كردستان وحده. ومن بين المشاريع المشتركة بعيدة المدى، ذلك الذي يقضي بربط العراق بإيران بخطين من السكك الحديدية؛ حيث سيمتد الخط الأول بين البصرة وشلاحة، ويهدف لنقل البضائع والمسافرين. أما الخط الثاني فسوف يربط بغداد بالمنذرية. وهناك 135 وثيقة تعاون موقعة بين العراق وإيران، فضلاً عن اتفاقهما في نهاية مايو/أيار 2009 على تفعيل 100 اتفاقية تعاون مشترك في قطاعات ومجالات مختلفة¹.

وفي سياق تعظيم النفوذ الإيراني في العراق "استطاعت طهران أن تكون شبكة لاستخباراتها في العراق، وتوسيع قاعدتها من العملاء للتحكم فيه والعمل على إفشال المشروع الأميركي. كما أن طهران اتبعت أسلوباً آخر لزيادة نفوذها في العراق، وربما ساعدها في ذلك (دون قصد) بعض الدول العربية التي أعلنت عن تخوفها غير المبرر من ولاء شيعة العراق لإيران، وقامت بالتشكيك في وطنيتهم وحتى في عروبتهم، مما أسهم في دفع كثير من الشيعة إلى الحزن الإيراني، وهذا ما عملت إيران على استثماره جيداً من أجل استقطاب أكثر للشيعة إليها. دون أن ننسى أن ثمة تصريحات ذات طابع طائفي تصدر عن بعض قادة الأحزاب الشيعية العراقية، وهو ما يوجج بدوره القلق العربي. لكن هذا في كل الأحوال لا يعفي الدول العربية من مسؤوليتها في أن تبدي استعداداً أكبر للحد من دوامة العنف الذي يضرب العراق، كما عليها أن تمد جسوراً من الثقة مع الشيعة العراقيين، لأن التشكيك في ولائهم للعراق وفي عروبتهم يدفعهم أكثر إلى الانسلاخ عن المحيط العربي الذي هو امتدادهم الطبيعي، وأن يتم الفصل بين الأحزاب الشيعية وبين

1 د. عبد الجليل زيد المرهون، "أمن الخليج: العراق وإيران والمتغير الأميركي"، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دراسات استراتيجية، العدد 147، 2009، ص 86.

الشيعة كمكوّن أساسي من مكونات النسيج العراقي¹.

ولا شك أن إيران تبيّنت تواجدها في العراق، بيد أن استراتيجيتها التي تعاملت بانتهازية مع الواقع العراقي بعد الاحتلال تعرضت للنقد والتشكيك من أوساط عربية مختلفة. ورغم تصميم واشنطن على أن ترسل الدول العربية بعثات دبلوماسية إلى العراق، والضغط المتكرر في هذا الاتجاه لدعم الحكومة العراقية وتأكيد أن تجربة الاحتلال جلبت الاستقرار، ومنع إيران في الوقت نفسه من الاستفراد بالوضع السياسي العراقي، إلا أن الدول العربية لم تستجب تمامًا لذلك، وهكذا بدا الدور العربي الرسمي مترددًا وغير فاعل في العراق مقارنة بالدور الإيراني. "وتحوّل هذا العجز العربي إلى تنديد بإيران وأفعالها في العراق واتهامها بأنها تهدّد هويته العربية"².

والواقع أن أوراق القوة الإيرانية المؤثرة جدًّا على القضية العراقية، بالتوازي مع احتمالات التفاهم الأميركي-الإيراني التي غذّتها بعض المؤشرات في عام 2007، قد أدت إلى تلطيف المقاربة السعودية تجاه إيران. ويبدو أن ذلك العام كان محوريًا في وضوح فشل سياسة الولايات المتحدة الأميركية في العراق، بعدما فشلت حليفها الأقرب (إسرائيل) في حربها على لبنان صيف 2006.

وهكذا "ينبغي وضع التطورات في العراق عام 2007 في سياق يتعلق بالصراع الأميركي-الإيراني في الخليج والوطن العربي؛ فقد واصلت إيران تحديها لاستراتيجية بوش الابن في البلدان العربية المجاورة، وبرزت طهران كأهم منافس للولايات المتحدة في المنطقة، وأفلحت في تطير صراعها مع واشنطن ضمن مصطلحات أيديولوجية ودينية، وربما نجحت في إقناع الكثير من العرب -السنة والشيعة على حد سواء- بأنها حائط صدّ للهيمنة الأميركية والإسرائيلية على العالم الإسلامي"³.

- 1 د. عبد الكريم العلوجي، "الدور الإيراني في العراق بعد الاحتلال"، حضارة، العدد 3، رجب 1430 - يوليو/تموز 2009، ص 27.
- 2 سر كيس أبو زيد، إيران والمشرق العربي: مواجهة أم تعاون؟، بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، سلسلة الدراسات الإيرانية-العربية، 2010، ص 226.
- 3 د. أحمد يوسف أحمد ود. نيفين مسعد (محرران) حال الأمة العربية 2007-2008: ثنائية التفتيت والاختراق، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008، ص 33.

ومع الحملة السياسية-الإعلامية الهائلة التي جردتها إدارة بوش الابن على الدور الإيراني في المنطقة بدا واضحاً أن تلك الإدارة تحاول استغلال مخاوف الدول العربية المعتدلة من تسرب ثورة إسلامية على النمط الإيراني عبر حدودها، في محاولة أميركية لموازنة التأثير الإيراني على العراق والمنطقة. ومن المفارقات أن تلك الفترة توافقت مع صعود في أسعار النفط بدون أن تجلب للسعودية ودول الخليج الأخرى نفوذاً سياسياً يتناسب مع هذه الزيادة. كما اتضح أيضاً أن الوطن العربي أصبح أقرب إلى ساحة قتال غربي-إيراني منه إلى أن يكون لاعباً سياسياً نشيطاً على الصعيدين الإقليمي والدولي. لا، بل إن أغلب الدول العربية ارتضت القيام بأدوار ثانوية في الصراع الدائر على مستقبل المنطقة العربية بين الولايات المتحدة وإيران، رغم الفرصة التي تتيحها تطورات البيئة الدولية وانفكاك النظام العالمي تدريجياً من القبضة الأميركية الغليظة¹.

ورغم إعلان بوش الابن في 10 يناير/كانون الثاني 2007 عن سياسة جديدة في العراق تهدف إلى تحريك البلاد نحو حل سياسي ووقف تصعيد الصراع الداخلي في العراق، وزيادة عدد القوات الأميركية بـ 20 ألف جندي إضافي (لكسر شوكة المقاومة العراقية وإقرار الأمن في بغداد على الأقل، مع زيادة تدريب وتجهيز الجيش العراقي وقوات الشرطة وإشراكها مباشرة في العمليات الأمنية)، فإن هذا الإعلان تضمن اعترافاً بفشل جزئي للسياسة الأميركية التي بُنيت على افتراضات غير سليمة وبعيدة عن الواقع. "وعلى عكس توصيات تقرير بيكر-هاملتون، فإن جوهر الاستراتيجية الجديدة لبوش الابن كان يتمثل في السياسة القديمة لتجميع "المعتدلين" من الموالين لواشنطن في المنطقة ضد إيران وسوريا. وباشرت وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس مجهوداً دبلوماسياً لإقامة محور معادٍ لإيران في أنحاء المنطقة وبناء مساندة لاستراتيجية الولايات المتحدة في العراق (عبر مؤتمر بغداد في مارس/آذار 2007 ثم مؤتمر شرم الشيخ في مايو/أيار من العام نفسه)، وهي محاولات أميركية للاستفادة من القلق الإقليمي من النفوذ الإيراني المتزايد، والمخاوف "الطائفية" المتعلقة بالتوتر بين السنة والشيعة، التي عبّر عنها الرئيس

1 المصدر نفسه، ص 33-35.

المصري حسني مبارك، والعاقل الأردني عبد الله الثاني، وزعماء دينيون مثل الشيخ يوسف القرضاوي¹.

وهذا يؤكد "أن إحدى خصائص الأزمة العراقية هي امتداداتها الإقليمية، سواء بسبب الوضع الاستراتيجي الذي يحتله العراق داخل الإقليم، أو بسبب ارتباطاته الدينية والمذهبية والعشائرية والقومية العابرة للحدود مع دول الجوار، وترتكز هذه المشكلة على التدخلات التي يقوم بها بعض دول الجوار في الوضع العراقي بهدف التأثير، أو حتى تغيير نتائج أية عملية قد تعتقد دولة معينة أو مجموعة دول أنها ضد مصالحها أو أنها تخدم مصالح طرف إقليمي آخر. والمؤكد أن استمرار هذا النوع من التأثيرات والتدخلات والضغط التي تمارسها دول الجوار يجعل من المستحيل إنهاء الأزمة الداخلية في العراق دون مساعدة تقدمها هذه الدول، غير أن تضارب المصالح والمنافسة الحامية بين دول الجوار يحتم أن تكون هناك محاولة ما لضبط تدخلاتها وتشجيع دور بناء لهذه الدول، وذلك عبر صكّ ضمانات دولية لمنع أي تدخل خارجي في الشؤون الداخلية العراقية وحماية العراق من التهديدات الآتية من الخارج؛ مما يتطلب عقد مؤتمر دولي بإشراف الأمم المتحدة ورعايتها يضع اتفاقية ملزمة تضمن عدم التدخل الخارجي عبر وضع آليات محددة بهذا الشأن"².

ولكن فكرة المؤتمر الدولي حول العراق قد لا تكون بالضرورة خياراً ناجحاً على ضوء خبرة المؤتمر الإقليمي-الدولي حول العراق الذي عُقد في بغداد في 10 مارس/آذار 2007، (وقد حضرته السعودية ممثلة بالأمير تركي بن محمد وكيل وزارة الخارجية السعودية). فبعد الكثير من التجاذبات العراقية مع الطرفين العربي والتركي، وطلب وزير الخارجية العراقي هوشيار زبياري في الاجتماع التاسع لوزراء خارجية الجوار العراقي (طهران يونيو/حزيران 2006) بأن يُعقد المؤتمر العاشر في

1 د. فالح عبد الجبار، "المشكلة العراقية: الالتباسات والتحديات"، شؤون عربية، العدد 133، ربيع 2008، ص 131.

2 التقرير الاستراتيجي العربي 2008-2009، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في الأهرام، 2010، ص 154-155.

العراق، لم ينجح هذا المسعى فكان أن تحوّل الطلب العراقي إلى عقد مؤتمر دولي وإقليمي موسع في بغداد باشتراك الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن. ورغم تفاؤل البعض بقبول وزيرة الخارجية الأميركية فيما بدا وقتها كأنه بداية تحوّل في موقف واشنطن من الانخراط في حوار مباشر مع إيران وسوريا حول ملفات المنطقة، وذهب البعض إلى حد اعتبار المشاركة الأميركية تحمل موافقة ضمنية على الجهود السعودية-الإيرانية للتعامل مع ملفات المنطقة وقضاياها وأزماتها من فلسطين إلى لبنان وصولاً إلى العراق والبرنامج النووي الإيراني. وهي الجهود التي سميت آنذاك "منهج بندر" أي الأمير بندر بن سلطان سكرتير مجلس الأمن الوطني السعودي الذي كان يدعم الجهود السعودية-الإيرانية بعلم الإدارة الأميركية وإطلاعها¹.

لكن هذه المؤشرات جميعاً لم تكن لتعني تغييراً في الموقف العربي، الذي كان يرفض (باستثناء سوريا) العملية السياسية الجارية في العراق والنتائج التي ترتبت عليها، أملاً في تدشين عملية جديدة تتيح للسنة العرب مشاركة أوسع في الثروة والسلطة. "ورغم أن هذا هو الموقف العربي التقليدي منذ إسقاط نظام صدام حسين، إلا أن تأكيد العرب له كان يهدف لإرسال رسائل لحكومة نوري المالكي والإدارة الأميركية مفادها عدم القبول بتسوية للملف العراقي تكسب منه إيران على حساب مصالح الدول العربية ومصالح السنة العرب العراقيين، أو أن ينتج عن كل ذلك صفقات أميركية-إيرانية تشمل مجمل مستقبل المنطقة. وهذا كله كان يعني في المحصلة تواضع نتائج مؤتمر بغداد قياساً بالأمال التي عُقدت عليه، ربما بما يلقي شكوكاً حول نجاح أي مؤتمر دولي حول العراق في أن يشكل حلاً فعلياً لمشكلة التدخل الخارجي فيه"².

ويبدو أن عجز واشنطن في العراق دفعها لتبني سياسة تقطيع الوقت مع الإيجاء لإيران بإمكانية إبرام تفاهم ما حول العراق، وهكذا برزت فكرة جولات الحوار

1 صلاح النصراوي، "مؤتمر بغداد.. اختبار للنيات دون حسم!!"، السياسة الدولية، العدد 168، إبريل/نيسان 2007، ص 144-145.

2 المصدر نفسه. ولزبد من التفاصيل راجع: د. أحمد يوسف أحمد، "مؤتمر بغداد ومستقبل العراق"، الاتحاد (أبوظبي) 13 مارس/آذار 2007.

الإيرانية-الأميركية التي انعقدت أولها على مستوى السفراء في بغداد في يوليو/تموز 2007، بعد أن تمت تهيئة الأجواء في لقاء وزير خارجية البلدين في مؤتمر شرم الشيخ لدول جوار العراق في مايو/أيار 2007. وبينما خرج السفير الأميركي رايان كروكر بتصريحات متفائلة حول اللقاء، وصفه المتحدث باسم الخارجية الإيرانية بأنه كان "لقاءً بروتوكولياً". واتضح لاحقاً محدودية الأفق الذي تتحرك فيه هذه المفاوضات، بعد إبراز الإيرانيين مساندتهم لحكومة نوري المالكي الذي زار طهران في 8 أغسطس/آب 2007، وبعد الجولة الثانية من المفاوضات الأميركية-الإيرانية في بغداد التي حمل فيها الأميركيون إيران المسؤولية المباشرة عن استمرار أعمال العنف في العراق. وهي ذات الاتهامات التي أوردتها السفير كروكر وديفيد بترابوس (قائد القوات الأميركية في العراق) في تقريرهما أمام الكونغرس في 12 سبتمبر/أيلول 2007، والتي سبقها أيضاً شيء من الغضب الأميركي على حكومة المالكي التي اتهمها الرئيس بوش الابن بالتساهل الشديد مع إيران¹.

ولا شك أن إجراء الولايات المتحدة وإيران مفاوضات ثنائية أو لقاءات حصرية بشأن العراق، كانت مثيرة لقلق السعودية ودول الخليج الأخرى؛ إذ تعتبر الرياض نفسها ممثلة لمصالح العرب السنة، وأن لديها كل الحق في أن تكون جزءاً من عملية التفاوض الرسمية حول العراق، ولكن الغريب أن السعودية التزمت الصمت حيال تلك اللقاءات، ربما اقتناعاً منها بأن واشنطن ستضمن المصالح السعودية بتحسين الوضع السياسي لسنة العراق، أو أنها (أي: واشنطن) ستعمل على احتواء النفوذ الإيراني، أو أن هذه اللقاءات "تفتقر إلى المصداقية ولن ينتج عنها شيء فعلي أو ملموس لأنها تتحرك على طريق وعرة مليئة بتناقض المصالح"². ويبدو أن ارتباك السياسة الأميركية تجاه إيران، وعودة المنطقية إلى حالة السيولة الإقليمية ابتداء من عام 2007 أجبر الرياض على الإقدام على بعض

1 د. منعم صاحي حسين العمار ود. خضر عباس عطوان، "المصالح في جولات الحوار الإيرانية-الأميركية تجاه العراق"، مصدر سابق، ص 193-194.
2 ريفا بهالا، "إيران والولايات المتحدة والمفاسد المحتملة للصفقة في العراق"، المستقبل العربي العدد 341، يوليو/تموز 2007، ص 100-101.

الخطوات التكتيكية التي تخفف من غلواء نظرتها لإيران، وهو ما ظهر في مناسبتين على الأقل؛ إحداهما: قيام الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد في 3 مارس/آذار 2007 بزيارة الرياض، وتصريحه بعد لقائه العاهل السعودي أنه جرى الاتفاق على "وقف الفتنة في العالم الإسلامي والتصدي للمؤامرات الهادفة إلى تقسيم العالم الإسلامي؛ فإيران والسعودية واعيتان تمامًا لتهديدات أعدائهما"¹.

أما المناسبة الأخرى فتمثلت في كلمة الأمير تركي الفيصل أمام "مؤتمر النظام الأمني في منطقة الخليج" الذي نظّمه مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية في مارس/آذار 2007؛ إذ أشار الأمير إلى وجود حاجة إلى تعاون سعودي/خليجي/عربي/إيراني في مشكلة العراق لرأب الصدع دون انتظار حل الأزمة في لبنان، وإزاء استخدام بعض القوى السياسية في العراق سلاح التشدد والمذهبية لتغطية أطماعها السياسية، وتحقيق شهوة الزعامة والتسلط، يجب تقديم العون للعراقيين كافة، وتعلّم فن التعايش وتقاسم السلطة والكفّ عن المزايدات العرقية والمذهبية، وإعطاء كل ذي حق حقه، بدلاً من السعي إلى استئصال الآخر ونفيه وتشريده².

وبغض النظر عن هذه الخطوات التكتيكية السعودية، فإن قلق الرياض قد يكون تصاعد مع تولي إدارة باراك أوباما مطلع عام 2009، والتي أفرزت تداعيات على إعادة صياغة العلاقات العربية-الأميركية وكذلك على العلاقات الإقليمية-الأميركية. فالإشارات التي أطلقها أوباما (وبالذات في أول شهور إدارته) تجاه فتح حوار مع طهران أدت إلى ارتباك حسابات بعض الأطراف العربية المراهنة على استمرار التوتر الأميركي-الإيراني بما يحدّ من تعاضم النفوذ الإقليمي الإيراني، وهو ما استدعى من واشنطن سرعة إرسال رسائل تطمينية للأطراف العربية مفادها عدم التضحية بأمنها واستقرارها في أية صفقة قد يجري عقدها مع طهران³.

- 1 د. حسن أبو طالب، "الاستقطاب الإقليمي ومستقبل القضية الفلسطينية"، السياسة الدولية، العدد 168، إبريل/نيسان 2007، ص 109.
- 2 ورد في: سركيس أبو زيد، إيران والمشرق العربي: مواجهة أم تعاون؟، مصدر سابق، ص 354-355. والمصدر يحيل إلى البيان 8 مارس/آذار 2007.
- 3 خليل العناني، "مراكز قوى جديدة في الشرق الأوسط"، شؤون عربية، العدد 138، صيف 2009، ص 37-38.

وخلال الزيارة التي قام بها أوباما إلى السعودية في 3 يونيو/حزيران 2009 قدّم تطمينات للرياض مفادها أن الحوار مع إيران لن يكون على حساب التزامات الولايات المتحدة حيال أمن الخليج أو علاقتها الوثيقة بدول المنطقة¹.

وكان وزير الدفاع الأميركي روبرت غيتس قد قام بجولة في المنطقة العربية، واستهلها بالإشارة في 4 مايو/أيار 2009 إلى أن زيارته إلى مصر والسعودية تهدف إلى تعزيز العلاقات مع أصدقاء منذ زمن طويل وأنه يريد "طمأنة مصر والسعودية وسائر دول الخليج إلى أن انفتاح واشنطن على إيران لن يكون على حسابها. وقال إنه يريد تشجيع مصر والسعودية على إقامة روابط دبلوماسية أوثق مع العراق. ورغم إقراره بوجود تأثير إيراني كبير على العراق، إلا أنه أشاد باتخاذ مصر خطوات جدية لإعادة التواصل مع الحكومة العراقية. وإذا كان العالم العربي قلقاً من النفوذ الإيراني، فيجب أن يكون للعرب نفوذ أكبر في بغداد: مزيد من السفراء، تواصل أكبر في شأن ترتيبات الأمن الإقليمي التي تشمل الدول العربية"².

ورغم هذه التطمينات الأميركية، فإن القلق السعودي من النفوذ الإيراني في العراق كان يزداد وضوحاً كلما ثارت مسألة انسحاب القوات الأميركية من العراق أو طبيعة وجودها فيه؛ فقد صاحب توقيع الاتفاقية الأمنية الأميركية-العراقية (المعروفة باتفاقية وضع القوات أو مركز القوات The Status of Forces Agreement) وتُعرف اختصاراً بـ "SOFA") أواخر نوفمبر/تشرين الثاني 2008 تصريحات تحذّر من "الانسحاب غير المسؤول للقوات الأميركية من العراق". ومن ذلك تصريح الأمير تركي الفيصل الذي صوّر فيه انسحاب القوات الأميركية من العراق على أنه يفسح المجال أمام القوى السياسية العراقية التي ترغب في تقسيم العراق. كما صرّح طارق

1 د. عبد الجليل زيد المرهون، "أمن الخليج: العراق وإيران والمتغير الأميركي"، مصدر سابق، ص 33.

2 "غيتس يزور مصر والسعودية: انفتاحنا على إيران ليس على حسابكم"، الحياة 5 مايو/أيار 2009.

عزيز نائب رئيس الوزراء العراقي السابق في مطلع أغسطس/آب 2010 بأن "الانسحاب يترك العراق للذئاب"¹.

وكان من دواعي القلق السعودي أيضاً قبيل الانتخابات العراقية في مارس/آذار 2010 ذلك الدور الذي لعبه حلفاء إيران في مسألة اجتثاث البعث، وعلى رأسهم نوري المالكي وأحمد الجلبسي. وبخلاف سلطة الاحتلال الأميركي التي راجعت موقفها من هذه المسألة ومن أمور أخرى مثل تمهيش السنّة في العملية السياسية، "ظلت مسألة الاجتثاث تشكّل التزاماً إيرانياً لأسباب تاريخية معلومة. ولذلك فإنه عندما شنّ المالكي حملة شعواء ضد البعثيين قبيل الانتخابات، واستهدف فيها نفرًا من أبرز عناصر القائمة العراقية المنافسة له (ومنهم صالح المطلك وظافر العاني)، لقي مسعاه كلّ الترحيب من إيران، وصرح الرئيس نجاد بأنه لن يُسمح للبعثيين بالعودة إلى المسرح السياسي العراقي. هذا علماً بأن الاستنفار ضد البعثيين قد وُثِرَ علاقة المالكي بسوريا الحليفة لإيران، خاصة مع اتهامه لها أكثر من مرة بالسماح بتسلل "الإرهابيين" إلى العراق"².

بعض قضايا العلاقات السعودية-العراقية وإشكالياتها

يتناول هذا الجزء عددًا من القضايا المهمة التي تركت آثارها على السياسة السعودية تجاه العراق 2003-2010، التي خيّم عليها إجمالاً مناخ من توتر العلاقات بين البلدين. وتتمحور هذا التوتر حول قضايا متنوعة، تتراوح بين الأبعاد الاقتصادية والسياسية والمذهبية والأمنية والاستراتيجية، ومنها: قضية إلغاء الديون عن العراق، ومسألة التمثيل الدبلوماسي بين السعودية والعراق، وبروز بُعد مذهبي في بعض الخلافات السعودية-العراقية، التي قد تندرج في إطار الصراعات العربية-العربية الممتدة أو المزمّنة.

- 1 راجع: إيمان أحمد رجب، "الأمن والسياسة في العراق بعد الانسحاب الأميركي"، كراسات استراتيجية، العدد 213، 2010، ص 5.
- 2 د. سعد ناجي جواد، "الحالة العراقية"، في: د. نيفين مسعد (محرر ومنسق)، كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص 362. وحول استهداف المالكي للسنّة انظر: هارون محمد، "المالكي يخطط لتصفية رموز السنّة العرب قبل الانتخابات"، القدس العربي 9 أكتوبر/تشرين الأول 2009.

بيد أن هذه التوترات المتكررة في علاقات البلدين لم تمنع السعودية من طرح مبادراتها لاستضافة مباحثات تشكيل الحكومة العراقية أواخر أكتوبر/تشرين الأول 2010، وهو ما يكشف تصاعد الاهتمام السعودي بالقضية العراقية واجتهاد الدبلوماسية السعودية في البحث عن سبل لجذب العراق المحتل إلى عمقه العربي، وتقليص النفوذ الإيراني في بلاد الرافدين.

أولاً: موقف السعودية من قضية إلغاء الديون عن العراق

بخلاف ما يظهر للوهلة الأولى، تبدو قضية إلغاء الديون العراقية المستحقة للسعودية قضية معقدة؛ إذ تتجاوز فكرة الحسابات المادية أو السياسية البسيطة لتمس مكونات العلاقة بين البلدين. ويعكس موقف الرياض من مسألة الديون العراقية أموراً تتعلق على ما يبدو بإرث العلاقات السعودية-العراقية واستمرار النظرة التنافسية بين البلدين، حتى بعد سقوط العراق تحت الاحتلال الأجنبي.

وبشكل عام يبدو أن هذه القضية بقيت محكومة بمحددات معينة؛ فقد ثابر الموقف السعودي على رفض المطالب العراقية التي لم تقتصر على المستوى الرسمي، وإنما تمثلت أيضاً في الكتابات الصحفية والأكاديمية؛ "فالحكومات العربية، وخصوصاً الخليجية، كانت مطالبة قبل غيرها بالتخلي عن الديون المستحقة على العراق، وهي الأموال التي سبق أن قدمتها دعماً لنظام صدام حسين في حربه ضد إيران. وعلى العرب أيضاً أن يقدموا دعماً سخياً لمساعدة الشعب العراقي على تجاوز أوضاعه الصعبة الناجمة عن الحصار الجائر على مدى 13 عاماً، وما خلفته سياسات صدام من دمار وتردٍ في المستوى المعيشي والصحي"¹.

ورغم الضجة التي أثارها مؤتمر مدريد للدول المانحة وإعادة إعمار العراق الذي انعقد في إسبانيا 23-24 أكتوبر/تشرين الأول 2003، ولاسيما بالنسبة لأهدافه السياسية الرامية لإسباغ القبول الدولي على الاحتلال الأميركي في العراق، ورغم تعهد الولايات المتحدة بتقديم 20 مليار دولار لإعادة بناء قطاعات الكهرباء

1 بتصرف عن: عبد الرازق الصافي، "العراق والعرب: هل القطيعة حتمية؟"، مصدر سابق.

والمياه وإنتاج النفط وإصلاح خطوط المواصلات وتدعيم قطاع الأمن، إلا أنه لوحظ تدني الإسهامات العربية في ذلك المؤتمر، التي بلغت ملياراً ونصف المليار دولار، من أصل 33 مليار دولار تعهدت بجمعها الدول المانحة لصالح إعادة إعمار العراق حتى عام 2007¹.

وبينما أعلنت السعودية في المؤتمر عن إسهامها بمليار دولار لإعادة إعمار العراق (نصف المبلغ مخصص لتمويل مشاريع إعادة الإعمار، والنصف الآخر مخصص لاثتمانات التصدير)، أعلن وزير خارجية الكويت عن مساهمة بلاده بـ 1500 مليون دولار، منها مليار دولار سبق أن قدمتها الكويت على هيئة مساعدات طبية وغذائية وأجهزة اتصالات وتوليد كهرباء وغيرها. لكن كلاً من السعودية والكويت أصرتا على عدم التنازل عن ديونهما المستحقة على العراق².

وفي 23 ديسمبر/كانون الأول 2003 رفضت السعودية أن تبحث شطب أي من الديون العراقية مع الحكومة الانتقالية في بغداد، وعلّق الأمير سعود الفيصل على ذلك بقوله: "إن المملكة ستنتظر تنصيب حكومة مستقلة في العراق، قبل أن تبحث إمكانية خفض الديون". ورغم الضغوط الأميركية في هذا الصدد، وقيام المبعوث الأميركي الخاص جيمس بيكر في نهاية عام 2003 بزيارة السعودية وإجراء محادثات مع المسؤولين السعوديين حول عدة خيارات: شطب الديون، أو خفضها، أو جدولتها عبر أجندة يستفيد منها العراق دون أن تخسر منها دول المنطقة. إلا أن الرد السعودي لم يكن إيجابياً واقتصر على تعبير الرياض في 21 يناير/كانون الثاني 2004 عن استعدادها للقيام بخفض ملموس في ديونها المستحقة على العراق، والتي تبلغ حوالي 28 مليار دولار³.

1 منتصر علم الدين، "مؤتمر مدريد للدول المانحة وإعادة إعمار العراق"، السياسة الدولية، العدد 155، كانون الثاني/يناير 2004، ص 220-221.

2 المصدر نفسه.

3 انظر: د. جاسم يونس الحريري، "العلاقات العراقية-الخليجية بعد الاحتلال: محددات التعاون والصراع"، مصدر سابق، ص 47-49.

وفي وقت لاحق، أعلنت المملكة العربية السعودية في 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2005 رفعها العقوبات الاقتصادية التي كانت فرضتها على العراق بعد غزوه للكويت¹.

ورغم ذلك بقي موقف السعودية من قضية إلغاء الديون عن العراق ثابتاً، حتى عادت القضية إلى الواجهة مع عام 2008، حينما طالبت حكومة نوري المالكي في إبريل/نيسان 2008 جميع الدول العربية بإلغاء ديونها المستحقة على العراق، وقال ناطق رسمي عراقي: "لقد قامت روسيا بإلغاء مليارات الدولارات المستوجبة علينا، ولم تقم الدول العربية بذلك"².

وكانت وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس حثت خلال اجتماعها بنظرائها الخليجيين في المنامة 21-22 إبريل/نيسان 2008 دول الخليج على إلغاء الديون المستحقة على العراق، إلا أن رايس لم تحصل على إجابة محددة بهذا الخصوص. وتباينت مواقف الإمارات والكويت والسعودية في هذا الخصوص. وبالنسبة للسعودية صرح نزار مديني وزير الدولة السعودي للشؤون الخارجية أواخر مايو/أيار 2008 بأن السعودية ربما تكون مستعدة لإعفاء العراق من كامل ديونه المستحقة لها. وأضاف: "نعي أن الدين يمثل عبئاً على اقتصادات الدول. وفي ضوء المتغيرات التي يواجهها العراق، فإننا مستعدون لبحث إسقاط الديون العراقية. وفي هذا الشأن قدمنا كل المعلومات المتاحة إلى الجانب العراقي، ونتوقع أن تجد السلطات العراقية المسؤولة حلاً مناسباً لهذه المسألة"³.

ويشير أحد المصادر إلى أنه في سياق دعم دول مجلس التعاون الخليجي لإعادة الإعمار في العراق وتخفيف أعباء ديونه، قامت دولة الإمارات العربية المتحدة بشطب جميع الديون المستحقة لها على العراق وقدرها 7 مليارات دولار في

- 1 إيمان أحمد رجب، النظام الإقليمي العربي في مرحلة ما بعد الاحتلال الأميركي للعراق، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص 181.
- 2 د. عبد الجليل زيد المرهون، "أمن الخليج: العراق وإيران والمتغير الأميركي"، مصدر سابق، ص 18. والمصدر يحيل إلى الصباح (بغداد) 20 إبريل/نيسان 2009.
- 3 المرهون، المصدر نفسه، ص 21-23.

يوليو/تموز 2008، كما قامت المملكة العربية السعودية بشطب 80% من ديونها المستحقة على العراق وقدرها 15 ملياراً¹.

غير أن الساسة العراقيين بدأوا يوجهون انتقادات أشد للمواقف العربية من قضية إلغاء الديون في عام 2009؛ فقد عبّر رئيس الوزراء نوري المالكي عن خيبة أمله من عدم إلغاء دول عربية ديونها على العراق في القمة العربية الحادية والعشرين التي انعقدت في الدوحة مارس/آذار 2009 كما فعلت دول أخرى. وأضاف: إن "مؤتمر القمة العربية في الدوحة شهد تفهماً للحال الجديدة في العراق خصوصاً في مجال تطور العملية السياسية وعدم التدخل في الشأن الداخلي ورغبة تلك الدول بفتح سفاراتها"، ولفت إلى أن "الإجابات كانت واضحة من قبل تلك الحكومات، ولكن في مجال الديون لم تكن الإجابات واضحة"².

وفي وقت لاحق طالب السفير العراقي لدى السعودية غانم الجميلي الدول العربية بأن "تفهم النظرة التي تبنتها الدول الأوروبية في إسقاط الديون المترتبة على العراق، والتي ستحقق من المصالح ما يفوق بكثير مسائل التعويضات، ولاسيما أن دول الجوار، ومنها المملكة العربية السعودية، ستستفيد من العراق أكثر بكثير من الدول الأوروبية التي هي أبعد عن العراق جغرافياً ولا توجد معها قواسم مشتركة كما هي الحال مع دول الجوار، وهنا يكمن التحدي لوضع التصور لمستقبل العراق والعمل على تحقيق التصور وبناء علاقات داخلية وخارجية"³.

والملاحظ أن الرد السعودي السلبي على مدار سنوات، تزامن مع رغبة عراقية ملحّة في تشجيع الاستثمار الخليجي في العراق، الأمر الذي تم التعبير عنه مراراً وتكراراً؛ فقد أعلن رئيس البعثة الدبلوماسية العراقية في البحرين في مارس/آذار 2004 أن العراق يعطي الاستثمارات الخليجية الأولوية في إعادة الإعمار، نافياً أن تكون هناك أية عقبات تعترض دخول المستثمرين الخليجيين

1 مجلس الفكر العربي العراق بعد انتخابات عام 2010: رؤية مستقبلية، قضايا عربية، العدد 21، القاهرة: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، 2010، ص 97.

2 راجع: الحياة 5 إبريل/نيسان 2009.

3 راجع: "السفير العراقي في الرياض: سنعمل مع السعوديين لتجاوز كل العقبات وبناء علاقات متينة"، الحياة 6 مايو/أيار 2009.

وخصوصاً السعوديين؛ فأبواب العراق مفتوحة لجميع المستثمرين الخليجيين والعرب. وقبل ذلك بشهرين تقريباً دعا شاكر محمود (عضو مجلس الحكم الانتقالي في العراق) في يناير/كانون الثاني 2004 السعوديين إلى التعاون مع العراق في مجال إعادة الإعمار. كما حثّ وزير الزراعة العراقي عبد الأمير عبود رحيمة السعوديين على المشاركة في 35 مؤسسة عراقية أنشأها مجلس الحكم برؤوس أموال أجنبية¹.

ويبدو أن هذا النهج الدبلوماسي الذي عكس رغبة عراقية في التواصل مع المحيط الخليجي، وطبيعة الرد الخليجي، شكلاً خلفية لنكوص حكومة نوري المالكي إلى لغة أكثر تشدداً في تعاملها؛ فقد عادت علاقات العراق بجيرانه بعد الغزو الأميركي إلى ما كانت عليه قبل ذلك من نزاعات شديدة مع كل من الكويت وسوريا والسعودية. مما يثبت أن الصراعات العربية-العربية تعود أساساً إلى عوامل بنيوية تنبع من النظام العربي؛ إذ لم يؤدِّ تعيّر نظام الحكم بعد الاحتلال إلى إنهاء صراعات العراق مع عدد من الدول "بل يمكن الزعم بأن العلاقات العراقية-السعودية كانت مستقرة نسبياً إبان حقبة صدام حسين قبل اجتياحه الكويت، ولكن هذه العلاقات تعرّضت إلى أزمة جديدة في مايو/أيار 2009 بعد تصريح المالكي بأنه سيتمنع عن اتخاذ أية مبادرات إضافية تجاه السعودية، لأن مبادراته السابقة فهمت خطأ على أنها ضعف من الجانب العراقي، وهي أزمة تجددت باقحام المستشار السياسي لرئيس الوزراء العراقي السعودية في أغسطس/آب 2009 بتأجيج العنف في العراق"².

ويمكن القول: إن السلوك العراقي الخارجي في الفترتين اللتين تولتهما حكومتا نوري المالكي يكشف غياب الاستراتيجية وسيطرة نظرة طائفية على السياسة الخارجية العراقية، بما يعكس طبيعة الأبعاد الداخلية لها واحتكار فريق بعينه للصلاحيات والسلطات كافة. وهو ما ألح إليه طارق الهاشمي نائب رئيس

1 د. حاسم يونس الحريري، "العلاقات العراقية-الخليجية بعد الاحتلال: محددات التعاون والصراع"، مصدر سابق، ص 14-15.

2 د. أحمد يوسف أحمد ود. نيفين مسعد (محرران)، حال الأمة العربية 2009-2010: النهضة أو السقوط، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص 104-105.

الجمهورية العراقية في يناير/كانون الثاني 2010؛ إذ أشار إلى ضرورة إعادة النظر في العملية السياسية في العراق التي كشفت سبع سنوات أنها ما زالت بحاجة إلى بناء الثقة وإزالة المخاوف؛ فالعديد من التحالفات السياسية التي تشكلت لخوض الانتخابات التشريعية في مارس/آذار 2010 ما زالت أسيرة مشاريع طائفية وعرقية رغم لباسها الوطني. أما مجلس الرئاسة العراقية فليس مسؤولاً عن الاتهامات التي توجهها حكومة المالكي لدول الجوار العربية، وصحيح أن العلاقات العراقية-العربية تمرُّ بوضع حرج، إلا أن "كلا الطرفين يتحمل مسؤولية هذا الاضطراب في العلاقات الثنائية بالقدر نفسه؛ فالعراق ليس لديه استراتيجية واضحة متماسكة في السياسة الخارجية، كما أن الدول العربية أهملته لأسباب متفاوتة. والمطلوب خطوات لبناء الثقة يبادر إليها العراق تجاه دول الجوار ودول الخليج والدول العربية وبقية دول العالم. وخلال زيارتي لمعظم دول العالم وجدتها راغبة في علاقات طبيعية مع العراق"¹.

ثانياً: مسألة التمثيل الدبلوماسي بين السعودية والعراق

ربما يكون من أبلغ المؤشرات على حالة الجمود التي سادت العلاقات السعودية-العراقية منذ وقوع العراق تحت الاحتلال عدم تعيين سفير سعودي في العراق حتى نهاية عام 2011، رغم أن هذا الموضوع بقي مطروحاً بقوة في الأوساط العربية في سياق الجدل حول أهمية التواجد العربي في العراق لثلاث تنفرد به طهران وحلفاؤها. ولكن يبدو أن العائق الأمني بقي مهيمناً على قيام الرياض بخطوة تعيين سفير لها في بغداد. وثمة أمثلة كثيرة للتصريحات السعودية التي توضح هذا الأمر. ففي يوليو/تموز 2005 صرح وكيل وزارة الخارجية السعودية المساعد للشؤون السياسية الأمير تركي بن محمد بن سعود بأن بلاده تتفهم حرص الجانب العراقي على سرعة الوجود الدبلوماسي للدول العربية وبلدان العالم في بغداد، لكنه أكد أن مسألة إرسال سفير سعودي إلى العراق تتطلب جواً أمنياً مستقرًا في

1 الهاشمي: العراق يفتقد استراتيجية واضحة ومجلس الرئاسة ليس معنياً باتهام دول الجوار"، الحياة 8 يناير/كانون الثاني 2010.

الأراضي العراقية، مشددًا على موقف الرياض من أهمية استقرار العراق وبسط الأمن فيه كونه عامل استقرار وضمادة لأمن المنطقة. ورفض الأمير إعطاء توقيت محدد لمسألة تسمية السفير السعودي في العراق، مكتفيًا بالإشارة إلى أن الأمر في اهتمام القيادة السعودية¹.

"وقد رحبت السعودية أواخر عام 2005 بافتتاح السفارة العراقية فيها وتسمية العراق سفيرًا له هناك، واستبشرت خيرًا بأن تتمكن من إرسال سفيرها إلى بغداد. وقال عبد الرزاق الكاظمي المتحدث الرسمي باسم رئيس الوزراء العراقي: "إن العراق أبلغ الجانب السعودي بأنه سوف يعيد فتح سفارته في الرياض بعد أن ظلت مغلقة منذ الغزو العراقي للكويت مطلع التسعينات"².

ويذكر أيضًا أن الولايات المتحدة الأميركية مارست الضغوط على السعودية لفتح سفارة لها في العراق؛ ففي مؤتمر لوزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس مع نظيرها السعودي مطلع أغسطس/آب 2007 قالت: "إن السعودية عضو في مجموعة دول جوار العراق التي اتفقت على مسار وإجراءات لدعم عراق ديمقراطي موحد، وكلنا لدينا هذا الالتزام لتنفيذ هذا المخطط والإجراءات. ونحن في خضم تنفيذ هذه الإجراءات أود أن أشكر الوزير سعود الفيصل على ما قاله من أن السعودية ستبحث مع الجانب العراقي كيف توجه بعثة دبلوماسية إلى العراق وهذا أمر نشجعه ونعتقد أنه خطوة مهمة لأن العلاقات الطبيعية بين العراق ودول الجوار هي مهمة جدًا لتشكيل الهوية العراقية في هذا الجزء من العالم وأشكر المملكة على هذه الخطوة ونحن سنحاول أن نساعد بأي طريقة ممكنة"³.

ورغم قيام العراق بتجهيز مبنى للسفارة السعودية في بغداد للاستفادة منه في حال وصول البعثة الدبلوماسية السعودية، كما صرح بذلك مستشار الأمن القومي

-
- 1 راجع: "الأمير تركي بن محمد: وجود سفير سعودي مرهون بتطور الحالة الأمنية في بغداد"، الحياة 19 يوليو/تموز 2005.
 - 2 د. جاسم يونس الحريري، "العلاقات العراقية-الخليجية بعد الاحتلال: محددات التعاون والصراع"، مصدر سابق، ص 12.
 - 3 "سعود الفيصل: سنرسل بعثة للعراق لبحث إقامة سفارة وسنحرص على حضور مؤتمر السلام"، الشرق الأوسط 2 أغسطس/آب 2007.

العراقي د. موفق الربيعي بعد لقائه بولي العهد الأمير سلطان بن عبد العزيز في الرياض 25 مارس/آذار 2008، فإن أعواماً أربعة مضت دون أن ترسل السعودية سفيراً لها إلى بغداد رغم تأكيد رئيس الاستخبارات العامة الأمير مقرن بن عبد العزيز في اللقاء ذاته، على أن السعودية من أكثر الدول حرصاً على عودة الحياة الطبيعية إلى العراق واستتباب الأمن فيه، وإشارته إلى أن بلاده والعراق يسعيان بكل جهد لتطوير وتعزيز العلاقات بينهما، بما يخدم الشعبين والبلدين الشقيقين، مرحباً بإسهام الشركات السعودية في بناء العراق¹.

وإزاء الانفتاح الذي ظهر في الموقف العربي تجاه العراق في الربع الأخير من عام 2008، وكان من مظاهره: إعادة افتتاح مكتب الجامعة العربية في بغداد، وتسلم مبعوثها لمهام عمله رسمياً، وقيام بعض الدول العربية بإعادة افتتاح سفاراتها في بغداد، وعدت السعودية بتسمية سفير لها في بغداد²؛ وجاء الوعد على لسان ولي العهد السعودي الأمير سلطان بن عبد العزيز الذي أعلن إعادة افتتاح السفارة السعودية في بغداد "قريباً جداً"³.

لكن الوعود السعودية لم تجد طريقها للتنفيذ، إلا في سياق التحضيرات لل قمة العربية في بغداد ربيع 2012؛ إذ قررت الرياض ترشيح سفيرها لدى الأردن فهد عبد المحسن الزيد ليكون سفيراً غير مقيم في بغداد⁴؛ مما يكشف عن "تردد سعودي في الانفتاح الدبلوماسي على العراق المحتل، وذلك رغم مطالبة قرارات مجلس الجامعة العربية الدول العربية بإعادة فتح بعثاتها الدبلوماسية في العراق، ومن ذلك قرار مجلس الجامعة في دورته العادية 133 التي عُقدت في مارس/آذار 2010. وقد

1 "الأمير سلطان يبحث مع الربيعي الوضعين الأمني والاقتصادي في العراق"، الحياة 26 مارس/آذار 2008.

2 يسري عزباوي، "تحولات الموقف العربي من العراق"، السياسة الدولية، العدد 175، يناير/كانون الثاني 2009، ص 196.

3 "الأمير سلطان يعلن قرب افتتاح السفارة السعودية في بغداد"، الحياة 9 أكتوبر/تشرين الأول 2008.

4 عمر ستار، "العراق يرحب بقرار السعودية تعيين سفير في بغداد"، الحياة 22 فبراير/شباط 2012.

بررت السعودية أكثر من مرة موقفها باعتبارها خاصة بالوضع الأمني في العراق وبطبيعة النخبة السياسية الحاكمة، خاصة مع تحوّل الدبلوماسيين العرب المعتمدين لدى بغداد إلى أهداف للجماعات المسلحة، كما في حالة الدبلوماسيين المصريين والبحرانيين (...). وإذا كانت الإشكاليات الأمنية والسياسية العراقية (مثل إشكالية دمج الصحوات) مرتبطة بالوضع داخل العراق من حيث نطاق معالجتها، فإن كيفية معالجتها تترتب عليها تداعيات تتخطى حدود الدولة العراقية، بما يؤثر على مستوى الثقة بين العراق والدول العربية، خاصة دول الخليج العربي الست، لاسيما أنها عبّرت أكثر من مرة منذ عام 2003 في إطار اجتماعات 2+5 التي اشتركت فيها مع الولايات المتحدة، ومنتديات حوار المنامة، عن حساسية مسألة إقصاء السنّة من العمليتين السياسية والأمنية، واعتبرت ذلك مبرراً لانخفاض تمثيلها الدبلوماسي في العراق¹.

ثالثاً: تكرار التوترات في العلاقات السعودية-العراقية

إضافة إلى ما أُشير إليه أعلاه من الأزمات بين بغداد والرياض، والتي تنوّعت أسبابها وخلفياتها، فقد شهدت العلاقات الثنائية بين البلدين أزمات لعب فيها العنصر المذهبي/السياسي دوراً بارزاً.

ومن الملاحظ أن هذه النوعية من الأزمات تزايدت مع اقتراب موعد انتخابات 2010 البرلمانية في العراق التي سجّلت اهتماماً سعودياً لافتاً؛ مما أسهم على ما يبدو في إثارة استياء بعض المسؤولين العراقيين. وكان من اللافت أن نهايات عام 2009 وبدايات عام 2010 شهدت توتيراً للعلاقات العراقية-السعودية، وذلك عبر تصريحات صدرت من رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي، وتلاها عدد من ردود الأفعال التي انجرّ إليها عدد من ساسة العراق المعارضين لتوجهاته، ثم اتسعت موجات ردود الأفعال لتشمل بعضاً من الدعاة السعوديين، الذين ربطوا

1 د. أحمد يوسف أحمد ود. نيفين مسعد (محرران) حال الأمة العربية 2011-2012: معضلات التغيير وآفاقه، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012، ص 237-238.

بين تصاعد أزمة صراع الدولة اليمنية مع الحوثيين من جهة، وبين مرجعية الشيخ علي السيستاني والدور الإيراني في اليمن والمنطقة من جهة أخرى. وبدا واضحاً أن علاقة القوى السياسية العراقية مع السعودية وإيران تحوّلت إلى موضوع لاستقطاب عراقي داخلي حادّ يتصاعد في كل اللحظات المفصلية التي يمرّ بها العراق المحتل.

ففي نوفمبر/تشرين الثاني 2009 أجاب نوري المالكي على سؤال يتعلق بخطوات العراق لتحسين العلاقات مع السعودية بالقول: إن كل الخطوات العراقية اصطدمت بالرفض ولم يعد لدينا خطوات نخطوها، لكن الاستعداد موجود، والباب مفتوح لعلاقات طبيعية ومتطورة متى ما أرادت ذلك الرياض. وأضاف: إن المؤشرات تؤكد أن الموقف السعودي سلبي تجاه الأوضاع العراقية ولم تُسجّل مواقف إيجابية من الحكومة. وكان قياديون في حزب الدعوة الإسلامية، أشاروا في تصريحات متعاقبة إلى أن السعودية تتدخل في الانتخابات التشريعية المزمع عقدها في مارس/آذار 2010، بدعم بعض القوى السياسية. وحول المساعي العربية والاقليمية لتقريب وجهات النظر بين بغداد والرياض، قال المالكي: كانت هناك مساعٍ عربية وإقليمية ودولية لتحسين العلاقات (بين العراق والسعودية)، لكنها توقفت لاقتناع الجميع بأنه لم تعد هناك فائدة في هذه المساعي¹.

ولم يكذب يمضي شهران على تصريحات المالكي هذه، حتى أطلق أخرى في يناير/كانون الثاني 2010، ردّاً على ما جاء في خطبة ألقاها الداعية السعودي محمد العريفي في الرياض 1 يناير/كانون الثاني 2010 تحت عنوان: "قصة الحوثيين"، وأشار فيها العريفي إلى أن "مذهب التشيع أساسه الجوسية، ووصف أتباعه بأنهم من أهل البدع الذين يرفع بعضهم الأئمة من أهل البيت إلى مراتب النبوة بل الألوهية؛ فالشيعة هاجموا الحجاج في السعودية في الماضي والحاضر، وهم يضطهدون السنّة في إيران، وهم قتلوا أكثر من مائة ألف سنّي في العراق. أما جماعة الحوثيين فقد تعلّم مؤسسها، بدر الدين الحوثي، المذهب الشيعي الاثني عشري في إيران، ونشره بين أتباعه الذين كانوا على المذهب الزيدي. والدليل

1 "المالكي: مواقف السعودية تجاه العراق "سلبية" وكل خطواتنا نحوها اصطدمت بالرفض"، القدس العربي 10 نوفمبر/تشرين الثاني 2009.

على دعم إيران للحوثيين أنهم خلال معاركهم مع الحكومة اليمنية أصروا على أن يكون علي السيستاني هو الوسيط لحل النزاع، ووجه العريفي انتقاداً لاذعاً للسيستاني، كما غمز شيعة السعودية من طرف خفي بالإشارة إلى أنه لولا يقظة الأجهزة الأمنية السعودية لرأى الناس من أفعال الشيعة عجباً¹.

ويبدو أن حجم الاحتقان في العلاقات العراقية-السعودية أدى إلى انتهاز رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي هذه الفرصة لتوجيه انتقادات حادة للمؤسسة الدينية السعودية؛ فعقب لقائه السيستاني في النجف 4 يناير/كانون الثاني 2010، قال المالكي للصحفيين: "اعتدنا الكثير من المؤسسة الدينية السعودية ومن رجالها الذين يسمون أنفسهم بالعلماء، فهي ترتكب تجاوزات بشكل دائم كونها تحمل فكراً تكفيرياً حاقداً عداًئياً. وينبغي أن تضبط المؤسسة هؤلاء، كما أن الحكومة السعودية تتحمل قسطاً من المسؤولية، يجب عليها أن ترد على الذين يُكفرون ويثيرون الفتن، وهي ليست المرة الأولى التي يتعرض فيها هؤلاء للمرور الدينية والمرجعية الشيعية"².

لقد أثارت خطبة العريفي ردود فعل شابهها مبالغت من الجانب العراقي ومن حزب الله أيضاً الذي دخل على خط الأزمة مطالباً الحكومة السعودية باتخاذ إجراءات ضد رجال دين يسعون إلى تأجيج الخلاف السنّي-الشيوعي³.

أما من الجانب السنّي، فقد "تنادت مجموعة من نواب مجلس الأمة الكويتي وبعض الدعاة لمناصرة العريفي بعد أن مُنع من دخول الكويت خوفاً من إثارة الفتنة الطائفية بعد انتقاده للمرجع الشيعي العراقي علي السيستاني؛ إذ قام هؤلاء الكويتيون بنشر بيان في الصحافة الكويتية اتجه لمناصرة الداعية السعودي من موقع طائفي"⁴.

1 "أزمة بين بغداد والرياض... والمالكي يهاجم المؤسسة الدينية السعودية"، القدس العربي 5 يناير/كانون الثاني 2010.

2 المصدر نفسه.

3 "حزب الله يطالب السعودية بمعاينة رجال دين "ينفخون بنار الفتنة"، القدس العربي 8 يناير/كانون الثاني 2010.

4 التقرير الاستراتيجي العربي 2010، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في الأهرام، 2011، ص 253.

وجاء رد الفعل السعودي على تصريحات نوري المالكي في خطوتين؛ إحداهما: ردُّ الشيخ عبد العزيز بن عبد الله آل الشيخ مفتي السعودية ورئيس هيئة كبار العلماء ورئيس اللجنة الدائمة للإفتاء؛ إذ اتهم المفتي المالكي بإطلاق مغالطات في هذا الصدد، وقد هجومه على المؤسسة الدينية السعودية وعلمائها، مؤكداً أنهم متمسكون بالكتاب والسنة، ولا يسعون في تكفير أحد، وإنما يحملون وعياً سليماً ودعوة صادقةً ونصيحةً لكل مسلم، كما أنه لا ينبغي إطلاق مثل هذه المغالطات على دولة إسلامية مشهود لها بالخير والاعتدال في أحوالها كلها¹.

أما الخطوة الأخرى فجاءت عبر تصريح المستشار في الديوان الملكي السعودي الشيخ عبد المحسن العبيكان لفضائية "العربية" بأن ما قاله العريفي لا يمثل رأي الحكومة السعودية².

كما أشار البعض إلى أن وظيفة منبر الجمعة ليست النيل من أشخاص أو طوائف، بيد أن الشيخ العريفي تحوّل من نجم شبابي إلى قضية تثير الجدل السياسي، بسبب طائفية نوري المالكي، هو وحكومته، فهي تعيش على تغذية الطائفية، لاسيما والعراق على أبواب انتخابات كبيرة ومثيرة للجدل بدت بوادرها منذ بروز "هيئة المساءلة والعدالة" أو هيئة اجتثاث البعث" ودورها الخطير³.

وبغض النظر عن نوعية الحجج التي ساقها الطرفان العراقي والسعودي لتفسير مواقفهما السياسية وطبيعة علاقتهما المتبادلة، فإنه من المفارقات أن يكون عام 2010 الذي شهد هذا التوتر بين الرياض وبغداد، هو العام ذاته الذي طرح في أواخره الملك عبد الله بن عبد العزيز مبادرته لاستضافة بلاده لمباحثات تشكيل الحكومة العراقية، وهي المبادرة التي واجهت صعوبات متعددة، أدت في النهاية لإخفاقها، على نحو ما سيتم تفصيله لاحقاً.

1 راجع: "مفتي السعودية يتهم المالكي بإطلاق مغالطات" هجومه على المؤسسة الدينية"، الشرق الأوسط 6 يناير/كانون الثاني 2010.

2 "حزب الله يطالب السعودية بمعاينة رجال دين"، مصدر سابق.

3 خالد عبدالله المشوح، "بين المالكي والعريفي.. من الطائفي؟"، الوطن (السعودية) 22 يناير/كانون الثاني 2010.

رابعاً: السياسة السعودية والانتخابات العراقية مارس/آذار 2010

رغم محورية الانتخابات العراقية في مارس/آذار 2010 ودرجة تأثيرها على الوضع المستقبلي للعراق والمنطقة، فإنه يمكن الادعاء بأن الرياض لم تستطع أن تنتهج سياسة أكثر فاعلية وتأثيراً على السياسة الأميركية، بالرغم من الديناميكية الدبلوماسية والإعلامية التي ميّزت التفاعل السعودي مع قضية العراق بداية من الأجواء التحضيرية التي سبقت تلك الانتخابات إلى أوائل نوفمبر/تشرين الثاني 2010، الشهر الذي شهد توقيع اتفاق أربيل.

اللافت هنا أن السياسة السعودية تحركت في ثلاثة أطر؛ أولها: تقديم الدعم الإعلامي للمرشحين الأقرب للخط السعودي (والأبعد عن الخط الإيراني بطبيعة الحال). ثانياً: توجيه انتقادات صريحة للمحاولات الإيرانية بإقضاء عدد من المرشحين السنّة عبر "لجنة اجتثاث البعث" التي يسيطر عليها حلفاء طهران، والإلحاح السعودي على واشنطن بعدم ترك الساحة العراقية للبعث الإيراني. وثالثها: قيام الرياض بعد الانتخابات وقبلها بالتواصل مع عدد من القيادات السياسية العراقية (بما في ذلك بعض القيادات الشيعية المؤثرة) في لقاءات رفيعة المستوى جمعت بين المسؤولين السعوديين والعراقيين.

وعلى أية حال، بدا كأن الرياض تشعر ببعض القلق، وأنها أخذت تعيد التذكير بمسؤولية بول بريمر (الحاكم المدني الأميركي للعراق) عما آل إليه الوضع العراقي خصوصاً قراره بتشكيل لجنة "اجتثاث البعث" التي لعبت دوراً خطيراً في التأثير على نتائج الانتخابات السابقة، والتي تطوّرت إلى "هيئة المساءلة والعدالة"¹.

1 هذا ما عبّرت عنه صحيفة سعودية استخدمت مصطلح "جمهورية بريمر" للتعبير عن الاستياء السعودي مما آل إليه الوضع العراقي، انظر: رأي الوطن، "ديمقراطية العراق بين الوصاية والطائفية"، الوطن (السعودية) 22 يناير/كانون الثاني 2010. كما أن المؤسسات التي أنشأها بول بريمر ظلت خاضعة لقراراته ولم تستطع سلطة أخرى الحد من صلاحياته، ما دام يتمتع بدعم إدارة الرئيس بوش الابن، راجع: د. سعد ناجي جواد، "الحالة العراقية"، في: د. نيفين مسعد (محرر ومنسق)، كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص 346-348.

لكن أجواء ما قبل الانتخابات شهدت وعياً وطنياً عراقياً متصاعداً بعدما رأى العراقيون كيف عملت القوى السياسية الطائفية الحاكمة على مراكمة الثروات وإلحاق الضرر بالعراق وأهله، وذلك نتيجة الاحتلال المزدوج الأميركي/الإيراني للبلد. ولذلك كانت نتائج التصويت تشير إلى رغبة في تجاوز الطابع الطائفي للحكم المتحالف مع الاحتلال، وهي النتائج التي تمت مصادرتها لصالح تفاهم أميركي-إيراني، حتى لو لم يكن مكتوباً¹.

وتشير إحدى الدراسات إلى أن "تحولاً مهماً طرأ على الوضع العراقي قبيل الانتخابات البرلمانية لعام 2010، التي شهدت ظاهرة جعل القبول العربي معياراً (وإن لم يكن وحيداً) لدعم مرشح معين لرئاسة الحكومة، وقد خضع لهذا المعيار جميع المرشحين. بمن فيهم أولئك الذين كانوا يتخذون مواقف مضادة للعرب والعروبة، ويربطون العرب بـ "الإرهاب" وحزب البعث. ويمكن الخروج بدالتين من هذا التحول الذي طرأ قبل الانتخابات؛ إحداهما: بداية تعافي الوعي العراقي الذي بات يضغط على السياسيين كي يعودوا بالبلاد لعمقها العربي، ودليل ذلك أن أغلب السياسيين العراقيين تقريباً كانوا خلال حملاتهم الانتخابية حريصين على تأكيد حسن علاقاتهم العربية، وبعضهم قام بزيارات متعددة خلال تلك الحملات إلى الدول العربية، وقد حصلت القائمة الأقرب إلى تمثيل الخيار العربي (أي: القائمة العراقية برئاسة إياد علاوي) على أعلى نسبة فوز في الانتخابات. أما الدلالة الأخرى فتتعلق بعودة التأثير العربي في الشأن العراقي أو في الخيارات السياسية العراقية، وإدراك السياسيين عموماً أهمية العمق العربي في استقرار العراق وتأمين مستقبلهم السياسي، وشمل ذلك قوى سياسية كانت محسوبة بالكامل على إيران، مثل: المجلس الأعلى الإسلامي الذي أدت صورته النمطية كحليف لإيران إلى تراجع دوره ومكانته بشكل كبير سواء في انتخابات مجالس المحافظات في عام 2009 أو الانتخابات البرلمانية لعام 2010؛ الأمر الذي جعله يسعى للتقرب من العرب والابتعاد بنفسه قليلاً عن إيران².

1 فالح خطاب، "المشروع الأميركي وفشل الرهان العربي في العراق"، مصدر سابق، ص 121-122.

2 بتصرف عن: د. لقاء مكّي، "الموقف العربي تجاه الانتخابات العامة في العراق 2010"، حضارة، العدد 8، شوال 1431-أكتوبر/تشرين الأول 2010، ص 138-139.

وبعد قرابة ثلاثة أسابيع من إجراء الانتخابات، أعلنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات النتائج الرسمية النهائية؛ فحصلت القائمة العراقية، بزعامة إياد علاوي، على 91 مقعداً، في حين نال ائتلاف دولة القانون بزعامة نوري المالكي 89 مقعداً من أصل 325 مقعداً في البرلمان الجديد. وجاء الائتلاف الوطني العراقي، بقيادة المجلس الأعلى الإسلامي العراقي، بزعامة عمار الحكيم، في المركز الثالث بحصوله على 70 مقعداً، وحلّ التحالف الكردستاني، الذي يضم الحزبين الكرديين الرئيسيين، في المرتبة الرابعة بحصوله على 43 مقعداً. وقد هنأ علاوي الشعب العراقي بعد فوز قائمته في الانتخابات، واعتبر هذا الفوز نصراً للعراقيين الذين اختاروا الإجماع الوطني والتغيير وأعلنوا قبر المحاصصة الطائفية والسياسية. وقال: إن نتائج الانتخابات "تعني تكليف قائمة العراقية بتشكيل الحكومة المقبلة، والعمل مع كل الأطراف التي فازت أو التي لم تفز لتشكيل الحكومة"، ثم عبّر عن استعداد بلاده "لمدّ يد الأخوة لكل دول الجوار، سوريا والسعودية وتركيا وإيران والأردن والكويت، على أساس التواصل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية". في حين أعلن المالكي عن رفضه لهذه النتائج بحجة أنها "غير متوقعة وغير مقبولة لا من قبل الشعب العراقي ولا حتى من الكيانات السياسية المشاركة في هذه الانتخابات"، مشيراً إلى أنها "عكست تلاعباً كبيراً"، وأكد مضيّه في تشكيل الحكومة القادمة¹.

وعلى صعيد آخر كانت دول الخليج تشاطر السعودية قلقها ومخاوفها من المستجدات التي أخذت تمرّ بها الحالة العراقية منذ مطلع عام 2010، والتي تمثل أولها في تفاقم أزمات الحكومات العراقية بعد انتخابات 7 مارس/آذار 2010، وعدم القدرة على تشكيل حكومة تعكس نتائج تلك الانتخابات، وبما يخدم مصلحة المواطن العراقي ويطمئن دول الجوار في الوقت نفسه. المستجد الثاني هو موعد انسحاب جزء من القوات العسكرية الأميركية (القتالية) من العراق بنهاية أغسطس/آب 2010 مع بقاء الأوضاع السياسية والأمنية والحياتية في العراق هشّة وقابلة للتدهور. أما المستجد الثالث فكان يتعلق بالقلق الخليجي من تزايد نفوذ

1 "صحوة الاعتدال في العراق، علاوي: الفوز نصر للذين أعلنوا قبر الطائفية"، الشرق الأوسط 27 مارس/آذار 2010.

الأدوار الخارجية في العراق، ولاسيما إيران وسوريا وتركيا. ويبقى دائماً القول: إن نفوذ طهران هو الأخطر، كونها الأكثر استعداداً وامتلاكاً لأدوات التأثير على الوضع العراقي الداخلي¹.

وبعد الانتخابات أصبحت الخيارات الخليجية في العراق تركز على بلوغ عدة أهداف؛ أولها: "محاولة إقناع الأميركيين بعدم الانسحاب العسكري الكامل من العراق، وإبقاء قوة قتالية أميركية فاعلة، ليس للدفاع عن العراق من الأخطار الإقليمية، وإنما لحماية الخليجيين أنفسهم من هذه الأخطار. الثاني: الدفع باتجاه إعادة العراق للدائرة العربية وتفعيل علاقاته مع العرب لموازنة المخاطر الإقليمية المجاورة، التي يعتقد كثير من الخليجيين أنها كامنة في إيران، مما يستلزم تقوية العلاقات الخليجية-التركية، ليس إيماناً بما بالضرورة، وإنما لموازنة النفوذ الإيراني القوي والمتنامي في المنطقة. الثالث: استثمار التأثير الاقتصادي الخليجي (النفطي) لإقناع واشنطن بعدم تحويل ضغوطها السياسية والاقتصادية إلى حرب عسكرية شاملة ضد إيران، لأن دول الخليج تدرك أن مثل هذه الحرب سواء قامت بها واشنطن بشكل منفرد أو عبر التعاون مع حلفائها (الأوروبيين أو الإسرائيليين أو بعض الدول العربية)، فإنه يعني تعريض الأمن والاقتصاد الخليجين إلى الخطر وربما الانهيار؛ فتداعيات تلك الحرب لن تتوقف عند الحدود الإيرانية أو الشاطئ الشرقي للخليج العربي، بل ستنقل إلى الضفة الغربية منه، وهذا ما كان الخليجيون يسعون بكل قوة إلى منع حدوثه. أما الهدف الرابع والأخير؛ فهو دعم قيام حكومة عراقية تمثل جميع الشركاء في العملية السياسية مع العمل على إشعار القوى العراقية بأن دول الخليج تقف على مسافة واحدة منهم جميعاً؛ فدول الخليج تدرك أن أوضاعها السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية ستكون في حال أفضل مع مجيء حكومة عراقية تمثل القوائم العراقية الرئيسة جميعاً، مما يقلص فرص حدوث صراع سياسي أو اندلاع الفوضى في العراق من جديد. ومعلوم أن هذه الدول باتت تخشى من هذه الفوضى، لأن في ذلك انعكاساً سلبياً خطيراً على أوضاعها

1 د. عبد السلام البغدادي، "تداعيات الانسحاب الأميركي من العراق على دول الخليج العربي"، دراسات شرق أوسطية، العدد 53، خريف 2010، ص 126-127.

الداخلية ونسيجها الاجتماعي-الثقافي الدقيق، الذي تدرك أن تعرضه لأية هزة سيتترك أثراً مدمراً على كل ما أنجزوه على الأرض خلال العقود الثلاثة المنصرمة¹. على أية حال، فقد اتضح سريعاً بعد انتخابات 2010 أن تشكيل الحكومة العراقية كان يدخل في نطاق المحاصصة والتدخلات الإقليمية والدولية في العراق ولا علاقة له بنتيجة الانتخابات. فهناك دور لإيران والولايات المتحدة (والسعودية وسوريا بدرجة أقل)، لكن الأمر محسوم حيث تسير عملية لبننة العراق على قدم وساق².

وارتأت تحليلات إيرانية أن هناك تدخلاً سعودياً-أميركياً في الانتخابات العراقية؛ "فوسائل الإعلام التابعة للسعودية تشنّ حملة دعائية وإعلامية واسعة ضد المرشحين المنتمين إلى التيارات الشيعية العراقية؛ إذ تحاول كل من واشنطن والرياض توجيه مسيرة الانتخابات لصالح عناصر من حزب البعث وشخصيات علمانية، وكذلك إلى أشباه الأحزاب". وتقارن هذه التحليلات بين الدور السعودي في الانتخابات اللبنانية في يونيو/حزيران 2009 والانتخابات العراقية في مارس/آذار 2010؛ "فالسعودية بالتعاون مع الولايات المتحدة ودول غربية أنفقت أكثر من 750 مليون دولار ليفوز تيار المستقبل بزعامة سعد الحريري بالانتخابات ويشكل حكومة موالية للغرب، وتذكر التقارير الإعلامية أن السعودية خصصت لكل مرشح انتخابي مليوناً ومائتي ألف دولار ليسير في ركاب السياسيين الأميركية والسعودية. أما في العراق فإن قناة "العربية" الفضائية قد أقامت أكبر ستوديو لها بتشجيع من القوات الأميركية، وذلك بغرض الاستفادة من الكوادر العراقية للتأثير على الانتخابات، خاصة أن أغلب الشخصيات السياسية العراقية التي ظهرت على شبكات التلفزيون السعودي حاولت نوعاً ما أن تقلل من قدرات حكومة نوري المالكي من النواحي السياسية والأمنية والخدمية، واهتمتها بالتبعية لإيران. وبالتزامن مع ذلك كانت مدن العراق المختلفة تشهد دعاية قوية

1 بتصرف عن: المصدر نفسه، ص 129.

2 هذا الرأي لأستاذ العلوم السياسية في جامعة بغداد حميد فاضل. ورد في: "إشكالية تمثيل السنة في الحكومة العراقية المقبلة"، الحياة 11 مارس/آذار 2010.

استغلتها بعض الأطياف السياسية والأحزاب المؤيدة للولايات المتحدة والسعودية، مستفيدة من الظروف الاقتصادية المسيطرة على مدن جنوب العراق ووسطه، وتبادر إلى توزيع المبالغ المالية بسخاء"¹.

واستطراداً، رأى كاتب إيراني أن الزيارة التي قام بها نائب الرئيس الأميركي جوزيف بايدن إلى العراق في يناير/كانون الثاني 2010 جاءت بطلب من السعودية بهدف إتاحة الفرصة أمام عناصر حزب البعث العراقي لدخول البرلمان، عبر إعادة النظر في قانون "احتثات البعث". ويرجع "سبب التدخل الأميركي في الانتخابات العراقية إلى أن السعودية كانت تحاول تطبيق تجربة الانتخابات البرلمانية اللبنانية في الواقع العراقي. فمنذ عام 2009 أخذ السعوديون يخترقون هيكل النظام السياسي العراقي الجديد عن طريق المساعدات المالية للشخصيات السياسية العراقية التي أعلنت اعتزامها المشاركة في الانتخابات البرلمانية. وبسبب غياب النفوذ السعودي لدى غالبية الشعب العراقي، حاولت الرياض الاستفادة من النفوذ الأميركي في العراق، رغبةً من السعودية في إعادة شخصيات من حزب البعث والشيعية العلمانيين إلى مقاليد السلطة. وعلى مدار عام 2009 قامت بعض هذه الشخصيات بزيارات إلى القاهرة وأبوظبي ودمشق وعمّان بهدف مقابلة المسؤولين الأمنيين والسياسيين السعوديين. وفي هذه اللقاءات قام بعض رؤساء الأحزاب السياسية العراقية بتقديم كشوف المرشحين المقترحين من جانبهم للحكومة السعودية التي خصصت بدورها مساعدة مالية لكل مرشح يتم الموافقة عليه من جانبها. كذلك قامت شبكة القنوات الفضائية التابعة للنظام السعودي (مثل قناة العربية) بوضع خطط ترويجية إعلامية لبرامج هؤلاء المرشحين، وقامت القناة بشنّ حملات إعلامية ضد الشخصيات الشيعية والمرجعيات الدينية العراقية، خصوصاً أولئك المعارضين للتدخل السعودي في الشأن العراقي"².

1 بتصرف عن: حسن هاني زاده، "العراق والأجواء الانتخابية المهمة"، وطن أمروزي الإيرانية 21 فبراير/شباط 2010، مترجم في: مختارات إيرانية، العدد 117، إبريل/نيسان 2010، ص 49-50.

2 حسن هاني زاده، "برنامج الولايات المتحدة والسعودية بشأن العراق"، وطن أمروزي الإيرانية 22 فبراير/شباط 2010، مترجم في: مختارات إيرانية، العدد 117، نيسان/إبريل 2010، ص 51-52.

والخلاصة أن "الولايات المتحدة والسعودية قررتا عبر إعمال التدخل المباشر سياسياً ومالياً وإعلامياً في الانتخابات العراقية، قررتا فتح الطريق أمام عودة البعثيين من رجال الصف الثاني إلى السلطة في العراق مرة أخرى"¹. أما في الأسابيع التالية لإجراء الانتخابات العراقية، فقد ذُكر أن دولاً عربية (ولاسيما السعودية) تدخلت في تلك الانتخابات وبذلت مساعي حثيثة لإلغاء الشيعة من الساحة السياسية العراقية، لدرجة دفعت رئيس الوزراء نوري المالكي إلى الاعتراض على تدخل دول الجوار في الانتخابات؛ "فالتدخل الأجنبي يزيد من حجم المشكلات القائمة في العراق؛ إذ تسعى بعض الدول إلى منع وصول الشيعة إلى السلطة عن طريق وضع العراقيل في طريق تكوين حكومة ائتلافية، لأن الرياض وواشنطن لا تحتملان وجود حكومة شيعية على رأس العراق، ولذا بذلتا جهدهما لمنع حصول ائتلاف بين الفصيلين الشيعيين الكبيرين، مع دعم واضح لكي يتولى إياد علاوي رئاسة الوزراء"².

لكن انتقادات الصحفيين الإيرانيين لتدخل الرياض في الانتخابات العراقية، تزامنت مع تصريحات رسمية تسعى للتهدئة مع السعودية؛ إذ أعلن الرئيس الإيراني محمود أحمدني نجاد في 18 مارس/آذار 2010 أن بلاده حريصة على الارتقاء بمستوى العلاقات الودية مع السعودية. ونُقل عنه إبلاغه سفير إيران الجديد لدى السعودية جواد رسولي محلاتي قبل مغادرته أن إيران مستعدة لرفع مستوى العلاقات الأخوية مع الدول الإسلامية والسعودية بصفة خاصة. وقال: إن السفراء يقومون بدور مهم في توسيع نطاق التعاون الإقليمي، وإن نشر العدالة والصداقة وعلاقات حسن الجوار تعد من أولويات الدبلوماسية الإيرانية³. وقد شهد شهر إبريل/نيسان 2010 قيام قيادات عراقية بزيارة السعودية،

-
- 1 المصدر نفسه، ص 52.
 - 2 "عراق ما بعد الانتخابات.. من الذي سيشكل الحكومة؟"، وطن أمروز الإيرانية 21 فبراير/شباط 2010، مترجم في: مختارات إيرانية، العدد 117، نيسان/إبريل 2010، ص 50-51.
 - 3 "نجاد: إيران حريصة على تعزيز العلاقات مع السعودية"، الوطن (السعودية) 19 مارس/آذار 2010.

ومنهم: جلال طالباني الرئيس العراقي، ومسعود برزاني رئيس إقليم كردستان العراق، وعمار الحكيم رئيس المجلس الأعلى الإسلامي، وطارق الهاشمي نائب الرئيس العراقي، ووفد من التيار الصدري. وهو ما عكس رغبة هذه القيادات في الانفتاح على الرياض، وتحسين العلاقات بين البلدين، وتوطيد العلاقات مع الجوار العربي للعراق وبناء قاعدة لحضور عربي متوازن، وإطلاق رسائل مهمة لما للسعودية من ثقل عربي ودولي، ولما للعراق من موقع حساس أيضاً¹.

بيد أن ثمة ثلاث ملاحظات مهمة على هذا السلوك السعودي؛ أولها: الخطاب الدبلوماسي السعودي الذي أكد على أن الرياض ترحب بالعراقيين بكل طوائفهم وبكل أعراقهم، وأنها لا تتدخل في الشؤون الداخلية، وتقف مع كل عراقي مع وحدة العراق واستقلاله وسيادته، وتقف على مسافة واحدة من جميع السياسيين، على حد تصريح الأمير سعود الفيصل في مقر وزارة الخارجية في الرياض 10 إبريل/نيسان 2010، والذي أشار أيضاً إلى أن كل ما تضرمه بلاده للعراق هو الخير والاستقرار والوحدة والاستقلال، وأن هذا لن يأتي إلا بإرادة عراقية، ولن يأتي من خارج العراق. و"مهما كانت التوجهات لإنشاء الحكومة، المهم أن يكون مضموناً للعراقيين العيش الآمن في إطار استقلال كامل وسيادة كاملة على أراضيه، وتحقيق المساواة في التعامل أمام القانون لكل فرد من شعب العراق أيًا كانت هويته أو ديانته"².

أما الملاحظة الثانية فتتعلق بمدى تأثير زيارات المسؤولين العراقيين للسعودية على مجمل الوضع العراقي، ومدى ملاءمة هذه الأداة ودرجة كفاءتها في تحقيق الأهداف السعودية. ففي إطار التعليق على هذه الزيارات قارن كاتب عربي بين أدوات السياسة الإيرانية تجاه العراق وأدوات نظيرتها السعودية، ودعا الرياض

1 مصدر عراقي: "الزيارات لتحسين علاقتنا بالرياض، الحكيم والهاشمي يلحقان بالصدريين وطالباني وبرزاني"، الشرق الأوسط 13 إبريل/نيسان 2010. ولزيد من التفاصيل عن زيارة مسعود برزاني راجع: "الملك عبد الله يبحث مع برزاني تطورات الوضع في العراق"، الحياة 13 إبريل/نيسان 2010.

2 "سعود الفيصل: استقرار العراق ووحدته لن يأتي من الخارج"، الحياة 11 إبريل/نيسان 2010.

صراحة إلى دعم المقاومة العراقية مع العمل على ترويض العملية السياسية في العراق لصالح العرب، وتجنّب الأخطاء العربية السابقة في إهمال القضية العراقية، وأهمية إدراك أن زيارات الوفود العراقية المتوافدة للسعودية بعد انتخابات 2010 هي "خدعة سياسية"، ويجب على الرياض أن تحذر منها، وأن تسلط أعينها على المقاومة كسلاح سياسي في مواجهة دبلوماسية "التقية"¹.

كما دعا الكاتب نفسه السعودية إلى مراجعة موقفها ودعم المقاومة العراقية ونصرتها في المحافل الدولية، لئلا تخسر مكائنها العربية والإسلامية، مثلما خسرت مكائنها ودورها لدى قوى المقاومة اللبنانية والفلسطينية. وأكد أنه مطلوب من الرياض إذا أرادت أن تلعب دوراً فاعلاً في الشأن العراقي "أن تسلك سلوك النظام السياسي في طهران، وهو التواجد الفعلي على الساحة العراقية عن طريق التمويل والتسليح والتدريب والتنظيم، وحتى عن طريق التدخل في إدارة الشارع كما تفعل إيران، التي لها مشروع قومي في منطقة الشرق الأوسط وهذا حقها بل واجبها تجاه شعبها، لكن في المقابل يجب أن يكون للسعودية مشروعها القومي في الشرق الأوسط وهي مسؤولة أمام الشعب العربي من المحيط إلى الخليج عن تحقيقه؛ مشروع يرتكز على نصره المقاومة الوطنية ضد الاحتلال أو الهيمنة الأجنبية في كل قطر عربي، وبناء قوة ردع عربية بالتعاون مع كل من يهيمه شأن أمتنا العربية من القادة العرب لمواجهة كل الطامعين في الهيمنة على إرادتنا ومواردنا وسيادتنا الوطنية"².

وانتقد باحث آخر قيام السعودية باستقبال قيادات كردية وتكريمها رغم دورها المعروف في التعاون مع السياسات الأميركية والإيرانية في العراق، وتجاهل قيادات المقاومة العراقية التي تحمّلت عبء مقاومة المشروع الأميركي في العراق بل في الشرق الأوسط برمته؛ "فالموقع العربي والإسلامي الذي تحتله السعودية كان يفرض عليها أن تكون غطاءً شرعياً للفعل العراقي المقاوم، وداعماً فاعلاً له بالمال

1 راجع: د. محمد صالح المسفر، "العراق بين الرياض وطهران"، القدس العربي 20 إبريل/نيسان 2010.

2 المصدر نفسه.

والسلاح والكلمة الحرة والجهد السياسي والدبلوماسية¹.

أما الملاحظة الثالثة فتخص الإدراك السعودي السريع لأن هذه الاتصالات واللقاءات السياسية الرفيعة التي قامت بها السعودية مع كثير من القوى السياسية العراقية، لم تثمر ما كانت تأمله الرياض فكانت نتائجها محدودة. ولذا عادت الدبلوماسية السعودية إلى إطلاق التحذيرات من احتمالات تقسيم العراق ومصادرة نتائج انتخابات 2010، لعل ذلك يمكنها من زيادة القلق الأميركي والغربي من ترك العراق المحتل لقمة سائغة لإيران وحلفائها. ففي منتصف مايو/أيار 2010 أبدى الأمير تركي الفيصل (الرئيس السابق للاستخبارات العامة السعودية وسفير المملكة السابق لدى واشنطن ولندن) مخاوف من تقسيم العراق، وانتقد بعض الدول المجاورة للعراق التي تحاول الاستفادة من الصراع الداخلي العراقي لتفرض سيطرتها على بعض محافظات العراق، مشيراً إلى التعديلات على الأراضي العراقية بداية عام 2010 (وكان يقصد احتلال إيران لحقل الفكة العراقي). وقال: "إن الوضع المضطرب في العراق والنتائج المترتبة على ذلك من سفك دماء واحتمال نشوب حرب أهلية، يفرض حاجة ماسة لإيجاد آلية لحماية العراق من هذه التطورات، وضمانة دولية للبقاء كدولة ذات سيادة". وحذر من أن رئيس الوزراء العراقي المنتهية ولايته نوري المالكي يحاول الاستحواذ على نتائج الانتخابات التشريعية العراقية التي فاز بها منافسه إياد علاوي².

هذا النكوص العربي والسعودي في العراق لم يكن يعني سوى فرصة أكبر لإيران؛ فإزاء تصلب مواقف القوى السياسية العراقية بعد الانتخابات، وعدم قدرتها على خوض عملية تفاوضية ناجحة، وبسبب عقم الاقتراح الذي قدمه بعض القوى السياسية العراقية في اجتماعها في 7 يوليو/تموز 2010 بتشكيل حكومة تصريف أعمال بدلاً من فكرة حكومة ائتلافية، إزاء هذه المتغيرات العراقية

1 د. مثنى عبد الله، "هل صمت العرب عن العراق دهرًا ثم نطقوا ظلمًا؟"، القدس العربي 20 إبريل/نيسان 2010.

2 "الأمير تركي الفيصل: العالم العربي أعطى أوباما فرصة لحل المشكلة الفلسطينية حتى سبتمبر"، الشرق الأوسط 16 مايو/أيار 2010.

الداخلية ازدادت الفرص الإيرانية والأميركية للتأثير بصورة أكبر على مسألة تشكيل الحكومة.

"وفي هذا السياق زار نائب الرئيس الأميركي بايدن العراق يوليو/تموز 2010 حاملاً اقتراحاً بتشكيل حكومة ائتلافية يُمثّل فيها سنة العراق بطريقة "صحيحة"، بهدف تجنّب إشعال فتيل العنف الطائفي. وتلا ذلك، زيارة وفد أميركي قدّم تصوراً أوضح حول تقاسم السلطة بين القائمة العراقية ودولة القانون؛ حيث اقترح منح القائمة رئاسة البرلمان ووزارات سيادية أخرى تضمن تمثيلها الانتخابي، وحصول إياد علاوي على منصب رئيس المجلس السياسي للأمن الوطني الذي سيتم إنشاؤه في حال قبول هذا المقترح، وذلك مقابل التمديد للمالكي. ويبدو أن تفضيل الإدارة الأميركية للمالكي شريكاً مستقبلياً، يرجع إلى أنها رأته قادراً على إدارة الوضع في العراق خلال الفترة المقبلة؛ إذ كان يمثل لها أفضل البدائل المتاحة، وكان ممكناً أن ينتهي دعم واشنطن لعلاوي باصطدامها بإيران، في الوقت الذي تحتاج فيه الولايات المتحدة للتهدئة مع إيران في العراق، حتى يتسنى للأميركيين تنفيذ المرحلة الثالثة من الانسحاب بنهاية 2011، وتنفيذ استراتيجيتها في أفغانستان؛ ففي كلتا الحالتين كانت واشنطن بحاجة إلى دعم إيراني (أو لتحديد الدور الإيراني على الأقل). وذلك إلى جانب احتمال اصطدام واشنطن مع بعض القوى الشيعية الراضية لعلاوي، ناهيك عن غياب مرشح ثالث لرئاسة الحكومة يحظى بإجماع¹.

أضف إلى ذلك أن سياسة الرئيس أوباما تجاه العراق تأثرت بالأجندة الانتخابية في الولايات المتحدة، وفرضت تشكيل حكومة جديدة للعراق برئاسة نوري المالكي رغم ولاءه الواضح لإيران، سعياً لإقناع الأميركيين بأن إدارة أوباما نفذت وعودها، بما يمكنها من إعادة انتشار سريعة للقوات الأميركية في العراق قبل أن تبدأ حملة إعادة انتخاب أوباما. وفي هذا يقتدي أوباما بسلفه بوش الابن الذي سعى لخلق وهم بوجود تقدم كبير في الوضع العراقي قبل انتخابات 2004 الرئاسية، وانتخابات التجديد النصفى في عام 2006، وجرّ العراق إلى الانتهاء من

1 التقرير الاستراتيجي العربي 2010، ص 173.

وضع دستور في 6 أسابيع، وعقد انتخابات تشريعية لم تكن البلاد جاهزة لعقدتها. وممكن الضرر في هذه السياسة "الانتخابية" الأميركية في العراق أنها عملت على تعزيز قوة إيران وحلفائها على الصعيد الإقليمي، على حساب حلفاء واشنطن من الدول العربية المعتدلة. ولعل ذلك هو سبب مقاومة دول الخليج العربي، وخصوصاً السعودية، للضغوط الأميركية الرامية لحملها على تأييد المالكي، الذي يراه الخليجيون مسؤولاً -بحق- عن عمليات التطهير العرقي التي جرت للسنة في بغداد، فضلاً عن إنشائه قوات أمنية عمل بعضها كفرق موت وإعدام، وكانت تعمل تحت قيادته المباشرة. وثمة من يربط هنا بين النجاح الإيراني في فرض المالكي على واشنطن، وبين قيام الرئيس أحمددي نجاد بزيارة لبنان والظهور في مناطق يسيطر عليها حزب الله في أكتوبر/تشرين الأول 2010، وهي الزيارة التي فهمت بوصفها رسالة تحدٍ لإسرائيل¹.

إن الخلاف الطويل على تشكيل الحكومة العراقية بعد انتخابات 2010، ربما يكشف تحول العراق إلى "دولة فاشلة" لأسباب متعددة، أبرزها فساد النخبة السياسية المتداخل مع العامل الخارجي سواء أكان أميركياً أم إيرانياً. ويجب هنا النظر إلى تداعيات ما فعله المحتلون الأميركيون بالعراق حينما أطاحوا بالمؤسستين العسكرية والأمنية وبالصفوف الأولى من الإدارة المدنية، وأطاحوا بذلك بهيئة الدولة العراقية وثقافتها وقيمها، ليفتقر "العراق الجديد" إلى أدنى شروط نجاح الدولة واستقرارها، نظراً لافتقاره إلى التوجهات الكلية أو القيم الوطنية الجامعة، كما يظهر من تواضع أداء مؤسسات الجيش والشرطة والأمن، وبروز المكون الطائفي/التقسيمي في مناهج التعليم الجديدة، وتصاعد الخلافات الداخلية بين الحكومة المركزية وحكومات الأقاليم المختلفة، خصوصاً إقليم كردستان؛ فهذه

1 فيصل أمين الاسترابادي، "هل تخسر واشنطن العراق؟"، ترجمة أمين علي، الكتب، وجهات نظر، العدد 143، ديسمبر/كانون الأول 2010، ص 26. ولمزيد من التفاصيل عن التفاهات الأميركية-الإيرانية بشأن نوري المالكي، انظر: "How Iran brokered a secret deal to put its ally in power in Iraq", Guardian, 17 Oct. 2010, Available at (<http://www.guardian.co.uk/world/2010/oct/17/iran-secret-deal-political-power-iraq>)

دولة أُسست أصلاً لتتناحر لا أن تجتمع، لتخاف قواها بعضها من بعض، لا أن تطمئن وتتآلف. بُنيت الدولة ليخشى الأكراد العرب، ويخشى السنة الشيعة، وتخشى القوى السياسية، الطائفي منها وغير الطائفي، من بعضها بعضاً؛ فالذين يتناحرون على موقع رئاسة الحكومة لا تحركهم دوافع الواجب الوطني، بل دوافع الحصول على الحماية من الخطر، وطموحات القوة، التي توفرها مناعة السلطة والثروة الملحقة بها. وربما ستجد هذه الطبقة السياسية البائسة في النهاية وسيلة للتفاهم على تشكيل الحكومة، إن لم يكن بقوة المنطق والواقعية السياسية، فعلى الأقل بفعل القصور الذاتي لإرهاق شهور التفاوض الطويلة. ولكن ذلك لا يعني أنها في طريقها لتوفير الشروط الحيوية لبناء الدولة القادرة. الخلفيات التي جاءت منها قوى هذه الطبقة السياسية وعناصرها، والسياق التاريخي الذي أفرزها وسلّمها مقاليد الحكم، لا تؤهل لمثل هذا التطور في أداء هذه الطبقة، وهذه هي مأساة العراق المضاعفة، بعد عقود من الحروب والحصار والاحتلال¹.

وإذا كان واضحاً أن ملف تشكيل الحكومة العراقية بات ملفاً إقليمياً-دولياً بامتياز، فإن الجولة الإقليمية لرئيس الوزراء العراقي المنتهية ولايته نوري المالكي التي بدأها بزيارة سوريا في 13 أكتوبر/تشرين الأول 2010 ثم شملت كلاً من إيران وتركيا ومصر، استتنت المملكة العربية السعودية بسبب موقفها المعروف من المالكي، والتي كانت قد استقبلت منافسه إياد علاوي رئيس القائمة العراقية في قصر الملك عبد الله بن عبد العزيز في الرياض في 10 أكتوبر/تشرين الأول 2010، حيث استعرضا الأوضاع الراهنة في العراق بحضور كل من الأمير مقرن بن عبد

1 د. بشير موسى نافع، "الفشل الأميركي في العراق يوكد دولة فاشلة"، القدس العربي 9 سبتمبر/أيلول 2010. وقد استخدمت دراسات عربية أخرى مصطلح الدول العربية الفاشلة استناداً إلى التصنيف الذي تضعه سنوياً مجلة Foreign Policy ومؤسسة دعم السلام Fund For Peace، انظر: خليل العناني، "هل يدخل العرب حقبة الدول الفاشلة؟"، مصدر سابق، ص 41-42. ولمزيد من التفاصيل حول أزمة الدولة العربية عموماً، والعراق خصوصاً، انظر: د. فالخ عبد الجبار، "الدولة في الوطن العربي: أزمتها الاندماج والشرعية"، في: عادل مجاهد الشرجبي وآخرون، أزمة الدولة في الوطن العربي بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، يوليو/تموز 2011، ص 271-292.

العزیز رئیس الاستخبارات العامة، والأمیر عبد العزیز بن عبد الله بن عبد العزیز مستشار الملك، والسفير السعودی لدى الولايات المتحدة عادل الجبیر¹.

"ورغم أن نوري المالكي لم يكن المرشح الأفضل لإيران أو القوى الشيعية العراقية أو الأكراد، فضلاً عن إحقاق ائتلاف "دولة القانون" في إحراز أكبر عدد من المقاعد، فإن طهران نجحت في فرض المالكي عبر اتخاذ خطوتين مترابطتين؛ إحداهما داخل العراق عبر ممارسة الضغط المكثف لتأمين الكتلة البرلمانية المطلوبة لفوزه بمنصب رئيس الوزراء؛ إذ نجحت إيران في التقريب بينه وبين كل من الائتلاف الوطني العراقي الذي يترأسه إبراهيم الجعفري، وكذا الزعيم الشيعي مقتدى الصدر. كما انحاز الأكراد إلى المالكي، بعد أن ثار غضبهم بسبب قبول إياد علاوي الحصول على رئاسة الدولة مقابل تخليه عن حقه في رئاسة الوزراء. ومع تعقد المشهد السياسي لم يكن بوسع الولايات المتحدة أن تراهن على علاوي الذي اتفق الأكراد والشيعية على دعم منافسه، فابتكر نائب الرئيس الأميركي جوزيف بايدن كياناً سياسياً لترضية علاوي أطلق عليه "المجلس الوطني للسياسات والأمن الاستراتيجي" بهدف تقاسم السلطة مع المالكي، ثم تم تضمين ذلك في اتفاق أربيل الذي تم التوصل إليه في 11 نوفمبر/تشرين الثاني 2010. ولأن قبول علاوي كان قبول المكره الذي يدرك كيف سلب منه فوزه الانتخابي بمناورات سياسية إيرانية وتواطؤ أميركي، لذلك فقد تكرر تصريحه بعبارة من نوع: "إن تشكيل الحكومة يتأثر 60% بإيران و30% بأميركا، أما سوريا فهي محايدة"، أو أن "طهران تضع خطأً أحمر على تسلمي رئاسة الوزراء"، أو أن "الولايات المتحدة وإيران تضغطان بشدة لبقاء المالكي في رئاسة الحكومة"².

أما الخطوة الإيرانية الأخرى فتمثلت في العمل على منع خصومها العراقيين من تكوين ظهير إقليمي مؤيد لهم في دمشق؛ إذ نجحت في إقناع سوريا بالتخلي

1 "خادم الحرمين الشريفين يستقبل إياد علاوي"، الشرق الأوسط 11 أكتوبر/تشرين الأول 2010.

2 د. أحمد يوسف أحمد ود. نيفين مسعد (محرران)، حال الأمة العربية 2010-2011: رياح التغيير، مصدر سابق، ص 79-80.

عن دعم علاوي وتقليص حدة رفضها لتولي المالكي رئاسة الحكومة الجديدة، وهو ما بدا جلياً في استقبال دمشق لوفد من قائمة "دولة القانون" برئاسة عبد الحلیم الزهيري في 15 سبتمبر/أيلول 2010، ثم استقبالها لنوري المالكي نفسه في 13 أكتوبر/تشرين الأول 2010. وقد دفعت هذه التحركات الإيرانية علاوي إلى توجيه اتهامات لإيران بالسعي إلى نشر الفوضى في العراق بعد الانسحاب الأميركي منه، والحيلولة دون وصوله (أي: علاوي) إلى منصب رئيس الوزراء، كما اتهم الولايات المتحدة بالتخلي عنه في إشارة إلى حدوث توافق ضمني أميركي-إيراني على بقاء المالكي رئيساً للوزراء¹.

وتبدو الإشكالية الحقيقية هنا في أن كل ما بذلته السياسة السعودية في سبيل دعم علاوي لم يحقق أهداف الرياض؛ إذ خرج مناصروها في العراق خاسرين، وبدا أن أوراق التأثير في ملف تشكيل الحكومة العراقية يقع أكثرها في يد إيران وحلفائها في الساحة العراقية، في حين لا تخلو جعبة الولايات المتحدة من بعض الأوراق الكافية لتحسين شروط الصفقة الإيرانية، لكن دون القدرة على منعها بالكلية. ولعل هذه الحصيلة المتواضعة لسياسة السعودية تجاه العراق، دفع بأعضاء كبار من القائمة العراقية لتوجيه أشد الانتقادات للسياسة الإيرانية في بلادهم.

وفي هذا الإطار، أكد طارق الهاشمي نائب الرئيس العراقي أن "اجتماعات طهران التي أعقبت الانتخابات العراقية كانت تحمل في طياتها محاولات لإعادة رسم الخريطة السياسية العراقية على أساس طائفي يحفظ لطهران دورها في العراق، خصوصاً بعد أن ارتأى الإيرانيون في نتيجة الانتخابات تهميشاً سياسياً للشعبة"².

وفي منتصف أكتوبر/تشرين الأول 2010 هاجم رئيس القائمة العراقية إياد علاوي النظام الإيراني، متهماً إياه بالعمل على ضرب الاستقرار في المنطقة عبر

1 التقرير الاستراتيجي العربي 2010، ص 302-303.

2 بشير عبد الفتاح، "بواعث التوتر بين العرب وإيران"، شؤون عربية، العدد 142، صيف 2010، ص 46.

مجموعات إرهابية موالية لإيران، وبالعمل على تغيير العملية السياسية في العراق يجعلها متوافقة مع تطلعاتها ومتطلباتها، في إشارة إلى تدخل طهران في أزمة تشكيل الحكومة العراقية التي استمرت شهوراً بعد إعلان نتائج انتخابات 2010؛ إذ يؤكد اختيار التحالف الشيعي العراقي (الذي تعود مرجعيته الدينية لإيران) لشخص نوري المالكي لرئاسة الوزراء، حصول توافق أميركي-إيراني على تقاسم النفوذ بالعراق، مع تجاهل نتائج الانتخابات¹.

ويبدو أن الدبلوماسية السعودية لم تشأ التسليم سريعاً بهذه النتيجة التي كانت تعني انتصاراً لإيران وحلفائها في العراق؛ إذ استقبل العاهل السعودي في 10 أكتوبر/تشرين الأول 2010، رئيس القائمة العراقية إياد علاوي لبحث أوضاع العراق كما أشير أعلاه².

وبعدها بأيام استقبل الملك عبد الله بن عبد العزيز الرئيس السوري بشار الأسد 17 أكتوبر/تشرين الأول 2010، وشدداً على أهمية الحفاظ على وحدة العراق، واستقلاله والعمل على منع التدخلات الخارجية في شؤونه، كما اتفق الزعيمان "على ضرورة أن يكون العراق للعراقيين، وأن قضية تشكيل الحكومة التي تأخرت طويلاً بشأن عراقي، وتعهّداً بالعمل على تقريب وجهات نظر مختلف الأطراف، من أجل الإسراع بتشكيل الحكومة، بغية منع التدخلات الأجنبية وتحسين الوضع الأمني والانصراف إلى الاهتمام بالشأن المعيشي للعراقيين"³.

أما نوري المالكي فتحرّك في اتجاه تحييد الأردن عن ملف تشكيل الحكومة العراقية والتقى بالعاهل الأردني في عمّان 17 أكتوبر/تشرين الأول 2010؛ حيث أكد الملك عبد الله الثاني دعم بلاده الكامل للعراق وللعملية السياسية والتجربة الديمقراطية، والحرص على توسيع التعاون والعلاقات الأخوية القائمة بين البلدين،

1 بشير عبد الفتاح، "إيران والشيعية العرب.. علاقة شائكة"، شؤون عربية، العدد 144، شتاء 2010، ص 87.

2 "خادم الحرمين الشريفين يستقبل إياد علاوي"، الشرق الأوسط 11 أكتوبر/تشرين الأول 2010.

3 "القمة السعودية-السورية تناقش التهدة في لبنان وأوضاع العراق وفلسطين"، الحياة 18 أكتوبر/تشرين الأول 2010.

وأن تشكيل الحكومة العراقية شأن داخلي، وأن الأردن يقف على مسافة واحدة من مكونات الشعب العراقي المختلفة¹.

وبعيداً عن هذه التفاصيل، ربما يمكن القول: إن تفاعل السياسة السعودية مع قضية تشكيل الحكومة العراقية قد يكون هو الأهم مقارنة بكل السياسات العربية الأخرى. وثمة مؤشرات تدلّ على أن الرياض كانت تتجنّب بدايةً الدخول في تعقيدات أزمة العراق، بل وربما كانت تطبق سياسة انتظار "Wait and See Policy"، لكن مع قيام الأجهزة السعودية المعنية في الوقت نفسه بجمع المعلومات والمراقبة عن بُعد، أو دعم بعض الشخصيات العراقية ماليًا في الانتخابات، انتظاراً لرؤية ما ستسفر عنه تحولات المشهد السياسي العراقي بعد انتخابات 2010، فإذا لم تذهب الأمور في الاتجاه الذي تفضّله السعودية (وهذا ما حدث بالفعل)، فإن الرياض ستقل نفسها إلى دور توفير بيئة مناسبة ورعاية سعودية لكبي تجري مفاوضات تشكيل الحكومة العراقية بأقل قدر ممكن من التأثير الإيراني الذي بدأ أنه يستحيل على التهميش أو الإلغاء.

والواقع أن نهج السعودية في الوساطة لا يزال في حاجة إلى مزيد من الدراسة والبحث، خصوصاً في مرحلة الملك عبد الله بن عبد العزيز التي امتازت فيها الدبلوماسية السعودية بنشاط مكثّف، وبأسلوب المبادرة إلى إطلاق مواقف سياسية في قضايا عربية أو إقليمية، في محاولة لاستباق فعل آلية المشاورات العربية. وهو ما يرى البعض أنه (أي أسلوب المبادرة) "يمثّل تحوّلاً ملحوظاً في السياسة الخارجية السعودية؛ إذ كانت العادة أن تنتظر السعودية تبلور موقف عربي أو دولي من هذه القضية العربية أو تلك قبل إعلان موقفها"².

كما أن تساؤلات مهمة يجب طرحها هنا، وتتعلق بزيادة درجة تأثير السعودية على قرارات النظام العربي، وما إذا كان ذلك يقدم إشارات بعينها

1 "العاهل الأردني يؤكد للملكي وقوفه على "مسافة واحدة" من الأطراف العراقيين"، الحياة 18 أكتوبر/تشرين الأول 2010.

2 نقلاً عن: د. خالد الدخيل، "بروز الدور السعودي في إطار النظام العربي الراهن"، مصدر سابق، ص 7-8.

على قيادتها للنظام دون الحديث صراحة عن ذلك، ودون بذل جهد حقيقي في تعريف حدود الدور السعودي وأهدافه المحلية والإقليمية، كما تحدده القيادة السعودية ووفقاً لمنظورها هي وليس وفق ما يريده الآخرون، وبالتالي مدى استعداد الرياض الفعلي لمواجهة متطلبات الدور الكثيرة على الصعد السياسية والاقتصادية والثقافية، وهي متطلبات كثيرة ومكلفة، وتتجاوز حدود الأزمات الإقليمية الساحنة من فلسطين إلى العراق إلى لبنان"، أم أن الأمر لا يزيد عن تغيير طفيف في السياسة السعودية فرضته ظروف آنية نابعة من احتلال العراق وتداعياته الإقليمية، ولكنه لا يصل إلى حد تغيير مضمون الاستراتيجية السعودية نفسها؟¹

خامساً: المبادرة السعودية لاستضافة مباحثات تشكيل الحكومة العراقية

أشير سابقاً إلى ضعف دور جامعة الدول العربية ومحدودية النفوذ العربي إجمالاً في العراق المحتل، إلا أن ذلك لم يثنِ السعودية عن القيام بمحاولة أخيرة لحل مسألة تشكيل الحكومة العراقية التي بقيت معلقة أكثر من 7 أشهر بعد انتخابات 2010. ولعل هذا يثبت أمرين؛ أحدهما: وجود رغبة سعودية في التأثير على العراق المحتل خصوصاً بإبعاده قدر الإمكان عن الهيمنة الإيرانية، والآخر تجاهل الرياض أحياناً لمعطيات موضوعية واضحة كانت تعوق هذا الدور السعودي المنشود تجاه بلاد الرافدين "ففي 30 أكتوبر/تشرين الأول 2010 دعا العاهل السعودي الرئيس العراقي وجميع الأحزاب التي شاركت في الانتخابات النيابية العراقية وجميع الفعاليات السياسية العراقية إلى الرياض بعد موسم الحج، للسعي تحت مظلة الجامعة العربية إلى حل العضلات التي تواجه تشكيل الحكومة العراقية، ولتدارس العراقيون ويقرروا أي طريق يسلكون؛ فكانت فكرة هذه المبادرة سعودية المصدر، ولكنها قدمت في إطار الجامعة العربية، في محاولة للتعامل مع ما هو موجود على الساحة العراقية من تدخلات إقليمية وعالمية"².

1 بتصرف عن: المصدر نفسه، ص 16.

2 د. أحمد يوسف أحمد ود. نيفين مسعد (محرران)، حال الأمة العربية 2010-2011: رياح التغيير، مصدر سابق، ص 120-122. وأيضاً: د. أحمد يوسف أحمد، "المبادرة السعودية ومصير النظام العربي"، الاتحاد (أبوظبي) 9 نوفمبر/تشرين الثاني 2010.

وبغض النظر عن مضمون هذه الدعوة السعودية وما إذا كانت ترقى لمستوى المبادرة أم لا، وما إذا كان يمكن إدراجها في إطار دور "الوسيط المحايد"، الذي يقتصر دوره على الرعاية المعنوية وتوفير أجواء إيجابية لتسهيل التفاهم وتسهيل الاتصالات والقيام بالمساعي الحميدة بين أطراف الصراع، أو "الوسيط النشط" الذي يتدخل بكثافة أكبر عبر طرح رؤى وتصورات وحلول ابتكارية للمشكلات القائمة، وصولاً إلى ممارسة الضغوط على المفاوضين، وتقديم الحوافز والمكافآت.. إلخ¹، فإن هناك ملاحظتين على طريقة الرياض في ترويج هذه الدعوة على الصعيدين العراقي والعربي. إحداهما: التلازم بين عرض هذه المبادرة وإطلاق تصريحات وتوضيحات رسمية بأن الرياض لا تتدخل في الشأن العراقي وأنها تقف على مسافة واحدة من جميع الفئات العراقية. كما أوضح وزير الخارجية والداخلية السعوديان؛ ففي مؤتمر صحفي في الرياض أكد الأمير سعود الفيصل في 31 أكتوبر/تشرين الأول 2010 أن بلاده ليس لديها اعتراض على أية شخصية يتفق عليها العراقيون لتولي رئاسة الحكومة، وأن المبادرة السعودية تستند إلى مقررات القمة العربية وتحترم مكونات الشعب العراقي. وهي لا تخضع لأي شرط مسبق من أية دولة، حتى لو كانت السعودية ذاتها؛ فالمبادرة تأتي دعماً للإرادة المستقلة للقيادات العراقية وللشعب في تحقيق الطريق الأنسب لتقرير المستقبل السياسي لهذا القطر. كما اعتبر الفيصل أن قيام الملك عبد الله بإطلاع الرئيس السوري بشار الأسد على المبادرة قبل إعلانها هو أمر طبيعي، ورداً على سؤال عن وجود مراقبين من أية جهة خارجية يمكن أن تحضر مباحثات تشكيل الحكومة العراقية أجاب بأنه لن يكون هناك أي مراقب بأية صفة في الاجتماع المقبل الذي سيتم عقده ما عدا الجامعة العربية. وأشار وزير الخارجية السعودي إلى مبادرة رئيس إقليم كردستان مسعود برزاني، مؤكداً أن الرياض تؤيد "أي حل يتوصل إليه القادة السياسيون في العراق بأطرافهم كافة، لأن ما يهم هو الوصول إلى الحل الذي يرضي جميع الأطراف ويحقق الأهداف الوطنية².

1 راجع التفرقة بين أنواع الوساطات في الفصل الثاني من هذه الدراسة.

2 "سعود الفيصل: مبادرة خادم الحرمين تستند إلى مقررات القمة العربية ولا شروط مسبقة"، الحياة 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2010.

ثم جاءت تصريحات الأمير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية السعودي في 2 نوفمبر/تشرين الثاني 2010 التي أكد فيها حرص بلاده على المساعدة في حل مشكلات الدول العربية، ووقوفها على مسافة واحدة من جميع الفئات العراقية، التي تستطيع قيادة العراق إلى الأفضل، دون تدخلات خارجية¹. وفي السياق ذاته أشارت صحيفة سعودية إلى أنه "في أدبيات السياسة أن بعض الإشكالات السياسية حين تصل حدتها الذروة، فإن الحل لا يكون إلا من طرف ثالث، تطمئن إليه جميع الأطراف. وفي مشكلة العراق الحالية فإن التاريخ يشهد أن السعودية بثقلها السياسي المعروف، ونأيها بنفسها عن التدخل في شؤون الغير هي الطرف الأمثل لحل هذه المعضلة. لقد حثّ ملك السعودية بدعوته العراقيين على حل الأزمة، مع تذكيرهم باستقلاليتهم، وأن لا وصاية عليهم من أحد"².

الملاحظة الأخرى أن بعض القراءات السعودية للمبادرة كانت تبالغ في إمكانية نجاحها إلى حد تمني أن تكون بمثابة "اتفاق طائف عراقي" بحيث يدخل القادة العراقيون مرحلة تعاون وتفاهم هدفها حماية وحدة العراق، وضمان تماسكه واستقراره، واستعادته لدوره في المنطقة العربية. وقد شددت هذه القراءات على أحقية الدور السعودي وجدارته بالوساطة في الملف العراقي؛ فالرياض لم تكن يوماً رقمًا صغيراً في هذا الإقليم، حتى تشغل بمجرد البحث عن دور، بل هي قوة حريصة على تدعيم الاستقرار في الإقليم والعالم عبر تسخير العلاقات السعودية المتميزة مع مختلف الدول، وتأثيرها المباشر في اقتصاديات العالم، وتداخلها الشديد مع هيئاته ومؤسساته لخدمة قضايا الأمة، وضمان تماسكها ووقوف دولها موحدة أمام الأخطار المحيطة بها. ومثلما دعا العاهل السعودي العالم كله إلى التعايش،

1 "الأمير نايف: مبادرة الملك عبد الله نابعة من سياسة السعودية في التوجه نحو أي دولة عربية لديها مشكلات ويهمننا جميعاً عودة العراق دولة كبيرة ومستقرة وقادرة"، الشرق الأوسط 4 نوفمبر/تشرين الثاني 2010.

2 رأي الوطن، "من عاصمة السلام.. إنها فرصة العراقيين"، الوطن (السعودية) 31 أكتوبر/تشرين الأول 2010.

ورعى حوار الأديان، فإنه دعا أشقائه وأبناء العراق للالتفاف حول مصير بلدهم وتاريخهم ومستقبل أجيالهم¹.

وقد ذهب البعض إلى أن "نوري المالكي وجماعته سوف يخسران كثيراً إن وقفوا ضد مبادرة عربية يقودها الملك عبد الله بن عبد العزيز، لأن المبادرة تمثل إجماعاً عربياً بضرورة عودة العراق إلى الحاضنة العربية، لا أن يُسلم العراق لطهران أو لواشنطن. فالمبادرة هي من أجل عروبة العراق، والعروبة هنا ليست مفهوماً ثقافياً فقط، ولكنها مفهوم أمني أيضاً؛ فالأمن الإقليمي العربي يحتل إذا ما خرجت منه أية دولة عربية، والعراق بلا شك أكثر من ضروري للأمن القومي العربي، كما أن العروبة بمعناها الواسع ضرورية من أجل أمن العراق"². وهكذا فإن المبادرات السعودية تسعى بمجملها إلى تعزيز دور الدولة العربية والحفاظ على أمنها واستقرارها، سواء تعلق الأمر باتفاق الطائف 1989، أو اتفاق مكة بين فتح وحماس 2007، أو مبادرة استضافة مباحثات تشكيل الحكومة العراقية 2010³.

وبشكل محايّد ربما يمكن القول: إن هذه المبادرة الأخيرة كانت الخطوة الأكثر تقدماً في مسار السياسة السعودية تجاه العراق بعد احتلاله⁴، إلا أنها لم تأخذ في حساباتها عدداً من العقبات الموضوعية التي كانت تعوق أي دور عربي في الملف العراقي. وأهمها: غياب التنسيق مع القوى السياسية العراقية، ومع القوى

1 د. هاشم عبده هاشم، "العراق الذي نتمناه.. ويخشاه الآخرون"، الرياض 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2010.

2 د. مأمون فندي، "المالكي والملك"، الشرق الأوسط 4 نوفمبر/تشرين الثاني 2010.

3 المصدر نفسه.

4 يمكن اعتبار الدعوة السعودية لاستضافة القوى السياسية العراقية إحدى أهم خطوات التفاعل العربي مع العراق منذ الغزو الأميركي في 2003؛ إذ تحولت السعودية والوطن العربي من الابتعاد شبه التام عن الشأن العراقي إلى التفاعل الإيجابي معه، لكن مبادرة السعودية بشأن العراق لم تكن "مبادرة" بالمعنى الحقيقي؛ إذ لم تتضمن أفكاراً محددة، وربما ما دفع إلى ذلك هو حساسية الوضع العراقي والالتزام المسبق للسعودية من جانب نوري المالكي، لذلك جاءت المبادرة غير معروفة الهدف سوى أنها تعمل على توفير مجرد غطاء للفرقاء للتباحث فيما بينهم". التقرير الاستراتيجي العربي 2010، مصدر سابق، ص 254-255.

الإقليمية الأخرى، ومع القوى الدولية ولاسيما الولايات المتحدة الأميركية. إذا بدأنا بالعقبات العراقية الداخلية، سنجد أن مواقف القوى العراقية من هذه المبادرة السعودية تميّزت بالاستقطاب السياسي؛ "فالأطراف المحسوبة على العرب والعروبة مثل القائمة العراقية، أو المختلفة مع نوري المالكي مثل المجلس الأعلى الإسلامي سارعت إلى إعلان ترحيبها بالمبادرة وتأييدها لها. في حين بحثت الأطراف الأخرى المحسوبة على إيران وعلى رأسها ائتلاف دولة القانون بزعامة المالكي والتحالف الكردستاني عن مخارج تنقذها من ورطة المبادرة. وفي 2 نوفمبر/تشرين الثاني 2010 أعلن رفض التحالفين الكردستاني والوطني المبادرة باعتبارها جاءت متأخرة، وتزيد المشهد السياسي العراقي تعقيداً، وذكر التحالفان في بيان مشترك أن تشكيل الحكومة سيتم عبر مبادرة رئيس إقليم كردستان العراق مسعود برزاني من أجل الوصول إلى حكومة شراكة وطنية. وتناثرت بالإضافة إلى هذا البيان تصريحات من مصادر ائتلاف دولة القانون تتحدث عن أن تشكيل الحكومة العراقية ينبغي أن يتم داخل العراق¹.

وربما يمكن القول أيضاً: إن بعض الفرقاء العراقيين أصدروا تصريحات ترحب بالمبادرة السعودية، لكن ثمة فارقاً بين الترحيب الشفوي والاستجابة العملية؛ إذ إن فرص المبادرة على الأرض كانت شبه معدومة في ظل غياب التحضير السعودي الجيد لها حتى بدا كأن الرياض تتحسس طريقها في بلاد الرافدين؛ فقد توقع عضو القائمة العراقية حسن العلوي أن استجابة اللبنانيين لحضور مؤتمر الطائف وإنهاء الحرب الأهلية عام 1989 لن تتكرر مع العراقيين، نظراً لاختلاف واقع الحال العراقي عن اللبناني، فضلاً عن تباين التكوين النفسي والاجتماعي لدى الساسة العراقيين واللبنانيين، رغم وصفه المبادرة بأنها مبادرة كريمة من ملك كريم لإطفاء نار الفتنة وحل إشكالات العراق².

- 1 د. أحمد يوسف أحمد ود. نيفين مسعد (محرران)، حال الأمة العربية 2010-2011: رياح التغيير، مصدر سابق، ص 120-122. وأيضاً: د. أحمد يوسف أحمد، "المبادرة السعودية ومصير النظام العربي"، مصدر سابق.
- 2 ميسر الشمري، "من مبادرة السلام إلى صلح مكة، المملكة تسعى إلى ترميم البيت العربي"، الحياة 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2010.

لكن ثمة طرحاً آخر رأى أن "السعودية المدركة تماماً للخريطة السياسية العراقية، ولخريطة التدخلات الإقليمية والدولية، أرادت أن تدفع بالعراقيين نحو استثمار أي توافق على صيغة حكومية للوصول إلى مصالحة وطنية. وإذا كان البعض أخذ على المبادرة السعودية أنها جاءت متأخرة، فإن ذلك يمكن تفسيره بانتظار الرياض لتقلص التدخلات الخارجية، وأن يعود الأمر في معظمه إلى العراقيين. وبذا تكون المبادرة السعودية مكتملة لمبادرة برزاني، وقد طرحتها الرياض لاستكمال ما يتوافق عليه العراقيون، بما في ذلك أن يكون نوري المالكي رئيساً للحكومة، وعندئذ يكون لقاء الرياض أفضل مناسبة لفتح صفحة جديدة معه؛ إذ إن الاعتراض السابق عليه لم يكن على شخصه أو مذهبه وإنما على خياراته السياسية المتشددة والفتوية. وليس متصوراً أن تكون السعودية أطلقت مبادراتها من قبيل التحدي المفتوح لإيران أو للولايات المتحدة، وإنما لتفعيل مظلة الجامعة العربية؛ فالجانب العربي كان الوحيد الذي دأب على الدعوة إلى المصالحة العراقية ولا يزال معنياً بها على رغم معرفته بأن نفوذه داخل عراق اليوم هو الأقل تأثيراً. وإذا كانت المداولات التي جرت في إطار مبادرة برزاني انطلقت من إدراك الجميع أن الأدوار الخارجية لعبت كلها وعاد الأمر إلى العراقيين أنفسهم ليحسموا المخارج والحلول للأزمة، فإن المبادرة السعودية جاءت لتفتح نافذة في حال إخفاق المسعى الكردي. وكان مستحسنًا أن الرياض تمت النجاح لمبادرة برزاني، وأكدت عدم تعارضها مع المسعى السعودي؛ فالاستحقاق المطلوب إذا شكّل نوري المالكي الحكومة هو إنجاز مصالحة وطنية، التي تبقى مطلوبة وبالبحاح أكبر مع ولادة أية حكومة جديدة، بل إن هذه الحكومة سواء وُلدت في أربيل أو في الرياض كان يفترض أن تمثل الخطوة الأولى نحو المصالحة"¹.

ويرى طرح ثالث أن المبادرة السعودية عبّرت عن تغيير ما في الموقف العربي من العراق؛ فليس ثمة شك في أن التحرك ولو متأخرًا أفضل من عدم التحرك. ولكن من غير الواضح ما إن كانت المبادرة تعكس تجليًا للالتزام دائم تجاه

1 عبد الوهاب بدرخان، "المبادرة السعودية: حل الأزمة الحكومية العراقية لا يكتمل إلا بمصالحة وطنية"، الحياة 4 نوفمبر/تشرين الثاني 2010.

العراق، أو أنها مجرد سياسة لحظية، اعتمد مصيرها على النتائج السريعة المنتظرة منها. ويبقى السؤال عما إذا كان هذا التحرك السعودي جاء مستقلاً عن التفاهات الخارجية مع واشنطن وطهران، (كما كان في إعلان مكة للمصالحة الفلسطينية)، وأنداك كان يجب أن يعمل السعوديون على تأمين موافقة الأطراف العراقية الفاعلة على المشاركة الجديدة في المسعى الجديد¹.

ومما يؤخذ على المبادرة أيضاً أنها تجاهلت تماماً مسار السياسة الأميركية تجاه العراق؛ فلم تكن واشنطن ترحب بتزايد الدور العربي تجاه العراق المحتل؛ الذي باتت قضيته (فضلاً عن قضايا عربية أخرى) خاضعة للتدويل بشكل طاع. كما "لم يكن تدخل النظام العربي مرحباً به أصلاً من قبل تركيبة الحكم الجديد في العراق، باعتباره لدى معارضي هذا التدخل آلية للتأثير "السنّي" في الأوضاع في العراق، وكان دور النظام العربي مقبولاً فقط لإضفاء الشرعية على النظام الجديد في العراق بعد الاحتلال، أو لضخّ الاستثمارات العربية داخل العراق"².

على كل فقد تفاعلت هذه العقبات الموضوعية لتجهض المبادرة السعودية، ليس لأنها "سعودية" وإنما لأنها "عربية"، فكان إجهاضها جزءاً لا يتجزأ من لعبة النفوذ الإقليمي في الساحة العراقية، وعلى هذا النحو تؤكد فقدان النظام العربي أية أوراق مؤثرة في تلك الساحة³.

صحيح أن الأمر في العراق انتهى بتشكيل حكومة المالكي بعيداً عن الدور السعودي، وصحيح أن المبادرة السعودية لم تنجح في حل الأزمة السياسية في العراق، إلا أن اتفاق أربيل الذي تم التوصل إليه بين الكتل السياسية العراقية في 11 نوفمبر/تشرين الثاني 2010 لم يكن أفضل بكثير، ورغم أنه أسفر عن تشكيل

1 د. بشير موسى نافع، "المبادرة السعودية حول العراق"، القدس العربي 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2010.

2 د. أحمد يوسف أحمد ود. نيفين مسعد (محرران)، حال الأمة العربية 2010-2011: رياح التغيير، مصدر سابق، ص 119. وحول استبعاد الأميركيين للدور العربي في العراق، انظر أيضاً: فالخ خطاب، "المشروع الأميركي وفشل الرهان العربي في العراق"، مصدر سابق، ص 103-128.

3 د. أحمد يوسف أحمد، "المبادرة السعودية ومصير النظام العربي"، مصدر سابق.

حكومة عراقية جديدة¹، لكنه لم ينجح في وضع حد للأزمة السياسية التي عصفت بالعراق على مدى ثمانية أشهر بعد إجراء الانتخابات؛ إذ لم يعالج جذور الصراع السياسي في العراق، واكتفى بعملية محاصصة طائفية تعكس النفوذ الإيراني الواسع في العراق المحتل، مع تجاهل شبه تام لنتيجة الانتخابات، وبهذا يكون الاتفاق أخفق في إطلاق عملية مصالحة وطنية رغم أنه أوكل هذه المهمة إلى المجلس الوطني للسياسات الاستراتيجية العليا، ناهيك عن الإخفاق في وضع حد للفساد والانهيار الكامل في الخدمات الأساسية والأمن. وبذا كانت القائمة العراقية التي يتزعمها إياد علاوي هي الخاسر الأكبر من جراء هذا الاتفاق، وكان نوري المالكي هو الفائز الأكبر من الاتفاق، فقد فرض نفسه رئيساً للوزراء بقوة الأمر الواقع، ومساندة قوى طائفية، عارضته بشدة في عامي 2008 و2009، ومنها التيار الصدري، والمجلس الإسلامي الأعلى، ولكن هذه الكتل تراجعت عن مواقفها المعارضة إثر تدخل إيراني فاعل؛ إذ أصرت طهران على دعم المالكي منذ البداية، ووضعت "فيتو" كبيراً على تولى علاوي رئاسة الوزارة، وكان لها ما أرادت في نهاية المطاف، مما أكد مجدداً أنها صاحبة النفوذ الأقوى في العراق².

وإذا شئنا إيجاز الجديد في السياسة السعودية تجاه القضية العراقية بعد الاحتلال، والنقلة التي قامت بها الرياض في سياستها الخارجية للتعامل مع مستجدات هذه القضية المؤثرة عليها، ربما يمكن القول: إن قليلاً من التغيير طرأ على تلك السياسة، رغم تصاعد الاهتمام الدبلوماسي والإعلامي السعودي بالشأن العراقي بشكل ملحوظ.

فبقدر ما كانت الدبلوماسية السعودية تجاه العراق المحتل ديناميكية ومتفاعلة، وبقدر ما كانت التحذيرات السعودية من تدهور الوضع العراقي صائبة ودقيقة، بقدر ما عجزت الرياض عن توجيه دفعة الأحداث العراقية في اتجاه يخدم أهداف

1 نظراً لمحدودية النتائج المنتظرة من حكومة المالكي الثانية أطلق عليها البعض وصف "حكومة وقف التنفيذ". راجع: فالخ عبد الجبار، "العراق: حكومة وقف التنفيذ"، الحياة 26 ديسمبر/كانون الأول 2010.

2 رأي القدس، "الخاسرون والرابحون في الاتفاق العراقي"، القدس العربي 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2010.

السياسة الخارجية السعودية خصوصاً، ومصالح النظام العربي إجمالاً، الذي عجز هو الآخر عن تنفيذ سياسة متماسكة تحتفظ للعراق المحتل بموقعه العربي وتماسك نظامه السياسي وسيادته على ترابه الوطني التي تعرّضت لأفدح الانتهاكات على مدار سنوات احتلاله المزدوج من قبل الولايات المتحدة وإيران.

ورغم الإقرار بتصاعد الاهتمام السعودي بقضية العراق بعد احتلاله، وبلوغه الذروة في عام 2010 (إبان طرح المبادرة السعودية لاستضافة مباحثات تشكيل الحكومة العراقية)، فإن ذلك لا يعني فاعلية السياسة السعودية أو قدرتها على تحقيق أهدافها، بقدر ما يعني محاولتها الجادة للتكيّف مع المعطيات الأميركية والإيرانية المؤثرة في العراق المحتل. وإذا كانت الرياض نجحت في بعض الأحيان في تمييز مواقفها عن المواقف الأميركية تجاه العراق وعبرت عن هذا بتصريحات قوية وواضحة، إلا أنها لم تستطع تغيير مركبات السياستين الأميركية والإيرانية نحو ذلك البلد، الذي قاداته إلى وضع سياسي يتسم بالتفكك والطائفية.

لم يكن الخلل في الخطاب السعودي حول قضية العراق، فقد شهد تطوراً ملحوظاً وإيجابياً في فترة الدراسة (2001-2010)، واحتلت تلك القضية حيزاً مهماً في كثير من خطابات المسؤولين السعوديين وتصريحاتهم، وبدا في كثير من الأحيان أن الرياض هي الأكثر دفاعاً عن سنة العراق حتى باتت هي المخاطب الإقليمي بشأنهم (إضافة إلى تركيا بطبيعة الحال). بيد أن ارتباكاً حقيقياً ساد الرؤية السعودية التي بقيت تعوّل بشكل كبير على تجاوب صانع القرار الأميركي مع مطالبها وتحفظاتها على السياسة الأميركية تجاه العراق، بخلاف الطرف الإيراني الذي وضع جهده وفكره في كيفية تحويل العراق المحتل إلى ساحة للنفوذ الإيراني.

ودون الدخول في مقارنة مطوّلة بين أدوات تنفيذ السياستين السعودية والإيرانية في العراق، إلا أنه لا يمكن تجاهل النتيجة الواضحة لكل منهما على الأرض؛ فعلى حين كانت طهران مؤثرة ومبادرة، بقيت الرياض تتخندق في إطار سياسة رد الفعل في الشأن العراقي، ولم يكن مفاجئاً في هذا الصدد أن يكون تشكيل حكومة نوري المالكي الثانية انعكاساً لتفاهم إيراني-أميركي، مستبعداً أي دور سعودي هناك.

إن هذا التحليل الذي يتمحور حول رغبة السعودية في التأثير على الجار العراقي خصوصاً بإبعاده عن الأذرع الإيرانية الطويلة، دون أن تنجح الرياض في ذلك، يطرح استنتاجات مهمة تتعلق بالسبب الحقيقي وراء تقاعس السعودية عن دعم المقاومة الوطنية العراقية التي هي الطرف الداخلي الأقرب لحفظ عروبة العراق والمصالح العربية فيه. فربما تكون الرياض قد خشيت من أن مثل هذا التصرف قد يقود إلى مواجهة مباشرة مع إيران أو غير مباشرة مع أنصارها في العراق. وربما أن هذا الخيار لم يكن مطروحاً أصلاً لتعارضه مع السياسة الأميركية التي كانت تريد من السعودية الضغط على الأطراف السنية العراقية للانخراط في العملية السياسية وليس مقاومتها أو العمل على تخريبها. ويبدو أن الرياض كانت تلوّح من آن لآخر بدعم سنة العراق لأسباب دعائية أو تكتيكية تتعلق بإقناع الأميركيين بتغيير سياستهم العراقية، وعدم تسليم العراق للإيرانيين على طبق من ذهب كما أشار أحد المسؤولين السعوديين.

والواقع أن التقصير السعودي والعربي تجاه العراق لم يكن يتعلق بقصور في أدوات تنفيذ السياسة الخارجية فقط، بل كان يتعداه ليصل إلى قصور في الرؤية الاستراتيجية التي تراهن على صداقة الولايات المتحدة الأميركية للعرب، وأن واشنطن ستختار دائماً مصالحها مع النظم العربية وليس مع النظام الإيراني. بيد أن الإنصاف يقتضي القول أيضاً: إن عقبات حقيقية واجهت السياسة السعودية في العراق قبل الاحتلال وبعده، كان بعضها راجعاً إلى ضعف النفوذ السعودي هناك ومحدودية الانفتاح على القوى السياسية الشيعية بسبب إرث من الخلاف الثقيل الذي يعود إلى لحظة تأسيس الدولتين العراقية والسعودية. في حين تعلّق بعضها الآخر بطبيعة العلاقة السعودية مع الأطراف المؤثرة على العراق، وخصوصاً الولايات المتحدة الأميركية وإيران (وسوريا بدرجة أقل)، ويرتبط بعضها الثالث بحالة الضعف الخطيرة التي يراوح فيها النظام العربي منذ وقت ليس بالقصير.

فتداعيات أحداث 11 سبتمبر/أيلول 2001 جرّدت الرياض من كثير من أوراق قوتها في العلاقة مع واشنطن، بحيث تناقصت القدرة السعودية على التأثير

على التوجّهات الأميركية نحو المنطقة العربية، رغم المحاولات السعودية في هذا الصدد. أما الاحتلال الأميركي للعراق ربيع 2003 فقد وضع النظام العربي ودوله المختلفة في إطار سنوات طويلة من الانتظار والتكيّف مع مستجدات السياسة الأميركية دون قدرة حقيقية على تخفيف اندفاعاتها وغلواتها؛ مما أفقد الرياض إمكانية أن تستقوي بالدول العربية الأخرى المؤثرة في مبادراتها وسياساتها العربية والإقليمية. في الوقت الذي نجحت فيه إيران في توظيف الاحتلال الأميركي للعراق لخدمة أهداف مشروعها الإقليمي، ليصبح العراق المختل ورقة مقايضة كبرى بيد صانع القرار الإيراني ليمضي قدماً في مشروعه النووي، مع عجز عربي واضح عن التأثير على هذه السياسة الإيرانية التي تدفع المنطقة دفعاً إلى شفير حروب طائفية وصراعات مذهبية، رغم المحاولات التركية الدؤوبة لمنع هذا السيناريو الخطير.

ورغم هذا الوضع الإقليمي المعقّد لم تستطع الرياض تغيير معطيات سياستها الخارجية تجاوباً مع يفرضه هذا الوضع من تحديات، لاسيما في العراق وسوريا ولبنان وفلسطين، بحيث باتت منطقة المشرق العربي منطقة الأزمات الكبرى في النظام العربي، ومنطقة الفرص الكبرى لإيران وحلفائها.

واختصاراً، يمكن القول: إن السياسة السعودية تجاه العراق بعد أحداث 11 سبتمبر/أيلول 2001، ثم بعد احتلال العراق، لم يصبها سوى قدر محدود من التغيير، يُعرف اصطلاحاً بـ "التغيير التكيّفي"، أي: تغيير في مستوى الاهتمام الموجه إلى قضية العراق، مع استمرار بقاء السياسة في أهدافها والأدوات السياسية كما هي، ناهيك بالطبع عن استمرارية الاستراتيجية السعودية. فزيادة الاهتمام السعودي بالعراق المختل، والإشارات النقدية التي حفلت بها التصريحات السعودية إزاء السياسة الأميركية تجاه ذلك البلد، لم تكن سوى تغيير في الخطاب السعودي لا يغير من جوهر السياسة الخارجية السعودية.

خاتمة

ركّزت هذه الدراسة على مناقشة التغيّر في السياسة الخارجية للدولة في حال تغيّر البيئة الدولية، مع ثبات محددات السياسات الداخلية لهذه الدولة، واتخذت من الحالة السعودية بعد أحداث 11 سبتمبر/أيلول 2001 دراسة حالة، واختارت القضيتين الفلسطينية والعراقية نموذجين تطبيقيين للقضايا العربية.

على الصعيد النظري خلصت الدراسة إلى أن العوامل الداخلية تبقى أكثر تأثيراً في احتمال تغيّر السياسة الخارجية من العوامل الخارجية؛ فتغيّر البيئة الخارجية على الصعيدين الدولي أو الإقليمي قد لا يُنتج بالضرورة تغيّراً في السياسة الخارجية، ما لم يرافقه توفّر عوامل داخلية على الصعيدين المادي/الموضوعي أو الإدراكي/النفسي، من قبيل: حدوث تغيّر أو انشقاق في النخبة الحاكمة، أو تغيّر في إدراك صانع القرار لمعطيات البيئة الخارجية أو الداخلية، أو وجود قرار لديه بإعادة رسم تحالفاته الخارجية، أو تبلور إرادة سياسية لديه لاستخدام موارد دولته بشكل مختلف عن المؤلف... إلخ.

وفي حال ثبات العوامل الداخلية المؤثرة على السياسة الخارجية، ووجود ضغوط خارجية دافعة لتغيير السياسة الخارجية لفاعل ما، فقد يلجأ صانع القرار في هذه الحالة إلى إعادة تقديم سياسته الخارجية في صورة إعلامية مختلفة، أو التركيز على الفوائد والمصالح التي يمكنه تقديمها للوحدات الدولية الأخرى، أو التذكير بصوابية سياسته القديمة. وبعبارة أخرى أن يلجأ إلى استخدام أكبر للأدوات الدبلوماسية والإعلامية والدعائية، وربما إلى تغيير خطابه مع إبقاء أهداف السياسة الخارجية وتوجهاتها واستراتيجياتها كما هي دون تغيير جوهري أو مراجعة عميقة. ورغم الأثر الآني الذي تُحدثه هذه الأدوات الدبلوماسية/الإعلامية، فإنها تبقى محدودة التأثير على المدى البعيد، بل قد تحدث أضراراً حقيقية في ذلك المدى،

وربما تسهم بفعل الآثار التراكمية إلى جمود الوضع الراهن ومراوحة السياسة الخارجية لهذه الوحدة الدولية في مكائها، مما يشكّل خصماً أكيداً من القدرة على تحقيق إنجازات أكبر في السياسة الخارجية، وبالتالي خسارة احتمال تعظيم مكانة هذه الوحدة على الصعد الإقليمية والعالمية. وهذه إحدى سلبيات اللجوء المتكرر إلى آلية التكيف لمواجهة المستجدات والمتغيرات النابعة من البيئتين الداخلية والخارجية، فضلاً عما هو معروف في أدبيات السياسة الخارجية من ضرورة التكامل بين أدوات تنفيذ السياسة الخارجية؛ فالأدوات التوفيقية أو التعاونية (وعلى رأسها الأداة الدبلوماسية) لا تكفي وحدها لتحقيق أهداف السياسة الخارجية.

أما على الصعيد العملي فقد خلصت الدراسة إلى أن المنطقة العربية تعرّضت بعد أحداث 11 سبتمبر/أيلول 2001، ثم بعد احتلال العراق ربيع 2003، إلى ضغوط دولية وإقليمية هائلة على نحو كان يستوجب حدوث تحوّل كبير في السياسات الخارجية العربية لدفع تلك الضغوط أو تحقيق أهداف أبعد، غير أن أغلب الدول العربية اختارت الاكتفاء بالدفاع عن نفسها دون رؤية كلية للمخاطر المحدقة بالدول العربية الأخرى، ولم يكن لها من ثم دور فاعل في توجيه أحداث المنطقة، وإن أعلن بعضها في خطابها السياسي/الإعلامي سعيه إلى خدمة القضايا العربية، لأسباب كانت تتعلق باستيعاب الضغوط الداخلية والخارجية أساساً.

لقد كانت المؤثرات القادمة من البيئة الدولية ضاغطة لإحداث تغيير في السياسة الخارجية السعودية، خصوصاً في الفترة الأولى لبوش الابن، التي شهدت ظهور آراء متطرفة بعد أحداث 11 سبتمبر/أيلول 2001 تساءلت عن أهمية استمرار العلاقات الأميركية-السعودية، كما طرحت فكرة محاسبة السعودية أو معاقبتها بسبب دورها المزعوم في دعم "الإرهاب" والفكر المتشدد. إلى حد يمكن القول معه إن قضية إصلاح الداخل السعودي ربما ارتقت آنذاك لتصبح واحدة من أهم قضايا العلاقات بين الطرفين.

بيد أن هذا التوتر الطارئ في علاقات البلدين سرعان ما انحسر بعد ظهور تداعيات التورط الأميركي في العراق الذي أدى إلى تصاعد نفوذ إيران فيه، وتحوّله

إلى ورقة مساومة بيدها؛ مما ضرب فكرة التحالف الأميركي مع العراق المحتل، وأعاد بالتالي الاعتبار لمحورية العلاقات الأميركية-السعودية.

ويبدو أن تصاعد التحدي الإيراني لكلا الطرفين في العراق خصوصاً، وفي المشرق العربي عموماً، أدى إلى إعادة تأكيد أسس علاقات واشنطن-الرياض التي أصابها قليل من التغيير الآني بسبب أحداث سبتمبر/أيلول 2001. والمؤكد هنا أن هذه العلاقات ما زالت تتركز على اعتبارات اقتصادية وعسكرية قوية؛ فالأساس الاقتصادي يتعلق بحاجة واشنطن إلى الدور السعودي في استمرار تدفق النفط إلى الأسواق العالمية بأسعار معقولة، ووقوف الرياض ضد الضغوط داخل منظمة الأوبك لزيادة أسعار النفط. في حين تحتاج السعودية إلى الواردات الأميركية، فضلاً عن استثمار الفوائض المالية السعودية في الولايات المتحدة ناهيك عن الحاجة إلى الإمدادات العسكرية الأميركية، بما يفسر الحجم الكبير لمبيعات السلاح الأميركي إلى السعودية.

وبغض النظر عن التأثير الآني الذي تتركه أزمات العلاقات بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأميركية، فإنهما تتشاطران رؤية متقاربة على الصعيدين الاستراتيجي والأمني، في أغلب القضايا الإقليمية، مع وجود هوامش خلاف تتعلق بالوسائل والأدوات وليس بأصل الرؤية الكلية، لذا فهو خلاف في الجزئيات وليس الكليات.

هذا الخلاف الهامشي في الرؤيتين السعودية والأميركية يسمح في الواقع للرياض بمجال من الحركة الدبلوماسية في قضيتي فلسطين والعراق، سواء بدفع مبادرات سياسية لتفعيل عملية تسوية الصراع مع الكيان الإسرائيلي، أو بمحاولة تقديم النصح للسياسة الأميركية في تعاملها مع العراق المحتل، والتأكيد على أهمية التصدي للعبث الإيراني به.

بيد أن ذلك كله لا يعني تغييراً جوهرياً في السياسة الخارجية السعودية، أو فاعلية في التأثير على القضايا العربية الاستراتيجية، بقدر ما يعني القدرة على التكيف مع المتغيرات الخارجية، وإعادة تقديم المملكة العربية السعودية بوصفها نموذجاً للاعتدال وسط محيط متغير. هذه الصورة عن الدولة تلعب فيها الأدوات

الدبلوماسية دوراً محورياً، وتبرز خصوصاً في أوقات الأزمات والحروب التي تمرّ بها المنطقة العربية.

ولذا يمكن ملاحظة ارتفاع نشاط الدبلوماسية السعودية عقب أحداث 11 سبتمبر/أيلول 2001، وكذلك بعد الاجتياح الإسرائيلي للضفة الغربية ربيع 2002، وأيضاً أثناء حرب العراق وبعدها، وأثناء حرب لبنان صيف 2006، وأثناء حرب غزة 2008-2009.

هذا النشاط الدبلوماسي (سواء على صعيد اللجوء إلى المؤسسات الدولية لاستصدار قرارات تدين العدوان على المنطقة العربية، أو على صعيد توضيح المواقف السعودية عبر بيانات سياسية أو تصريحات صحفية وإعلامية، أو عبر التواصل مع الأصدقاء في الإقليم والعالم بعقد المؤتمرات الدولية وتنسيق الخطوات أو التحركات السياسية)، كان نشاطاً يتسم عادة بالآنية وضعف المتابعة ومحدودية التأثير على القضايا العربية وضعف الفاعلية؛ إذ كان الجهد الدبلوماسي السعودي يتركز على وقف الحروب، وطرح أفكار ومقترحات أو مبادرات دون توفر القدرة على ترجمتها على الأرض، بسبب غياب استخدام أدوات الضغط في السياسة الخارجية السعودية، أو التلويح الجدي بما على الأقل لضمان تحقيق المصالح السعودية والعربية في هذه القضايا.

لقد أظهرت هذه الحروب التي شنتها التحالف الأميركي-الإسرائيلي على منطقة المشرق العربي مشكلات السياسة الخارجية السعودية، وحاجتها إلى المراجعة والقيام بعملية متواصلة من تخطيط السياسة الخارجية، حتى تتمكن الدولة السعودية من توقع التطورات المستقبلية في القضايا الاستراتيجية العربية، وتوفير الأدوات المطلوبة للتعامل معها، وتجاوز تأثير المفاجآت الاستراتيجية التي ظهرت في تلك الحروب، وتقليل عنصر عدم اليقين الذي تمتاز به عملية صنع السياسة الخارجية إجمالاً.

لكن بالمقابل يلاحظ أن السياسة السعودية أظهرت قدرًا من التفاعل مع قضية العراق مع ظهور بدايات "التهدئة النسبية" في أوضاعه عام 2009، خصوصاً مع إجراء الانتخابات البرلمانية هناك في مارس/آذار 2010. وهو ما أتاح للرياض

القدرة على توظيف قدراتها المالية أو الأداة الاقتصادية في تنفيذ سياستها الخارجية، فضلاً عن استخدامها للأداة الدبلوماسية بطبيعة الحال. بيد أن هذا التفاعل السعودي لم يكن يعني بالضرورة أن تسير الأمور على ما يريده صانع القرار السعودي بشكل خطي أو تصاعدي؛ فتلك "التهدئة النسبية" كانت مؤقتة، بحيث عادت الأمور إلى التأزم الداخلي في العراق منذ صيف 2010، وانتهت الأمور إلى عودة نوري المالكي رئيساً للوزراء انعكاساً لصفقة إيرانية-أميركية على حساب المصالح السعودية والعربية. كما أخفقت مساعي السلام العربية في بلوغ أية نتيجة ملموسة سواء بتحقيق مطالب الحد الأدنى المذكورة في المبادرة العربية للسلام أو ما هو أكثر، وكان لافتاً أن إدارة الرئيس باراك أوباما تجاهلت القيام بدعوة السعودية إلى حفل استئناف المفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية المباشرة في واشنطن 2 سبتمبر/أيلول 2010، رغم أن الرياض هي صاحبة المبادرة العربية للسلام.

وربما يمكن القول: إن التحركات السعودية في أغلب القضايا العربية تفتقر في بعض الأحيان إلى الرؤية الاستراتيجية التي تتيح توسيع الخيارات أمام صانع القرار وزيادة القدرة التساومية السعودية في مواجهة الخصوم، والتي تستطيع فتح باب تنويع التحالفات الخارجية للرياض، وبناء قاعدة ارتكاز من العلاقات السعودية-العربية للنهوض بالنظام العربي، ومن العلاقات السعودية-الإقليمية، وإقامة التوازن بين أدوات تنفيذ السياسة الخارجية السعودية دون الاعتماد على الأداة الدبلوماسية وحدها، بما في ذلك اللجوء إلى أدوات الضغط عند الضرورة، بما يعظّم من مكانة الدولة على الصعيدين الإقليمي والدولي، ويحقق أهداف سياستها الخارجية.

ويلاحظ هنا أن سيطرة النظرة الاستاتيكية أو النزعة المعارضة للتغيير على توجّه السياسة الخارجية السعودية، وغلبة السلوك التكيفي، يفرزان إهداراً لقدرات الدولة خصوصاً على المدى البعيد؛ فالقدرات المالية والثقل الاقتصادي والمكانة الدينية الهائلة يمكن الاعتماد عليها في التأثير على الدول الأخرى، لكن يبقى الأمر مرهوناً بوضع أجندة إقليمية قيادية ذات أهداف واضحة ينتج عنها سياسة فعّالة يكون هدفها التأثير ومدّ نفوذ السيطرة القيادية. وذلك عوض الاعتماد على الأداة الدبلوماسية التي لم تنجح فعلياً في منع تدهور البيئة الاستراتيجية المحيطة بالدولة

السعودية كما حدث خصوصاً بعد احتلال العراق ربيع 2003، وأيضاً مع تصاعد الأخطار المحيطة بالدولة اليمنية ووحدها بسبب النشاط المتصاعد لتنظيمات عنفية ووجود نفوذ إيراني واضح في ذلك البلد المجاور للسعودية.

ورغم وجود عناصر قوة مهمة لدى المملكة العربية السعودية، فإنها تعاني (شأن كل الدول العربية الأخرى) من عدم توازن في مكانتها الإقليمية والدولية، مما يدفع الرياض بشكل عام إلى تبني سياسة تحالفات جامدة تحرص على كبح أي تغيير في أوضاع المنطقة بدعوى تأمين المصالح السعودية الداخلية والخارجية، وحماية الأمن الوطني للبلاد من التهديدات الإقليمية والأيدولوجية. والأمر المؤكد أن المصالح السعودية يمكن أن تتحقق بشكل أكبر إذا أعادت النظر في العلاقات السعودية-العربية عموماً، والعلاقات السعودية-الأميركية خصوصاً، وأخذت بصورة أكبر بمبدأ تنوع العلاقات الخارجية.

إن التردد السعودي والعربي لا يمكنه درء التدخلات الخارجية في القضايا العربية؛ فالأطراف الخارجية (خصوصاً الطرفين الأميركي والإيراني) تستغل اتساع مساحة الفراغ الاستراتيجي العربي، وانكفاء الدول العربية الكبيرة على مشكلاتها الداخلية، لتخدم هذه الأطراف الخارجية مصالحها، على حساب العرب، وبغض النظر عن معاناة الشعوب العربية من الاحتلال الأجنبي.

على أية حال فإن تعزيز صحة هذه الاستنتاجات أو نفيها يحتاج لأبحاث أخرى حول العوامل التي تدفع بالسياسات الخارجية العربية في اتجاه التغيير أو الاستمرار، والعوامل الكفيلة بزيادة فعاليتها، ولذا فإن ثمة حاجة ملحة لدراسات علمية في موضوعات مكمّلة، ومنها:

- دراسة تأثير الصراعات العربية-العربية (خصوصاً ما يتعلق بالصراع بين الأدوار العربية) على السياسات الخارجية العربية عموماً، والسياسة الخارجية السعودية خصوصاً.
- دراسة علاقة السعودية بالنظام العربي وجدلية التأثير والتأثر بينهما.
- تأثير الخلافات الخليجية-الخليجية على السياسة الخارجية السعودية والدور السعودي.

- دراسة العلاقات العراقية-السعودية وقضاياها وإشكالاتها، ومدى تأثيرها بأوضاع النظامين العربي والدولي.

- إجراء دراسات مقارنة بين الأدوات التي تلجأ إليها السعودية في تنفيذ سياستها الخارجية تجاه القضايا العربية، مقارنة بكل من السياسة الخارجية التركية والإيرانية، حتى يمكن الوصول إلى خلاصات نظرية وعملية حول كيفية استخدام أدوات القوة الناعمة والصلدة في تنفيذ السياسة الخارجية.

ويبقى السؤال جدلياً ومستقبلياً حول جدوى النهج السعودي والعربي المعتدل المنفتح على دول الغرب، لكن هذه الدراسة تميل إلى أن التحالفات أو العلاقات العربية مع الدول الغربية (والولايات المتحدة خصوصاً) لم تكن مفيدة للقضايا العربية الاستراتيجية، وكان من الأفضل موازنة العلاقات العربية-الأميركية بعلاقات متوازنة مع القوى الدولية الأخرى، والآسيوية منها بوجه خاص.

المراجع

المرجع العربية

كتب

- إبراهيم، فؤاد. السلفية الجهادية في السعودية، بيروت: دار الساقى، 2009.
- _____ . الشيعة في السعودية، بيروت: دار الساقى، 2007.
- أبو الهيجاء، إبراهيم وآخرون. حماس من المعارضة إلى السلطة: قراءة في أبعاد التجربة وآفاقها، القاهرة: مركز الإعلام العربي، 2009.
- أبو زيد، سركيس. إيران والمشرق العربي: مواجهة أم تعاون؟، بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، سلسلة الدراسات الإيرانية-العربية، 2010.
- أبو طالب، حسن. المملكة السعودية وظلال القدس، القاهرة: سينا للنشر، 1991.
- أبو علي، عبد الفتاح حسن. ورفيق شاعر التنشئة. المملكة العربية السعودية وقضية فلسطين، الرياض: الأمانة العامة للاحتفال بمرور مائة عام على تأسيس المملكة، 1419هـ/1999م.
- أحمد، أحمد يوسف. وآخرون. احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.
- أحمد، أحمد يوسف. تأثير الثروة النفطية على العلاقات السياسية العربية، القاهرة: دار المستقبل العربي، 1985.
- _____ .، منطق العمل الوطني: حركة التحرر الوطني الفلسطينية في دراسة مقارنة مع حركات التحرر الإفريقية، نيقوسيا: مؤسسة عيال للدراسات والنشر، 1992.
- أحمد، عبد العاطي محمد. الدبلوماسية السعودية في الخليج والجزيرة العربية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في الأهرام، 1979.

- أحمد، محمود حسن وتاج السرحان. السياسة الخارجية في عهد الملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود، بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2008.
- إدريس، محمد السعيد. النظام الإقليمي للخليج العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه، (34)، 2000.
- آرترس، بول وغيرد نومان (محرران). المملكة العربية السعودية في الميزان: الاقتصاد السياسي والمجتمع والشؤون الخارجية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.
- الأشعل، عبد الله. المملكة العربية السعودية وقضايا الصراع العربي-الإسرائيلي، جدة: المؤلف، 1989.
- باديب، سعيد. العلاقات السعودية-الإيرانية 1932-1982، لندن: دار الساقى ومركز الدراسات الإيرانية والعربية، 1994.
- بشارة، عزمي. الانتفاضة والمجتمع الإسرائيلي: تحليل في خضم الأحداث، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.
- _____ . أن تكون عربياً في أيامنا، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.
- البشري، طارق. العرب في مواجهة العدوان، القاهرة: دار الشروق، 2002.
- بن حثلين، نايف. صراع الحلفاء: السعودية والولايات المتحدة الأميركية منذ 1962، ترجمة: أحمد مغربي، بيروت: دار الساقى، 2013.
- بن صنيتان، محمد. السعودية الدولة والمجتمع: محددات تكوّن الكيان السعودي، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2008.
- جاد، عماد (محرر). انتفاضة الأقصى: طموح الفكرة وأزمة الإدارة، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في الأهرام، 2002.
- الجاسور، ناظم عبد الواحد. تأثير الخلافات الأميركية-الأوروبية على قضايا الأمة العربية: حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.
- الجهني، مانع بن حماد. التضامن الإسلامي: الفكرة والتاريخ ودور المملكة العربية السعودية، الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات السياسية، 1420هـ/1999م.

- جونسون، لويد. تفسير السياسة الخارجية، ترجمة: د. محمد بن أحمد مفتي ود. محمد السيد سليم، الرياض: جامعة الملك سعود، 1409هـ/1989م.
- الحاج، عبد الله جمعة. الدولة الوطنية والإسلام في العالم العربي: نماذج مختارة، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2012.
- الحازمي، خليل بن عبيد. الحوار الوطني ودوره في تعزيز الأمن الوطني للمملكة العربية السعودية، الرياض: مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني، ط3، 1431هـ/2010م.
- الحديثي، هاني إلياس. سياسة باكستان الإقليمية 1971-1994، سلسلة أطروحات الدكتوراه (33)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998.
- الحضرمي، عمر. البعد الاقتصادي في السياسة الخارجية السعودية، عمان: دار الفتح، 2002.
- الحمداني، قحطان أحمد سليمان. السياسة الخارجية العراقية من 14 تموز 1958 إلى 8 شباط 1963، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2008.
- الخياط، سيف. العقدة والعقيدة: قصة الشيعة في العراق، القاهرة: عريبة للطباعة والنشر، توزيع مكتبة مدبولي، 2006.
- الدجاني، أحمد صدقي. أزمة الحل العنصري لفلسطين وسبيل تحريرها، القاهرة: دار المستقبل العربي، 1999.
- الدجاني، أحمد صدقي وآخرون. أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991.
- الدخيل، عبد العزيز محمد. التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية: قراءة نقدية، بيروت: دار الساقى، 2012.
- رجب، إيمان أحمد. النظام الإقليمي العربي في مرحلة ما بعد الاحتلال الأميركي للعراق، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.
- الرشيد، مضاوي. تاريخ العربية السعودية بين القديم والحديث، ترجمة: عبد الإله النعيمي، بيروت: دار الساقى، ط2، 2005.

- _____ - مساءلة الدولة السعودية: أصوات إسلامية من الجيل الجديد، ترجمة: ميشلين جبور، بيروت: دار الساقى، 2009.
- _____ - مآزق الإصلاح في السعودية في القرن الحادي والعشرين، بيروت: دار الساقى، 2005.
- _____ - زهران، جمال علي. أزمت النظام العربي وآليات المواجهة، القاهرة: دار الشروق، 2001.
- _____ - ساعتي، أمين. رؤية سياسية من المملكة العربية السعودية: أزمة الخليج وما بعد، القاهرة: المركز السعودي للدراسات الاستراتيجية، 1991.
- _____ - سعودي، هالة (محرر). الوطن العربي والولايات المتحدة الأميركية، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1996.
- _____ - سعيد، محمد السيد. مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج، سلسلة عالم المعرفة، العدد 158، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب)، 1992.
- _____ - سلامة، غسان وآخرون. الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ومعهد الشؤون الدولية في إيطاليا، ج2، 1989.
- _____ - سليم، محمد السيد. تحليل السياسة الخارجية، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط2، 1998.
- _____ - سليمان، عاطف. الثروة النفطية ودورها العربي: الدور السياسي والاقتصادي للنفط العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.
- _____ - السويدي، جمال سند (معد). إيران والخليج: البحث عن الاستقرار، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1996.
- _____ - السيد، مصطفى كامل (محرر). الإصلاح السياسي في الوطن العربي، مركز دراسات وبحوث الدول النامية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة، 2006.
- _____ - الشلق، أحمد زكريا وآخرون. مصر والعرب، القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، 2006.
- _____ - الشرجبي، عادل مجاهد وآخرون. أزمة الدولة في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، يوليو/تموز 2011.

- صالح، محسن. فلسطين: دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، سلسلة دراسات فلسطينية (1)، القاهرة: مركز الإعلام العربي، 1424هـ/2003م.
- الصفار، حسن بن موسى. الطائفية بين السياسة والدين، الدار البيضاء وبيروت: المركز الثقافي العربي، 2009.
- الضويبي، وسام. (محرر)، حوار الأديان: مراجعة وتقويم، القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، 2011.
- عاروري، نصير حسن. أميركا الخصم والحكم: دراسة توثيقية في "عملية السلام" ومناورات واشنطن منذ عام 1967، ترجمة وتقديم: منير العكش، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.
- عبد الله، عبد الخالق (محرر). الدبلوماسية العربية في عالم متغيّر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية؛ الشارقة: دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، 2003.
- عبد المجيد، وحيد. نهاية الليبرالية: باراك أوباما... وروح أميركا، مكتبة الأسرة 2009، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2009.
- العفيفي، فتحي. الخليج العربي: النزاعات السياسية وحروب التغيير الاستراتيجي، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2003.
- علوي، مصطفى. من دفتر السياسة المصرية، مكتبة الأسرة 2009، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- _____ (محرر). المدرسة المصرية في السياسة الخارجية، مركز البحوث والدراسات السياسية- جامعة القاهرة، مج2، 2002.
- عوض، محسن وممدوح سالم وأحمد عبيد. مقاومة التطبيع: ثلاثون عامًا من المواجهة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.
- العيسوي، إبراهيم. قياس التبعية في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية وجامعة الأمم المتحدة، مشروع المستقبلات العربية البديلة، 1989.
- العيسوي، أشرف سعد. انعكاسات أحداث الحادي عشر من سبتمبر على أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية 2001-2005، الشارقة: مركز الخليج للدراسات، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، 2007.

- الغريب، فنسان. مأزق الإمبراطورية الأميركية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.
- فاسيليف، ألكسي. الملك فيصل: شخصيته وعصره وإيمانه، ترجمة: خيرى الضامن، بيروت: دار الساقى، ط2، 2013.
- القباع، عبد الله سعود. السياسة الخارجية السعودية، المؤلف، بدون مكان نشر، 1407هـ/1986م.
- القصيبي، غازي عبد الرحمن. أميركا والسعودية: حملة إعلامية أم مواجهة سياسية؟، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2002.
- قرم، جورج. انفجار المشرق العربي: من تأميم قناة السويس إلى غزو العراق 1956-2006، ترجمة: محمد علي مقلد، بيروت: دار الفارابي، 2006.
- قرني، بهجت وعلي الدين هلال (محرران). السياسات الخارجية للدول العربية، ترجمة: جابر سعيد عوض، ط2، 2002، مركز البحوث والدراسات السياسية- جامعة القاهرة.
- قيردار، نمر أمين. إنقاذ العراق: بناء أمة محطمة، بيروت: دار الساقى، 2010.
- كوانت، وليام ب. (محرر). كامب ديفيد بعد عشر سنوات، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1989.
- كوساتش، غريغوري ويلينا ميلكوميان. تطور السياسة الخارجية السعودية من تأسيس الدولة إلى بداية الإصلاحات، ترجمة: د. ماجد بن عبد العزيز، الرياض: معهد الدراسات الدبلوماسية-وزارة الخارجية السعودية، 1426هـ/2005م.
- الكيالي، عبد الحميد (محرر). دراسات في العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة: عملية الرصاص المصبوب/معركة الفرقان، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 1430هـ/2009م.
- كيشيشيان، جوزيف أ. الخلافة في العربية السعودية، ترجمة: غادة حيدر، بيروت: دار الساقى، ط2، 2003.
- نافعة، حسن (مراجعة وتقديم). انتفاضة الأقصى وقرن من الصراع، عمّان: دار الشروق للنشر والتوزيع ومؤسسة عبد الحميد شومان، 2002.

- نبلوك، تيم. المملكة العربية السعودية: السلطة والشرعية والاستمرارية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، دبي: المركز، 2007.
- ماثيسن، توبي. الخليج الطائفي والربيع العربي الذي لم يحدث، ترجمة: أمين الأيوبي، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2014.
- مجاهد، أسامة أحمد (محرر ومراجع). إيران والعرب: المصالح القومية وتدخلات الخارج، برنامج الدراسات الحضارية وحوار الثقافات-كلية الاقتصاد والعلوم السياسية-جامعة القاهرة، 2009.
- المجلس الاستشاري العربي، مستقبل العراق بعد عملية نقل السلطة، القاهرة: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، الحلقة النقاشية الخامسة، 2004.
- مجلس الفكر العربي، العراق بعد انتخابات عام 2010: رؤية مستقبلية، قضايا عربية، العدد 21، القاهرة: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، 2010.
- محفوظ، محمد. الحوار والوحدة الوطنية في المملكة العربية السعودية، بيروت: دار الساقى، 2004.
- محمود، أحمد إبراهيم (محرر). الخليج.. والمسألة العراقية من غزو الكويت إلى احتلال العراق 1990-2003، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في الأهرام، 2003.
- مسعد، نيفين (محرر ومنسق). كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.
- المشاط، عبد المنعم (محرر)، أمن الخليج العربي: دراسة في الإدراك والسياسات، مركز البحوث والدراسات السياسية-كلية الاقتصاد والعلوم السياسية-جامعة القاهرة، 1994.
- المشاط، عبد المنعم وناهد عز الدين (تقديم وتحرير). تداعيات الحرب الإسرائيلية-اللبنانية على مستقبل الشرق الأوسط، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية ومكتبة الشروق الدولية، 2008.
- المعشر، مروان. نهج الاعتدال العربي: مذكرات سياسية 1991-2005، ترجمة: نسرين ناضر، بيروت: دار النهار، 2008.

- مطر، جميل وعلي الدين هلال. النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية، ط5، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986.
- مقتدر، رشيد. الإسلاميون: دراسات في السياسة والفكر، بيروت والدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2013.
- منصور، كميل. الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل: العروة الأوثق، ترجمة: نصير مروة، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط2، 1998.
- ميتكيس، هدى (محرر). التطورات المعاصرة لدور مصر الإقليمي، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية ومركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2011.
- الناهي، هيثم غالب. تفتيت العراق: أهباء السلم المدني والدولة العراقية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.
- النعيم، مشاري عبد الرحمن. اتجاهات النخب السعودية نحو التحديث السياسي في المملكة العربية السعودية (2001-2011)، بيروت: مؤسسة الانتشار العربي، 2012.
- هاليداي، فريد. الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية، ترجمة: محمد الرميحي، بيروت: دار الساقى، 2008.
- واكيم، جمال. صراع القوى الكبرى على سوريا: الأبعاد الجيوسياسية لأزمة 2011، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2011.
- الياسيني، أيمن. الدين والدولة في المملكة العربية السعودية، ترجمة: كمال اليازجي، بيروت: دار الساقى، ط 2، 1990.
- ياغي، إسماعيل أحمد. موقف الملك عبد العزيز من قضية فلسطين، الرياض: مكتبة العبيكان، 1423هـ/2002م.
- ياغي، إسماعيل أحمد وآخرون. المملكة العربية السعودية وفلسطين: بحوث ودراسات، الجزء الثاني، الرياض: دار الملك عبد العزيز، 1427هـ/2006م.

تقارير سنوية واستراتيجية

- معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي (سييري)، التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي للمعهد 2007، ترجمة: عمر الأيوبي وآخرون، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.
- مركز الحضارة للدراسات السياسية، أمتي في العالم: حولية قضايا العالم الإسلامي، العدد الخامس، ج2، القاهرة: المركز، 1424هـ/2003م.
- _____، أمتي في العالم: حولية قضايا العالم الإسلامي، العدد السادس، ج2، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، 1426هـ/2005م.
- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في الأهرام، التقرير الاستراتيجي العربي 2001، القاهرة: المركز، 2002.
- _____، التقرير الاستراتيجي العربي 2002-2003، القاهرة: المركز، 2003.
- _____، التقرير الاستراتيجي العربي 2003 - 2004، القاهرة: المركز، 2004.
- _____، التقرير الاستراتيجي العربي 2005-2006، القاهرة: المركز، 2006.
- _____، التقرير الاستراتيجي العربي 2006-2007، القاهرة: المركز، 2007.
- _____، التقرير الاستراتيجي العربي 2007-2008، القاهرة: المركز، 2008.
- _____، التقرير الاستراتيجي العربي 2008-2009، القاهرة: المركز، 2010.
- _____، التقرير الاستراتيجي العربي 2010، القاهرة: المركز، 2011.
- مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006، بيروت: المركز، 2007.
- _____، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007، بيروت: المركز، 2008.
- _____، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008، بيروت: المركز، 2009.
- _____، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009، بيروت: المركز، 2010.
- مركز دراسات الوحدة العربية. حال الأمة العربية 2005: النظام العربي: تحدي البقاء والتغيير، بيروت: المركز، 2006.
- _____، حال الأمة العربية 2006-2007: أزمات الداخل وتحديات الخارج، بيروت: المركز، 2007.

- _____ . حال الأمة العربية 2007-2008: ثنائية التفنيت والاختراق، بيروت: المركز، 2008.
- _____ . حال الأمة العربية 2008-2009: أمة في خطر، بيروت: المركز، 2009.
- _____ . حال الأمة العربية 2009-2010: النهضة أو السقوط، بيروت: المركز، 2010.
- _____ . حال الأمة العربية 2010-2011: رياح التغيير، بيروت: المركز، 2011.
- _____ . حال الأمة العربية 2011-2012: معضلات التغيير وآفاقه، بيروت: المركز، 2012.

دوريات

- إبراهيم، حسنين توفيق. "دور مصر في النظام الإقليمي العربي بعد قمة عمّان (نوفمبر/تشرين الثاني 1987)"، المستقبل العربي، العدد 122، إبريل/نيسان 1989.
- _____ . "العدوان الإسرائيلي على غزة: قراءة أولية في الآثار والتداعيات"، كراسات استراتيجية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في الأهرام، العدد 197، مارس/آذار 2009.
- إبراهيم، طارق. "الحملة الإعلامية على السعودية: الوسائل أميركية والأهداف صهيونية"، الملف العربي-الأوروبي، العدد 112، ديسمبر/كانون الأول 2001، باريس: مركز الدراسات العربي-الأوروبي.
- أبو الجمد، أحمد كمال. "الإرهاب.. والإسلام.. ومستقبل النظام الدولي"، الكتب وجهات نظر، العدد 34، نوفمبر/تشرين الثاني 2001.
- أبو رمان، محمد. "الفاعلون الجدد.. وإعادة ترتيب قواعد اللعبة الإقليمية"، السياسة الدولية، العدد 168، إبريل/نيسان 2007، ص 84.
- أبو سيف، عاطف. "أميركا والإسلاميون: القيم مقابل المصالح"، الكتب وجهات نظر، العدد 103، أغسطس/آب 2007.
- أبو طالب، حسن. "الاستقطاب الإقليمي ومستقبل القضية الفلسطينية"، السياسة الدولية، العدد 168، إبريل/نيسان 2007.

- _____ . "أسس صنع السياسة الخارجية السعودية"، السياسة الدولية، العدد 90، أكتوبر/تشرين الأول 1987.
- _____ . "الإصلاح والسياسة الخارجية السعودية"، السياسة الدولية، العدد 156، إبريل/نيسان 2004.
- _____ . "الدور السعودي.. حدود الاشتباك مع شأن معقد"، السياسة الدولية، العدد 170، أكتوبر/تشرين الأول 2007.
- _____ . "العلاقات السعودية- الأميركية: نظرة كلية"، الفكر الاستراتيجي العربي، العدد 31، يناير/كانون الثاني 1990.
- _____ . "المشكلة العراقية والنظام الإقليمي العربي"، السياسة الدولية، العدد 150، أكتوبر/تشرين الأول 2002.
- أبو عامود، محمد سعد. "الشيعة في الخليج وتفاعلات الصراع الأميركي-الإيراني"، السياسة الدولية، العدد 168، إبريل/نيسان 2007.
- _____ . "الموقف العربي من الاجتياح الإسرائيلي"، الديمقراطية، العدد 7، صيف 2002.
- أحمد، أحمد يوسف. "تآكل الدور المصري في النظام العربي"، الدراسات الفلسطينية، العدد 71، صيف 2007.
- _____ . "التداعيات العربية"، في: ملف "الحرب الإسرائيلية على لبنان وتداعياتها"، المستقبل العربي، العدد 332، أكتوبر/تشرين الأول 2006.
- _____ . "الرقم العربي في معادلة التحرر الوطني الفلسطيني: تحليل للإمكانات والقيود"، الدراسات الفلسطينية، العدد المزدوج 46/45، شتاء/ربيع 2001.
- _____ . "قمة الدوحة ومعضلة النظام العربي"، المستقبل العربي، العدد 363، مايو/أيار 2009.
- أحمد، محمد سيد. "11 سبتمبر/أيلول.. والقضية الفلسطينية"، الدراسات الفلسطينية، العدد 52، خريف 2002.
- أحمد، مشهور إبراهيم. "الدوران الخليجي والأوروبي تجاه قضيتي العراق وفلسطين: رؤية مقارنة"، شؤون خليجية، العدد 36، شتاء 2004.

- أحمددي، هوشانج أمير. "النفط في مطلع القرن الحادي والعشرين: تفاعل بين قوى السوق والسياسة"، دراسات استراتيجية، العدد 4، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1996.
- إدريس، محمد السعيد. "مجلس التعاون الخليجي والعراق: خبرة الماضي وسيناريوهات المستقبل"، السياسة الدولية، العدد 152، إبريل/نيسان 2003.
- _____ . "البعث الاستراتيجي لانتصار المقاومة"، المستقبل العربي، العدد 343، سبتمبر/أيلول 2007.
- الأزعر، محمد خالد. "احتلال العراق-التسوية الفلسطينية وخريطة الطريق: المسار والمصير"، شؤون عربية، العدد 114، صيف 2003.
- _____ . "السياسة الأميركية الفلسطينية بعد 11 سبتمبر: محددات الاستمرارية والتغيير"، شؤون عربية، العدد 109، ربيع 2002.
- _____ . "معنى فوز حماس في الانتخابات الفلسطينية"، شؤون عربية، العدد 125، ربيع 2006.
- _____ . "واقع القضية الفلسطينية وآفاقها... منظور استراتيجي"، شؤون عربية، العدد 129، ربيع 2007.
- الاسترابادي، فيصل أمين. "هل نخسر واشنطن العراق؟"، ترجمة أمين علي، الكتب، وجهات نظر، العدد 143، ديسمبر/كانون الأول 2010.
- الأسيري، عبد الرضا علي. "الإسلام في دساتير دول مجلس التعاون الخليجي"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 13، شتاء 2007.
- "إيران وعلاقات القوة الجديدة في الشرق الأوسط"، الدبلوماسية الإيرانية 28 مايو/أيار 2008، مترجم في: مختارات إيرانية، العدد 96، يوليو/تموز 2008.
- بارزنجار، كايهان. "استراتيجية السياسة الخارجية لإيران بعد صدام حسين"، ترجمة: سمير زكي البسيوني، مختارات إيرانية، العدد 115، فبراير/شباط 2010.
- البرصان، أحمد. "انعكاسات أحداث 11 أيلول على العلاقات الأميركية-السعودية"، دراسات شرق أوسطية، العدد 21، حريف 2002.
- بسيوني، درية شفيق. "إسرائيل والدائرة الخليجية.. حتميات الأيديولوجيات وبرامجيات المصالح"، شؤون خليجية، العدد 60، شتاء 2010.

- بشارة، عزمي. "الهدف من حرب غزة إزالة عقبة أمام ترتيب النظام السياسي في المنطقة"، مقابلة أجراها معين رباني، **الدراسات الفلسطينية**، العدد 81/80، خريف 2009/شتاء 2010.
- البغدادي، عبد السلام. "تداعيات الانسحاب الأميركي من العراق على دول الخليج العربي"، **دراسات شرق أوسطية**، العدد 53، خريف 2010.
- بلقزيز، عبد الإله. "الإصلاح السياسي في الوطن العربي"، ورقة العمل في الحلقة النقاشية "حول الإصلاح السياسي في الوطن العربي"، **المستقبل العربي**، العدد 304، يونيو/حزيران 2004.
- بن، ألوف وشموئيل روزنر. "السعوديون قادمون"، **هآرتس** 4 أغسطس/آب 2007، مترجم في: **مختارات إسرائيلية**، العدد 153، سبتمبر/أيلول 2007.
- بن هويدن، محمد. "دور دول الخليج في قيادة العالم العربي في القرن الحادي والعشرين"، **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، العدد 132، يناير/كانون الثاني 2009.
- بهجت، جودت وحسن جوهر. "عوامل السلام والاستقرار في منطقة الخليج في التسعينات: إرهابات الداخل وضغوطات الخارج"، **المستقبل العربي**، العدد 211، سبتمبر/أيلول 1996.
- بهالا، ريفا. "إيران والولايات المتحدة والمفستدات المحتملة للصفقة في العراق"، **المستقبل العربي**، العدد 341، يوليو/تموز 2007.
- بهرامي، محمد. "القوة الناعمة الإيرانية في العراق"، مترجم في: **مختارات إيرانية**، العدد 132، يوليو/تموز 2011.
- بيريز، شيمون. "شرق أوسط مختلف"، **معاريف** 5 يونيو/حزيران 2003، مترجم في: **مختارات إسرائيلية**، العدد 103، يوليو/تموز 2003.
- تقرير عن ندوة "الدبلوماسية الخليجية والعراقية بعد انتهاء النظام السابق في العراق.. إلى أين؟"، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، **شؤون خليجية**، العدد 40، شتاء 2005.
- توفيق، صبحي ناظم. "الآفاق المحتملة لإرسال قوات عربية-إسلامية إلى العراق"، **السياسة الدولية**، العدد 164، إبريل/نيسان 2006.

- الجابري، ستار جبار. "علاقات العراق مع دول الجوار العربية"، دراسات سياسية (بغداد: بيت الحكمة)، العدد 13، 1429-2008.
- جاد، عماد. "القضية الفلسطينية وتداعيات اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر"، السياسة الدولية، العدد 147، يناير/كانون الثاني 2002.
- _____ . "مدى نجاح سياسة تطوير العلاقات مع إسرائيل منفذاً للتأثير في السياسات الأميركية"، شؤون عربية، العدد 128، شتاء 2006.
- جبريل، أمجد أحمد. "التقارب السعودي-السوري ومستقبل العلاقات العربية-العربية"، شؤون عربية، العدد 140، شتاء 2009.
- _____ . "الثورات العربية والعلاقات العربية البينية: التوتر المصري-السعودي نموذجاً"، شؤون عربية، العدد 150، صيف 2012.
- الجرباوي، علي. "فلسطين والمرحلة الجديدة"، الدراسات الفلسطينية، العدد 66، ربيع 2006.
- _____ . "المفاوضات العربية والفلسطينية مع إسرائيل: المأزق والحل"، الدراسات الفلسطينية، العدد 78، ربيع 2009.
- جمالي، جمال. "السعودية واستقواء الشيعة في المنطقة"، مترجم في: مختارات إيرانية، العدد 132، يوليو/تموز 2011.
- الجميلي، سلمان. "تحديات المشروع السنّي في العراق"، السياسة الدولية، العدد 162، أكتوبر/تشرين الأول 2005.
- حافظ، سمير فاروق. "مؤتمر مكافحة الإرهاب: تجربة المملكة العربية السعودية"، شؤون خليجية، العدد 36، شتاء 2004.
- الحروب، خالد. "انتقال مركز الثقل في المنطقة بين الاعتبارات السياسية والاقتصادية والإعلامية"، شؤون عربية، العدد 130، صيف 2007.
- _____ . "إيران: تحدي (أو تغيير) موازين القوى الإقليمية"، شؤون عربية، العدد 125، ربيع 2006.
- _____ . "تداعيات الغزو الأميركي للعراق على خريطة القوى بالمنطقة"، شؤون عربية، العدد 113، ربيع 2003.

- _____ "هل يخدم نجاح المشروع الأميركي في العراق المصالح العربية في المنطقة؟"،
شؤون عربية، العدد 116، شتاء 2003.
- الحريري، حاسم يونس. "تداعيات الانتشار النووي في منطقة الخليج على دول مجلس
التعاون"، السياسة الدولية، العدد 167، يناير/كانون الثاني 2007.
- _____ "السياسة الخارجية السعودية: المتغيرات والمستقبل"، شؤون الأوسط،
العدد 129، صيف 2008.
- _____ "العلاقات العراقية-الخليجية بعد الاحتلال: محددات التعاون والصراع"،
كراسات استراتيجية، العدد 191، سبتمبر/أيلول 2008.
- الحسن، بلال. "لماذا يحاصر العالم حكومة حماس؟"، الدراسات الفلسطينية، العدد 67،
صيف 2006.
- حسيب، خير الدين. "حول الحرب الإسرائيلية على لبنان وتداعياتها"، المستقبل
العربي، العدد 331، سبتمبر/أيلول 2006.
- الحفني، حسن محمد. "سلاح النفط العربي.. بين مفاجأة 1973 وقيود 2002"،
شؤون خليجية، العدد 30، صيف 2002.
- الحمد، تركي. "توحيد الجزيرة العربية: دور الأيديولوجية والتنظيم في تحطيم السبني
الاجتماعية-الاقتصادية المعيقة للوحدة"، المستقبل العربي، العدد 93، نوفمبر/تشرين
الثاني 1986.
- "حوار مع المفكر العربي الدكتور عزمي بشارة"، أجراه: هاشم قاسم، المستقبل
العربي، العدد 357، نوفمبر/تشرين الثاني 2008.
- الختلان، صالح بن محمد. "العلاقات السعودية-الروسية: علاقات نوعية بدلاً من شراكة
استراتيجية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 34، ربيع 2012.
- خطاب، فالح. "المشروع الأميركي و فشل الرهان العربي في العراق"، حضارة
(بيروت: مركز الأمة للدراسات والتطوير)، العدد 8، شوال 1431-أكتوبر/تشرين
الأول 2010.
- الدجاني، أحمد صدقي. "ظاهرة الاستشهاد في الواقع الفلسطيني المعاصر"، شؤون عربية،
العدد 107، سبتمبر/أيلول 2001.

- الدخيل، خالد. "بروز الدور السعودي في إطار النظام العربي الراهن"، **الدراسات الفلسطينية**، العدد 72، حريف 2007.
- _____ . "الجزور الاجتماعية للحركة الوهابية: قراءة مختلفة لتاريخ الدولة السعودية"، **المستقبل العربي**، العدد 257، يوليو/تموز 2000.
- ديفيد، بيتر. "2005: سنة الحسم في الشرق الأوسط"، مترجم في: **حوار العرب** (بيروت: مؤسسة الفكر العربي)، العدد 3، فبراير/شباط 2005.
- راشد، سامح. "عراق مابعد الانتخابات.. نظرة على المحيط الإقليمي"، **السياسة الدولية**، العدد 160، إبريل/نيسان 2005.
- رجب، إيمان أحمد. "الأمن والسياسة في العراق بعد الانسحاب الأميركي"، **كراسات استراتيجية**، العدد 213، 2010.
- _____ . "الجامعة العربية وتحقيق المصالحة الوطنية في العراق: قراءة في طبيعة الصراع وفاعلية الدور"، **مجلة البحوث والدراسات العربية**، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية)، العدد 49، ديسمبر/كانون الأول 2008.
- رسلان، هانئ. "المملكة العربية السعودية في مرحلة ما بعد الملك فهد"، **ملف الأهرام الاستراتيجي**، العدد 128، أغسطس/آب 2005.
- الرشيد، مضايي. "مشروع تحديث الحكم السعودي"، ورقة العمل في حلقة نقاشية بعنوان "السعودية.. إلى أين؟"، **المستقبل العربي**، العدد 368، أكتوبر/تشرين الأول 2009.
- رفعت، سعيد. "السياسات العربية: حرج من التطرف الإسرائيلي وقلق من النفوذ الإيراني"، **شؤون عربية**، العدد 138، صيف 2009.
- زاده، حسن هاني. "العراق والأجواء الانتخابية المبهمة"، وطن أمروز الإيرانية 21 فبراير/شباط 2010، مترجم في: **مختارات إيرانية**، العدد 117، إبريل/نيسان 2010.
- _____ . "برنامج الولايات المتحدة والسعودية بشأن العراق"، وطن أمروز الإيرانية 22 فبراير/شباط 2010، مترجم في: **مختارات إيرانية**، العدد 117، إبريل/نيسان 2010.
- سالم، أحمد علي. "رؤية المسلمين للغرب وأثرها في وحدتهم السياسية: من الدولة العثمانية إلى منظمة المؤتمر الإسلامي"، **المسلم المعاصر**، العدد 124، محرم/صفر/ربيع الأول 1428هـ-إبريل/مايو/يونيو 2007م.

- السعدون، جاسم خالد. "أحداث 11 سبتمبر/أيلول وانعكاساتها على منطقة الخليج"، **المستقبل العربي**، العدد 285، نوفمبر/تشرين الثاني 2002.
- سعودي، هالة. "العلاقات الأميركية-السعودية: واقعها ومستقبلها"، **المستقبل العربي**، العدد 76، يونيو/حزيران 1985.
- سلامة، غسان. "التعددية والتحديد المتبادل: العلاقات العربية-العربية في الراهن والمحتمل"، **المستقبل العربي**، العدد 115، سبتمبر/أيلول 1988.
- سلامة، معتز. "كيف تفكر المؤسسة الدينية في السعودية"، **ملف الأهرام الاستراتيجي**، العدد 125، مايو/أيار 2005.
- _____ . "مصافحة الفيصل/أبالون.. تفاعل الأيديولوجيا والبراغماتية في السياسة السعودية"، **مختارات إسرائيلية**، العدد 183، مارس/آذار 2010.
- سليم، محمد السيد. "التحليل العلمي للسياسة الخارجية: إطار نظري"، **الفكر الاستراتيجي العربي**، العدد 40، إبريل/نيسان 1992.
- _____ . "الخيارات الاستراتيجية للوطن العربي وموقع تركيا منها"، **المستقبل العربي**، العدد 382، ديسمبر/كانون الأول 2010.
- _____ . "الوطن العربي وموازن القوى الإقليمية"، **السياسة الدولية**، العدد 179، يناير/كانون الثاني 2010.
- سويد، محمود. "خطة شارون لإلغاء فلسطين: جريمة بلا عقاب"، **الدراسات الفلسطينية**، العدد 52، حريف 2002.
- شعبان، عبد الحسين. "الإسلام في السياسة الدولية: حوار الحضارات والإرهاب الدولي"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 15، صيف 2007.
- _____ . "تضاريس الخريطة السياسية العراقية"، **المستقبل العربي**، العدد 333، نوفمبر/تشرين الثاني 2006.
- شلحت، أنطوان. "إسرائيل واتفاق مكة: انتظار الفشل"، **الدراسات الفلسطينية**، العدد 69، شتاء 2007.
- الشوبكي، عمرو. "أي حماس يريدونها العرب؟"، **شؤون عربية**، العدد 137، ربيع 2009.

- صادقي، حسين وحسن أحمديان. "المملكة العربية السعودية من الهيمنة النفطية إلى الزعامة الإقليمية"، مترجم في: **مختارات إيرانية**، العدد 127، فبراير/شباط 2011.
- صايغ، يزيد. "أزمة الخليج وإخفاق النظام الإقليمي العربي"، **المستقبل العربي**، العدد 149، يوليو/تموز 1991.
- عبد الجبار، فالج. "المشكلة العراقية: الالتباسات والتحديات"، **شؤون عربية**، العدد 133، ربيع 2008.
- عبد الجواد، جمال وآخرون. "إحياء عملية سلام الشرق الأوسط"، بدائل، يناير/كانون الثاني 2010، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في الأهرام.
- عبد الفتاح، بشير. "إيران والشيعة العرب.. علاقة شائكة"، **شؤون عربية**، العدد 144، شتاء 2010.
- _____ . "بواعث التوتر بين العرب وإيران"، **شؤون عربية**، العدد 142، صيف 2010.
- عبد الله، حسين. "هل للنفظ دور في الصراع العربي-الإسرائيلي"، **شؤون عربية**، العدد 108، ديسمبر/كانون الأول 2001.
- عبد الله، محمد يعقوب. "العلاقات السعودية-الإيرانية وأمن الخليج: 1979-2003"، **شؤون خليجية**، العدد 36، شتاء 2004.
- عبد المجيد، وحيد. "التفاعلات العربية-الإقليمية تجاه الحرب على غزة"، **السياسة الدولية**، العدد 176، إبريل/نيسان 2009.
- عبد المنعم، أحمد فارس. "الدور السعودي في الاستراتيجية الأميركية"، **السياسة الدولية**، العدد 67، يناير/كانون الثاني 1982.
- "عراق ما بعد الانتخابات.. من الذي سيشكل الحكومة؟"، وطن أموز الإيرانية 21 فبراير/شباط 2010، مترجم في: **مختارات إيرانية**، العدد 117، إبريل/نيسان 2010.
- عز العرب، محمد. "العلاقات السعودية-الروسية من الافتراق إلى الاتفاق"، **السياسة الدولية**، العدد 154، أكتوبر/تشرين الأول 2003.
- عزبوي، يسري. "تحولات الموقف العربي من العراق"، **السياسة الدولية**، العدد 175، يناير/كانون الثاني 2009.

- العزّي، غسان. "مستقبل العراق كمحدد لمستقبل المنطقة"، شؤون الأوسط، العدد 129، صيف 2008.
- عسيلة، صبحي. "السياسة الإسرائيلية تجاه خريطة الطريق"، السياسة الدولية، العدد 153، تموز/يوليو 2003.
- عطوان، خضر عباس. "العلاقة العراقية-الإيرانية: رؤية في الواقع واحتمالات المستقبل"، شؤون خليجية، العدد 45، ربيع 2006.
- العفيفي، فتحي. "الاستقطاب الإقليمي والتحويلات الجيو-استراتيجية: الخليج العربي في العام 2006"، المستقبل العربي، العدد 333، نوفمبر/تشرين الثاني 2006.
- علاي، ستار جبار وخضر عباس عطوان، "العراق: قراءة لوضع الدولة ولعلاقاتها المستقبلية"، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دراسات استراتيجية، العدد 116، 2006.
- العلكيم، حسن حمدان. "بيئة صنع القرار الخارجي السعودي"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 7، نوفمبر/تشرين الثاني 1992.
- علم الدين، منتصر. "مؤتمر مدريد للدول المانحة وإعادة إعمار العراق"، السياسة الدولية، العدد 155، كانون الثاني/يناير 2004.
- العلوجي، عبد الكريم. "الدور الإيراني في العراق بعد الاحتلال"، حضارة، العدد 3، رجب 1430-يوليو/تموز 2009.
- العمار، منعم صاحي حسين وخضر عباس عطوان. "المصالح في جولات الحوار الإيرانية-الأميركية تجاه العراق"، شؤون عربية، العدد 133، ربيع 2008.
- العناني، خليل. "الدور الإيراني في العراق: تحركات غامضة في بيئة مضطربة"، كراسات استراتيجية، العدد 158، 2005.
- _____. "ماذا فعل العرب للتعجيل بالانسحاب الأميركي من العراق"، شؤون عربية، العدد 130، صيف 2007.
- _____. "مراكز قوى جديدة في الشرق الأوسط"، شؤون عربية، العدد 138، صيف 2009.

- _____ . "هل يدخل العرب حقبة "الدول الفاشلة"؟"، شؤون عربية، العدد 131،
حريف 2007.
- العودات، حسين. "مبادرة السلام العربية... مشروع جاد يبحث عن شريك"، شؤون
عربية، العدد 138، صيف 2009.
- عوكل، طلال. "اتفاق مكة: قراءة في المقدمات والنتائج"، الدراسات الفلسطينية،
العدد 69، شتاء 2007.
- عوني، مالك. "القمة العربية: قضايا صعبة في وقت حرج"، السياسة الدولية، العدد
148، إبريل/نيسان 2002.
- العيسوي، أشرف سعد. "التطبيع الخليجي-الإسرائيلي.. المظاهر والدلالات"، السياسة
الدولية، العدد 163، يناير/كانون الثاني 2006.
- _____ . "أبعاد ودلالات الحملة الإعلامية الصهيونية-الأميركية لربط السعودية
بالإرهاب"، شؤون خليجية، العدد 32.
- الغريب، عبد العزيز. "دراسة في الاتجاهات الإصلاحية في السعودية"، دراسات شرق
أوسطية، العدد 27، ربيع 2004.
- غليون، برهان. "مصير التسوية السياسية العربية-الإسرائيلية بعد أربعين عاماً على حرب
1967"، الدراسات الفلسطينية، العدد 70، ربيع 2007.
- _____ . "معوقات العمل الوحدوي العربي وسبل تجاوزها"، المستقبل
العربي، العدد 367، سبتمبر/أيلول 2009.
- الغمري، عاطف. "أنابوليس لم تعلق ملف النزاع العربي-الإسرائيلي، شؤون
الشرق الأوسط، العدد 24، 2007.
- الفالح، متروك هايس. "التحولات في العلاقات العربية-العربية (1996-1997): دراسة
مقارنة في الإدراك للنخب العربية الحاكمة المحورية"، المستقبل العربي، العدد 220،
يونيو/حزيران 1997.
- فرسون، سميح. "جذور الحملة الأميركية لمناهضة الإرهاب"، المستقبل العربي، العدد
284، أكتوبر/تشرين الأول 2002.
- فياض، خالد. "السياسة الخارجية السعودية والتوجه شرقاً"، السياسة الدولية، العدد
165، يوليو/تموز 2006.

- فريدمان، جورج. "مستقبل العراق: البحث عن توازن تجاه إيران"، **المستقبل العربي**، العدد 314، إبريل/نيسان 2005.
- قلاوون، ناصر منيف. "النظام العربي... إلى أين؟"، **شؤون عربية**، العدد 114، صيف 2003.
- كاتزمان، كينيث. "السياسة الأميركية تجاه دول الخليج" (حلقة 2)، ترجمة: د. فوزي درويش، **مختارات إيرانية**، العدد 81، إبريل/نيسان 2007.
- كول، جوان. "الشبيعة العراقيون: حول تاريخ حلفاء أميركا المحتملين"، **المستقبل العربي**، العدد 298، ديسمبر/كانون الأول 2003.
- كيالي، ماجد. "التحاذب الإيراني-الأميركي في الصراع على الشرق الأوسط"، **شؤون عربية**، العدد 130، صيف 2007.
- _____ "التحول في الاستراتيجية السياسية الأميركية من احتلال العراق إلى دعوات التغيير في المنطقة"، **شؤون عربية**، العدد 114، صيف 2003.
- الكيلاني، هيثم. "الاستراتيجية الأميركية في الجزيرة العربية: مكانة إسرائيل ودورها العضوي الثابت"، **شؤون فلسطينية**، العدد 185، أغسطس/آب 1988.
- اللباد، مصطفى. "إيران والقضية الفلسطينية: مشاعر التضامن وحسابات المصالح"، **الدراسات الفلسطينية**، العدد 94، ربيع 2013.
- _____ "قراءة في مشروع إيران الاستراتيجي تجاه المنطقة العربية"، **شؤون عربية**، العدد 129، ربيع 2007.
- المرهون، عبد الجليل زيد. "أمن الخليج: العراق وإيران والمتغير الأميركي"، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، **دراسات استراتيجية**، العدد 147، 2009.
- مسعد، نيفين. "التداعيات على إيران"، في: ملف "الحرب الإسرائيلية على لبنان وتداعياتها"، **المستقبل العربي**، العدد 332، أكتوبر/تشرين الأول 2006.
- _____ "النزاعات الدينية والمذهبية والعرقية (الإثنية) في الوطن العربي"، **المستقبل العربي**، العدد 364، يونيو/حزيران 2009.
- _____ "كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية"، **المستقبل العربي**، العدد 379، سبتمبر/أيلول 2010.

- _____ . "معضلة العلاقات العربية-الإيرانية منذ احتلال العراق"، **الدراسات الفلسطينية**، العدد 75/74، ربيع/صيف 2008.
- مطر، جميل. "توازن القوى في النظام الإقليمي العربي: الخلفية السياسية لقمة عمّان غير العادية"، **المستقبل العربي**، العدد 107، يناير/كانون الثاني 1988.
- مكي، لقاء. "الموقف العربي تجاه الانتخابات العامة في العراق 2010"، **حضارة**، العدد 8، شوال 1431-أكتوبر/تشرين الأول 2010.
- منصور، كميل. "أحداث 11 سبتمبر/أيلول 2001 والمواجهة الفلسطينية-الإسرائيلية"، **الدراسات الفلسطينية**، العدد 49، شتاء 2002.
- موسوي، سيد حسين. "إيران والدور التركي في الشرق الأوسط"، **شؤون الأوسط**، العدد 132، ربيع 2009.
- نافعة، حسن. "وجهة نظر في تطور الرؤية الأميركية تجاه العالم العربي"، **السياسة الدولية**، العدد 153، يوليو/تموز 2003.
- ناصر، شحاتة محمد. "الظاهرة الشيعية في الشرق الأوسط.. مراجعة للأدبيات"، **السياسة الدولية**، العدد 176، إبريل/نيسان 2009.
- _____ . "زيارة الأمير عبد الله لواشنطن: قراءة في الرؤية السعودية للسلام مع إسرائيل"، **شؤون خليجية**، العدد 30، صيف 2002.
- _____ . "سياسات النظم الحاكمة في البحرين والكويت والعريبة السعودية في التعامل مع المطالب الشيعية (2003-2008): دراسة مقارنة"، **المستقبل العربي**، العدد 387، مايو/أيار 2011.
- نافع، بشير موسى. "حماس.. الطريق إلى الأزمة"، **الكتب وجهات نظر**، العدد 120، يناير/كانون الثاني 2009.
- النصراوي، صلاح. "مؤتمر بغداد.. اختبار للنيات دون حسم!!"، **السياسة الدولية**، العدد 168، إبريل/نيسان 2007.
- النعامي، صالح. "العقل الاستراتيجي الإسرائيلي: قراءة في الثورات العربية واستشراف لمآلاتها"، **الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات**، وبيروت: **الدار العربية للعلوم ناشرون**، أوراق الجزيرة (30)، 2013.

- النعيم، مشاري عبد الرحمن. "السياسة الخارجية السعودية 1902-1953: أثر النسق الإقليمي ضمن بنية اجتماعية خراجية"، شؤون اجتماعية، العدد 67، حريف 2000.
- نغم نذير شكر، "انتخابات 2010 وانعكاسها على مستقبل الواقع السياسي في العراق"، دراسات سياسية، العدد 16، 2010.
- النفيسي، عبد الله فهد. "منطقة الخليج بين البعدين العربي والإسلامي"، المستقبل العربي، العدد 140، أكتوبر/تشرين الأول 1990.
- النقيب، فضل مصطفى. "أمراء السلام! قراءة في "نهج الاعتدال العربي"، الكتب، وجهات نظر، العدد 122، مارس/آذار 2009.
- _____ . "سلام ما بعد الثورة"، الكتب، وجهات نظر، العدد 146، مارس/آذار 2011.
- نور الدين، محمد. "مركزات السياسة التركية تجاه قضية فلسطين"، الدراسات الفلسطينية، العدد 82، ربيع 2010.
- نوفل، أحمد سعيد وآخرون. "أبعاد اتفاق مكة الفلسطينية: الفرص والمخاطر"، دراسات شرق أوسطية، العدد 39، ربيع 2007.
- هرسون، مايكل. "مآزق إمبريالية: إدارة المناطق الجامحة"، المستقبل العربي، العدد 284، أكتوبر/تشرين الأول 2002.
- هلال، جميل. "بعد الحرب: فلسطين بحاجة إلى بنية سياسية جديدة"، الدراسات الفلسطينية، العدد 77، شتاء 2009.
- وحدة البحوث في مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، "القمة التشاورية الخليجية الرابعة في جدة: رؤية تقييمية"، شؤون خليجية، العدد 30، صيف 2002.
- وهيب، حسين حافظ. "العلاقات العراقية-السعودية"، دراسات سياسية، العدد 13، 2008-1429.

صحف

- أحمد، أحمد يوسف. "حماس والمبادرة العربية"، **الاتحاد** (أبوظبي) 6 يونيو/حزيران 2006.
- _____ . "القمة المصرية-السعودية ومستقبل العلاقات العربية"، **الاتحاد** (أبوظبي) 16 ديسمبر/كانون الأول 2008.
- _____ . "المبادرة السعودية ومصير النظام العربي"، **الاتحاد** (أبوظبي) 9 نوفمبر/تشرين الثاني 2010.
- _____ . "المصالحة السعودية-السورية وتداعياتها العربية"، **الاتحاد** (أبوظبي) 13 أكتوبر/تشرين الأول 2009.
- _____ . "مؤتمر بغداد ومستقبل العراق"، **الاتحاد** (أبوظبي) 13 مارس/آذار 2007.
- الأزعر، محمد خالد. "مشاركة حماس تدشن النظام الفلسطيني الثالث"، **الأهرام** 30 مارس/آذار 2005.
- الأشعل، عبد الله. "الوساطة في المسألة الأفغانية"، **الحياة** 3 مارس/آذار 2010.
- "استياء مصري-سعودي من موسى بسبب اقتراح رابطة الحوار"، **القدس العربي** 29 مارس/آذار 2010.
- "السعودية تدعو إلى وحدة القرار الفلسطيني وبقائه في أيد فلسطينية"، **الأيام** (رام الله) 11 يوليو/تموز 2006.
- "إعلان سرت: تشديد على الحوار لإنهاء الخلافات العربية، وخطة عمل للتصدي لتهود القدس"، **الحياة** 29 مارس/آذار 2010.
- "الأمير تركي بن محمد: وجود سفير سعودي مرهون بتطور الحالة الأمنية في بغداد"، **الحياة** 19 يوليو/تموز 2005.
- "الأمير سلطان يبحث مع الربيعي الوضعين الأمني والاقتصادي في العراق"، **الحياة** 26 مارس/آذار 2008.
- "الأمير سلطان يعلن قرب افتتاح السفارة السعودية في بغداد"، **الحياة** 9 أكتوبر/تشرين الأول 2008.

- البحرأوي، إبراهيم. "يهودية إسرائيل... شعار يعود إلى الواجهة"، **الاتحاد** (أبوظبي) 7 سبتمبر/أيلول 2004.
- بدرخان، عبد الوهاب. "المبادرة السعودية: حل الأزمة الحكومية العراقية لا يكتمل إلا بمصالحة وطنية"، **الحياة** 4 نوفمبر/تشرين الثاني 2010.
- بن صقر، عبد العزيز بن عثمان. "السعودية والموقف المحتمل تجاه التطورات العراقية"، **الشرق الأوسط** 13 ديسمبر/كانون الأول 2005.
- "بيان ختامي من 9 نقاط للمؤتمر الإقليمي الطارئ في الرياض يدعو لالتزام القوات المحتلة بالانسحاب من العراق"، **الشرق الأوسط** 20 إبريل/نيسان 2003.
- "تركي الفيصل: نادم وغير نادم على مصافحة نائب وزير الخارجية الإسرائيلي"، **الشرق الأوسط** 30 مارس/آذار 2010.
- الحسن، بلال. "مؤتمر بوش.. والموقف السعودي"، **الشرق الأوسط** 16 سبتمبر/أيلول 2007.
- حمزاوي، عمرو. "الظلال الإقليمية لحرب لبنان"، **الشرق الأوسط** 24 أغسطس/آب 2006.
- درغام، راغدة. "الرباعية لا تستطيع شيئاً لأن بوش أبقى أدوات العرقلة في يد شارون"، **الحياة** 19 يوليو/تموز 2002.
- _____ . "رسالة السعودية إلى حوار الأديان: تجنب الصدمات وبناء التفاهات"، **الحياة** 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2008.
- "رمضان شلّح: سحب المبادرة العربية الحدّ الأدنى في ردّ القمة على عدوان إسرائيل"، **الحياة** 25 مارس/آذار 2010.
- الرواف، عثمان. "هذه الحملة الإعلامية المجنونة ضد المملكة: مضمونها، أسبابها، وكيفية التعامل معها"، **الشرق الأوسط** 30 أكتوبر/تشرين الأول 2001.
- ستار، عمر. "العراق يرحب بقرار السعودية تعيين سفير في بغداد"، **الحياة** 22 فبراير/شباط 2012.
- "سعود الفيصل: استقرار العراق ووحدته لن يأتيا من الخارج"، **الحياة** 11 إبريل/نيسان 2010.
- "سعود الفيصل: سنرسل بعثة للعراق لبحث إقامة سفارة وسنحرص على حضور مؤتمر السلام"، **الشرق الأوسط** 2 أغسطس/آب 2007.

- "سعود الفيصل: معركة الإرهاب في العراق سيتوقف عليها مستقبل الاستقرار في الشرق الأوسط"، الشرق الأوسط 3 أكتوبر/تشرين الأول 2005.
- "السفير العراقي في الرياض: سنعمل مع السعوديين لتجاوز كل العقبات وبناء علاقات متينة"، الحياة 6 مايو/أيار 2009.
- سلامة، جمال. "سورية ومصر والسعودية: ماذا يجري؟"، القدس العربي 13 أكتوبر/تشرين الأول 2008.
- سيل، باتريك. "ثورة ملكية في المملكة العربية السعودية"، الحياة 26 مارس/آذار 2010.
- شبكشي، حسين. "أمير ومؤتمر"، الشرق الأوسط 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2007.
- الشمري، ميسر. "من "مبادرة السلام" إلى "صلح مكة" المملكة تسعى إلى ترميم البيت العربي"، الحياة 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2010.
- الشوبكي، عمرو. "حظر حماس: الدعم الأوروبى للإرهاب الإسرائيلي"، الأهرام 16 سبتمبر/أيلول 2003.
- الصافي، عبد الرزاق. "العراق والعرب: هل القطيعة حتمية؟"، الحياة 5 أغسطس/آب 2003.
- عبد الجبار، فالج. "العراق: حكومة وقف التنفيذ"، الحياة 26 ديسمبر/كانون الأول 2010.
- عبد الجواد، جمال. "شروط نجاح مبادرة القمة العربية"، الأهرام 20 مارس/آذار 2002.
- عبد الله، مثنى. "الشرعية في البلدان المحتلة لقوى المقاومة.. حارث الضاري نموذجًا"، القدس العربي 5 أكتوبر/تشرين الأول 2010.
- "هل صمت العرب عن العراق دهرًا ثم نطقوا ظلمًا؟"، القدس العربي 20 إبريل/نيسان 2010.
- علوي، مصطفى. "مسؤولية بوش قبل شارون: توافق استراتيجي على مستوى الهدف والتخطيط"، الأهرام 10 إبريل/نيسان 2002.
- "غيتس يزور مصر والسعودية: انفتاحنا على إيران ليس على حسابكم"، الحياة 5 مايو/أيار 2009.
- الفقهي، مصطفى. "الدولة اليهودية"، الحياة 5 أغسطس/آب 2003.

- فندي، مأمون. "المالكي والملك"، الشرق الأوسط 4 نوفمبر/تشرين الثاني 2010.
- "متقي يشيد بالتقارب السعودي-السوري.. ويدعو إلى تحسين العلاقات لمواجهة الأعداء"، الشرق الأوسط 9 أغسطس/آب 2010.
- "مجلس الجامعة يحدد الموقف العربي من المبادرة السعودية"، المجلة، العدد 1281، 29 أغسطس/آب 2004 - 4 سبتمبر/أيلول 2004.
- محمد، هارون. "المالكي يخطط لتصفية رموز السنة العرب قبل الانتخابات"، القدس العربي 9 أكتوبر/تشرين الأول 2009.
- المسفر، محمد صالح. "العراق بين الرياض وطهران"، القدس العربي 20 إبريل/نيسان 2010.
- "موسكو تعرب عن تقديرها للمبادرات السعودية"، الشرق الأوسط 8 مايو/أيار 2003.
- نافع، بشير موسى. "الفشل الأميركي في العراق يولّد دولة فاشلة"، القدس العربي 9 سبتمبر/أيلول 2010.
- _____ "المبادرة السعودية حول العراق"، القدس العربي 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2010.
- _____ "سياسات غير عقلانية قائمة على الكراهية والثقة المفرطة بالنفس"، القدس العربي 23 يناير/كانون الثاني 2014.
- "نتنياهو والعودة إلى المربع الأول"، الوطن (السعودية) 11 جمادى الأولى 1430-6 مايو/أيار 2009.
- "نتنياهو وفخ القبول بـ"يهودية" إسرائيل"، الوطن (السعودية) 27 ربيع الآخر 1430-23 إبريل/نيسان 2009.
- هاشم، هاشم عبده. "العراق الذي تتمناه.. ويخشاه الآخرون"، الرياض 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2010.
- هويدي، فهمي. "أسئلة ما بعد الاتفاق الفلسطيني"، الأهرام 13 فبراير/شباط 2007.
- _____ "عذر أقبح من ذنب"، الشروق (القاهرة) 10 فبراير/شباط 2010.
- _____ "لا محل للتردد العربي بعد اتفاق مكة"، الشرق الأوسط 28 فبراير/شباط 2007.

رسائل وأطروحات

- إبراهيم، خليل محمد خليل. السياسة الأميركية تجاه الإصلاح السياسي في المملكة العربية السعودية 2001-2005، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2008.
- الحازمي، حاتم عليان محمد. السياسة السعودية تجاه أمن الخليج من عام 1990-2003، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية-جامعة القاهرة، 2005.
- الدسوقي، أيمن إبراهيم. السلوك التركي تجاه القضايا العربية 1990-1997، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية-جامعة القاهرة، 2001.
- الزهراني، خالد رجب سعيد. تداعيات أزمة سبتمبر 2001 على العلاقات السعودية-الأميركية: دراسة في الإدارة السعودية للأزمة، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية-جامعة القاهرة، 2006.
- الشيخ، نورهان السيد. دور النخبة الحاكمة في إعادة هيكلة السياسة الخارجية: دراسة لحاليّ الاتحاد السوفيتي (1985-1991) والجمهورية الروسية (1991-1996)، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2000.
- عبد الشافي، عصام محمد. السياسة الأميركية تجاه المملكة العربية السعودية: دراسة في تأثير البعد الديني (2001-2005)، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية-جامعة القاهرة، 2009.
- ناجي، عزو محمد عبد القادر. الوحدة الوطنية في ظل حكم حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق، رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2009.

محاضرات

- هلال، علي الدين. المحاضرة الافتتاحية في مؤتمر "التطورات المعاصرة لدور مصر الإقليمي"، مركز البحوث والدراسات السياسية-كلية الاقتصاد والعلوم السياسية-جامعة القاهرة، 30 ديسمبر/كانون الأول 2008.

المراجع الأجنبية

Books

- Aarts, Paul and Gerd Nonneman (eds.). *Saudi Arabia in the balance: Political economy, Society, Foreign affairs*, (New York: New York University Press, 2005.)
- Dawisha, Adeed (ed.) *Islam in Foreign Policy*, (Cambridge: Cambridge University Press, 1983.)
- Goldberg, Jacob. *The Foreign Policy of Saudi Arabia: the Formative Years, 1902-1918*, Cambridge, Massachusetts and London: Harvard University Press, 1986.
- Hinnebusch, Raymond & Anoushiravan Ehteshami (eds.). *The Foreign Policies of Middle East States*, (London: Lynne Rienner Publishers, 2002.)
- Korany, Bahgat and Ali E. Hilal Dessouki (eds.), *The Foreign Policies of Arab States: The Challenge of Globalization*, (Cairo: The American University in Cairo Press, 2008.)
- Quandt, William. *Saudi Arabia in the 1980s: Foreign Policy, Security, and Oil*, (Washington, D.C.: The Brookings Institution, 1981.)

Periodicals

- Bahgat, Gawdat. Saudi Arabia and The Arab- Israeli Peace Process, *Middle East Policy*, Vol. XIV, No.3, Fall 2007.
- _____The Arab Peace Initiative: An Assessment, *Middle East Policy*, Vol. XVI, Spring 2009, No. 1.
- Bashir, Abdulaziz. and Stephen Wright, "Saudi Arabia: Foreign Policy after the Gulf War", *Middle East Policy*, Vol. I, 1992, No. 1, p. 111.
- Heykal, Muhammad Hassanein. "The Saudi Era", *Journal of Palestine Studies*, Vol. 6, No. 4, Summer 1977.
- Holsti, K.J. National Role Conception in the Study of Foreign Policy, *International Studies Quarterly*, Vol. 14, No. 3, Sep. 1970.
- Niblock, Tim. The US-Saudi Alliance: A Crisis Overcome?, *Journal of Social Affairs*, (Emirates), Vol. 23, No. 89, Spring 2006.

U.S. - Saudi Relations: Bump in the Road or End of the Road, *Middle East Policy*, Vol. x, No. 4, Winter 2003.

Newspapers

Friedman, Thomas L. Saudi Time, *The New York Times*, Sep. 7, 2010.

(Internet

Edition).http://www.nytimes.com/2010/09/08/opinion/08friedman.html?_r=1&ref=thomaslfriedman

Harel, Israel. The Saudi bluff, *Haaretz* 24-6-2010.(Internet Edition.

<http://www.haaretz.com/print-edition/opinion/the-saudi-bluff-1.297987>

How Iran brokered a secret deal to put its ally in power in Iraq, *Guardian*, 17 Oct. 2010 ,

<http://www.guardian.co.uk/world/2010/oct/17/iran-secret-deal-political-power-iraq>

